شرح الاعراب عن قواعد الاعراب، تأليف الكافيجي، محمد بن سليمان ـ ٨٧٩هـ. خط القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

١٧٠ ق   ٢١ س   ٢٠×٥ر١٤سم

نسخة جيده، خطها نسخ معتاد، الأقوال وبعض الكلمات بالحمرة . عليها تملك سنة ١١٢٦هـ.

هدية العارفين ٢ : ٢٠٨، دار الكتب المصرية ٢ : ١٢١

١ـ النحو، [illegible] اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ تـ [illegible] ريخ النسـخ .

١٣٢

في نوبة الزمان على عبده الفقير ... عفي عنه

من انعام الله به على العبد الضعيف
حجي بن صالح بن ابراهيم اللادقي
وذلك في شهر ... سنة
١١٢٣



٦٢ مدرج

موسى الهلال علي الفاضل

شوكي

معيد

ابن عامي

سلوت عن الملاح وعفت عنهم
فكف اليوم عني اللائمونا
فكانت سكرة فصحوة منها
وما كان الهوى الا جنونا
فلا عاد الغرام ولا رجعنا
فان عدنا فانا ظالمونا

من ممتلكات العبد
الضعيف عبد الحميد عبادة زاده
وقفه لله تعالى ورضاه
سنة ١٢٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علما

الحمد لله الرافع لقواعد الدين والاسلام • الناصب لرايات
الهدى الى دار الخلد والسلام • والصلوة والسلام على الرسول
محمد سيد الانام • وعلى آله واصحابه النجبا الكرام • ما ركع
الساجد مع الامام • وازهر النور في الاكمام • اما بعد فان
العبد المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب • محمد بن سليمان
المشهور بكافيجي بين الاصحاب • يقول لما رايت الكتاب المسمى
بالاعراب عن قواعد الاعراب • للشيخ الامام جمال الدين ابي
محمد عبد الله ابن يوسف ابن هشام رزقه الله حسن المآب
في غاية حسن الوقع عند ذوي الالباب • ونهاية عموم النفع
لمن تامله من الطلاب • لكنه غير مستغن عن شرح يسفر
عن وجوه مخدراته النقاب • ويبرز خفي مكنوناته من وراء
الحجاب • استخرت الله تعالى ان ارتب له شرحا يسهل بذلك
ابيات شوارده الصعاب • ويكشف عما اودع في قواعده لتحقيق
شبه الشك والارتياب • ويجعل الخفي من لطايف مستودعاته
كالشمس مشرقه بعد تكشف السحاب • واضفت الى ذلك من المباحث
التفسيريه وغيرها ما يناسب سياق الكتاب • مستمسكا بحبل
الصواب • وهو المعين ومفتح الابواب • قال الشيخ اقتداء
بكتاب الله الكريم بسم الله الرحمن الرحيم اقول
ههنا ابحاث الا[illegible] [illegible] ان البا حرف

من

مطلب البسملة

من حروف المعاني يؤتى بها لربط امر بامر ومعناها ههنا
المصاحبة والملابسة كما في قوله تعالى تنبت بالدهن ويجوز ان
تكون للاستعانة كالبا في قوله كتبت بالقلم فاعلم ان الاول
يناسب الدراية والثاني يناسب الروايه لكن الاول لما كان اظهر
رجح على الثاني فان قلت اذا جاءت الحروف على حرف واحد
فالقياس ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه
فما بال البا بنيت على الكسر قلت لما كانت لازمة للحرف والجر
اقتضت ذلك البحث الثاني ان متعلق البا محذوف فعند
البصريين تقديره ابتدائي كاين باسم الله فيكون المحذوف
حينئذ ثلاثة اشياء المضاف والمضاف اليه والكون وعند الكوفيين
تقديره ابتدات بسم الله فيكون الجار مع المجرور متعلقا بالفعل
المحذوف ~~والنصب محمول على المسامحة اذ لا شك على ان منصوب المحل هو~~
~~المجرور فقط بشهادة المعنى المستقيم وبدلالة الذوق السليم~~
قال صاحب اللباب قول النحاة الجار مع المجرور في محل نصب على المسامحة
اذ لا شك ان منصوب المحل هو المجرور فقط بشهادة المعنى المستقيم
والذوق السليم اقول يدل على ذلك ادخال كلمة مع على المجرور فانها
تدل على المتبوعية والاصالة الا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع
السلطان ولا يقولون جاء السلطان مع الوزير فان قلت
الجار له تعلق بمعنى الفعل فالمجرور له به تعلق فما الفرق بينهما

في محل نصب

منصوب المحل

قلت تعلق الجار من جهة الافضاء وتعلق المجرور من جهة المعمولية
فمعلوم ان محل الاعراب انما يتصور في الجهة الثانية فقط وعند صاحب الكشاف
يقدره بسم الله اقرأ كما اذا قال المسافر في وقت ارتحاله بسم الله
فانه يتعلق بارتحل اي بسم الله ارتحل فان قلت اذا كان المتعلق
هو القراءة عنده فما معنى قوله على معنى متبركا بسم الله اقرأ
فان المتبادر من هذا القول ان المتعلق هو المتبرك لا القراءة فلا يتم
التقريب قلت ان هذا ميل منه الى جانب المعنى لا بيان المتعلق
الا ترى انهم يقولون معنى كتبت بالقلم بمعنى كتبت مستعينا بالقلم
ومعنى سرت من البصرة يعني سرت مبتدئا من البصرة وامثال هذا
اكثر من ان تحصى ومن قال ان الجار مع المجرور متعلق بالحمد فيكون
المتعلق مذكورا فقد نفى فان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى
فان القصد ههنا الى نفس الحمد لا الى تعلقه كما لا يخفى على ذوي
الفطرة السليمة هذا وان المحذوف ثابت لغة ساقط ذكرا
والا فلا يكون الحذف من الابحاث المتعلقة باللغة البحث الثالث
ان ما ذهب اليه صاحب الكشاف ههنا هو المختار فان فيه قلة الحذف
رعاية نحو خصوصية المقام ودلالة على اختصاص القراءة
بسم الله وتعليما للمؤمنين بان طريقهم هو الحق والصواب وتعريضا
للكفار بان سبيلهم هو الخطأ والطغيان فمعلوم ان هذه
الاعتبارات تناسب لفظ القرآن وتشهد بفصاحته وغاية

اعجازه

اعجازه واما ما ذهب اليه البصريون والكوفيون فهو خال عما ذكر
بل غاية جل امره بيان المتعلق من غير رعاية المقام وانت خبير
بان التقدير مهما كان اوجز كان اولى لا سيما مع تلك الدقائق
اللطيفة فان قلت فلا يكون الابتداء ببسم الله على ما اختاره
وقد ورد الحديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر
قلت الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ الى الشروع
في البحث المقصود فيحصل الابتداء ببسم الله وقول من قال ان
المراد من الابتداء هو الفعل الذي يبتدأ به ويشرع فيه كالقراءة
ونحوها فهو مردود لانه يخالف المفهوم الظاهر من الحديث فان
قلت يقدر المتعلق ابتدأ يلايم مفتتح الكلام ويناسب منطوق
الحديث قلت نعم لكن رعاية مقتضى المقام امر راجح وشاهد
يكشف اسرار بلاغة نظم القرآن البحث الرابع ان قوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو اجذم يعارض قوله عليه السلام كل
امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر فان الابتداء باحدهما يفوت
الابتداء بالاخر فكيف التوفيق بينهما قلت الاصل ان الدليلين اذا
تعارضا لا يتركان مهما امكن الجمع بينهما فان الاعمال بينهما
بقدر الامكان اولى من الاهمال بالكلية ومن الاعمال باحدهما فحمل
حديث التسمية على ابتداء الكلام بحيث لا يسبقه امر من الامور
وحمل حديث التحميد على ابتداء ما عدا التسمية فان حديث البسملة

اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال بالاجماع المنعقد عليه فان
قلت ارى كثيرا من الامور يبتدا فيه ببسم الله مع انه لا يتم وارى
كثيرا بالعكس فما المراد من الحديث قلت المراد منه ان لا يكون
معتبرا في الشرع الا ترى ان الامر الذي ابتدا فيه بغير اسم الله
غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا هذا وان الاسم اصله
سمو عند البصريين حذف اخره وبني اوله على السكون وادخل
عليه مبتدا به همزة الوصل لان عادة العرب ان يبتدوا بالمتحرك
ويقفوا على الساكن فان قلت الابتداء بالساكن ممتنع او ممكن
قلت الحق ههنا هو التفصيل بان يقال ان كان السكون للساكن
لازما لذاته ممتنع كالالف والا فيمكن لكنه لم يقع
في كلامهم لسلامة لغتهم من الكنة وبشاعة ويجي سمي لغة
فيه قال والله سماك سمي مباركا فالاسم ان اريد به اللفظ
فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عين المسمى لكنه لم يشتهر
بهذا المعنى فعلم من هذا امكان حمل النزاع على النزاع اللفظي
قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم
هل هو عين المسمى او غيره فان قلت كيف يفيد اضافة الاسم
الى الله تعالى مع انه اسم ليس له اسم قلت انها من قبيل اضافة
العام الى الخاص كخاتم فضة اذ لا يجري عن ذلك فان اعتبار
الخصوص فيه انما هو بحسب اللفظ فقط قيل المضاف ههنا مقحم

دخوله

دخوله وخروجه سيان جيء به لارشاد حسن الادب مع رفع
الالتباس وتوهم التخصيص وقيل ان الاسم ههنا بمعنى التسمية
وقد يجاب بان في الكلام حذف مضاف تقديره بسم مسمى الله فان قلت
لم يكتب الالف على ما هو وضع الخط قلت حذفت الالف لكثرة الاستعمال
وطولت الباء عوضا عنها قال عبد الله ابن درستويه خطان لا
يقاسان خط المصحف وخط العروض والله علم دال على ذات
المعبود بالحق اذ لو لم يكن علما لما افاد التوحيد لكنه مفيد فيكون علما
فان قلت افادة التوحيد موقوفة على العلمية والعلمية موقوفة
على الافادة فيلزم الدور قلت الافادة موقوفة على ذات العلم
بدون اعتبار كونه علما وهو لفظ الجلالة والعلمية اي كون
ذلك اللفظ علما موقوفة على الافادة فلا دور لاختلاف الجهة
وانت خبير بان كون الشيء بديهيا لا يستلزم كون وصفه بديهيا.
فان قلت ليس هذا اثبات اللغة بالاستدلال وذا لا يجوز فان
اللغة لم تبن على المشاحة قلت ليس الامر كذلك بل هو في الحقيقة
تصوير المنقول بالمعقول ليرى انه من المباحث القطعية. قال الله تعالى
هل تعلم له سميا اي هل تعلم احدا سمي بهذا الاسم غيره كذا
روي عن الخليل وابن كيسان ولاجل هذا اختص الحمد بهذا
الاسم لانه لما كان علما للذات المستجمع لجميع الصفات كان تلبس
الفعل به في قوة تلبسه بجميع اسمائه وصفاته من غير عكس الا ترى ان الايمان

مطلب لفظة الجلالة

اخص بهذا الاسم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان
اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان الايمان بجميع الصفات
واجب لانه اسم للذات المستجمع وقيل انه وصف مشتق من الاله
وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة
وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ماقبلها
او انضم منه وحذف الفه لحن وقد جاء لضرورة الشعر الا بارك الله
في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال وقد حققنا هذه الابحاث
في جواب الانظار **والرحمن** فعلان من فعل بالكسر كغضبان وسكران
من غضب وسكر صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل او بعد تنزيل
المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي **فان قلت**
من اين علم ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص استعماله **قلت** من جهة انه
يقع صفة وان معناه المبالغ في الانعام لا الذات المخصوص وايضا
لو كان علما لما كان قولنا لا اله الا الرحمن يفيد التوحيد كقولنا
لا اله الا الله **والرحيم** فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض
لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم لما تسمعهم يقولون
ان الزيادة في البناء لزيادة المعنى ومن ثم قيل ان الرحيم يتناول
دقايق النعم ولطايفها كما ان الرحمن يتناول جلايل النعم وعظايمها
فان قلت ما معنى وصف الله بالرحمة ومعناها اللطف والحنو
قلت هو مجاز عن الانعام **قال الامام الرازي** اذا وصف الله تعالى
بامر

مطلب الرحمن

مطلب الرحيم

بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملايمه وهذه قاعده
مطردة في كل مقام واستدل بعض المحققين باختصاص الرحمن بالله تعالى
على ان المجاز لا يستلزم الحقيقة واما قول الشاعر في مسيلمة وانت غيث
الورى لا زلت رحمانا فليس بحجة لانه تعنت في الكفر **ولما كان** مفتتح
كل كتاب ينبغي ان يكون مرشحا بالحمد لله مرتبا بالثناء على رسوله
قال **الحمد لله** هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل **فان
قلت** ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث
ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى **قلت** المراد منه تعلق الحمد به
ولا يلزم من التعلق القيام به كتعلق العلم بالمعلومات فلا يتوجه
الاشكال اصلا وقد اجاب عنه بعض الفضلا بان الحمد مصدر بناء
المجهول فيكون النايب له هو المحمود به وقيل اللام ههنا للتعليل بمعنى
ان الحمد ثابت لاجل الله تعالى كما في قولك الدار لفلان **رب** معناه
مالك من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل بمعنى التربية
وهي تبليغ الشي الى كماله شيأ ثم وصف به للمبالغة كما وصف
بالعدل والصوم وهو اسم من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا
مقيدا كقولهم رب الدار وقوله تعالى ارجع الى ربك وقد استعمل
في الجاهلية للملك لانه لحفظه ما يملكه **قال الشاعر** وهو الرب
والشهيد على يوم الجوارين والبلاء بلاء **العالمين** والعالم اسم لما يعلم به
كالخاتم ثم غلب استعماله فيما يعلم به الصانع وانما جمع ليتحقق شموله

مطلب الحمد لله

كل جنس مما سمي به وقيل هو اسم لذي العلم من الملائكة و الثقلين
وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع ثم لما وجبت الصلاة بالشرع
على النبي وكانت من سنة الخطبة قال **والصلاة** فعلة من صلى
اذا دعى والمراد منه هاهنا هو المعنى المجازي والاعتنا بشان
المصلى عليه وارادة الخير له **على محمد** سمي به لكثرة خصاله
المرضية قال **حسان** وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود
وهذا محمد **سيد** من ساد قومه سيادة فهو سيد ووزنه فيعل
فيكون اصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا **المرسلين**
قيل الرسول اخص في الشرع من النبي فكل رسول نبي من غير عكس
وعلى اله اهل المجي تصغيره اهيل وال الرجل اهله وعياله يقول
اهلت بالرجل اذا انست ومعنى قولهم اهلا واتيت اهلا فاستانس
ولا تستوحش وقيل اصله اول من آل اليه الامر واهل الرجل آله لانه
يؤول اليهم وقيل الاتباع الرجل آل ايضا في الشرع آل الرسول
هو المؤمن المتقي السالك لشريعته قيل الصلاة على غير النبي جايزة
على سبيل التبع فاذا افرد فلا لئلا يتهم بالرفض **واصحابه**
جمع صاحب وقيل جمع صحب وله معنيان احدهما عرفي وهو من يكون
كثير الصحبة كما يقال زيد خادم فلان اذا كان كثير الخدمة له
والاخر لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان ساعة فلهذا اختلف
الناس في تفسيره فقال سعيد بن المسيب صاحب الرسول هو من
اقام

اقام معه سنة او سنتين نظرا الى المعنى العرفي وقال الاخرون
كل من راى النبي عليه السلام من المسلمين اعتبارا بالمعنى اللغوي
اجمعين ففي ايراده لتاكيد اشارة الى ارشاد طريقة السلف
والى رد راي اهل البدع والاهوا **اما** كلمة فيها معنى الشرط
ولذلك كانت الفا لازمة لجوابها غالبا كقولهم اما زيد فمنطلق
بعد اي بعد زمن الفراغ من الحمد والصلاة حذف المضاف اليه لكونه
معلوما وبني على الضم ومحله النصب والعامل فيه اما لكونه
نائبا مناب الفعل فان سيبويه قال قولهم اما زيد فمنطلق معناه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيكون التقدير مهما يكن من شيء بعد
الحمد والصلاة وهو في الاصل من الجهات الست لكنه ظرف زمان كما
هنا ٧ اشرنا اليه **فهذه** الظاهر ان المشار اليه ههنا محقق اجرا للكلام
على المتبادر ولجري العادة بتاخير الخطبة عن ساير ما في الكتاب
ويجوز ان يكون اليه غير محقق لكنه لما كان في صدد الوقوع وحاضرا
المشار ٧ في الجملة نزل منزلة الموجود المحقق فعبر عنه باسم الاشارة **فوايد**
على وزن فواعل غير منصرف وهي جمع فايدة من الفيد لا من الفود
وهي في اللغة ما استفدت من علم او مال وفي الاصطلاح ما يكون
الشيء به احسن حالا منه بغيره والمراد منها هاهنا هو ما يكون
فايدة الاعراب به احسن قبولا منها لغيره وذلك ضبط الجمل التي لها
محل من الاعراب والتي ليس لها محل منه وتفصيل الاعراب في الجار

والمجرور في الظرف الى غير ذلك الذي حصل من حسن رعاية عدة القا
النحوية التي رتبها على احسن الترتيب وتجوز ان يكون المراد هنا العبارات
المحررة فتكون القواعد عبارة عن المعاني وتجوز ان يراد بالعكس
ويمكن حمل الكلام على الاطلاق والتقييد لكن الظاهر هو الذي قدمناه
جليلة عظيمة كثيرة يقال فلان جل اي عظم قدره ويقال ما
اجلني وما ادقني اي ما اعطاني كثيرا ولا قليلا وسبب جلولة القدر
كون وضع الكتاب على نظم انيق بحيث لم يسبق اليه احد غير الشيخ
في قواعد ماخوذة من قواعد البيت وهي اساسه واشتقاقها
من القعود بمعنى الثبات مرفوع المحل على انه صفة ثانية لفوايد
وهي جمع قاعدة وهي في الاصطلاح قضية موضوعها كلي ينطبق
على جميع احكام جزوياته ليتعرف احكامها منها والمراد هاهنا
ما يكون احدى مقدمتي الدليل كقولنا كلما اشتمل على علم الفاعلية
فهو مرفوع وكلما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب وكلما اشتمل
على المضاف اليه فهو مجرور فاذا اردنا الاستدلال بصورة القياس علم صح
الاقتراني على ان زيد في قولنا زيد قايم مرفوع مثلا فنقول
زيد مشتمل على علم الفاعليه وكلما اشتمل على علم الفاعلية فهو
مرفوع فزيد مرفوع واذا قصدنا الاستدلال بالقياس
الاستثنائي عليه فنقول كلما لم يكن زيد مرفوعا لم يشتمل على علم
الفاعلية لكنه مشتمل فيكون زيد مرفوعا وعلى هذا فقس **الاعراب**

وهو

وهو في اللغة الابانة والتحسين فتعدية الاول بكلمة عن وتعدية
الثاني بالهمزة وقيل هو ماخوذ من قولهم امراة عروب اي محبوب
كلاهما لا شك ان الاعراب اذا وجد في آخر الكلمة يكون الكلام
مقبولا عند المخاطب وقيل اخذ من قولهم عربت معدة الفصيل
اي فسدت واعربتها اي ازلت فسادها فتكون الهمزة للسلب
كما في اشكيته وانت خبير بان الاعراب مزيل فساد التباس المعاني
بعضها ببعض الا ترى انك لو قلت ما احسن زيد بلا اعراب
لم يظهر عند السامع ان المقصود من اي المعاني من الاستفهام والتعجب
والنفي فلاجل ذلك يسمى اعرابا هذا ثم اختلف النحاة في ان الاعراب
في الاصطلاح معنوي ام لفظي فذهب البعض الى الاول وفسروه
باختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وهو
ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم فيكون الحركات وما يقوم
مقامها دلايل الاعراب عندهم وذهب الاخرون الى ان الاعراب
لفظي يعلم بالحس فقالوا الاعراب ما حصل به الاختلاف المذكور
وهو مذهب ابي علي وابن الحاجب فتكون الحركات وما يقوم مقامها
نفس الاعراب عندهم لكن اذا رجعت الى الانصاف والوجدان تجزم
بان الحق الحقيق بالقبول هو ما ذهب اليه ابن الحاجب فان الاحتياج
الى الاعراب انما هو لاجل ضرورة تمييز المعاني فمعلوم ان التمييز
انما يكون بالحركات لا بالاختلاف مع انه خال عن التكلف فان

قلت ما معنى قوله اما بعد فهذه فوائد الى آخره فان تعليق
هذا الحكم باول الكلام غير ظاهر قلت الغرض منه الاعلام
بان تلك الفوائد امر يهتم بتحصيلها بعد الحمد ترغيبا فيها
واعتناء بشانها فيزداد نشاط الطالب حينئذ فيحصل
السعي البليغ فيفوز بالمطلوب تقتفي اي تختار هذه الفوائد
ماخوذ من قولهم فلان اقتفى الامر اذا اختاره لمتاملها
الضمير المجرور فيه راجع الى فوائد او الى قواعد بل هو اولى واحرى
فاللام فيه للتعدية او للتعليل وقد وجد في بعض النسخ
الباء في مقام اللام ووجدنا في بعضها متاملها بدون حرف
الجر على انه فاعل تقتفي فحينئذ يكون ماخوذا من قولهم فلان
اقتفى اثر فلان اذا اتبعه ومنه قوافي الشعر لان بعضها
يتبع اثر بعض واسند الفعل الى الفوائد مجازا لاجل المبالغة
كما في قوله تعالى عيشة راضية ففي ذكر التامل دون القراءة
والحفظ تنبيه على ان العمدة العظمى في نيل تلك الفوائد هي التفكر
لا مجرد القراءة والحفظ كما هو داب بعض الناس يقال تاملت الشي
اذا نظرت اليه متبينا له جادة معظم طريق وجمعه الجواد
ماخوذ من قولهم فلان جد فينا اذا عظم في اعينهم وفي المثل من سلك
الجدد امن العثار فالمراد منه القواعد المحررة على احسن التحرير فيكون
استعارة الصواب نقيض الخطا مطلقا لكن المراد منه نقيض
الخطا

الخطا بمعنى الباطل فيكون بمعنى الحق فلا جرم ان من سلك الطريق
المستقيم ليامن من الضلال يفوز بالمطلوب فمحل جملة تقتفي مرفوعة
على انها صفة لفوايد فالمقصود من هذه الاوصاف التحريض والترغيب
في كتابه من جهات شتى وهي لعطف هذه الجملة على جملة تقتفي
فالمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجرة والثمرة تطلعه
اي توقف تلك الفوايد متاملها من قولهم اطلعت فلانا على سري اذا
اوقفته عليه اي تجعله مشاهدا على النكت الكثيرة فلاجل هذا اختاره
على ان يقول تعلمه في الامد يقع على المدة كلها وعلى اخرها وكذا
الغاية والاجل لكن المراد منه ههنا جميع المدة اي جميع وقت
تحصيل هذا الكتاب فتكون الالف واللام للعهد فاستعماله يتضمن
المبالغة والابهام فتامل اليسير في نفسه او بالنسبة الى وقت تحصيل
غير هذا الكتاب فالمقصود الزمن القليل والوقت اليسير على نكت
متعلق بتطلع جمع نكتة كالنقط جمع نقطة والنكتة في اللغة كل
نقطة من بياض في سواد وبالعكس قال الجوهري النكت ان تنكت في الارض
بقضيب اي ان يضرب فيؤثر فيها ونكت كل شي لطايفه والمراد منها ههنا
الفوايد العلمية الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر ووقع في بعض النسخ
على كثير مقام على نكت لكن الاولى هي الاولى كثيرة في نفسها او بالنسبة
الى الغير من الكثرة نقيض القلة ولا تقل الكثرة بالكسر فانها لغة ردية
من الابواب جمع باب وهو ههنا بمعنى النوع فيكون المراد انواع الاعراب

وقواعدها فيكون صفة ثانية لنكت فتكون من البيان **فان قلت** النكت
جمع كثرة فلما وصف بجمع القلة **قلت** لان جمع القلة ههنا مجاز عن الكثرة
بمعونة المقام وفايدته ابهام الجمع بين المتقابلين وتجوز ان يكون من ههنا
بمعنى في فتكون الابواب عبارة عن الابواب الاربعة فالالف واللام حينئذ
للعهد ايضا **فان قلت** ما معنى اطلاع الفوايد على النكت فانها
عينها **قلت** الفرق بينهما جلي فان المراد من الفوايد قواعد علم النحو على سبيل
الضبط والاختصار والمراد من النكت الدقايق التي استنبطها بجودة
قريحته فتكون غيرها وتجوز ان يكون الامر الواحد معبرا عنه بعبارات مختلفة
بحسب اختلاف الاعتبارات كالقضية تعتبر تارة بالخبر واخرى بالنتيجة
فتسمى المعاني بالفوايد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى بالنكت
لكونها مستنبطة بدقة نظر العقل هذا ولما وصفها بالوصفين
المذكورين اراد ان تزيد الرغبة فيها وشبهها بامر مقبول الذي العقول
فقال **علتها** بكسر الميم واما عمل بالفتح فاسم رجل يقال رجل عمل بالكسر
وعمول اذا كان مطبوعا على العمل اي جعلت تلك الفوايد لطلاب العلم كما جعل لطالب
الطبيب الحاذق الادوية النافعة للمحبوب به ويجوز ان يكون الضمير المنصوب راجعا
الى النكت فانه اقرب وانسب للعمل **عمل من طب** في صرف غاية الجهد في تحصيل
الامر بالاخلاص واما الغرض من التشبيه فتحصيل العلوم لهم وازالة الجهالات
عنهم فانها على النفوس كالامراض على الابدان واما فايدة حذف
اداة التشبيه فقصد المبالغة فيه مع الاختصار واما طب فماخوذ

من

٩

من باب

من الطب الذي هو علاج الدا فيكون اطلاق المطبوب على المسحور
الملدوغ السليم على الله تعالى وقال ابن الانباري الطب من الاضداد يقال اللديغ
لعلاج الدا طب وللسحر طب فالطبيب هو العالم بالطب وكل حاذق طبيب
عند العرب واللام في قوله **لمن حب** يتعلق بالعمل وتجوز ان يتعلق
بطب كما جا في المثل ان كنت ذا طب فطب لعينيك **فان قلت** كيف يصح هذا
مع ان الاطبا قد قالوا ان الاب لا يطب لولده والمحب لا يطب محبوبه والعاشق
لا يطب معشوقه **قلت** الغرض من هذا القول بيان كمال شفقتهم لهم لا
الاخبار عن عدم علاجهم لهم فان ذلك خلاف الواقع فكيف لا والحال ان
العلاج بحسب ان يرجى منه الشفا نافع لذيذ يتضمن منافع مع ان ترك
المنافع الكثيرة لاجل ضرر قليل شر كثير وذا لا يجوز او ان يكون المراد منه ينبغي
ان لا يصدر منهم العلاج لهم وقيل التقدير عمل من طب ان قدر فاصاب لمن حب
اقول هذا صحيح من جهة المعنى فان المشبه به لا يجب ان يكون محقق الوجود
في الخارج لكنه لا يخلو عن تكلف ارتكاب خلاف الظاهر واما حب فيجوز ان يكون
ماخوذا من قولهم حبه يحبه بالكسر فهو محبوب **قال الشاعر** احب ابا مروان من اجل تمره
فيكون العايد الى الموصول او الموصوف محذوفا والضمير المستتر فيه عايد الى الموصوف
الاول ويجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حب تحب على تقدير حب بالضم فيكون لازما
فالضمير المستتر فيه راجع الى التالي واما فايدة تغير الاسلوب وترك العاطف
على تقدير ان يكون الضمير المنصوب راجعا الى الفوايد فهي التنبيه على ان العمل
على هذا النسج المقبول متقدم على الاوصاف المذكورة لكنه قدمها عليه لكونه

أنسب بالمقام فاعلم ان المحبة تتضمن معنى العشق والشوق فلاجل هذا اختاره
ههنا على ان في ذلك كما في قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة ولما وصفت تلك
الفوايد بما لا مزيد عليه وكانت امرا معتدا به واستحقت ان تسمى باسم
مناسب لتدعى به عند الحاجة قال **وسميتها** اي تلك الفوايد **بالاعراب**
مبالغة كما في قولهم رجل عدل لان هذه الرسالة لها مزية اختصاص
بمعرفة الاعراب كما يشهد لها مطالعة ابحاثها قوله **عن قواعد**
الاعراب متعلق بالاعراب باعتبار معناه اللغوي الذي هو الابانة
وان لم يكن ذلك المعنى مقصودا منه ههنا واما المراد من الاعراب الثاني
اعني المضاف اليه فمعناه الاصطلاحي بحسب اعتبار التركيب الاضافي ففي
هذا القول رعاية صنعة الجناس التام اللفظي مع رعاية الجناس الخطي
كما في قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وقد
وقع ههنا في بعض النسخ بالاغراب بالغين المعجمة بدل قوله بالاعراب بالعين
الغير المعجمة واشتهر هذا وحكى عن المصنف كذلك فالامر على هذا هين
فان قلت لا شك ان المراد من المسمى بالاعراب امر واحد شخصي لكن
المسمى به متعدد في الواقع فما تحقيق تشخصه ووحدته **قلت** التحقيق ان
لا تعتبر في تشخص الكتاب خصوصية المحل فحينئذ يكون المسمى به واحدا
في الواقع فتفكر **فان قلت** كل قاعدة من قواعد الاعراب مكتسبة من الجزئيات
لكونها استقرائية والجزئيات مكتسبة منها فتدور **قلت** هذه الشبهة
غير واردة لكونها تصادم الضرورة فانا نعلم بالضرورة ان قواعد النحو واقعة

وكذا

وكذا اكتساب احكام الجزئيات منها فلو كان الدور واقعا ههنا لما
حصل ذلك العلم الضروري على انا نقول نحن محتاجون اليها في معرفة
احوال اقوالنا لا في جزئيات كلامهم فانهم بسليقتهم عن الاحتياج
اليها وعن وقوع الخطا فيها بمراحل فهذه الجملة معطوفة على جملة
عملتها فالمناسبة بينهما ظاهرة كنار على جبل ثم لما كان تحصيل الامور
مختصا بعون الله وارشاده قال **و**هي للاعراض كما في قوله تعالى وانتم
معرضون وتحتمل الحال **من الله** لا من غيره قدم على عامله للحصر
قال تعالى وما توفيقي الا بالله **استمد** اي اطلب المدد **فان قلت**
اذا كان المدد مطلوبا فما الفائدة في كون التوفيق مطلوبا **قلت**
فائدته قصد سلوك الى طريق التصريح بما علم ضمنا اشعارا بانه
امر جليل وقيل الاستمداد استعمل ههنا لمجرد الطلب مجازا وانما جيء بصيغة
المضارع لقصد استمرار طلب المدد وبقرينة احتياج العبد الى مولاه
واما فائدة الاخبار عن الاستمداد ههنا فهي دفع توهم التبجح بما سبق الحامل ع
التوفيق وهو في اللغة جعل الامر موافقا لآخر وفي العرف
جعل الله شان عبده موافقا للحق والصواب واما ما قيل من انه
تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر ومن انه الامر المقرب الى
السعادة الابدية ومن انه جعل الله تعالى افعال عبده الظاهرة
موافقة لاوامره مع بقاء اختياره فيها مع جعل ثبات قلبه
موافقا لما يحبه فماله راجع الى ما قلنا **والهداية** معطوف على

التوفيق عطف الخاص على العام كعطف جبرايل على الملايكة ويجوز ان
يكون من قبيل عطف العام على الخاص وهي في اللغة الدلالة بلطف ولذلك
تستعمل في الخير واما قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم فوارد
على طريق التهكم ثم المشهور عند اهل الحق ان الهداية هي الدلالة على
طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول او لم تحصل وعند
المعتزلة هي الدلالة الموصلة الى المطلوب هذا فالظاهر انه لا
نزاع بينهم في الحقيقة لان الهداية تجيء تارة بمعنى خلق الاهتدا
كما في قوله تعالى يهدي من يشاء فلذلك نفى الهداية في قوله
تعالى انك لا تهدي من احببت واخرى تجيء بمعنى بيان طريق
الحق والصواب فلهذا نسب الهداية الى النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله تعالى انك لتهدي الى صراط مستقيم فكل واحدة من الطايفتين
قد قصدت معنى غير ما قصدت الاخرى **الى اقوم طريق** الى طريق
مستقيم وهو سبيل الحق وقد يتعدى باللام كما في قوله تعالى ان هذا
القرآن يهدي للتي هي اقوم فعومل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
معاملة اختار في قوله تعالى واختار موسى قومه ففي هذا القول
اشارة الى ان الهداية هي الدلالة الى طريق الحق وتلويح الى ان الضلالة
هي الدلالة الى طريق الباطل واما جعل هذا القول كناية عن سرعة
الوصول الى المطلوب بناء على قاعدة ان الخط المستقيم اقصر من
الخط المنحني فهو بعيد عن الفهم نعم فيه ايما الى حصول المطلوب لكن الفرق

بين

بين المعنيين ظاهر **بمنه** بانعامه ماخوذ من قولهم منهم منا اذا من عليهم
انعم واما المن الذي وقع في قول الزمخشري طعم الآلاء احلى
من المن وهو امر من الالاء مع المن فهو ماخوذ من قولهم من عليه منة
اذا امتن عليه وهذا يصلح ان يكون من باب التنازع واعمال
الثاني على مذهب البصريين **وكرمه** هو نقيض اللوم وعطف هذا
على المن عطف تفسير ثم لما قصد زيادة الحث للطالب على تحصيل
كتابه قال **وتنحصر** اي تلك الفوايد والقواعد **فان قلت**
الكلام في الفوايد لا في القواعد فكيف يرجع الضمير اليها **قلت** الفوايد
هي عين القواعد في الحقيقة الا ترى الى قوله وسميتها بالاعراب عن
قواعد الاعراب وهو من قبيل قول النبي صلى الله عليه وسلم الشيب تعرب
عن نفسها وقد وقع في بعض النسخ ينحصر بالياء التحتانية وحينئذ
يرجع الضمير الى الكتاب فانه مذكور ضمنا لانه في صدد تصنيفه وتاليفه
في اربعة ابواب فهذا الانحصار هو انحصار الكل في اجزايه
مثل انحصار البيت في الجدران الاربع والسقف **فان قلت** حصر الكل
في الاجزاء لا يتصور لان الحصر هو جعل الشي في محل محيط به فالمحيط
حاصر [illegible] والمحاط به محصور مظروف وشان الكل مع اجزايه
على العكس فان الكل محيط بالاجزاء فكيف يكون محصورا فيها **قلت**
المراد من الكتاب هو المفهومات ومن الابواب الاربعة هو العبارات بناء
على ان الالفاظ قوالب المعاني وظروفها يجوز ان يراد من الانحصار

نسخة عنه

الكتاب في الابواب الاربعة انحصاره بحسب اعتبار اجزائه فيها على ان
الحق هو ان يكون المراد من الانحصار المذكور ههنا هو انحلال الكل
الى ما منه تركيبه وانت خبير بان المراد من انحصار الكتاب فيها انحصار
مقصوده فيها فلا يضره خروج الخطبة عنها ووجه الضبط
هو ان يقال مقصود الكتاب لا يخلو من ان يكون متعلقا ببحث الجملة
اولا فالاول هو الباب الاول والثاني لا يخلو من ان يكون متعلقا ببيان
معمولات الافعال اعني الجار والمجرور اولا فالاول هو الباب الثالث
والثاني هو الباب الرابع وجملة تنحصر معطوفة على جملة يقتضي
ثم لما ذكر الباب اولا فاراد ان يعيده على سبيل التعريف العهدي
قال **الباب** قيل هو في اللغة النوع وفي الاصطلاح هو الموصل
الى المقصود وقيل هو موضع لدخول لكن المراد منه ههنا هو العبارات
المعينة المحدودة الدالة على المعاني المخصوصة **الاول** هو نقيض
الاخر اصله اوأل هو على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم
ادغمت الواو في الواو وقيل اصله ووأل فقلبت الواو الاولى همزة
ثم قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو ايضا وله
استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا
منونا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة اي افعل التفضيل
بمعنى الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف في تفسير
الجملة وقع في بعض النسخ الجمل وهي جمع جملة موقع الجملة لكن الاول هو

الاصح

مطلب الباب الاول في الجمل

[illegible]

الاصح وبيان **احكامها** فالمراد منها ههنا كونها اسمية وفعلية
وشرطية وظرفية وابتدائية واعتراضية الى غير ذلك الذي يبنى عنه
هذا الباب وانما قدم هذا الباب على ساير الابواب لان المقصود من ترتيب
هذا الكتاب تعليم الاعراب ولا شك انه تحصل من هذا الباب على
وجه لا يكون في بقية الابواب اذ فيه بيان اعراب المفرد فلاجل هذا ترك
تعريف الكلمة مع ان الجملة لا تتم الا معها اعلم ان الخايض في هذا الكتاب
ينبغي ان يتصور النحو والغرض منه قبل الشروع فيه فنقول النحو في اللغة
يجي لمعان بمعنى القصد وبمعنى الجانب وبمعنى النوع وبمعنى المقدار
وبمعنى المثل وبمعنى البعض فتقول نحوت نحوك اي قصدت قصدك
وسرت الى نحو دار فلان اي الى جانبها وعندي ثلاثة انحاء من الطعام
اذا كان عندك ثلاثة انواع منه وجاء جيشهم نحو الف اذا كان مقدار الف
ومررت برجل نحوك اي مثلك واكلت نحو السمكة اي بعضها وهو في الاصطلاح
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب والبناء فالظاهر
انه منقول من النحو بمعنى القصد لما اتفق العلماء على ان ابا الاسود الدؤلي
اول من وضع هذا العلم باذن علي رضي الله تعالى عنه كما اتفقوا على ان
معاذا اول من وضع علم التصريف والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا
يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي فقص ذلك
عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما
سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور

تحرير الجمل الذي هو اصعب وانفع من بيان اعرابه النحو صح

وماعداه ملحق به فقال الداخ الى هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحو
تبركا وتيمنا بلفظه واما الغرض منه فمعرفة الاعراب وان تعلم هذا
العلم واجب لان تعلم الشرايع بلغة العرب لا تتم الا به وكلما ما لا يتم
تعلمها الا به فهو واجب فان قلت الاشتغال بهذا العلم بهذه
الاصطلاحات بدعة فان الصحابة لم يتكلموا فيه وكل بدعة حرام
فالاشتغال بهذا العلم حرام فكيف يكون واجبا قلت ان اردت
به انهم ما عرفوا معاني هذا العلم فذلك باطل فكيف لا والاجماع انعقد
على ان سيبويه والاخفش والخليل وغيرهم اشتغلوا فيه وتمسكوا به
حكي ان ابن عباس لما سئل عن قوله تعالى فالحق والحق اقول بانه لما
رفع الاول ونصب الثاني قال اي هو الحق واقول الحق وان اردت انهم ما عبروا عن تلك
المعاني بهذه الالفاظ والاصطلاحات فذلك مسلم لكنه لا يوجب الجرح القدح
فيه فان الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني كما في ساير العلوم وان العلماء
اتفقوا على ان تعلم النحو فرض من فروض الكفاية قيل فرض الكفاية
هو الذي اذا قام به واحد سقط التكليف عن الباقين ومعلوم ان العلم
بها لا يحصل الا بالنقل المتواتر لا يكفي في لغة ان ... ان يبلغون حد التواتر لان معرفة الشرع ليس الذلك فانه يجب في كل عصر ان يقوم
بهذا العلم قوم يبلغون حد التواتر لان معرفة الشرع لا تحصل الا بواسطة
معرفة اللغة والنحو والعلم بهما لا يحصل الا بالنقل المتواتر اقول اشتراط
التواتر في النقل لا يستلزم ان المقيمين بهذا العلم يبلغون حد التواتر
الا ترى ان التواتر شرط في نقل القران مع جواز عدم ضبط معناه ثم
لما كان

الحق وان اردت بذلك انهم صح

لما كان الباب الاول مشتملا على عدة امور فصله على اربع مسايل
تقريبا للفهم والضبط كما قسم الكتاب على اربعة ابواب فقال وفيه
اي في الباب الاول من الابواب الاربعة اربع مسايل جمع مسئلة
وهي ما يبرهن عليه في العلم بعضها يتعلق بتفسير الجملة وبعضها يتعلق
باقسامها وبيان احوالها اما المسئلة الاولى من المسايل الاربع
في شرحها اي في بيان الجملة واحوالها كما يدل عليه سياق الكلام
فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفها وتبيين النسبة بينها وبين
الكلام بالعموم والخصوص وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية
وبالجملة الصغرى والكبرى وتقسيمها اليها فحينئذ سقط الاعتراض
بان بيان النسبة بالعموم والخصوص وغيره ليس من شرح الجملة بناء على
تخصيصه بالتعريف الكاشف عن ماهيتها فقط ثم لما كان الابحاث
المذكورة ههنا من المباحث الدقيقة وكان المقام مقام التعليم قال
اعلم تحضيضا للسامع على الاصغاء الى ما ياتي بعد هذا الامر لئلا
يفوت منه شيء ان اللفظ هو صوت يعتمد على مخرج الحروف وهو
كالجنس يتناول جميع الالفاظ واما عدم اطلاق اللفظ على كلام الله تعالى
فهو للادب المفيد هو كالفصل
هو الكلام النفسي وكذا الكلام في عدم اطلاق الجملة عليه
اخرج به الالفاظ المفردة والمركبات التقييدية والاضافية وغير ذلك
فدخل في التعريف المركب الخبري والانشائي فالمراد من اللفظ المفيد ههنا
هو اللفظ المركب من كلمتين قصاعدا اسند احدهما الى الاخرى مطلقا سواء كان

المسئلة الاولى في شرحها

خبريًا او انشائيًا **يسمى** اي يطلق عليه الجملة والكلام والا فهما يكونان
مترادفين فلا يمكن بيان النسبة بينهما بالعموم والخصوص **كلامًا**
اصطلاحًا وهو في اللغة بمعنى التكلم كالسلام بمعنى التسليم يقع
على القليل والكثير فلهذا يصح ان يقال جميع القرآن لانه اسم مفرد
بمنزلة الهمزة لا يقع الا على الواحد فالاولى ان يقال الجملة تشعر
بمعنى التركيب الدال على الاجزاء والحدوث ويؤذن بمعنى الاجمال
فلما كانت الفايدة التامة التي يحسن السكوت عليها فسره بقوله
ونعني بالمفيد اي النحاة يعرفون الكلام بالتعريف المذكور فيريدون
بفايدة المفيد الفايدة التامة لا مطلق الفايدة كما هو متفاهم
اللغة والعرف والعام **ما** اي الذي **يحسن السكوت** اي سكوت المتكلم فانه
خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته ايضًا
وقيل سكوت السامع او سكوتهما جميعًا **عليه** اي على ذلك فدخل
في تعريف المفيد نحو قولنا السماء فوقنا والارض تحتنا والمراد من
حسن سكوت المتكلم على اللفظ المفيد ان لا يكون ذلك اللفظ محتاجًا
في افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به او بالعكس
فلا يضر احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل **فان قلت** هذا
دفع بالعناية وهو غير مقبول فان الايرادات لا تبطل بالارادات
قلت انه مقبول لان حسن السكوت ما فسر عندهم الا بهذا التفسير فيكون
ظاهرًا غير ملتبس المعنى وان كان اعم من ذلك بحسب اللغة وكذا الحال

في

كلام اسم
قيل لم تطلق الجملة على جميع القرآن صح

ابقم

تجي بمعنى الفايدة الجديدة وبمعنى مطلق الفايدة وبمعنى الفايدة صح

في تفسير المفيد ثم المفردات قبل التركيب هي في حكم النعيق عندهم
لخلوها عن الفايدة واما اذا ركبت على قواعد النحو فخرجت عن حكمه
وافادت فايدة معتبرة لكن لا يلزم من ذلك ان يكون كلامًا فانه
هو الذي اعتبر فيه الفايدة التامة لا مطلقها واما الجملة فهي القول
المركب سواء افادت تلك الفايدة التامة او لم تفد **واعلم ان الجملة**
اعم عمومًا مطلقًا بحسب موارد استعمالها ومفهومها
من الكلام **فان قلت** الاعم ههنا افعل تفضيل فيثبت
للكلام اصل العموم وان يحصل له زيادة الا ترى ان الكلام يطلق على
القرآن ولا تطلق عليه الجملة **قلت** الاعم ههنا بمعنى العام فيكون
لمجرد الابتداء على ان للكلام نوع عموم بالنظر الى موارد استعماله
فيكون للتفضيل **فان قلت** المراد من العموم مطلق العموم سواء كان مطلقًا
او من وجه **قلت** يمنع ذلك قوله **فكل كلام جملة** بمعنى كل ما صدق
عليه الكلام صدق عليه الجملة **ولا ينعكس** عكسًا لغويًا اي ليس كل
جملة كلامًا هذا ونقل البعض عن النحاة ان الجملة ترادف الكلام
عندهم فالحق ههنا هو الرجوع الى تفسير الجملة فان اعتبر الافادة
فيها ايضًا فلا يتصور العموم والخصوص بينهما اصلًا وان
اعتبر التركيب فيها سواء افاد او لم يفد فتتصور النسبة بالعموم
والخصوص بلا شبهة فاذًا لا نزاع بينهم في الحقيقة اذ لا
مشاحة في الاصطلاح فكل حزب بما لديهم فرحون لكن المختار

هو الترادف فانك تعلم بالضرورة ان كل مركب لا يطلق عليه الجملة
نعم قد استعمل الكلام بمعنى القضية والخبر في بعض المواضع كما هو دأب
اهل المعقول فيكون اخص من الجملة فيظن من ذلك انه اخص منها اذا
كان بمعنى اللفظ المفيد ثم لما فرغ من تمهيد الاصل ومن التفريع صح
عليه اراد توضيح ذلك لا الاستدلال عليه لانه يؤدي الى الدور واثبات
القاعدة الكلية بالمثال الجزئي فلهذا قال على سبيل التوضيح **الا ترى**
ان نحو قام زيد فنحو ههنا كمثل في قولك مثلك لا يبخل مع الايماء
الى ان جملة الشرط كثيرة الوقوع ولها جزئيات متعددة **من قولك**
وقع في بعض النسخ قولنا مقام قولك فالثاني مناسب لقوله ونعني
بالمفيد والاول متصل بقوله اعلم فيكون اولى ثم انما قيده بذلك القول
لان قام زيد بدون التقييد يكون كلاما وجملة فلا يصلح مثالا للعموم
ان قام زيد قام عمرو يسمى اي نحو قام زيد **جملة** لانه لفظ مركب
فان ان اخرجته عن صحة السكوت عليه لكنها ما اخرجته عن كونه مركبا
فجملة يسمى في محل الرفع على انها خبر ان **ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن**
السكوت عليه لان ان الشرطية اخرجته عن صلاحية السكوت والكلام
هو القول الذي يحسن السكوت عليه فهي حرف من حروف الشرط تقتضي
جملتين تجعل احدهما شرطا والاخرى جزاء وتعمل فيهما عمل الجزم
لفظا او محلا فجملة قام زيد فعل الشرط في محل الجزم وجملة قام عمرو
جزاء الشرط في محل الجزم واما فعل الشرط مع جزائه ههنا فجملة
شرطية

شرطية وكلام مفيد في محل النصب على انه مقول القول **وكذا** اي ومثل
القول المذكور في جملة الشرط **القول في جملة الجزاء** اي نحو قام عمرو من قولك
ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما مثل ما مر **فان قلت**
جملة جزاء الشرط قول مفيد مقيد بالشرط مثل جيئتك اذا طلعت الشمس
فكما لا يخرج التقييد هذا القول عن الافادة فكذلك لا يخرج ذلك
القول عنها فكيف يكون جملة الجزاء مثل جملة الشرط **قلت** مهملا من حصول
الجزاء موقوفا على حصول فعل الشرط المشكوك لا يصح السكوت عليه لان
الجزم بالجزاء ما دام الشك في الشرط لا يتصور نعم حصل الجزم بالتعليق
بين الجملتين في الحال لكن الفرق بين حصول الجزم بالتعليق وبين حصول
الجزم بمضمون الجزاء ظاهر فالجزم المنفي هو الثاني لا غير فالافادة مسلوبة
عن كل واحد منهما الا عن مجموعهما فانه قول مفيد كما بيناه فاما التعليق
في قولك ان قام زيد قام عمرو فينافي الجزم بالجزاء فلا يصح السكوت عليه
واما التقييد في قولك جيئتك اذا طلعت الشمس فلا ينافي الجزم بحصول
المجيء في وقت طلوع الشمس المتحقق الوقوع فيصح السكوت عليه فافترقا
فاحفظ هذا فانه بحث نفيس قد خفي على بعض الفضلاء ثم اعلم ان
تقسيم الجمل الى الاسمية
الجملة تسمى اسمية اي منسوبة الى الاسم اي تنقسم الجملة الى اسمية وفعلية
فلهذا اختار التسمية على الانقسام مع ان المقام مقام الانقسام
اشعارا بان امثال هذه المباحث راجعة الى اللفظ والاصطلاح
ان بديت باسم فالجملة الاسمية في الاصطلاح هي التي تكون صدرها

اسمًا فالمراد من الصدر هو المسند او المسند اليه فلا عبرة بما
تقدم عليهما من الحروف كقولك زيدٌ بالرفع على سبيل الحكاية
قال الشاعر، تنادوا بالرحيل غدًا قايمٌ فزيد مبتدا خبره قايم
فالجملة في محل الجر او في محل النصب والكاف في قوله كزيد قايم اسم
بمعنى المثل كما هو الظاهر فيكون مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف
وهو هي راجعة الى الجملة الاسمية او منصوبا بتقدير اعني فعلى
كلا التقديرين لا حاجة الى العطف فان المقام مقام كمال الاتصال
ويجوز ان يكون حرف جر فيكون الجار مع المجرور متعلقا بمحذوف
فيكون المجموع خبر المبتدا المحذوف على ما عرفت فاذا تقرر هذه التوجيهات
في هذا المثال فقس عليه ساير الامثال ولما كان اول كلام المصنف يشعر
بان الجملة الاسمية هي التي يكون اولها اسما يتوهم من ذلك خروج قولك
ان زيدا قايم وغيره عن حد الاسمية مع انه غير داخل في حد الفعلية
فيبطل الحصر فيهما فازال ذلك التوهم بقوله وكقولك ان زيدا قايم
فزيدا اسم ان وخبره قايم فالجملة في محل الجر او في محل النصب ايضا
فالمثال صحيح سوا قرئ انّ بالفتح او بالكسر لكن الظاهر هو الكسر نقل
عن سيبويه ان انّ مع ما بعدها مبتدا لا خبر له وذلك
لطوله مع جريان الاسناد في ضمنه وكقولك هل زيد قايم
فهل حرف من حروف الاستفهام وزيد مبتدا وخبره قايم فالجملة
في محل الجر او في محل النصب ايضا وكقولك ما زيد قايمًا فما حرف
مشابة

مطلب الجملة الفعلية

مشابة ليس فاسمه زيد وخبره قايما فالجملة معطوفة على جملة
زيد قايم فمحلها كمحلها وكذلك قولك لعل زيدا منطلق
واقايم الزيدان ونحو ذلك جملة اسمية فلا تضره قولهم
اقايم الزيدان انه في قوة ايقوم الزيدان فان ذلك لمجرد بيان عمل
اسم الفاعل ومعناه وتسمى الجملة جملة فعلية اي منسوبة
الى الفعل فالواو لعطف فعلية على قوله اسمية ان بديئت بفعل
فالجملة الفعلية هي التي يكون صدرها فعلًا والمعتبر من الصدر
ما هو صدر في الاصل فنحو كيف جا زيد وفريقا كذبتم وغير ذلك
فعلية لان هذه الاسما في نية التاخير كقولك قام زيد
فقام فعل فاعله زيد فالجملة في محل الجر او في محل النصب لما
عرفت غير مرة وكقولك هل قام زيد فلما حذف الفعل مع فاعله
في بعض المواضع واقيم لفظ مقامه فحصل الشك في انه يكون جملة
فعلية او لا يكون ازال ذلك بقوله وكذا اي كقولك المذكور قولك
زيدًا فزيدا مفعول به وفعله محذوف مع فاعله وهو ضربت
فالجملة في محل النصب على انها مقول القول او في محل الرفع على انه
مبتدا على سبيل الحكاية واما جملة ضربته فمفسرة لا محل
لها من الاعراب وكقولك يا عبد الله جملة فعلية لان التقدير
اي تقدير اصل هذا القول ضربت زيدا فيكون جملة فعلية
واما ضربته فلا شك في انه جملة فعلية وادعو عبد الله

فكان صدرها في الاصل فعلاً فادعو فعل فاعله مستتر فيه وعبد الله
منصوب على انه مفعوله فهذا ظاهر اذا كان عبد مضافا الى الله
واما اذا كان عبد الله علماً فالقياس ان يكون الاعراب في الاخر
لكنه اجري في العبد ايضا على ما كان فالجملة مرفوعة المحل على
انها معطوفة على قوله ضربت زيداً ضربته **فان قلت**
يا عبد الله انشاء لا يحتمل الصدق والكذب وادعو عبد الله يحتملهما
فكيف يكون التقدير ادعو عبد الله **قلت** يا نابت مناب ادعو
اذا كان مستعملاً في معنى الانشاء مجازا وان كان خبرا بحسب لفظه **فان**
قلت ههنا جملتان اخريان غير ما ذكره المصنف احدهما شرطية نحو
ان تكرمني اكرمك والاخرى ظرفية نحو زيد في الدار **قلت** اما الشرطية
فانها جملة فعلية في الحقيقة واما الظرف فان قدر عامله فعلاً فالظرفية
تكون فعلية واما اذا قدر عامله غير الفعل فلا يتصور هناك جملة
فضلاً عن ان تكون ظرفا ثم بعد هذا التقسيم اراد تقسيم الجملة الى الكبرى
والصغرى وبيان انواع الاعتبارات فيها ارشادا للطالبين المتعلمين
الى انواع التصرفات فيها وقال **اذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق**
اعلم ان هذا القول يتضمن اعتبار ثلاث تعددات الاول في حق
المبتدا والثاني في حق الخبر والثالث في حق الجملة وهو المقصود الاصلي
فان الباب الاول معقود لشرح الجملة فيكون تعداد المبتدا والخبر
تمهيداً لتعداد الجمل فتقول **زيد** في زيد ابوه غلامه منطلق مبتدا

زيد

مطلب الصغرى والكبرى

زيد بهذا اولى من تقييده بالمثال المذكور اذ لا معنى لاعتبار المثال
ههنا في الظاهر **مبتدا اول وابوه** مرفوع لفظا وعلامة الرفع
الواو **مبتدا ثان** اعرابه تقديري كقاض فهذه الجملة معطوفة على
قوله فزيد مبتدا اول فان الواو فيها للعطف وكذا الحال فيما بعدها
وغلامه اي غلام ابيه فالضمير المجرور بالمضاف اليه المبتدا عائد الى
المبتدا فتلاحظ الروابط في المبتدا ولو قيل زيد عمرو بكر قايم عنده
في بيته تلاحظ الروابط كلها في الاخبار **مبتدا ثالث** فشرع بعد
هذا في تعداد الخبر فقال **ومنطلق خبر المبتدا الثالث** وهو غلامه
والمبتدا الثالث وخبره وهو منطلق ووقع في بعض النسخ مع خبره
بدله اي غلامه منطلق مع النسبة بينهما **خبر المبتدا الثاني** وهو
ابوه **والمبتدا الثاني وخبره** على قياس ما عرفت **خبر المبتدا الاول**
ثم شرع بعد هذا في التعداد الثالث فقال **ويسمى** الواو ههنا للعطف
على جواب اذا الشرطية على طريقة قولنا اذا رجع الامير استاذنت
وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت لا على طريقة
قولنا اذا جئتني اعطيك واكسوك **المجموع** اي قوله زيد ابوه غلامه
منطلق **جملة** لكونه مركبا **كبرى** لكونه زيد جزؤ من قوله ابوه غلامه
منطلق من قوله غلامه منطلق وهي تانيث الاكبر كفضلى تانيث الافضل
غير منصرفة للتانيث ولزومه منصوبة تقديراً صفة جملة وانت خبير
بان تخلل الجملة ههنا لمجرد الموصوفية فان المقصود الاصلي بيان انقسام

بعد
الجملة الى الكبرى والصغرى **فان قلت** لا شك ان اعتبار الكل بعد اعتبار
الجزء طبعا فيوضع الجزء ثم الكل ليوافق الوضع الطبع فالشيخ لاي شي قدم
ذكر الكبرى على ذكر الصغرى في التسمية حينئذ **قلت** لرعاية ما سبق
فانه لما قال والثاني وخبره خبر الاول اقتضى ذلك اقتضاء الملزوم
للوازم **فان قلت** فلاي شي قدم اعتبار الصغروية على اعتبار الكبروية المعقول ح
والصغروية معا في التسمية **قلت** قد تقرر في المعلوم وان طلب
الفائدة في المنزل الدني القاب على انه لا يخلو عن اعتبار النظم الطبيعي
وعن اعتبار تقدم البسيط على المركب **ويسمى غلامه منطلق جملة**
صغرى لكونه اقل اجزاء من قوله زيد ابوه غلامه منطلق ومن قوله
ابوه غلامه منطلق **و**يسمى قوله **ابوه غلامه منطلق جملة كبرى**
بالنسبة الى جملة هي جملة **غلامه منطلق** **فان قلت** ما معنى
تقييد الكبروية بالنسبة ههنا وهي نسبية دايما **قلت** فايدته
بيان كون الجملة هي في هذا الاعتبار ذات نسبتين غير مقصورة على
اعتبار نسبة واحدة كما في الاعتبارين الباقيين **و**يسمى **جملة صغرى**
بالنسبة الى جملة هي جملة **زيد ابوه غلامه منطلق** فحاصل المعنى
زيد غلام ابيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام ابي
زيد قايم فقد سمى معنى ونقلو فتامل **فان قلت** ما محل هذه الجملة
قلت رفع على انها قايمة مقام فاعل قيل ومثل هذا كثير قال الله تعالى
واذا قيل لهم امنوا فالقول مع المقول مجرور المحل على انه مضاف اليه اذا

وهو

وهو ظرف محله نصب عامله القول المقدر في جوابه كما اشرنا اليه فلله در
الشيخ ما ادق نظره حيث اعتبر في المقام الثالث ثلاثة اعتبارات
للجملة عقب اعتبار ثلاثة امور ثم لما وقع في بعض الافهام ان الاشتغال
بمثل هذه الاعتبارات اشتغال بما لا فائدة فيه وانها لا يتصور
وقوعها اراد ازالة ذلك الوهم وتاسيس ما بناه فقال **ومثله** اي مثل هذا
المذكور في تعدد المبتدا وتعدد الجمل قوله تعالى **لكنا هو الله ربي** ولا يذهب
عليك ان استعمال المثل مقيدا بما ذكره ههنا استعمال صحيح شائع
لكن الاولى ان يقال بدله مثله ما يدل عليه ويشهد له **اصله** اي اصل
هذا القول او اصل لكنا هو الاولى فالاصل ما يبنى عليه غيره فالمثبت
يبتنى على المحذوف ويدل على هذا الاصل قراءة ابي ابن كعب لكن انا هو
الله ربي **لكن** بتخفيف نونها وهي ههنا من حروف العطف فالمعطوف عليه
اكفرت فكانه قال لاخيه انت كافر بالله لكني مؤمن موحد كما تقول زيد
غايب لكن عمرو حاضر حكي انه كان في بني اسرائيل اخوان احدهما كافر اسمه
قطروس والاخر اسمه يهودا فقال يهودا لقطروس انت كافر بالله تعالى
لكن انا مؤمن به **انا** حذفت همزته مع حركتها فاجتمع المثلان من جنس
واحد فادغم قرا ابن عامر باثبات الفه في حالتي الوصل والوقف جميعا
اما اثباتها في الوصل فاما لكونها عوضا عن الهمزة المحذوفة
او لاجراء الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب التضاد كما في قول
الشاعر انا ابو النجم وشعري شعري واما اثباتها في الوقف فظاهر

وغيره لا يثبتها الا في الوقف فانا ضمير مرفوع منفصل على انه مبتدا
هو ضمير الشان مبتدا ثان قال ابن الحاجب هو ضمير له سبحانه
ولفظة الجلالة بدل منه او عطف بيان عليه وقيل ربي نعت الله
فحينئذ لا يكون مما نحن بصدده **الله** مبتدا ثالث **ربي** خبر الثالث والثالث
مع خبره خبر الثاني فلا يحتاج الى العايد لكون الخبر عين المبتداء
والثاني مع خبره خبر المبتدا الاول والمجموع جملة كبرى والله ربي
جملة صغرى وهو الله ربي كبرى من وجه وصغرى من وجه اخر على ما عرفت
والا قيل لكنه هذا اشارة الى الاستدلال على الاصل بصورة القياس
الاستثنائي وهو في الحقيقة دليل اثبات المماثلة ايضا فلهذا جيء
بالواو العاطفة والا ههنا مركب من ان ولا فادغمت النون في اللام
لكن استعملها ههنا بمعنى لو فلهذا جيء جوابها باللام في بعض النسخ
يعني لو لم يكن اصل لكنا لكن انا مخففا عاطفا بل لكن المشددة الواجب
اعمالها في الضمير المنصوب المتصل اتفاقا اذا دخلت على الضمير فيقال
لكنه وهذا التوجيه انما يجري على عدم اثبات الالف في الوصل فلما لم يرتفع
هذا القول علمنا ان اصله ما ذكرناه **فان قلت** يجوز اقامة صيغة
الضمير المرفوع المنفصل مقام الضمير المنصوب المتصل كقولك جاءني
القوم فاكرمتهم فيصح ههنا مع استقامة المعنى ايضا **قلت** هي
نادرة لا يحمل عليها واما هما وهم فمشترك ان بينهما صورة ويتصور ايضا
مثل الاعتبار المذكور في قولك ظننت زيدا يقوم ابوه ونظير ما ذكر في
مطلق

مطلق التعدد قولك زيد غلامه جارية زوجها ابنه امراته دارها
سقفها خشبه ساج فخشبه مبتدا تاسع وساج خبره فخشبه
مع خبره خبر عن المبتدا الثامن وهو سقفها وكذا الاعتبار في البواقي
فحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امراة ابن زوج جارية
غلامه ساج وانت تعلم ان الغرض من ايراد امثال هذه الاعتبارات
هو الارشاد الى انواع طرق التصرفات الجزئية **المسئلة الثانية**
اخرها عن الاولى لما انها تتعلق بحال الجملة وتلك بتفسيرها وقدمها
على الثالثة لتعلقها بالاعراب وهو المقصود الاصلي من الكتاب
وان كان الاولى ان يعكس الترتيب نظرا الى ذات الجملة من حيث هي
في بيان الجمل التي لها محل من الاعراب او من محال المعرب
وهو الاقرب الى الفهم **فان قلت** الجملة من حيث هي جملة لا يتصور
موارد المعاني الموجبة للاعراب عليها كالمبنيات فكيف يكون
لها اعراب محلي **قلت** لما انها تكون حينئذ في قوة المفرد نعم
من هذا ان موضوع علم النحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات لفظا
او تقديرا **فان قلت** ما الفرق بين الاعراب المحلي وبين التقديري
قلت الفرق بينهما هو ان المانع من الاعراب في الاول هو الكلمة بتمامها
وفي الثاني هو الحرف الاخير منها نحو الف العصا **وهي** اي تلك الجمل
سبع جمل اي يحكم باعراب الجمل محلا في سبعة مواضع كلية
بالاستقراء فيلاحظ عروض العدد للموضع اولا وللجملة ثانيا

المسئلة الثانية

قوله احديها يدل بعض من قوله سبع وكذا القول في غيره ويحتمل
ان يكون مبتدا وما بعده خبره على معنى احداها هي التي تقع كذا
وكذا فاحد المواضع السبعة التي حكم فيها بمحل الجمل موضع خبر المبتداء
او موضع خبر ان انما عدهما واحدا لاشتراكهما في الرفع وان كان
الفرق بينهما حاصلا بان العامل في الاول هو العامل المعنوي وفي
الثاني اللفظي على ما هو المذهب المنصور ولا يمكن الحصر الاستقرائي
في السبعة وانما لم يذكر خبر لا التي لنفي الجنس اما لكونه في حكم خبر
باب ان او لقلته الواقعة خبرا اي التي تكون خبرا بواسطة رابطة
تربطها بالاول وموضعها اي اعراب محلها فاستتما الموضع
تعين رفع او موضع رفع اذا وقعت في موضع خبر المبتداء وان
المراد من باب ان هو الحروف المشبهة بالفعل فيكون ذكر الباب اشارة الى
كثرة وقوع الجمل في ذلك الموضع مثال الجملة الواقعة خبرا في موضع خبر
المبتداء قام ابوه في نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء قام فعل فاعله ابوه فالجملة
خبر المبتداء فمحل المجموع الرفع جر على انه مضاف اليه ومثال الجملة الواقعة في موضع رفع
خبر ان نحو ان زيدا ابوه قايم فزيدا اسم ان وابوه مبتدا خبره قايم
فالجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان اختلف في نحو زيدا اضربه وعمرو
هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتداء رفع على الخبرية بلا تقدير
شيء كما في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقيل محلها رفع او نصب
بقوله مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا فاختار

الواقعة خبرا

البعض

البعض الاول ورجح البعض الاخر الثاني لكن التفصيل ههنا هو الاولى فانا
نجد بعض الانشاء يكون محكوما به بلا تقدير شيء نحو متى القتال وكيف
زيد وبعضه يحتاج اليه نحو زيدا اضربه فان قلت الكلام في الجملة
الانشائية لا في مطلق الانشاء فلا يلزم من صدق العام صدق الخاص
فلا يتم التقريب قلت لو وجد مانع من الخبرية لكان هو معنى الانشاء
وهو سواء في المفرد والجملة فلا مجال للفرق قيل المقابل للانشاء هو الجملة
الخبرية لا خبر المبتداء فان الاول لازمه احتمال الصدق والكذب بخلاف
الثاني فلا مانع من وقوع الجملة الانشائية خبر المبتدا بلا تقدير
القول فيكون الاختلاف حاصلا من اشتباه احد استعمالي لفظ الخبر بالاخر
فيصير النزاع لفظيا في التحقيق فالتحقيق ان يقال ان اعتبر في خبر المبتداء
ثبوته له او انتفاؤه عنه فلا يتصور وقوع خبر المبتدا اصلا بلا تقدير
امر وان اعتبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح السكوت عليه فلا شك
انه يقع خبرا له بدون التقدير لكن الحق هو الثاني لان الخبر هو المسند
الى المبتداء والمعتبر بينهما هو التعلق المفيد على اي وجه كان الا ترى ان الفعل
في قولك ضرب زيدا هو المسند الى الفاعل مع انه لا يتصور بينهما الا الارتباط
بحيث يصح السكوت عليه لا التعلق الوقوعي ونصب عطف مع ما بعده
على قوله رفع مع ما بعده على طريق عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب
الفراء واما عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز اصلا لان حرف
العطف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين نعم مثل هذا العطف عند صاحب الكشاف

وابن الحاجب اذا كان المجرور مقدماً على المرفوع او على المنصوب في
المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل ناراً واما فيما عداه فغير جايز
فالحق هو مذهب الفرا لان جزئيات الكلام اذا افادت المعنى المقصود
منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف
تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وهو غير جايز **فان قلت** المراد منه نفي
الجواز من حيث النظر الى تحقق استعمال اللغة الفصيحة **قلت** سلمناه
لكن لا يلزم منه التقريب فان الخاص لا يستلزم سلب العام **فان قلت** المدعي
خاص ايضا فيتم التقريب حينئذ **قلت** لا يجوز اعتبار الخصوص في الدعوى
ههنا والا يلزم المصادرة فتامل هذا فنقول اعراب موضع الجملة
الواقعة خبر نصب محلا اذا وقعت **في** موضع خبر **بابي كان وكاد**
انما جمع البابين ههنا ايضا للاشتراك في النصب وانما جعل الجملة الواقعة
خبراً في مواضع اخبار الابواب الاربعة واحدة لاعتبار تحقق معنى الخبرية
في كل منهما والمراد من باب كان كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل
وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ وما
انفك ومادام وليس واما المراد من باب كاد كاد وكرب وطفق وجعل
وعسى واوشك فمثال الجملة الواقعة خبراً **نحو** يظلمون في **كانوا يظلمون**
هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين فمنصوب كان محلا بالحال
فكان فعل من الافعال الناقصة ترفع الاسم لفظا او تقديرا او محلا
وتنصب

والمعطوف

وتنصب الخبر كذلك فاسمها الضمير المرفوع المتصل وهو الواو وخبره يظلمون
فيظلم فعل فاعله الواو والنون علامة الرفع فالجملة في محل نصب على انها
خبر كان وتجيء كان تامة بمعنى وجد وحدث كقوله تعالى وان كان ذو
عسرة اي ان وجد ذو عسرة وقوله تعالى كن فيكون اي احدث
فيحدث **فان قلت** كان مشتق من الكون وهو بمعنى الوجود ومعناهما
واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصاً والآخر تاماً **قلت** اذا استعمل
لتقرير ثبوت الوصف لامر اقتضى بالضرورة الشيئين المثبتين غيره
فلا يتم تعقل معناه باحدهما فسمي ناقصاً واما اذا استعمل لافادة معنى
الوجود المنسوب الى شيء ما من غير اعتبار التقرير يتم تعقله بتعقل
المسند اليه فسمي تاماً **فان قلت** وجود كل شيء عينه فلا يصح نسبة
الوجود الى شيء ما لاقتضائها التغاير **قلت** سلمناه لكن العينية في
الخارج لا ينفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل ههنا بلا شبهة فيكفي
في الاسناد على ان الكون ههنا هو الكون الاعتباري في التحقيق لا العيني
فان قلت زيد موصوف بالكون والوجود في قولك كان زيد كما انه موصوف
بالقيام في قولك كان زيد قايما فاتحدا فانتفى الفرق **قلت** ان كان اذا
كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم يقتضي ان المسند هو الخبر والمسند اليه
هو الاسم فيكون خارجا عنهما غير مقصود بالنظر فلا يتم تعقله الا بتعقل
الاسم والخبر كما ان النسبة لا يتم تعقلها الا بتعقل المنتسبين فيكون
رابطة فسمي ناقصاً واما اذا افاد الوجود المنسوب الى شيء ما بدون

اعتبار التقرير فكانه نفسه هو المسند المقصود فلا يكون خارجًا
عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعقله بالمسند اليه فقط حتى اذا قصدنا
تقرير نسبته نقول كان زيد موجودًا **فان قلت** لا يتم تعقل المسند
الا بتعقل المسند اليه والاسناد بينهما فلا يتم بتعقل المسند اليه
وحده فصح تسميته تامًّا ويجي كان صلة كقوله تعالى كيف نكلم من
كان في المهد صبيًّا اي كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيًّا فيكون
صبيًّا منصوبًا على الحال ويجي كان بمعنى صار نحو كان زيد غنيًّا
واما كان في قولك كان زيد خارج اي كان الشان زيد خارج فهو
ناقص فليس قسمًا اخر براسه وان عده البعض قسمًا على حدة مثال
الجملة الواقعة خبرًا في باب كاد نحو يفعلون في قوله تعالى **وما
كادوا يفعلون** كاد يكاد مثل خاف يخاف قال الاصمعي سمعت بعض
العرب تقول لا افعله ولا كودا فكاد فعل من افعال المقاربة وضع
لدنو الخبر حصولا يرفع الاسم وينصب الخبر فاذا دخل النفي فالصحيح انه
كساير الافعال فيكون المعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا **فان قلت**
كيف نفي قرب الفعل وقد قال الله تعالى فذبحوها **قلت** لا منافاه
لاختلاف وقت النفي ووقت الفعل لانهم ما قاربوا لكثرة مراجعتهم
قبل انتهاء سؤالاتهم فاذا انقطعت تعللاتهم فعلوا فعل المضطر
الملجي الى الفعل **فان قلت** اليس الواو فيه للحال فيفضي الى المحذور
قلت ليس هي للحال بل هي للعطف كما هو اصلها ويجوز ان تكون للاعتراض

قال

قال صاحب الكشاف قوله تعالى وما كادوا يفعلون استثقال لاستقصائهم
الواو ضمير مرفوع متصل عائد الى قوم موسى عليه السلام في محل الرفع
على انه اسمه ويفعلون خبره فيفعل فعل فاعله الواو فالجملة منصوبة
المحل في تقدير اسم الفاعل على انها خبره فتقدير الكلام وما كادوا
فاعلين قال الفراء المذكور بعد مرفوع كاد يكون منصوبًا على سبيل
التشبيه بالحال وقال الكوفية يكون منصوبًا على الحال واما المذكور
بعد مرفوع عسى بدل اشتمال عند الكوفيين فعسى زيد ان يخرج
في قوة قرب زيد خروجه وكذلك اذا وقعت الجملة في موضع
خبر ما ولا اللتين هما بمعنى ليس يكون في محل النصب **والثانية**
بالرفع على انه بدل بعض من قوله سبع ايضًا قد وجد والعطف
ههنا في بعض النسخ فيكون لعطف البدل على البدل لا لعطف
البدل على المبدل منه فانه غير جائز اي الجملة من الجمل السبع التي لها
محل من الاعراب **والثالثة** منها قوله **الواقعة** اي التي
تكون **حالا** نعت لقوله الثانية كما ان قوله **والواقعة مفعولا**
نعت للثالثة لكن الواو جيت للعطف على قوله الواقعة حالا
انما سلك ههنا طريق اللف والنشر على هذا النظم وان كان الظاهر
ان يذكر كل منهما على حدة بلا جمع بينهما نظرًا الى تحقق السبب وهو
اشتراكهما في حكم النصب مع كونها فضلة يتم الكلام بدونها والى الغرض
الباعث وهو الاختصار مع انه بصدده قال الشارح يرمون بالخطب

أعل
صح

الواقعة
حالا
والواقعة
مفعولا
واحدة
صح

الحاليه

الحال وتارة وهي الملاحظ خيفة الرقباء **و**اعراب **محلها** اي محل
الجملة الثانية والجملة الثالثة الواقعتين حالا او مفعولا **النصب**
اذا وقعتا في موضع الحال وفي موضع المفعول به الظاهر ان مثل هذه
الواو تكون للاعتراض ويحتمل ان تكون للعطف على الصفة مع جهة و
التاكيد وللحال ايضا وانت خبير بانها اذا تركت في مثل هذا الموضع
فلا تضر بالمقصود شيئا الفا في قوله **فالحالية** للتفصيل ويجوز
ان تكون جواب شرط محذوف على معنى اذا كان الامر كذلك فاقول
الحالية اي مثال الجملة الواقعة في موضع الحال **نحو** يبكون في قوله تعالى
وجاؤا اباهم عشاء يبكون فالمعنى اتى اولاد يعقوب عليه السلام
اباهم في اخر النهار وقيل فيما بين المغرب والعشاء حال كونهم باكين اي
متباكين قال الجوهري العشي من صلوة المغرب الى العتمة والعشاء
بالمد والكسر مثل العشي واما العشا مقصورا فهو مصدر الاعشى وهو الذي
لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وقرئ عشيا وهو تصغير عشي وقرئ عشى
بالضم والقصر وهو جمع اعشى اي جاؤا اباهم عشوا من البكاء فجاؤا فعل
فاعله الواو ومفعوله اباهم وعشاء مفعول فيه العامل فيه جاؤا يبكون
منصوب المحل على انه حال من فاعل جاؤا قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
فقد جاؤا ظلما وزورا ان جاء يستعمل في معنى فعل فعدي تعديته
فيكون معنى الكلام على معنى وردوا ظلما كما تقول جئت المكان ويجوز ان
يحذف الجار ويوصل الفعل ومن الجملة الحالية قوله عليه افضل الصلوة والسلام

اقرب

المفعوليه تقع في اربعة مواضع الاول محكية بالقول

اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم لما عرض على الجملة الواقعة
مفعولا اعتبارات مختلفة بحسب اختلاف اعتبارات المقامات
وان كان الكل واحدا باعتبار المفعولية قال **والجملة المفعولية** ووقع
بدله في بعض النسخ المفعولية اي المنسوبة الى المنسوب فكلاهما جايز
لكن المناسب لقوله فالحالية هو الثاني **تقع في اربع مواضع** بحكم
الاستقراء اختلف النسخ ههنا فوقع في بعضها في ثلاثة مواضع
ووقع في بعضها في اربعة مواضع لكن هذا الاختلاف مبني على
اثبات باب اعلمت وعدم ثباته في الكتاب لكن اثباته اولى لحصول
تفاسير المعنى في الجملة الواقعة ثانية للمفعول الاول في باب ظن وثالثة
للمفعول الثاني في باب اعلمت فاحد المواضع الاربعة الذي تكون الجملة
فيه **محكية بالقول** الحكاية ايراد اللفظ على استيفاء صورته الاولى
مثال تلك الجملة **نحو** اني عبد الله في قوله تعالى **قال** اي عيسى بن مريم
اني عبد الله فجملة اني عبد الله منصوبة المحل على المفعولية محكية
بالقول وهو قول الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام فتكون الباء في قوله
محكية بالقول للاستعانة ثم انهم اختلفوا في مقول القول هل هو مفعول به
او مفعول مطلق نوعي فاختار ابن الحاجب انه مفعول مطلق نوعي كرجع
القهقرى فقال الذي عن الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول
كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق لكنه ليس كذلك لان الجملة هي نفس
القول والعلم غير المعلوم فافترقا فلا تجري القياس بينهما فلا يكون مفعولا به

واختار الجمهور على انه مفعول به تمسكاً بهذا الدليل ويمكن ان يقال ان
الشيخ ابن الحاجب جعل قال مثلاً مشتقاً من القول بمعنى المقول لا بمعنى اتيان
المقول كما جعلوا استنوق مشتقاً من الناقة على طريقة النسبة فهذا
جائز واقع وان لم يكن كثيراً يدل على ذلك قوله ان الجملة هي نفس القول
والا فلا ينبغي ان يخفى على مثله ان اتيان القول غير المقول واما الجمهور
حملوا القول على المعنى المصدري والا فلا مجال لانكار ان المقول بمعنى
لفظياً هذا فالاولى ههنا هو التفصيل بان يقال قد يكون مقول
القول مفعولاً مطلقاً تارة كما اذا قلت زيد قائم واخرى يكون مفعولاً به
كما اذا حكيت قول الغير المذكور في الكتاب من قبيل الثاني اعلم ان
الحكاية قد يقع بما هو في معنى القول كما يقع بالقول وهو نوعان الاول
هو الذي معه حرف التفسير كقولك كتبت اليك ان افعل فالجملة في
هذا النوع مفسرة للفعل لا موضع لها من الاعراب والنوع الثاني
هو الذي ليس معه حرف التفسير نحو ناديت يا زيد اركب معنا فهذه الجملة
في محل النصب اتفاقاً لكن النصب عند البصرة بقول مقدر وعند الكوفة
بالفعل المذكور قال صاحب الكشاف ان الجملة الاولى اجمال والثانية
تفصيل فهذا يشعر بانها مفسرة لا محل لها من الاعراب عنده
وقد تحكى الجملة بعد القول الصريح بقول آخر محذوف كقوله قالت
له وهو بعيش صب لا تكثري لومي فحذف المحكية بالقول المذكور واثبت
المحكية بالقول المحذوف اعتماداً على الفهم ثم الجملة التي تكون محكية

بالقول

وثانيه المفعول

بالقول قد تكون في محل الرفع نحو قيل زيد قائم اي هذا القول قال الله تعالى
وإذا قيل لهم آمنوا وثانية معطوف على قوله محكية اي الموضع
الثاني من المواضع الاربعة الذي تقع الجملة فيه مفعولة ثانية
المفعول الاول متعلق بالوقوع ويجوز ان يكون صفة لقوله
ثانية في باب ظن متعلق به ايضاً اي في افعال القلوب التي تتعدي
الى مفعولين فان اصل المفعول الثاني خبر والخبر قد يكون جملة
فكذلك المفعول الثاني فلهذا لا يقع المفعول الثاني جملة في باب
اعطيت واما نحو سمعت زيداً يقرأ فقد قيل انه يتعدى الى مفعولين
فجملة يقرأ منصوبة المحل على انها مفعولة ثانية فان قلت فعل السمع
لا يتعلق الا بالمسموع فكيف جاز تعلقه ههنا بزيد وهو مما لا يسمع
قلت ان السماع لما تعلق باللفظ المسموع المنسوب الى زيد جاز
تعلقه به بهذا الاعتبار كما جاز تعلق افعال القلوب بالمفعول الاول
بذلك الاعتبار وقيل انه يتعدى الى مفعول واحد فالجملة حال او بدل
اشتمال وهو الظاهر واما اذا تعلق بالمسموع ابتداءً فهو يتعدى
الى مفعول واحد فقط اتفاقاً نحو سمعت صوتاً قال الله تعالى يوم
يسمعون الصيحة نحو ظننت زيداً يقرأ وعلمت عمراً يسمع
فجملة يقرأ منصوبة المحل على المفعولية وذهب الجمهور الى ان افعال
القلوب من الدواخل على المبتدأ والخبر وانها من نواسخ الابتداء
وذهب البعض الى انها ليست من الدواخل عليهما وليست من نواسخه

استدلالاً على ذلك بان العرب تقول ظننت زيداً عمراً لكن الحق
هو مذهب الجمهور واما قولهم ظننت زيداً عمراً بعد التسليم فهو
متاول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان
قولك زيد حاتم متاول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى
وثالثة معطوف على ثانية اي الموضع الثالث تقع الجملة
فيه مفعولة ثالثة للمفعول الثاني من افعال القلوب الذي يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل فان المفعول الثالث فيه بمنزلة المفعول الثاني
في باب علم فجاز وقوعه جملة كما جاز فيه **نحو اعلمت زيداً عمراً**
ابوه قايم واخبرت خالداً عمراً اخوه قاعد فقوله ابوه قايم منصوب
المحل على انه مفعول ثالث كما انه مفعول ثان في قولنا علمت عمراً ابوه قايم
والحق الحريري علّم بتشديد اللام باعلم فيكون حكمه حكمه وظاهر
مذهب سيبويه ان النقل بسبب التضعيف سماعي في الفعل المتعدي وفي
الفعل اللازم جميعاً وان النقل بالهمزة قياسي في الفعل اللازم سماعي في الفعل
المتعدي ولا يخفى عليك ان الكل واقع غالباً في مصنفات العلماء على
طريق القياس **ومعلقاً عنها العامل** اي الموضع الرابع من تلك
المواضع الاربعة الذي تقع الجملة فيه معلقاً عن تلك الجملة عاملها
فضمير عنها راجع الى الجملة والعامل مرفوع بمعلقاً على انه فاعله
فان قلت اسم المفعول لا يعمل على المذهب المنصور الا اذا اعتمد
على احد الاشياء فكيف يعمل هاهنا بدون الاعتماد **قلت** اعتمد على

مقدر

ثالثة
نحو اعلمت
زيدا عمرا ابوه
قائم

مقدر كما اشرنا اليه فاما التعليق ابطال عمل العامل على سبيل الوجوب
غالباً لفظاً لا معنى بخلاف الالغا فانه يجوز فيه الاعمال وتركه
فلا يكون واجباً ابداً واما تفسير الالغا بترك العمل لفظاً ومعنى
لغير عارض فهو فاسد كما لا يخفى وانما قال لفظاً لان معنى علمت
لزيد قايم وبكراً قاعداً والتعليق قد يكون بالاستفهام نحو علمت ازيد
قايم وايهم قاعد وغلام ايهم انت **فان قلت** ما معنى الاستفهام
مع حصول العلم **قلت** صورته صورة الاستفهام ليس معناه معنى
الاستفهام فانك اذا قلت علمت ايهم في الدار فمعناه علمت الذي هو
في الدار وكذا جميع الاستفهام الذي علق عنه الفعل وكذلك لا يكون
لمثل هذا الاستفهام جواب المبتدا بخلاف الاستفهام الذي لم يعلق
عنه الفعل فانك اذا قلت ايهم في الدار يكون له جواب لفظاً او تقديراً
واما نحو علمت لزيد قايم وما زيد قايم فلا شبهة فيه اصلاً وقيل
معنى علمت ازيد قايم معنى علمت جواب هذا الاستفهام وقد يكون
بالنفي نحو ظننت ما زيد قايم وان زيد ذاهب ونحو ظننت لا زيد عندك
ولا عمرو وقد يكون بلام الابتداء كما مر وانما لم يعمل العامل حينئذ لفظاً
لان ما قبل هذه الاشيا لا يعمل فيما بعدها بالاستقراء فروعيت
هذه الاشياء من حيث اللفظ كما روعي العامل من حيث المعنى اداء للحق
ما كان بقدر الامكان **فان قلت** لم لم يعكس **قلت** لان طريقه
هو الاستقراء لا العقل ولا يذهب عليك ان الغرض من الاستدلالات

النحوية هو التوجيه بعد الوقوع على طريق الايضاح لا الاثبات على طريق
العقل فان ذلك غير جايز واما نحو قولك علمت ان زيدا قايم بالكسر فانه يمكن
الاعمال بجعلها مفتوحة فتقوم مقام المفعولين فلا يعدل الى التعليق مع
امكان الاصل وهو الاعمال واما اذا لم يمكن الاصل فيرجع الى التعليق حملا
للكلام على جانب الفايدة نحو علمت ازيدا القايم وقد يكون التعليق جائزا
نحو علمت زيدا ابو من هو فاذا نصبت زيدا تكون الجملة بعده في موضع المفعول
الثاني وتكون منصوبة المحل وهو المختار فان رفعت زيدا يكون مبتدا وما
بعده خبره وتكون له الجملة معلقا عنها قال ابن عصفور التعليق مختص بباب ظن
ولا يجوز في فعل غير ظن وعلم حتى يضمن معناهما فيكون المعتبر هو المضمن
فحاصله راجع الى باب ظن وهذا اقرب الى الضبط قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود جاز تعليق فعل البلوى
لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر
ايهم احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع
من طرق العلم ثم قال في تفسير الاية في سورة الملك لا يسمى تعليقا وانما
التعليق ان يقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ازيد
منطلق او لا فيكون التقدير ليعلم ايهم احسن عملا فيكون التعليق في
مقامه فلا يلزم بين الكلامين منافاة كما زعمها البعض فالحق جواز التعليق
في كل فعل قلبي قال ابن الحاجب افعال القلوب تعلق مع الاستفهام وان لم تكن
متعدية الى مفعولين كعرفت وعلمت اذا كان بمعنى عرفت وقيل التعليق
لا يختص

لا يختص بباب ظن فالجملة التي تعلق عنها العامل تقع تارة في موضع مفعول
مقيد بالجار نحو فلينظر ايها ازكى طعاما فانه يقال نظرت فيه لكنه تعلق
ههنا بالاستفهام لفظا ويتعلق بها من حيث المعنى على معنى ذلك الحرف
واخرى تقع في المفعول الصريح نحو عرفت من ابوه لانك تقول عرفت
زيدا وتقع اخرى في موضع المفعولين نحو لنعلم اي الحزبين احصى
فانقسمت الى ثلثة اقسام كما ترى واما يونس فقد اجاز التعليق
في جميع الافعال فيكون في التعليق ثلثة مذاهب فالاول اخص والثاني اعم
من الاول واخص من الثالث والثالث اعم نحو قوله ثم بعثناهم اي ايقظناهم
اي اصحاب الكهف فقوله بعثناهم معطوف على قوله فضربنا على اذانهم الاية
لنعلم اللام فيه للتعليل وعند الاشاعرة مثل هذه اللام تسمى لام العاقبة
ولام الحكمة ونعلم منصوب بان مضمرة بعدها متعلق بقوله بعثناهم
والمفهوم من الكشاف انه متعلق بقوله فضربنا فكلاهما صحيح لكن الذي ذهب اليه
الزمخشري اقعد وان كان الثاني اقرب ويجوز ان يتعلق بالمجموع من حيث
هو او بالضرب بواسطة البعث فان قلت هذا كله هين لكن ما معنى
قوله لنعلم مع ان الله تعالى عالم بذلك وبكل شيء في الازل قلت معناه
ليتعلق علمنا تعلقا حاليا مطابقا لتعلقه ولا تعلقا استقباليا
هكذا ذكر البيضاوي والمفهوم من الكشاف ان معناه ليظهر ويحصل
لهم ما تعلق علمنا به من ضبطهم مدة لبثهم فكانه قيل فضربنا على اذانهم
ليضبطوا بعد تيقظهم وتنبههم من نومهم مدة لبثهم في الكهف

فيزدادوا ايمانا وهذا معنى لطيف وان كان ما ذهب اليه البيضاوي
ظاهرا وقرئ ببناء المفعول فاعله مضمون الجملة التي بعده **اي الحزبين**
المختلفين منهم في مدة لبثهم **احصى** لما لبثوا امدا ضبط امدا زمان لبثهم
في الكهف فاي مبتدا اضيف الى الحزبين واحصى فعل فاعله مستتر فيه عايد
الى المبتدا مفعوله امدا قوله لما لبثوا حال منه فتكون ما مصدرية مع اعتبار
معنى المدة فيها كما في قولك اتيك خفوق النجم اي غاية حاصله لا زمان
لبثهم فلا مانع من ذلك وان كان نكرة لتأخره عنها وقيل ما مصدرية
بدون اعتبار معنى المدة فيكون مفعولا له وقيل ان اللام مزيدة وما
موصولة وامدا تمييز فيكون الموصول مع صلته في محل النصب على انه
مفعوله والفعل مع فاعله خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة علق عنها
العامل على انها منصوبة المحل قايمة مقام مفعولين ولا يخفى ان المفعول
الذي تقع الجملة موقعه هو المطلق سوا كان واحدا او متعددا **فان قلت**
قد صرحوا بان الجملة انما يكون لها محل من الاعراب اذا وقعت بموضع
المفرد فمعلوم ان المتعدد غير المفرد **قلت** المراد من المفرد ههنا ما يقابل
الجملة فيدخل المتعدد تحت تعريف المفرد حينئذ **فان قلت** المتعدد
لا يتصور له الاعراب اصلا فبالحري ان لا يكون للجملة اعراب **قلت**
لا يلزم من عدم تحقق الحكم لمانع عدم تحققه بغير مانع على ان تحقق
العطف على المحل في الاستعمال يبلغ عدم تصور الاعراب فيها **فلينظر**
ايها الضمير راجع الى المدينة اي الى اهلها ونظيره قوله تعالى

واسئل

واسئل القرية **ازكى طعاما** اي اصله واطيب فاي مبتدا خبره
ازكى طعاما وهو منصوب على التمييز فالمجموع منصوب المحل قايم مقام
المفعول هذا على مذهب من لم يخصص التعليق بافعال القلوب واما
على مذهب ابن عصفور فالنظر لما كان من سبب العلم وطرقه اقيم مقامه
واعطي حكمه وفي اتيان هذا المثال فايدة اشعار باختلاف المذاهب
في باب التعليق لا شك ان الجملة التي علق عنها العامل لما كانت
تنتظم فيما ذكر قبل وتقوم مقام مفعولين خصصت على حدة
بالمرتبة الرابعة **الرابعة** من الجمل السبع التي يكون لها محل من
الاعراب **المضاف اليها** الضمير المجرور مرفوع المحل على
الفاعلية كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم **فان قلت** هو
ليس بفاعل بل هو مفعول ما لم يسم فاعله **قلت** انه فاعل عند صاحب
الكشاف وان لم يكن فاعلا عند ابن الحاجب **فان قلت** لا بد
للضمير من امر يرجع اليه فاي شيء هو **قلت** الالف واللام في قوله
المضاف فيكون التقدير التي اضيف اليها واعراب محلها الجر
لوقوعها موضع الاسم المجرور وهو الاصل في المضاف اليه ولما كان
الجمل المضاف اليها تارة فعلية واخرى اسمية اورد المصنف
مثالين فالمثال الاول **نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**
هذا مبتدا خبره يوم ويجوز بناء اليوم على الفتح لاضافته الى
الجملة كما يجوز اعرابه فاذا قرا بالنصب يكون ظرف زمان التعلق

الرابعة المضاف اليها

القول فيكون هذا اشارة الى الخبر المذكور فيما قبل هذه الآية اي
يقول الله تعالى هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم وينفع
فعل فاعله صدقهم ومفعوله الصادقين قدم على فاعله لكون
ضميره متصلا بفاعله والضمير بالنصب فيكون مفعولا له
وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه عائد الى الله فالجملة مجرورة المحل
على انه مقول القول **فان قلت** كيف يصح هذا مع ان كون اللفظ
مضافا اليه من خواص الاسم **قلت** ان المضاف اليه ههنا في
تأويل المصدر المعرف فيكون اسما تقديرا فان قلنا ينفع الخبر
اليوم يكون اليوم منصوبا على الظرفية وان قلنا هذا يوم
الخبر يكون مرفوعا على الخبرية فلا يكون منصوبا مع انه وقت
مضمون الجملة المضاف اليها فما الفرق بينهما **قلت** هو اختصاص
اليوم به من غير اعتبار وقوع لمضمون الفعل فيه بخلاف الاول فقس
على هذا سائر اسماء الظروف المضاف الى الجملة ومثال الثاني
نحو يوم هم بارزون فاليوم بيان وبدل من يوم التلاق في قوله
تعالى لينذر يوم التلاق وهم مبتدأ خبره بارزون فالجملة مجرورة
باليوم لاضافته اليها ثم بعد تمام التمثيل قصد المصنف الى تعداد
موارد استعمالات الجمل المضاف اليها مع التصريح بالعوامل فيها
لزيادة التقرير والايضاح فقال **وكل جملة** مطلقا **واقعة**
بعد اذ نحو واذ قال ربك للملائكة واذكروا اذ انتم قليل او

وكل جملة واقعة بعد اذ او اذا الخ

ووقعت

ووقعت بعد **اذا** نحو والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل
تقنع فاذا عند الكوفيين تستعمل حقيقة للظرف بمعنى وقت حصول
مضمون ما اضيف اليه فلا يجزم به الفعل ويكون استعماله فيما هو
قطعي الوجود كقوله واذا يحاس الحيس يدعى جندب وللشرط بمعنى
تعليق مضمون جملة بحصول ما دخل عليه ويجزم به المضارع ويكون
استعماله في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل
اي ان يصبك فقر ومسكنة فاظهر الغنى من نفسك بالتزين وتكلف
الجميل او كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا وعند البصريين اذا حقيقة
في الظرف تضاف الى جملة فعلية في معنى الاستقبال لكنها قد تستعمل
لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق كقوله تعالى والليل اذا يغشى
اي وقت غشيانه على انه بدل من الليل وقد تستعمل للشرط والتعليق
من غير سقوط معنى الظرف كمتى مثل اذا خرجت خرجت اي اخرج
وقت خروجك تعليقا لخروجك بخروجه بمنزلة تعليق الجزاء بالشرط
الا انهم لم يجعلوه لكمال الشرط ولم يجزموا به المضارع لفوات معنى
الابهام اللازم للشرط بجزم الفعل باذا لا يجوز الا في ضرورة الشعر
تشبيها للتعليق بين جملتيها بما بين جملتي ان واما استعمالها من
غير جزم الفعل بها فشايع مستفيض **فان قلت** ان استعمالها في
الشرط من غير سقوط معنى الظرف يؤدي الى الجمع بين الحقيقة والمجاز وذا
لا يجوز **قلت** انها لم تستعمل الا في معنى الظرف لكنها تضمنت معنى الشرط

باعتبار افادة الكلام تقييد مضمون جملة بمضمون جملة اخرى بمنزلة
المبتداء المتضمن معنى الشرط مثل الذي ياتيني فله درهم ولم يلزم من ذلك
استعمال اللفظ في غير ما وضع له اصلاً فلا يلزم الجمع بينهما **او** وقعت
بعد **حيث** نحو اجلس حيث زيد جالس زيد مبتدا خبره جالس والجملة
مضاف اليها مجرورة المحل باضافة حيث اليها وحيث منصوب المحل
على الظرفية العامل فيه اجلس **او** وقعت بعد **لما الوجودية** نحو لما
جاني زيد اكرمته جملة جاني زيد مجرورة المحل باضافة لما اليها ولما
منصوبة المحل على الظرفية العامل فيها جوابها اعني اكرمته انما وصفها
بالوجودية لاقتضا جملتين توجد ثانيتهما عند تحقق اوليهما
ولذلك يقال انها حرف وجود لوجود اي حرف يدل على ربط جملة
باخرى ربط السببية واشارة الى ان لها وجوه استعمال اخر كاستعمالها
لازمة اذا دخلت على الفعل المضارع نحو لما يضرب زيد وبمجيئها
بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ
وقد تجي فعلا نحو لم لما لموا ماخوذا من قولهم لممت الشي اي جمعته
عند من قال باسميتها وهو ابو علي الفارسي وابن السراج وابن جني
وقال سيبويه انها حرف بمعنى اللام **فان قلت** اذا كان بمعنى اللام فيكون
عاملة مثلها فتكون الجملة بعدها مجرورة المحل فما الفايدة في التقييد
بالاسمية **قلت** لا يلزم من ذلك عملها لان الفرق ظاهر بين كون معنى
الشي بمعنى شي ومن كونه معناه على ان التقييد يفيد رعاية قاعدة

الجملة

اوبعد لما الوجودية

الجملة المضاف اليها بواسطة حرف الجر تقديرا فيكون الظرف مع متعلقه
صفة ثانية لها فيكون التقدير لما الوجودية الكاينة عند القايل
بانها اسم **فان قلت** عند تدل على المكان لغة فمعلوم انه غير مقصود
ههنا فما المراد منه **قلت** المراد منه المذهب والاعتقاد الذي هو منشا
اسميتها بالنظر الى موارد استعمالها **او** وقعت بعد **بينا** نحو بينا
انا قايم جا زيد او **بعد بينما** نحو بينما انا قايم اذ جا بكر والعامل في
بينما محذوف يدل عليه الكلام وقيل بينما مبتدا خبره اذ بمعنى
وقت انا قايم وقت جا بكر واختار البعض انها تقع زايدة بعد بينما
وبينا خاصة فلا يكون العامل محذوفا واما الجواب اذا لم يقارن
اذا التي للمفاجاة فعامله جوابه نحو بينا انا قايم جا عمرو وبين
في الاصل مصدر بمعنى الفراق وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصدت
اضافته الى الجملة والاضافة اليها لا اضافة زيدت ما الكافة لتكفها
عن الاقتضا للمضاف اليه كما ان الف بينا زايدة وجعل من الظروف
الزمانية عند اضافته الى الجملة وان كان قبل ذلك تستعمل في الزمان
والمكان لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث فجملة انا قايم
مجرورة المحل على انها مضاف اليها **فهي** اي الجملة الواقعة **في موضع**
خفض في محل الجر **باضافتهن** اي بسبب اضافة الكلمات المذكورة
اليها اي الى الجملة التي تقع بعدها فمذهب الشيخ عبد القادر ان
العامل في المضاف اليه هو المضاف لكن ظاهر عبارة الكتاب تدل على ان

اوبعد بينا اوبينما

الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم

العامل فيه الاضافة قوله جملة وقعت بعد اذ مبتدا خبره فهي في موضع
خفض وانما جي الخبر بالفا لتضمن المبتدا معنى الشرط وانت خبير بان الجمل
المضاف اليها غير منحصرة فيما ذكر كقولك ما رايته منذ دخل الشتا
ومذ قدم فلان وكقوله اتيتك زمن الحجاج امير وكقوله الا من
مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما الجملة **الخامسة** منها
الواقعة جوابا لشرط جازم اي جوابا لكلمة الشرط التي تعمل الجزم
لفظا او محلا وقيد الشرط بالجازم لان الجملة اذا وقعت جواب الشرط
الغير الجازم فلا يكون لها محل من الاعراب نحو لو قمت قمت الشرط
لغة العلامة اشراط الساعة علاماتها ويسمى هذا فعل الشرط
شرطا لكونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه
وفي اصطلاح النحاة ما دخل عليه شي من الادوات المخصوصة الدالة على
سببية الاول ومسببية الثاني ذهنا او خارجا سوا كان علة للجزاء
مثل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا مثل ان كان النهار
موجودا فالشمس طالعة او غير ذلك مثل ان دخلت الدار فانت طالق
وفي اصطلاح المتكلمين ما يتوقف عليه الشي ولا يكون داخلا في الشي
ولا موثرا فيه كيبس الحطب الموقوف عليه احراق النار وفي العرف العام
ما يتوقف عليه وجود الشي واعراب **محلها الجزم** صدر **الجملة**
فان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جايز قال الله تعالى
تجري من تحتها الانهار **فان قلت** اذا كان معنى المضاف المحذوف
باقيا

مقرونة بالفاء الخ

باقيا معتبرا ههنا فكان ينبغي ان يذكر الخبر فلوي شي انثه الا ترى
الى حسان كيف عول على بقا معناه في قوله يسقون من ورد البريص
عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل حيث ذكر يصفق لان المعنى
ما بردى **قلت** تانيثه اما لان الجار المحكوم عليه صورة هو المونث
واما لانه من قبيل قولهم اعجبتني شعر هند **مقرونة بالفاء** الدالة
على ترتيب ما بعدها على ما قبلها وقد تكون مقدرة نحو من يعمل الحسنات
الله يشكرها **او باذا الفجائية** الدالة على ترتيب ما
بعدها سريعا جدا على ما قبلها يقال فجاء الشي بالضم والمد حين
جا بغتة من غير توقع قيد بالفجائية لان اذا الشرطية لا تكون
جوابا للشرط لانها مختصة بابتداء الكلام **فان قلت** اذا كانت
الفجائية دالة على ما ذكر فكان ينبغي ان لا تجتمع معها يدل
على ذلك استعمال كلمة او ههنا لكنهما اجتمعتا في قوله تعالى
واية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون **قلت** لا استبعاد
في ذلك اذ لا منافاة بين المطلق والمقيد فان المطلق هو الذي
اعتبر فيه القيد لا غير فيجوز اجتماعهما واما استعمال او ههنا
فهو على سبيل منع الخلو او بناء على الغالب والفجائية تختص بالجمل
الاسمية لا تحتاج الى الجواب ولا يقع في الابتداء ومعناها
الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب وانما قيد الجملة
بالمقارنة المذكورة لانها اذا لم تكن كذلك لا يكون لمجموع الجملة

موضع من الاعراب بل لجزئيها فالتفصيل ان الشرط المذكور ان كان له
تأثير في الجواب لفظاً فلا حاجة الى اثبات الفاء ولا الى الفجائية
في جوابه والا فالجواب لا يخلو عن احدهما ليدل على الترتيب فيحكم
بان لمجموع الجملة محلا من الاعراب فالاولى اي الجملة المقرونة بالفاء
فان قلت فهل لها جهة الاستحقاق لهذا الاسم غير جهة التقدم
في الذكر قلت استحقت له من حيث ان الفاء هي الاصل في هذا
المقام والفجائية تقوم مقامها نحو من يضلل الله فلا هادي
له من اسم يتضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول يضلل ويجوز
ان يكون مرفوع المحل على الابتداء على تقدير ان يكون مفعوله
محذوفا ويضلل فعل الشرط مجزوم به فاعله الله ولا حرف لنفي
الجنس اسمها هادي منصوب المحل فان حركة الياء بنائية واما
لا مع اسمها فمرفوع المحل على انه مبتدأ وخبرها له اعني الظرف المستقر
فان قلت ما الفرق بين المحلين من جهة المعنى قلت الفرق
جلي لان الاول باعتبار العارض والمغير والثاني باعتبار الاصل
والحال انه انما يكون باعتبار التركيب كما هو الظاهر فيكون الفرق
بينهما مثل الفرق بين المفرد والمركب قلت ان الذي ذكرته انما
هو باعتبار جانب المعنى واما القول بان المجموع مرفوع المحل
بناء على الظاهر فهو كالقول بان المجموع مبني على الفتح فلا ينافي
ما ذكرناه وجملة الجواب جملة اسمية مجزومة المحل لوقوعها

جواب

جواب شرط جازم ويذرهم في طغيانهم يعمهون قرأ يذر
بالرفع وبالياء وبالنون فالمبتدأ المحذوف على الوجه الاول هو
وعلى الثاني نحن ونذر فعل بمعنى نترك فاعله مستتر فيه اما هو واما نحن
ومفعوله هم وفي طغيانهم ظرف متعلق به وجملة يعمهون منصوبة
المحل على انها حال من المفعول اعني هم ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا
على تضمين الفعل معنى التصيير كما في قوله تعالى وتركهم في ظلمات
لا يبصرون وكما وقع في قول عنترة فتركته جزر السباع ينشنه
والفعل مع متعلقه مرفوع المحل خبر المبتدأ المحذوف والمبتدأ مع
خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انها حال من فاعل يضلل ولهذا
او لكون ~~بجملة~~ تلك الجملة المقرونة بالفاء في محل الجزم قدم التعليل
على المعلل اما لانه هو الاصل او ليدل على الحصر فان قلت قراءة الجزم
جلية فلا حاجة الى التعليل والا يؤدي الى الاستدلال بالخفي على
الجلي ومثل هذا لا يجوز قلت لا نسلم انه استدلال بل يسمى مثل هذا
تنبيه البداهة كما مر غير مرة سلمناه لكن الجزم اذا اعتبر معه العطف
على شيء يكون خفيا وان كان الجزم نفسه جليا فان قلت ما منشأ
توهم المعلل علة في امثال هذا المقام قلت منشاؤه مبني ان المقرر
في الاذهان ان المفعول له اول الفكر وآخر العمل غالبا فان قلت
فلا تحمله على انه معلل بحسب الحصول قلت ان المقام يأباه على
ان ترتب حصول المفعول له على تحقق الفعل المذكور ليس بظاهر ههنا

قرئ بجزم يذر عطفا اي معطوفاً على محل الجملة الجزائية
كانه قيل من يضلله الله لايهده احد ويذرهم فان قلت
ان العطف بالجزم لايدل على ان يكون ذلك المحل لمجموع الجملة
بل هو الظاهر قلت لا شك ان القايم مقام المفرد هو مجموع الجملة
لا جزؤها فيجوز العطف على محل ذلك الجزؤ فان قلت فاي شي
المعطوف عليه ههنا قلت المعطوف عليه محذوف فكانه قال
قرئ بالرفع على الحالية وقرئ بالجزم عطفا على محل الجملة الجزائية
واذا قلت من يكرمني اكرمه يكون من مرفوع المحل على الابتداء
بالاتفاق لكنهم اختلفوا في خبره قال بعضهم هو الجملة الجزائية
وحدها وجملة الشرط لاتكون خبراً لكونها صلته وذهب البعض الاخر
الى ان الخبر هو الجملتان جميعاً واما اذا قلت من تضرب اضرب فهو
منصوب المحل على المفعولية كانك قلت اي انسان تضرب اضرب ومن
يختص باولي العلم ويقع على الواحد كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك
وعلى الاثنين مثل قولهم ومنهم من يحييان وعلى الجمع مثل قوله تعالى ومنهم من
يستمعون اليك ويقع على المذكر المؤنث كقوله تعالى ومن يقنت
منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً بتذكير الاول وتانيث الثاني
والثانية اي الجملة المقرونة باذا الفجائية نحو ان تصبهم سيئة
اي قحط وضيق وبلاء بما قدمت ايديهم من الاعمال الخبيثة
اذا هم يقنطون فهم ييأسون من رحمة الله فان حرف شرط نصب
فعل

فعل
فعل مجزوم بها وهم مفعوله وفاعله سيئة ما اسم موصول قدمت فعل
فاعله ايديهم والجملة صلة الموصول والموصول مع الصلة مجرور المحل
بالباء والجار مع مجروره متعلق بفعل الشرط هم مبتدا خبره يقنطون
والجملة الاسمية مجزومة المحل بحرف الشرط واعلم ان المشهور ان فعل
الشرط مجزوم باداته اتفاقا واما الجزاء ففيه مذاهب الاول هو انه مجزوم
بها ايضاً لاقتضايهما معاً ولهذا جعلتما جملة واحدة هذا
هو المشهور عند الجمهور والثاني ان العامل فيه الشرط واداته معاً
لاقتضائهما اياه وليلا يعمل الجازم في شيئين كما ان الجار لايعمل في
شيئين وكلام المصنف لا يخلو عن نوع الاشارة الى هذا المذهب
الثالث ان الاداة تجزمه بواسطة جزمه الشرط كالابتداء
الرافع للخبر بواسطة رفعه المبتداء هذا فاذا رفعت نحو اقول
في قولك ان قال زيد اقول كما في قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم فمذهب سيبويه ان الجواب محذوف
فاقول دليله وجملة اقول لا محل لها من الاعراب ومذهب المبرد المبتداء
محذوف فيكون التقدير فانا اقول كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله
منه وجملة اقول لها محل من الاعراب واذا عطفت على اقول فعلا
مضارعاً يجوز فيه الرفع والجزم بناءً على المذهبين ثم لما علم من منطوق
القاعدة المذكورة حال الجزاء صريحاً اذا كان مقروناً باحدهما وعلم
حاله من مفهومها ضمنا اذا لم يقترن به ولكن لم يعلم حال الشرط مطلقاً

ولم يصرح ببعض حال الجزاء كان المقام مظنة السوال عن حال
الشرط مطلقا وهيئة لاستقصاء عن بعض حال الجواب واراد المصنف
ان يبين ذلك فقال اما جملة قام عمرو في نحو قولك ان قام
اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده اي يحكم
ويقال ان الفعل مجزوم محلا مجردا عن اعتبار فاعله محل الجزم
مبتدا خبره محكوم وبه عايد الى المبتدا قايم مقام الفاعل للفعل متعلق
بمحكوم واللام فيه للتعدية لا للتعليل وحده حال منه لا للجملة
باسرها اي يحكم ولا يقال ان مجموع جملة الجواب مجزوم محلا فقوله
للجملة باسرها معطوف على قوله للفعل وحده على طريق قولك
جاء زيد لا عمرو فان قلت يجوز اجتماع المحلين لاختلاف الجهة
قلت لما حكم بالمحل للفعل وحده لكونه في معنى المستقبل لدخول
حرف الشرط عليه وان كان ماضيا لفظا لا يجوز المحل لمجموع الجملة
لانتهاء العامل في حقها فان قلت ان حرف الشرط يقتضي ربط اقتضاء
جملة بجملة فينبغي ان يعمل في جملة الجزاء محلا قلت نعم لكن لما
وجد الفعل في الجزاء صالحا للاعراب في الجملة بوجه من الوجوه حكم للفعل
وحده مع انه اصل بالنظر اليها لكونه مفردا ونظيره قايم ابوه في
قولك زيد قايم ابوه ونظير جملة الجواب المقرونة بالفاء او باذا جملة
قام اخوه في قولك زيد قام اخوه فان قلت ان المحل في جملة الجواب
يكون لمجموعها ولجزئها فما السر ان المحل في جملة الشرط لا يكون الا لجزئها
قلت

قلت السر لزوم دخول حرف الشرط على الفعل لفظا او تقديرا في حق
جملة الشرط فقط وقريب من ذلك اختلاف حالهما في جواز وقوع
الانشائية في حق الجواب دون الشرط وكذا اي مثل القول المذكور
في فعل الجزاء بان المحل للفعل وحده لا لمجموع الجملة القول في فعل
الشرط المذكور في قولك ان قام اخوك قام عمرو فيكون المحل للفعل
وحده لا للجملة باسرها واما جملة الشرط في اذ واذا وبينا وبينما
وحيث ولما فيكون المحل لها لا لجزئها فان قلت فما السر في الحكم
بان المحل يكون لمجموع جملة الشرط في تلك الكلمات ولا يكون لمجموع
جملة الشرط الجازم قلت السر ان الاصل في الشرط هو الابهام وتلك
فيها نوع تعيين فاقتضت مضمون الجملة فحكم بان المحل لمجموع
الجملة واما حرف الشرط الجازم ففيه ابهام تام فاقتضى قطع النظر
عن اعتبار تحقق الفاعل فان قلت كل فعل لا بد له من فاعل
فكيف يجوز قطع النظر عن اعتباره قلت المقتضي لتحقق الفاعل
هو تحقق الفعل لا تعقله فان قلت هب ان الامر كذلك لكن تعقل
الفعل يقتضي تعقل الفاعل قطعا فلا اقل من ان يجوز ان يكون المحل
لمجموع جملة الشرط الجازم ايضا قلت منشا الحكم بان المحل
للمجموع لا للجزء هو تعقل مضمون الجمل المعتبرة في تعقل معاني
تلك الكلمات من حيث التحقق ومعلوم ان تعقل فعل الشرط
الجازم ليس من تلك الحيثية لانه مشكوك في حقه فبقي على ابهامه

الاصلي ولا يذهب عليك ان عمل فعل الشرط في فاعله يكفيه في نوع
احتياجه اليه من جهة التعقل ولهذا اي لكون محل الجزم محكوماً به
للفعل وحده لا للجملة باسرها تقول اذا عطفت عليه اي على
فعل الشرط فعلاً مضارعاً انما قيده بالمضارع لانه لو كان الفعل
المعطوف فعلاً ماضياً لم يظهر المقصود لعدم ظهور الجزم فيه
كما اذا قلت ان قام وقعد اخوك قام عمرو واعملت معطوف على
قوله عطفت عليه الفعل الاول اي المعطوف عليه على مذهب الكوفيين
لاجل تصوير المطلوب لا لانه مذهب مختار في باب التنازع
انما قيده بالاول لان الفعل المعطوف لو عمل على مذهب البصريين
كما اذا قلت ان قاما ويقعد اخوك قام عمرو ولم يظهر المطلوب
ايضاً فيتوقف ظهور المطلوب على مجموع القيدين المذكورين وهو مقول
القول قوله ان قام فعل شرط معطوف عليه ويقعدا معطوف
اخواك اسم تثنية تنازعا فيه وهو مرفوع بقام وفاعل يقعدا
ضمير التثنية عايد الى اخواك لانه مقدم رتبة قام عمرو فعل
الجزاء مجزوم المحل على ما عرفت فتجزم معطوف على قوله يقول عطف
الخاص على العام المعطوف وهو يقعدا وعلامة جزمه حذف
النون قبل ان تكمل الجملة اي قبل ان تذكر جملة فعل الشرط بتمامها
لفظاً فلو لم يكن محل الجزم لفعل الشرط وحده لما جاز هذا العطف
فان قلت لم صور التنازع في التثنية وانه يتصور في المفرد
قلت

الفعل

قلت لكون الجزم مقطوعاً في صورة التثنية ظاهراً والجملة السادسة
منها التابعة لمفرد اي لاسم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة
لمعرفة ابداً واما المعرف بلام الجنس فهو في حكم النكرة ولهذا حمل
يسبني على الوصف في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة
قلت لا يعنيني كالجملة المنعوت بها اي كالجملة التي يوصف
ذلك المفرد بها واعراب محلها بحسب اعراب منعوتها والحسب العدد
فعل بمعنى مفعول يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدته
فتكون هي اي الجملة المنعوت بها في موضع رفع لكونها صفة لمرفوع
في نحو يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتي يوم
لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة لا لنفي الجنس بيع مبني على الفتح
مع لا مرفوع المحل على انه مبتدأ خبره فيه والضمير المجرور عايد الى
يوم فالجملة مرفوعة المحل على انها صفة فاعل والفعل مع فاعله
مجرور المحل بقبل وهو مجرور بمن متعلق بانفقوا فان قلت ما وجه
رفع هذه الكلمات الثلاث مع قصد التعميم قلت الوجه انها في
التقدير جواب هل فيه بيع او خلة او شفاعة فان قلت كيف يصح
نفي الشفاعة على سبيل الاستغراق وقد ثبت شفاعة الانبياء
في يوم القيمة بالاحاديث الصحيحة قلت قال المفسرون المراد به
نفي شفاعة الاصنام والكواكب الذين كان الكفار يعتقدون شفاعتهم
تعرض بذكر الكفار بقوله تعالى والكافرون هم الظالمون وقيل

في خطايا
في ذممكم
ح

ولا شفاعة الا لمن اذن له الرحمن ورضي له قولا حتى تنكوا على شفعا
تشفع في خطايا في ذممكم **و**يكون الجملة المنعوت بها في موضع **نصب في**
نحو واتقوا يوما ترجعون فيه جملة ترجعون فيه جملة فعلية
منصوبة المحل على انها صفة يوما كما ان قولنا اخوه حسن صفة رجلا
في قولنا رايت رجلا اخوه حسن فيكون يوما منصوبا على انه مفعول به فيكون
التقدير اتقوا في الدنيا عقاب يوم ترجعون فيه وقيل انه مفعول
فيه فيكون التقدير اتقوا عذاب الله يوما ترجعون فيه **فان قلت**
لا يصح ان يكون مفعولا فيه ولا يؤدي الى وقوع التكليف في يوم القيمة
مع ان المعنى غير مستقيم على ذلك **قلت** انه مفعول فيه للمحذوف
لا للمذكور كما اشرنا اليه فيصح المعنى بلا شبهة قرئ ترجعون بفتح التا
وكسر الجيم على تسمية الفاعل وبضمها وفتح الجيم على التسمية على انه
من رجعته اذا رددته وهو متعد على هذا الوجه ولولا ذلك لما بني لما
لم يسم فاعله ونظير ذلك وقف زيد ووقفته وغاض الماء
وغضته **و**يكون الجملة التابعة لمفرد في موضع **جر في نحو ليوم لا**
ريب فيه لا ريب مبتدأ خبره فيه فالجملة في محل الجر صفة يوم كقولنا
مررت برجل غلامه حسن ويوم مجرور باللام بجامع في قوله تعالى
ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه **والسابعة** منها
التابعة لجملة لها محل من الاعراب انما قيد بهذا القيد
لانها اذا كانت تابعة لجملة ليس لها محل من الاعراب تكون من الجمل

رجلا
ح

التي

التي تذكر احوالها بعد اعني من الجمل التي لا يكون لها محل من الاعراب وانما
لم يذكر مثل هذا القيد في الجملة التابعة لمفرد لعدم تصور انقسام
المفرد الى هذين القسمين **فان قلت** يتصور التقسيم ههنا ايضا فان المفرد
النكرة يكون تارة معربا واخرى مبنيا كما اذا جاء على طريق التعداد **قلت**
المراد من المفرد هو الاسم الذي يكون جز المركب الاسنادي لا مطلق المفرد
واما وجه تخصيصها بالوضع السابع المحبوط على وجه كلي فهو ان اعتبار
تبعيتها للجمل التي لها محل من الاعراب اخر اعتباراتها ثم الجملة التابعة
لتلك الجملة فمنها ما يكون على سبيل البدل نحو قوله رجل لا تقيمن عندنا
ومنها ما يكون على طريق العطف **نحو** قعد اخوه في قولنا **زيد قام ابوه**
وقعد اخوه اذا وقعت الجملة المتبوعة ههنا في موضع خبر المبتدأ
فجملة قام ابوه اضافتها بيانية كخاتم فضة **في موضع رفع لانها**
وقعت موضع **خبر المبتدأ** **وكذلك** اي مثل جملة قام ابوه **جملة**
قعد اخوه في محل الرفع **لانها معطوفة عليها** اي على جملة قام ابوه
فكانها واقعة في موضع الخبر فسحبت حكمها عليها **فان قلت**
فما الجامع بينهما من جانب المعنى **قلت** اما الجامع بين القيام والقعود
فهو تناسب التضاد واما المناسبة بين الاب والاخ فهي ارتباط
كل منهما الى زيد بواسطة الضمير مع استلزام تعلقه لتعلقه هذا
على اعتبار رجحان العطف على الجملة الصغرى **ولو قدرت العطف**
وان كان مرجوحا لمجرد استقامة المعنى **على الجملة الاسمية**

اي على الجملة الكبرى على الجملة الاسمية **محل** من الاعراب لكونها تابعة
لجملة لا محل لها من الاعراب فلا يكون مما نحن بصدده لكنه قد تعرض
له لكون المقام صالحاً لذلك التقدير كما انه صالح لتقدير الحال على
ان مفهوم التقييد المذكور يقتضي ذلك **فان قلت** لا شك ان الجملة
الشرطية معطوفة فما المعطوف عليها ههنا **قلت** المعطوف عليها
محذوفة كانه قال اذا عطف جملة قعد اخوه على جملة قام ابوه يكون
لها محل من الاعراب واذا عطفت على مجموع زيد قام ابوه لا يكون
محل من الاعراب ويجوز ان يكون مثال هذا العطف من قبيل عطف
القصة على القصة كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرو
بالعفو والاطلاق **ولو قدرت الواو** في قولنا وقعد اخوه **واو**
الحال الدالة على مجرد اقتران الحال بمضمون العامل **فان قلت**
كيف يتصور ههنا الحال مع انها لم تبين هيئة ولا يمكن ايضا ان
يكون حالا عن زيد ولا عن ضميره والا يلزم اختلاف العامل بين
الحال وصاحبها **قلت** لا شك ان كل حال يفيد التقييد ولو على
طريق التوقيت فلا جرم ان الحال ههنا تبين مقارنة القيام بالقعود
كما في قولك جاء زيد وقد ركب الامير **كانت الجملة** اي جملة قعد
اخوه **في موضع نصب** لوقوعها في موضع الحال **وكانت لفظة**
قد مضمرة اي محذوفة مقدرة في تلك الجملة فان الفعل الماضي
اذا وقع حالا فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة كما في قوله تعالى قد

جاؤكم

جاؤكم حصرت صدورهم هكذا قال الجمهور في رعاية ظاهر القاعدة
المقدرة فالتحقيق ان الاصل عدم التقدير مع استقامة المعنى
وان المبحث هو الحال التي يكون قيداً للعامل مطلقا سواء كانت في
الماضي او في الحال او في الاستقبال لا الحال التي تكون قيداً زائداً
للعامل مطلقا سواء كانت في الماضي او في الحال او في الاستقبال
لا الحال التي تكون الى معنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال
التكلم حتى يحتاج الى تمحل ذلك التقدير ومنشأ الاحتياج اليه
اذ اشتباه المعنيين وعدم التمييز مطلقا للاستعمال هذا ثم قال
المصنف في كتاب المغني ومما يلتحق بهذا انه اذا قيل قال زيد
عبد الله منطلق وعمرو مقيم ليست الجملة الاولى وحدها في محل
النصب ولا الجملة الثانية تابعة لها حتى تكون في محل النصب
وحدها ايضا بل كلتا الجملتين معا في موضع النصب على انها مقولة
القول فلا محل لكل واحدة منهما على حدة لان المقول مجموعها من حيث
هو وكل واحدة من الجملتين جزء لمجموع المقول فكما انه لا محل لكل
واحدة من جزئي الجملة الواحدة على حدة باعتبار القول كذلك
لا محل لكل واحدة من الجملتين على حدة فتأمله اقول وجه التأمل
على ما قصده ان اعتبار المحل انما يكون في المجموع قصداً واصالة
وان كان الظاهر على ان لكل واحدة منهما محلا من الاعراب لتعلق
القول بكل منهما ضمنا فكذا جعله من الملحقات ولما كانت الطهارة

في معرفة الاعراب لا تتم الا بعد معرفة تفاصيل الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب اراد ان يبين حالها على حدة فقال
المسئلة الثالثة من المسائل الاربع **في بيان الجمل التي لا** من صح
محل لها من الاعراب **فان قلت** ما الحكمة في اثبات لفظتي البيان
ههنا وفي ... حذفها في الجمل التي لها محل من الاعراب **قلت**
الحكمة هي الايما ان الجمل لما كان لها محل كان لها غنية عن البيان أي صح
بخلاف الجمل التي لا محل من الاعراب فانها محتاجة اليه غاية الاحتياج
وهي ايضا يقال آض فلان ايضا بمعنى رجع رجوعا اي رجع لها صح
مواضع استعمال الجمل التي لا محل لها من الاعراب وان كانت اكثر من
ان يضبطها القلم الى سبعة مواضع كما رجعت موارد استعمال يبين صح
الجمل التي لا محل لها فذلك يستعمل في مقام التثنية فجملة اضت
ايضا انما تجي لمجرد التقدير والبيان لا محل لها من الاعراب **جمل** لها صح
سبع في سبعة مواضع كلية **احدها** اي احدى الجمل السبع التي لا محل
لها من الاعراب وما وقع في اكثر النسخ احدها موضع احدها فغلط
واقع من طغيان قلم الناسخ يدل عليه صريحا قوله فيما بعد الثانية
الثانية الثالثة تسمى **الجملة الابتدائية** هي التي لا تعلق لها
بشي من جهة الاعراب وتسمى الجملة **المستانفة ايضا**
فيكون لها اسمان والمراد من الاستيناف ههنا مطلق الاستيناف
سوا كان لغويا او عرفيا بيانيا وهو الذي يكون جوابا لسؤال مقدر

ثم

ثم المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد
قائم ومنه الجمل المفتتحة بها السورة الثاني الجملة المنقطعة عما
قبلها نحو مات فلان رحمه الله ثم من امثلة النوع الاول على سبيل
القطع **نحو انا اعطيناك الكوثر** هو اسم نهر في الجنة على ما ورد
به المشهور فان مع معمولها جملة اسمية ابتدائية لا محل لها
من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد **فان قلت** لو ابتدا
من مظان الاسم فكذا قالوا الفعل المضارع معرب لوقوعه موقع
الاسم فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب **قلت** لا شك ان الفرق
يعلى عن موضع وبين موضع الجملة المبتدأة فالتحقيق ان اعتبار
محل الجملة في موضع المفرد انما يتصور اذا امكن اجرا احكامه عليها
فمعلوم ان الجملة من حيث هي جملة لا تصلح لان يحكم عليها بشي
ومن النوع الثاني على سبيل الخفاء المحتاج الى التامل **نحو ان العزة**
اي الغلبة والقهر **لله** فيكون الظرف مرفوع المحل على انه خبر ان
جميعا حال من الضمير في الظرف اي ان الغلبة لله مجتمعة **فان قلت**
قال الله تعالى ههنا إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وقد قال في موضع آخر ولله
العزة ولرسوله وللمؤمنين **قلت** العزة مشترك بين معان وهي
في حق الله القهر والغلبة وفي حق الرسول عليه افضل الصلوة والسلام اظهار
دينه وفي حق المؤمنين نصرهم على اعدائهم وقوله ان العزة لله جميعا
يراد به العزة الكاملة التي تندرج فيها عزة الالهية والاخيار

والامانة وعزة البقاء الدائم وما اشبه ذلك فيكون العزة المختصة
غير العزة المشتركة فالحقيق ان العزة كلها لله حقيقة لكن يظهرها
على يد رسول الله وعلى ايدي المؤمنين تكريما وتعظيما لهم واما غلبة
الكفار على المؤمنين فانها هي استدراج لهم لا عزة **بعد** قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم اي لا يهمنك تكذيبهم وتهديدهم وتشاورهم
في تدبير هلاكك ولا جازمة وتحزن فعل مجزوم بها مفعوله الضمير
المنصوب المتصل به فاعله قولهم وهم في محل الجر باضافة القول اليه
عائد الى الكفار فمقول القول ههنا محذوف مثل انه شي لك وانه
مجنون وشاعر الى غير ذلك فيكون قوله ان العزة لله جميعا
جملة مستانفة على سبيل التعليل لانه قيل ما لي لا احزن فقيل ان
العزة لله جميعا لا يملك احد شيئا منها لا هم ولا غيرهم فالله تعالى
يغلبهم وينصرك عليهم كتب الله لاغلبن انا ورسلي وانا لننصر رسلنا
ويدل على ذلك قراءة ابي حيوة ان العزة بالفتح بمعنى لان العزة
على صريح التعليل **وليس جملة محكية بالقول** حتى تكون من الجمل
التي لها محل من الاعراب وان كان الوهم ينساق اليها من اول الامر بادي
رؤية **لفساد المعنى** اي لاقتضاء حكايتها به الى فساد معنى
الكلام فان هذا قول الله لا قولهم ولان الكفار لو قالوا ان العزة
لله جميعا لم يكونوا كفارا لاعترافهم بان الهتهم لا عزة لهم
ولما احزنه قولهم **و**من امثلة النوع الثاني على سبيل زيادة الخفا

ان العزة لله جميعا ح

نحو

٢٨

نحو لا يسمعون الى الملأ الاعلى قرا بتشديد السين والميم التسمع
تطلب السماع يقال تسمع فسمع او فلم يسمع اصله يتسمعون ادغمت
التاء في السين وقرئ بسكون السين وتخفيف الميم السماع يتعدى
بنفسه يقال سمعت فلانا يتحدث ويتعدى بالى يقال سمعت
الى فلان يتحدث فالمتعدي بنفسه يفيد معنى الادراك وبالى
يفيد الاصغاء مع الادراك فيكون تعديته بالى على سبيل تضمين
معنى الاصغاء وروي عن ابن عباس انهم يستمعون ولا يسمعون
فهذا يدل على رجحان التخفيف على التشديد ويشهر بذلك قوله
تعالى ويقذفون من كل جانب دحورا كما يشتهر به الحفظ شهادة
عدل والملأ الاعلى هم الملائكة لانهم يسكنون السموات والانس
والجن هم الملأ الاسفل لانهم سكان الارض **بعد قوله تعالى وحفظا**
من كل شيطان مارد المعنى وحفظناها حفظا السما بالشهب من
كل شيطان خارج عن طاعة الله لا يقدرون ان يستمعوا **فان**
قلت المراد من السما ههنا من السما الدنيا اي القمر ولا شك
انها فلك القمر والكواكب الثوابت في غيره انما كان دل عليه الرصد
فما معنى حفظها وزينتها بالكواكب الثابتة **قلت** بعد تسليم دلالة
الرصد انها في فلك القمر بحسب الرؤية والنظر وان كانت في غيرها
بحسب زعم اصحابنا الرصد على ان الحفظ غير مستبعد بالكواكب
الثابتة وكذا حال التزيين قال الشاعر تريك القذى من دونها وهي دونه

وفيه احتمالات اربع اثنان منها مردودان وواحد مرجوح
والاخر مختار فاحد الاولين جملة لا يسمعون صفة لشيطان
وليس المعنى مستقيم عليها لان حفظ السموات لاجل ان الشياطين
يطلعون اليها ويسمعون اخبارها ويضلون الناس فاذا كانوا
غير مستمعين ولا سامعين فلا فايدة في حفظ السماء منهم
والثاني احتمال الحالية القول فيها كالقول في الصفة لانها صفة
في المعنى **فان قلت** اجعلها حالا مقدرة اي حفظا من كل شيطان
مارد مقدرا عدم سماعه بعد الحفظ **قلت** الذي يقدر وجود معنى
الحال هو صاحبها في قولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون
عدم السماع ولا يريدونه والثالث ان اصله لئلا يسمعوا
حذف اللام كما حذفت في قولك جيتك ان تكرمني اي لان تكرمني
فبقي ان لا يسمعوا ثم حذفت ان واهدر عملها كما في قول الشاعر
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وهذا مستقيم من جهة المعنى
لكنه كثرت الحذف كما ترى قال صاحب الكشاف كل واحد من هذين
الحذفين غير مردود على انفراده فاما اجتماعهما فمنكر من المنكرات
وصون القران عن مثل هذا التعسف واجب والرابع وهو الاحتمال
الراجح ان يكون جملة منقطعة عما قبلها وفايدتها الاقتصاص
لما عليه حال المسترقة السمع قال صاحب الكشاف لا يجوز استينافا لان
سايلا

سايلا لو سأل لم تحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم
فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتدا اقول الاستيناف ليس بمنحصر في
السؤال عن اللمية لجواز ان يكون سوالا عن الحال كما في قوله تعالى رايتهم
لي ساجدين على احد وجوه التاويل والمقام يناسبه ظاهرا فيجوز
فان سلب الخاص لا يكون دليلا على سلب العام **فان قلت** لعله
اراد سلب جواز الخاص بقرينة التعليل لا سلب جواز مطلق الاستينا ف
قلت قوله فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتدا الا يساعد ذلك
على انه عدول عن الظاهر وتسليم ورود الاعتراض عليه **فان قلت**
لو احتمل الاستيناف ههنا السوال عن الحال لو يكون جملة لا يسمعون
منقطعة عما قبلها والمقدر خلافه **قلت** المراد من الانقطاع
من جهة الاعراب كما اشرنا اليه فلا ينافي الاتصال من جهة المعنى
وليس اي جملة لا يسمعون **صفة للنكرة** وهي شيطان واستعمال
النكرة ههنا لا يخلو عن دقة **ولا يجوز ان يكون حالا منها مقدرة**
اي منتظرة ومستقبلة للحال فيكون تارة محققة كقولك جاني زيد
راكبا واخرى مقدرة كقولك هذا زيد مسافر **لوصفها** اي لكونها
موصوفة بمارد فيكون تعليلا للجواز كما ان قوله **لفساد المعنى**
الكلام اي لخروج الكلام عن الافادة كما مر تقديره في بيان الوجوه الاربعة
تعليل لمجموع السلبين وتعليل الثاني اكتفاء به عن تعليل الاول
كما هو المناسب لنظم الالفاظ **وتقول** في استيناف الجملتين نسبة

هذا الاستيناف الى الاستيناف المذكور كنسبة البسيط الى المركب
فلذا اخره عنه في الذكر **ما لقيته مذ يومان فهذا** اي مجموع
هذا القول **كلام** مستانف فلم يصرح به لكونه معلوما بالبديهة
تضمن تضمن الكل لاجزائه فيكون التضمين عن التضمين **جملتين**
مستانفتين احدهما جملة **فعلية** مستانفة استينافا اصناعيا
اي نحويا **مقدمة** على الجملة الاخرى تقدم العلة على المعلول والا
فبيان التقدم الذكري ههنا بما يفضي الى اخلاء الكلام عن الفائدة
و الثانية جملة **اسمية** مستانفة استينافا بيانيا موخرة
عنها ويجوز ان يجعل كلتا الجملتين استينافا بيانيا **وهي** اي جملة
مذ يومان **في تقدير جواب لسوال** ناشئ عن الجملة المتقدمة
مقدر لقيام القرينة الدالة عليه **فكانك** شروع في تفصيل السوال
والجواب وانما فصله على سبيل الظن والتخمين لان كونها استينافا
اتفاقيا غير مقطوع فان مثل ابي سعيد السيرافي قال انها حال وقد
ذهب بعض الكوفيين الى ان يومان فاعل بفعل محذوف والتقدير ما
لقيته مذ مضى يومان وقال البعض الاخر منهم ان خبر المبتدا محذوف
فيكون التقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان فيكون الكلام جملة
واحدة على هذا **لما قلت ما لقيته قيل لك ما** اي كم فلو اتى
به بدله لكان اظهر في المقصود **امد ذلك** اي جميع زمان عدم الملاقات
فكانه قيل يومان جميعه ام اكثر فيكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام

مرفوع

مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ فلهذا قدم قوله ما امد ذلك هو السوال
المقدر **فقلت** مجيبا له **امده** اي جميع زمان عدم الملاقات
يومان ومثلها اي مثل جملة قولك ما لقيته مذ يومان في اشتمال
الجملتين المستانفتين جملة قولك **قام القوم خلا زيدا**
فكانك اذا قلت قام القوم قيل لك هل خلا القوم عن زيد فقلت
خلا اي القوم زيدا فيكون الضمير المستتر فيه عايدا الى القوم كما هو
الظاهر ولا يحجر عن ذلك فان القوم من اسماء الجموع كالرهط مفرد
اللفظ مجموع المعنى وقيل ان الضمير المستكن فيه عايد الى بعض المفهوم
من الكلام لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وقيل عايد الى الاسم الموصول المفهوم
من معنى الكلام بمعونة المقام فيكون تقدير قولك قام القوم خلا زيدا
قام القوم خلا هو اي خلو من قام زيدا فالذي قدمناه خال عن هذه التمحلات
لكنه غير مطرد في قولك جاء الرجال خلا زيدا قال سيبويه خلا
وعدا فعلان ضمنا معنى الاستثناء وقال بعض النحاة هما حرفا
جر ولو جعلتهما من قبيل المشترك بين الفعل والحرف وان كان التضمين
اكثر من الاشتراك استدلالا عليه بموارد الاستعمالات كما هو المناسب
للبحث اللفظي لا اخرجت عن سمت الصواب فلعل قول السيرافي ان
خلا وعدا مع معموليهما منصوبان على انهما حال تارة واخرى لا محل
لها من الاعراب يقوي ما قلنا هذا ان كانا غير مصدرين بما واما
ان صدرا بها فهما فعلان اتفاقا قال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل

وكل نعيم لا محالة زايل فقد ظهر ان كون جملة خلا زيدا مستانفة
انما هو مذهب الجمهور **وحاشا عمروا** قال المبرد حاشا فعل على وزن
فاعل ماخوذ من الحشا وهو الجانب فمعنى قولك هجم القوم حاشا زيدا
بمعنى جانب بعضهم زيدا قال بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشا الشيطان بالنصب ويقال وما احاشي من القوم من احد وقد تحذف
الفه لقولهم حاش لزيد وقرئ حاش لله بلا الف فكل ذلك دل على
انه ليس بحرف قال سيبويه حاشا لا يكون الا حرفا لانها لو كانت
فعلا لجاز ان تكون صلة كما يجوز ذلك في خلا فلما امتنع ان يقال
جاني ما حاشا زيدا دلت على انها ليست فعلا **قال الشاعر** حاشا
اي ثوبان انه به ظنا على الملحاة والشتم وقيل انها اسم من اسماء الافعال
كانه بمعنى بري فمعنى حاشا لله بمعنى براءة الله من السوء ودخول
اللام في فاعلها لدخول اللام في فاعل هيهات في قوله هيهات
هيهات لما توعدون قال الجوهري حاشا كلمة يستثنى بها قد
تكون حرفا وقد تكون فعلا فان جعلتها فعلا نصبت بها فقلت
ضربت القوم حاشا زيدا وان جعلتها حرفا خفضت بها نحو ضربتهم
حاشا زيد **وعدا بكرا** اي جاء القوم عدا بعضهم بكرا ونظير ذلك
جاء القوم ليس زيدا ولا يكون عمروا وليس الا ثم لما اراد المصنف
رحمه الله زيادة استحكام ما بناه بقول من يوثق به ونقل المذهب
المخالف في حتى الابتدائية قاصدا ابطاله فكذا اخر هذا

المثال

من ع

دماءها ع

المثال عن مثال الجملتين المستانفتين وان كان اعتبار التناسب
يقتضي التقدم قال **ومثلها** اي بعض امثال الجملة الواحدة المستانفة
استينافا نحويا **قوله** اي قول جرير انما جاز الاضمار بدون الذكر بناء
على اشتهاره وتعينه **فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى**
ماء دجلة اشكل ما زالت فعل من الافعال الناقصة اسمه
القتلى ووزنه فعلى جمع قتيل بمعنى مقتول تمج فعل فاعله
ضمير مستتر فيه عايد الى القتلى مفعوله دماءها يقال مج الرجل
الشراب من فمه اذا رمى به قوله بدجلة متعلق به على انه مفعول
فيه ودجلة اسم نهر ببغداد غير منصرف للتانيث والعلمية فلهذا
لا يدخل عليها الالف واللام فالفعل مع معموله منصوب المحل على انه
خبر ما زالت وحتى حرف من حروف الابتداء ماء مبتدا مضاف الى دجلة
وانما جيء بالمظهر مقام المضمر لقصد التقريب ودفع الالتباس قال
الله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل خبره اشكل يقال دم اشكل
اذا كان فيه بياض وحمرة وجملة ماء دجلة اشكل مستانفة لا محل لها
من الاعراب ثم ان حتى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما
قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما المانع
وجب الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض
فلان حتى انهم لا يرجونه فالمرض سبب عدم الرجا فيكون ما بعدها
جملة لفظا ومعنى اي جملة كانت فيكون مانعا لدخول حرف الجر فان

حرف الجر لا يدخل الا على المفردات او على ما في تاويلها فعلم انها
ليست بحرف جر لعدم صلوحية الموضع وقيل ان الجملة الواقعة
بعد حتى الابتدائية غير مستانفة واستدل عن ذلك ما نقل عن
الشيخ ابي اسحاق الزجاج وعن الشيخ عبد الله ابن درستويه
من ان الجملة الواقعة حتى الابتدائية في موضع جر وهذا بعد صح
وان كان اقرب الى الضبط لكن خالفها الجمهور اي اكثر النحاة
وقالوا انها ليست بحرف جر لان حتى لو كانت حرفا من حروف الجر لما
علقت عن العمل ههنا لان حروف الجر لا تعلق عن العمل
لما ان التعليق من خواص الافعال اتفاقا فلا تجوز في غيرها سواء
كان اسما او حرفا لكنها قد علقت عن العمل بناء على ان عملها قد
بطل من حيث اللفظ وان كان معتبرا بحسب المعنى عندهما هذا غاية
تقرير الدليل وانه اخفى من الدعوى كما لا يخفى على ان التعليق لا
يتصور ههنا اصلا سواء كان في حتى او في غيرها اما في حتى فلان
ابطالها نفسها عن العمل لفظا غير معقول واما غيرها فلان المشهور
ان التعليق انما يكون في افعال القلوب او فيما يفيد معناها فليس
ههنا افعال القلوب ولا فعل يفيد معناها وثالثا اما استعمال التعليق
فيما حكم بحكمه فغير متعارف فالتحقيق ان اعتبار الجر في محل الجملة
لا يستلزم التعليق وانما يستلزمه لو كان المحل قابلا للجر لفظا
لكن من المعلوم ان الجملة من حيث هي جملة غير صالحة له فان قلت

قوله

٤٤

قوله لان حروف الجر لا تعلق عن العمل مع قوله ولوجوب كسر ان دليل
على المطلوب فحينئذ لا يتوجه الاشكال قلت الشق الثاني كاف في اثبات
المطلوب فلا حاجة الى ضم المفيد الى غير المفيد ولوجوب كسر همزة
ان لكون ما بعدها مظنة الجملة كما ان ان بالفتح مظنة المفرد
ومعلوم ان الجملة من حيث النظر الى ذاتها بلا اعتبار وقوعها موقع
المفرد لا تصلح للاعراب اصلا فضلا عن صلوح الجر في نحو قولك
مرض زيد حتى انهم لا يرجونه فان قلت لا شك ان الدليل
الثاني يشارك الدليل الاول في اثبات المطلوب وفايدته المبالغة
في الرد على الخصم لكن فما الفرق بينهما قلت ان الاستدلال الاول
استدلال باعتبار حال حتى الابتدائية والثاني استدلال بملاحظة
حال متعلقها والثاني اظهر من الاول فان قلت وجوب الكسر يتوقف
على انها ليست بحرف جر واثبات انها ليست بحرف جر يتوقف على
وجوب الكسر فيلزم الدور قلت نعم تسليم توقف وجوب الكسر عليه
ان توقفه عليه من جهة اعتبار التحقق وتوقف سلب حرفية
الجر عنها عليه من جهة احتياج اثباته اليه فيكون من قبيل الاستدلال
بالدخان على النار فان قلت مطلق وجوب الكسر لا يستلزم مطلق
حرف الجر عنها فانه اعم فان خصصته بما بعدها كما يشهد عليه
المثال المذكور فلا يتم التقريب فان المدعى اعم وان خصصت الدعوى
ايضا كان يقال انها ليست بحرف جر في هذا الموضع فانه غير مقصود

وغير محل النزاع **قلت** التقريب يتم بعدم القائل بالفصل **فان**
قلت عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل لجواز تحقق الفصل
مع انتفاء القول به **قلت** نعم عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل
في نفس الامر لعدم العلاقة بينهما لكونه يستلزمه ههنا عند الخصم فان
الزجاج وابن درستويه قالا ان حتى الابتدائية حرف جر في جميع
موارد استعمالاتها من غير تفصيل **قوله واذا دخل الحرف**
الجار اي حرف كان **على ان فتحت همزتها** جملة معترضة جيئت
لتقوية الدليل الثاني بيان ذلك ان دخول مطلق حرف الجر على ان
يستلزم فتح همزتها لكنها لما كسرت ههنا علم انها ليست بحرف
جر لما تقرر من ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم **نحو** فتح
ان في قوله تعالى **ذلك** اشارة الى ما ذكر من خلق الانسان في اطوار
مختلفة وتحويله على احوال متضادة واحياء الارض بعد موتها
اقيم اسم الاشارة مقام الضمير كما في **قول الشاعر** هذا الذي ترك
الاوهام حائرة لقصد كمال التميز نحو هذا ابو الصقر فردا في
محاسنه وهو مبتدأ خبره **بان الله هو الحق** اي انه الثابت في نفسه
الذي تحقق به الاشياء الجملة **الثانية** من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
استحقت الرتبة الثانية لان الجملة الابتدائية اصل في هذا
الباب الا ترى ان كتبهم مشحونة بان الموصول مع الصلة كذا
الواقعة صلة لا يلزم من ذلك ان كل ما وقع صلة يجب ان لا يكون
له حظ

٤٢
له حظ من الاعراب كاسم الفاعل الواقع صلة للالف واللام ثم جملة
صلة خبرية لان الموصول موضوع لامر معلوم عند المخاطب بانه محكوم
عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
بان تخصيصها ليس بحسب الوضع وليس بلازم في الاستعمال فقولك
لقيت من ضربته اذا كان من موصولا معناه لقيت الانسان المعلوم
بكونه مضروبا لك فيكون في قوة المعرف بلام العهد وان جعلته موصوفا
فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك
ليس بحسب الوضع بل بواسطة الوصف وظهر بما قلنا ضعف تجوز
الكسائي والمازني وقوعه جملة انشائية ثم ان المراد من كونه
موضوعا لمعهود موضوع له من حيث النظر الى الوضع لا من حيث
اعتبار الى استعمال او انه موضوع لما من شانه العهد على طريق اطلاق
الدليل على ما من شانه الدلالة فاياما كان لا يتوجه الاعتراض بعد لزوم
المعهودية **فان قلت** هل الفرق بين الجملة الواقعة صلة وبين الجملة
التي وقعت تفسيرية حتى تعد كل واحدة منهما في مرتبة على حيالها
قلت ان الصلة تشير الى معنى الموصول لكنها ليس معناها معناه فيكون
حالا من احواله وان الجملة المفسرة تبين المبهم وتزيل ابهامه فيرجع
معناها الى معناه لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل ثم لا يخفى
عليك ان الغرض من ذكر الصلة بيان الذات والغرض من اتيان
التفسيرية ازالة الابهام العارض للمعنى فلذلك استحقت الصلة

بمنزلة اقدم لاسم موصول وهو ما لا يتم جزءاً الا بصلة وعايد فان قلت
ان الموصولات من المبهمات كما صرحوا به فكيف يكون معرفة قلت
لا استبعاد في ذلك فان جهة الابهام غير جهة المعرفة فان جهة
الابهام من حيث النظر الى نفس الموصول وجهة المعرفة من حيث
الملاحظة للصلة فان قلت لا شك ان الاسم الموصول له عموم
تناول لكان القدر المشترك له عموم استعماله لكن هل هو موضوع
للذات المخصوص او للقدر المشترك قلت الظاهر انه موضوع
للذات وضعاً واحداً بملاحظة ذلك القدر المشترك فلا يكون مشتركاً
فقس على هذا حال اسماء الاشارة والمضمرات نحو قام ابوه في قولنا
جاء في بعض النسخ جاءني لكن الاولى الخلو عن استعمال الزايد
على قدر الحاجة الذي قام ابوه فان قلت قولك الذي قام ابوه كافٍ في
التمثيل فلا حاجة الى الاطناب قلت ان الغرض من التمثيل التوضيح
وهو انما يتم بمثل هذا الاطناب الا ترى انه لو ترك جاءني في المثال المذكور
لم يكن للموصول ولا للصلة محل من الاعراب لفقدان المقتضي له وحين
جاء فيه انسحبت معناه في الموصول وحده وذلك هو السبب في ان الموصول
له اعراب محلاً دون الصلة ولهذا ظهر الاعراب في اسم الفاعل
في قولك جاء القوم مثلاً وان كان جملة في التقدير فالذي اسم موصول مرفوع
المحل وحده على انه فاعل والصلة اعني قام ابوه جملة لا محل لها من الاعراب
بدليل ظهوره في نفس الموصول في نحو ليقوم ايهم في الدار ولاكرمن

ايهم

ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل قال الشاعر اللذون صبحوا الصباحا
وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا فقولهم الموصول مع صلته
في محل الرفع مثلاً لا يخلو عن المسامحة يقع كثيراً وسببها هو
الامن من الالتباس لظهور المراد ومن قال ان مراد الشيخ ان الصلة
وحدها ليس لها محل من الاعراب وان الموصول مع صلته له محل منه
اجراً للملاومة في طريقة القوم فقد خفي عليه ما قصده من التحقيق
مع الايماء الى ان سبيلهم في امثال هذا سبيل التسامح لا يخفى عليك
ان الميسور لا يسقط بالمعسور لما ان لحرف الموصول قد تحقق فيه المانع
وقد عدم صلاحيته للاعراب بخلاف الاسم الموصول او صلة
لحرف موصول او حرف عطف لاحد الشيئين فهي ههنا للتقسيم
والتنويع على سبيل الانفصال الحقيقي فالحرف الموصول هو مع
ما يليه في معنى المصدر ولم يحتج الى عايد فان قلت ما من
حرف الا وهو يشتمل على الاتصال باسم وهو لم يحتج الى عايد فما
السبب في التعرض لصلة بعض الحروف دون صلة بعضها واما
كون كليتهما في قوة المصدر فقليل الجدوى ولا يصلح لانه لا يكون سبباً
لذلك التعرض قلت السر فيه ان الشيخ قد قصد بيان الجمل التي ليس لها
محل من الاعراب وكان ذلك مطرداً في صلة بعض الحروف دون بعضها
نحو قمت في قولك عجبت مما قمت قوله اي من قيامك تفسير
لقوله مما قمت انما احتيج اليه لبيان ما يرجع اليه معناه وان كان

ذلك المعنى بينا في نفسه يعني ان ما حرف مصدري جعل الجملة في
معنى المصدر كما ان في قولك اعجبني ان قمت حرف مصدري جعلها
في معناه واما الفا في قولك **فاقمت** فهي فالجواب اما محذوف
وكان ان يكون في الخبر كما في قولك اما زيد منطلق لكنها اعيدت
الى مقامها الاصلي لانتفا المانع وهو اجتماع حرفي الشرط والجزاء
مع وجود المقتضى للتقدير اما ما قمت اي الموصول مع صلته فهو
في محل الجزم وقع في بعض النسخ ههنا فما وقمت بحرف العطف
هذا وان كان صحيحا لكن الاول احسن الحاصل ان الموصول اذا كان حرفا
يكون له مع صلته محل من الاعراب لا يكون للموصول وحده
ولا للصلة وحدها اما الموصول فلانه حرف فلا يتصور فيه الاعراب
اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا **واما الصلة** وهي جملة **فقط**
وحدها اي بلا اعتبار الموصول معها **فلا محل لها من الاعراب**
فصلة الاسم الموصول لا بد ان يشتمل على ضميره بخلاف صلة الحرف الموصول
فانفتح الفرق بينهما بحسب الصلة ايضا هذا فالتحقيق ان مظنة
الافراد في صلة الحرف الموصول يقتضي ان يكون الاعراب لمحل
الصلة وحدها والا ما صح اعراب بمحل الجملة اصلا فعد صلة
الموصول من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب منظور فيه **الجملة الثانية**
من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب **المعترضة** يقال اعترضت
الشيء اذا ابتدأته من غير اوله فالجملة المعترضة عند النحويين
هي

مطلب المعترضة

هي الجملة التي لا محل لها من الاعراب تاتي **بين شيئين** لافادة
الكلام تقوية او بيانا او تحسينا انما اختار الشيئين ليتناول
المعترضة بين جملتين وبين مفردين **فان قلت** هذا التعريف
صادق على صلة الاسم الموصول في قولك الذي معنا ليس زيد مع
انها ليست اعتراضية **قلت** ان الصلة انما جيء بها لاجل الصحة
والاعتراضية جيئت للفائدة الزائدة حتى لو لم يؤت بها لكان
الكلام معتبرا بدونها فكذلك شابهت الموصول الحروف فبنيت
وان كان بينهما فرق يدرك بالتدقيق **نحو** جملة معترضة بين القسم
وجوابه في قوله تعالى **فلا اقسم** قيل معناه فاقسم فيكون لا صلة
للتاكيد كما في قوله تعالى لئلا يعلم وقيل فلانا اقسم بحذف المبتدا انا
هو واشبع فتحة لام الابتدا فيكون لالف فيها الف اشباع كما وقع
في قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك ويحياك الاله فكيف انتا
وقرا الحسن فلا اقسم وقيل فلا رد له كلا ويخالف القسم عليه فيكون اقسم
تاكيدا له بعد الرد **بمواقع النجوم** بمغاربها لما في غروبها
من زوال اثرها والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تاثيره ولانه وقت
قيام المتهجدين من عباده الصالحين وقيل بمنازلها ومجاريها
لان في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدليل على عظيم القدرة
والحكمة وقيل النجوم نجوم القرآن ومواقعها اوقات نزولها
وقرا الكسائي بموقع النجوم **الآية** هي منصوبة على المفعولية

عاملها محذوف وهو اقرا مثل قولك الحديث والبيت احتيج
الى مثل ذلك لتتميم الكلام وتصور التزام فكانه قال اقرأ باقي الكلام
وهو قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فبذلك
اشارة اولا الى المقصود اجمالا ثم شرع في التفصيل بقوله
وذلك اشارة الى بيان وقوع الجملة المعترضة بين القسم
وجوابه وبيان وقوع الاعتراض الاخر في اثناء تلك المعترضة
لان قوله تعالى هو فعل ماض فاعله مستتر فيه لا محل له من الاعراب
فيكون اعتراضا بين القول ومقوله وقيل انه حال **انه لقرآن كريم**
جواب **فلا اقسم بمواقع النجوم** اي هذا المحكي جواب القسم
وما هو قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم **بينهما** اي بين القسم وجوابه
اعتراض اي قول معترضة فائدة العدول التعيين والمبالغة وفائدة
الاعتراض استعظام القسم الذي هو منشأ لعظم المقسم به بحيث يكون
ذريعة الى زيادة تاكيد المقسم عليه كتصريح القسم واما توصيفه
بقوله **لا محل له من الاعراب** فمن قبيل التوصيف على سبيل التفسير
لا على طريق التخصيص كقولك الجسم الطويل العريض العميق وكقول
الشاعر الالمعي الذي يظن لك الظن كان قد رأى وقد سمعا مع انه
لا يخلو عن الاشارة الدقيقة الى ان الواو في قوله وانه لقسم ليس للحال
وان كان الوهم يتبادر اليها بل للاعتراض بمنزلة الفاء في قول الشاعر
فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ففي ذلك التوصيف

دلالة

دلالة على ما قصده من تفنين العبارة عن دفع الاحتمال واما
السبب في عدم الاعراب في محله فان الاعتراض لم يقع ههنا مقام
مفرد بناء على ان القسم تاكيد المقسم عليه فيوجد بينهما اتصال تام
فلا يصلح لمقامه وكل جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محل من الاعراب
ثم لما فرغ من تمثيل الاعتراض الواقع بين القسم والجواب وكان ذلك
مشتملا على اعتراض اخر فيه من الموصوف والصفة اراد ان يبينه
تمهيدا لما سيأتي من بحث جواز الاعتراض باكثر من جملة ومن توجه
النظر على كلام الزمخشري فلهذا خصص المثال بهذه الاية
فقال وفي اثناء هذا الاعتراض وهو قوله وانه لقسم لو تعلمون
عظيم **اعتراض اخر** اي قول معترض غير الاعتراض الاول وهو اي
الاعتراض الاخر قوله لو تعلمون نسبة على تغاير هذا الاعتراض
للاعتراض الاول لجواز الخفاء على ذهن المبتدي بقوله **فانه** اي الاعتراض
الاخر **معترض بين الموصوف والصفة** كما ان الاعتراض الاول اعتراض
بين القسم والجواب **وهما** اي الموصوف والصفة **قسم وعظيم** على
سبيل التوزيع نظيره قولك هذا اسود وابيض الموصوف قسم
والصفة عظيم فيكون من اللف والنشر المرتب وهذه الصفة
قريبة من صفة الحال الموطئة في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا اقسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو انا الباء حرف الجر
من حروف القسم ومواقع مجرور بها مضاف الى النجوم والجار والمجرور

بيان بين

متعلق بالقسم والواو واو الاعتراض ليس للعطف وان قال بها
بعض من شارح هذا الكتاب من غير روية وان حرف من الحروف
المشبهة اسمها الضمير المنصوب المتصل بها العايد الى القسم
المذكور عليه بقوله لا اسم على طريقة قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اللام لام الابتداء اخرها قسم لو تعلمون فعل فاعله جملة
فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معترض وعظيم صفة قسم وان
حرف مشبه ايضا اسمها ضمير متصل بها عايد الى القران وان لم يكن
مذكور لفظا لكنه في حكم المذكور فان الكلام موقف لشانه واللام لام
الابتداء ايضا خبرها قران كريم صفته فالمجموع جملة اسمية
جواب القسم لا محل لها من الاعراب كما ان جملة القسم فعلية
لا محل لها منه اتفق النحاة على ان الاعتراض بين شيئين بجملة واحدة
واقع واختلفوا في الاعتراض باكثر من جملة واحدة بانه هل يصح
ولكن الحق انه **يجوز الاعتراض** اي يثبت الاعتراض في الاستعمال
ثبوتا راجحا **باكثر من جملة** واحدة فعلم ان المراد هو الجواز بحسب
الوقوع بمعنى انه يثبت ويعتد به لا الجواز بحسب تساوي الطرفين
فانه لا يناسب المباحث العربية وقد اجاز الزمخشري في سورة الاعراف
الاعتراض باكثر من جملة واحدة وقال ابن مالك في بيانه هذا اعتراض
بكلام يتضمن سبع جمل **خلافا** اي مخالفا لمذهب الشيخ وان كان
مردودا بالوقوع لان قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب

المتطهرين

المتطهرين جملتان معترضتان وقعتا بين الشيئين وهو قوله فأتوهن
من حيث امركم الله وبين البيان وهو قوله تعالى نساؤكم حرث
لكم يعني ان الماتى الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصيل في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا ياتوهن من
حيث ياتي منه هذا الغرض واما النكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه لابي علي الفارسي
حيث قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله ايه لنفسي قد
طالبت غير منيك ان ايه لا تنتصب باويت ليلا يلزم الاعتراض
بجملتين وانتصابها لا اي ولا كفران لله رحمة لنفسي يقال
اويت اية بمعنى رحمته رحمة وكل مقام يرى فيه الاعتراض
باكثر من جملة فهو متكلف فيه بتاويل لكن الاصل عدمه عند تمام المقصود
وحين فرغ عن بيان الاختلاف بين اراد ان يشرع في بيان
مخالفة الزمخشري في الاعتراض في المشاهد مع الايما الى الرد عليه
فقال **وليس منه هذه الاية** اي ليس الاعتراض فيما من قبيل جواز
الاعتراض بين شيئين باكثر من جملة واحدة وان كان الذهن
يتبادر اليه فان الاعتراضين الواقعين فيهما احدهما واقع
بين القسم وجوابه كما ان الاخر واقع بين الموصوف والصفة فيكون
كل واحد منهما واقعا على حدة بين شيئين فلا يكونان كلاهما
واقعين معا بين شيئين بعينهما كالقسم وجوابه **فان قلت** الاعتراض

الواقع في اثناء الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بالواسطة فيكونان
مما نحن فيه **قلت** سلمنا انه واقع بينهما في الجملة ولكن لا يسمى
مثل ذلك اعتراضا في الاصطلاح وانما يسمى بذلك ان لو
حصل له اتصال بهما او باحدهما معنى **خلافا للزمخشري**
حيث قال في سورة آل عمران في قوله تعالى رب اني وضعتها
انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها
مريم **فان قلت** علام عطف قوله واني سميتها مريم
قلت هو معطوف على قوله اني وضعتها انثى وما بينهما جملتان معترضتان
كقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم فهم المصنف من هذا القول
ان الزمخشري اعتبر اعتراضا بين قوله فلا اقسم بمواقع النجوم
وبين قوله انه لقرآن كريم اعتراضا باكثر من جملة واحدة كما اعتبر
الاعتراض بين قوله اني وضعتها وبين قوله واني سميتها مريم
اعتراضا باكثر من جملة فقال وفي التنظير نظر حاصله ان الاعتراض
في قوله فلا اقسم بمواقع النجوم الآية اعتراضان كل منهما واقع
بين شيئين على حدة فجملة الاعتراض يكون بين الشيئين المعينين
بجملتين معا بخلاف الاعتراض الواقع في قوله رب اني وضعتها
انثى الآية اعتراض بين الشيئين وهما المعطوف والمعطوف عليه
بجملتين واحد فيهما قوله والله اعلم بما وضعت والاخرى قوله
وليس الذكر كالانثى فالجواب عنه ان وجه الشبه في قول الزمخشري
وما

وما بينهما جملتان معترضتان كقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
تعدد جملة الاعتراض مطلقا سواء كانتا بين الشيئين معا او كانت
كل واحدة ههنا بينهما على حدة كما هو الظاهر لا كون الاعتراض بين
الشيئين المعينين بجملتين معا فانه خفي يقوي هذا الجواب ان
الزمخشري قال في سورة الواقعة قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
اعتراض بين القسم وجوابه وقوله لو تعلمون اعتراض بين الموصوف
والصفة فلا يكون مخالفا في هذا الاعتراض للجمهور كما ترى
ومن اجاب عنه بانه لا اشكال في كلام الزمخشري بناء على ان الجملتين
قد تحققتا ههنا ايضا غاية ما في الباب ان احديهما جملة اسمية
كبرى والاخرى جملة فعلية في ضمن تلك الكبرى فقد خفي عليه شيئان
مناط الاشكال وتحرير محل البحث **الجملة الرابعة** من الجمل التي لا محل
لها من الاعراب **التفسيرية** اي المفسرة **وهي الكاشفة** اي الجملة
التي تبين **لحقيقة** بازالة اجمالها اللام فيها للتقوية كالباء في
قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة لا سيما ان اسم الفاعل
ليس كالفعل في العمل فاحترز بها عن صلة الموصول فانها وان كانت
مبينة للموصول لكنها لا تبين حقيقته بل تشير اليها
بحال من احوالها فمعلوم ان الاشارة ليست كالتفسير وغير
المعترضة وعن غيرها من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
فان قلت لا شك ان الجملة المعترضة قد تجيء للبيان فيجوز ان

يكون كاشفة لحقيقة ما تليه **قلت** البيان الحاصل من الاعتراض
لا يكون بيانا لحقيقة والا فلا يتصور الاعتراض حقيقة **فان**
قلت هذا التعريف حد فلا بد من ذكر الجنس وهو الجملة
بناء على ان الجنس لا يحذف فيه **قلت** لا نسلم ان هذا التعريف حد
لجواز ان يكون رسما سلمناه لكن لا نسلم انه حد تام سلمناه لكن
لا نسلم ان الجنس لا يحذف فيه وانما يكون الحذف ممنوعا فيه اذا كان
مفوتا للمقصود وههنا غير مفوت لانسياق ذهن كل احد
اليه وقد اقيم الموصول في قوله الكاشفة مقام الجنس ولا يذهب
عليك ان المحذوف غير المتروك **ما** عبر به ليضم المفسر المفرد
والمفرد المركب وليدفع قول من قال ان المفرد لا يفسر الا بالمفرد
والمركب لا يفسر الا بالمركب كما يشهد الشواهد ولكن خصص
التعريف بجملة مفسرة لا محل لها من الاعراب لانه بصدد بيانها
تليه فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد الى الكاشفة والضمير
المنصوب المتصل به عائد الى ما فالجملة صلة ان كان موصولا وصفة
ان كان نكرة ماخوذ من الولي وهو القرب يقال كل مما يليك
اي مما يقاربك وفي بعض النسخ تلته على صيغة الماضي فهو
من تلوت الرجل اتلوه اذا تبعته ومنه قولهم المقدم والتالي
فلعل هذا اقرب ثم ان الجملة هو زيد قائم جملة مفسرة
فيكون لها محل من الاعراب لانها خبر عن ضمير الشان فلا يكون

مما هو

مما هو بصدده فاحترز عنها بقوله **وليست عمدة** اي تكون فضلة
لا يحتاج اليها في افادة المعنى المراد بل احتيج اليها في ازالة الاجمال
العارض للمفسر **فان قلت** ما السر في انه عرف الجملة المفسرة
دون غيرها وفي انه اخر بيان فائدة هذا عن بيان الامثلة
على ما وقع في بعض النسخ مع ان المناسب لبيانها مقام
ذكر الحد **قلت** لما وقع التاني في المفسرة دون غيرها ازاله
بتعريفها ثم لما كان يطول البحث ببيان فائدة ذلك القيدين
المثل والامثلة مع ان بيان الامثلة متعلق بالمقصود الاصلي
اخره عنه على ان التاخير اوقع في النفوس فان المحصول بعد
الطلب اعز من المنساق بلا تعب فلهذا قال الشاعر ٭
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ٭ شمس الضحى وابو اسحاق والقمر ٭
نحو هل هذا الا بشر مثلكم **في** قوله **واسروا النجوى فان قلت**
النجوى لا تكون الا خفية فما معنى قوله واسروا النجوى **قلت**
معناه بالغوا في اخفاء المسارة بحيث لم يفطن احد لتناجيهم
ومسارتهم لا تفصيلا ولا اجمالا ولا يعلم انهم متناجون الا ترى
ان اثنين يتساران فيعلم من حيث الاجمال انهما تساران
وان لم يعلم تفصيل ما يتساران به اسروا فعل فاعله الواو العائد
الى الناس مفعوله النجوى **الذين ظلموا** الذين اسم موصول صلته
ظلموا الواو فيها عائد اليه فالموصول مع الصلة او الموصول وحده

مرفوع المحل على البدلية من فاعل اسروا وهو واو الضمير وقيل
مرفوع على انه فاعل اسروا على تقدير ان يكون واوه كواو اكلوني البراغيث
او على انه مبتدا خبره اسروا النجوى او على الذم على انه خبر مبتدا محذوف
او منصوب المحل على الذم او منصوب باعني او مجرور على انه صفة للناس
المذكور **هل** حرف من حروف الاستفهام لكنها استعملت في معنى
حرف النفي **هذا** اي محمد صلى الله عليه وسلم **الا بشر مثلكم** في الماكل
والمشرب وساير ما يحتاج اليه لاعتقادهم ان الرسول لا يكون الا
ملكا وان كل من ادعى الرسالة من البشر وجا بالمعجزة فهو ساحر ومعجزته
سحر فكذلك افتاتون السحر وانتم تبصرون على سبيل الانكار هذا
مرفوع المحل على انه مبتدا خبره بشر ومثلكم صفة فقيل فايدة
الخبر في الحقيقة والالغي عملها لوقوعها في كلام غير موجب
وغير تام **فجملة الاستفهام** اي جملة هل هذا الا بشر مثلكم مع ما بعدها
جملة لا محل لها من الاعراب لانها **مفسرة للنجوى** لما فيها من
الابهام وكل جملة مفسرة لا محل لها من الاعراب اما الصغرى
فقطعية واما الكبرى وان كانت ظنية لكنها كافية في المباحث
الاستقرائية فالحاصل ان الجملة المفسرة من حيث هي مفسرة
لا يكون المقصود منها الا كشف الحقيقة لا يتعلق بها شي من
المعاني الموجبة للاعراب فكيف يكون لها محل منه لكن لا يخفى عليك
ان تحقق مظنة المفرد كاف في الاعراب المحلي وان كون المقصود
الاصلي

الاصلي منها كشف الحقيقة لا ينافي قصد تعلق معنى منها بما
في الجملة فضلا عن التعلق ثم لما كان كون الجملة منصوبة المحل على
البدلية على معنى اسروا هذا الحديث كما ذهب اليه الزمخشري غير
مرضي عنده اشار اليه بقوله **وقيل** على صيغة التمريض والتضعيف
هذه الجملة **بدل منها** اي من النجوى لكن كلام الزمخشري قوي كما
اشرنا اليه **فان قلت** اي بدل من الابدال **قلت** الظاهر انه بدل ..... الكل صح
فان قلت قد صرحوا بان الجملة لا تكون بدل الكل بناء على انه مقصود
بالنسبة والجملة غير مقصود بها والا لما حصل الفرق بينهما وبين
التاكيد **قلت** ان ذلك التصريح في بدل الجملة لا في بدليتها عن
المفرد سلمناه لكنها يجوز ان يكون مقصوده بالنسبة من حيث هي ادلت
بالمفرد فبهذا اندفع سوال عدم الاتحاد بينهما ويجوز ان تكون
بدل البعض كما في قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون ويجوز ان تكون معمولا لقول محذوف اي قالوا هل
هذا الا بشر مثلكم كما في قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط
ثم لما قصد زيادة توضيح القاعده بايراد الشواهد **ونحو مستهم**
البأساء والضراء قال الجوهري هما اسمان بمعنى الشدة مست فعل
هم مفعوله عايد الى الذين فاعله البأسا عطف عليه الضراء فالمجموع
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب **فانه** اي لان هذا المجموع تفسير
اي مفسر بمعنى مثل وهو ههنا بمعنى الحال **في قوله تعالى** ولما ياتكم

مثل الذين خلوا اي حال الذين مضوا من قبلكم التي هي مثل في الشدة
مستهم البأساء والضراء لما حرف من الحروف الجازمة للفعل المضارع
ويأت فعل مضارع مجزوم بها وعلامة الجزم سقوط اليا فيه
مفعوله كم فاعله مثل الذين موصول وخلوا فعل مع فاعله
صلته والموصول وحده او مع الصلة مجرور المحل على ان مثل
اضيف اليه وحين فرغ من الوجه الراجح عنده اشار الى المرجوح
على هو دابه بقوله وقيل هذه الجملة حال من الذين في قوله
مثل الذين خلوا ومن المضافة اليه هو محمول على المسامحة اذ لا
معنى لتقدير قوله ولما ياتكم بهذه الحال ولا عامل يعتبر
سواه بل انما هي حال من ضمير الموصول وهو الواو في خلوا فيكون
منصوب المحل على الحالية بتقدير اي قد مستهم قال ابن مالك
تقدير قد في الفعل الماضي الواقع حالا مجرد دعوى لا يقوم
عليها حجة مع ان الاصل عدمه الا ترى ان الحال قيد للعامل
سواء كان ماضيا او غيره ثم ان الوجه الاول راجح على الثاني
قطعا كرجحان الاصباح على المصباح وقيل هذه الجملة
مستانفة كان قايلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم
البأساء فان قلت الجواب كاشف لمعنى المسؤول عنه كما ان
المفسرة كاشفة لحقيقة ما تلته فلاي شيء جعل الاستيناف
بمعنى الواقع جوابا عن سوال مقدر مقابلا للجملة المفسرة
قلت

قلت بناء على الاصطلاح فلعل قوله لحقيقة ما تلته احتراز
عن مثل هذا فان قلت اي جملة من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
قلت الظاهر انها من قبيل السابعة وهي الجملة التابعة لما لا
موضع له بيان على ان الجواب واقع على حسب السوال وتابع له في
فان قلت ما معنى قول الزمخشري مستهم بيان للمثل وهو استيناف
قلت معناه البيان اللغوي لا التفسير الاصطلاحي الذي قصده
المصنف ههنا فلا مشاحة فيه بعدما وقع عن ثلثه لكن ما ذهب
اليه الزمخشري اضبط واحسن نحو خلقه من تراب في قوله تعالى
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم ان شانه الغريب كشان آدم ان
حرف من الحروف المشبهة بالافعال اسمها مثل مضاف الى عيسى
وعند ظرف مضاف الى الله والظرف مع متعلقه منصوب على انه صفة
مثل والكاف حرف تشبيه او اسم بمعنى المثل كما هو الظاهر وآدم غير
منصرف للعلمية والعجمة كازر وشالح والجار والمجرور مع متعلقه
او الاسم خبر ان والمجموع جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من
الاعراب فان قلت المثل لغة بمعنى المثل وهو النظير ويقال
مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه ثم قيل للقول السائر
الممثل مضربه بمورده فكلا المعنيين لا يصح قلت استعير
المثل ههنا للحال الغريبة مثل استعارة الاسد للمقدام فان
قلت من اي المعنيين استعير قلت من الثاني والجامع بينهما

الغرابة الا ترى انهم لم يستعملوا المثل بمعنى القول السائر الا في امر
غريب ومن ثمة حوفظ عليه وحمي من التغيير **فان قلت**
كيف يصح التشبيه وقد وجد عيسى بغير اب ووجد آدم بغير
اب ولا ام **قلت** لا استبعاد في ذلك لان الوجود من غير اب
وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب
بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر
فيما هو اغرب مما استغرب به على ان يكون وجود كل منهما من غير اب
يصلح ان يكون وجه الشبه كما ان كونه خارجا عن العادة
المستمرة يجوز ان يكون وجه بناء على ان التشبيه يكفيه المماثلة
من بعض الوجوه **خلقه** خلق فعل فاعله مستتر فيه راجع الى الله
معموله ضمير متصل به عايد الى ادم اي خلق الله آدم **من تراب**
متعلق بخلق وقع في بعض النسخ الاية اي ثم قال له كن فيكون
لكن المقصود يتم ههنا بدونها وان كان لها تعلق به **فان قلت**
ما معنى الامر ههنا بدون وجود المامور مع ان المامور به غير مقدور
قلت يكفيه وجود المامور في علم الامر كما اذا قدر الرجل ابنا له فامره
بان يعطي كذا بعد الوجود واما الامر بغير المقدور وان كان
غير واقع في التكليف لكنه يجوز في غيره صرحوا بذلك قيل
الامر ههنا مجاز عن سرعة الايجاد فثم هو بناء لترتيب الخبر
او لترتيب المخبر عنه ويجوز ان يكون له على معنى صورة الحيا

ثم قال

ثم قال له كن لحما ودما قال الزمخشري قدره جسدا ثم قال له كن
فجملة **خلقه من تراب تفسير للمثل** في قوله كمثل آدم ولا يجوز
ان يكون صفة لادم لانه معرفة والجملة نكرة ولا حالا منه
لعدم مساعدة المعنى على ذلك **ونحو تؤمنون بالله ورسوله**
وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم فان تفسير التجارة
لا يتم الا بهذا المجموع تؤمنون فعل فاعله واو الضمير قوله
بالله ورسوله متعلق به قوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
وانفسكم معطوف على قوله تؤمنون فالمجموع يفسر التجارة فلا
يكون له محل من الاعراب **بعد** قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
هل ادلكم على تجارة تنجيكم قرئ بالتخفيف والتشديد
من عذاب اليم هل حرف استفهام ادل فعل فاعله مستتر فيه
وهو انا مفعوله كم تجارة مجرور بعلى تنجي فعل فاعله مستتر فيه
وهو هي عايدة الى التجارة مفعوله كم عذاب مجرور بمن اليم صفته
والجار مع المجرور متعلق بتنجي وهو مع متعلقه صفة وهي متعلقة
بادل فجملة الاستفهام جواب الندا في محل النصب **وقيل** هي الجملة
مستانفة كانهم قالوا ليس نتوصل فقال تؤمنون وهو خبر في معنى
الامر يدل عليه قراة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله ولاجل هذا
قال **والمعنى امنوا** يعني ان معنى قوله تؤمنون بمعنى امنوا وان كان
لفظه خبرا اما فايدة العدول فهي الاشعار بوجوب الامتثال وكانه

امتثل فهو مخبر عن ايمان وجهاد موجودين ونظير ذلك قول
الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك واما قراءة زيد بن علي
تؤمنوا فوجهها على اضمار لام الامر كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وعن ابن عباس رضي الله عنهما
انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملناها فنزلت
اي هلدكا هذه الاية اي قوله هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
عذاب اليم فمكثوا ما شاء الله عز وجل يقولون ليتنا نعلم ما
هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا يقوي انه مستانف
فان قلت الاستيناف ههنا تفسير لانه جواب عن سؤال
مقدر فالطعن فيه يؤدي الى قدح المختار **قلت** سلمناه
لكن المراد من التفسير ههنا هو التفسير المصطلح كما مرت اليه
الاشارة والحاصل انه لا فرق ههنا بين التفسير والاستيناف
الا بتقدير السؤال وعدمه فاذا نظر الى رعاية الامر اللفظي
فالتفسير اظهر كما اذا لوحظ ترتيب المعاني فالاستيناف
ادق **بدليل** اي بدلالة قوله **يغفر لكم** حال كونه مقروا
بالجزم وذلك ان المضارع لا يكون مجزوما بان المضمرة
الا في جواب الاشياء الستة الدالة على الشرط المحذوف بنحوي
الكلام فلما قرا بالجزم دل على ان معناه معنى الامر اذ لا يناسب
غيره في هذا المقام واما الاستفهام وان وجد صريحا

ههنا

ههنا فلا يظهر التعلق بينه وبين الجواب لبعده لفظا ومعنى
الا بتكلف كما يجيء بعد هذا فقد ظهر من هذا ان الجواب
في الحقيقة هو جواب الشرط المحذوف لكن هذه الاشياء
لما دلت عليه اقيمت مقامه فاضيف الجواب اليها على سبيل
التسامح **واما على الاول** وهو ان يكون قوله تؤمنون بالله
ورسوله تفسيرا للتجارة **فهو** اي يغفر لكم مجزوما
جواب الاستفهام الواقع في قوله هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم **فان قلت** هذا الجواب بمعنى
جواب الشرط اعني اللفظ الدال على توقف مضمونه على مضمون
الشرط وجواب الاستفهام لفظ دال على قول عنه كنعم ولا فاين
احدهما عن الاخر فلا يتم التقريب **قلت** الغرض ههنا بيان تعلق
المغفرة بالدلالة على ما تحققت في جواب الاشياء الستة قال
الفرا قوله يغفر لكم بالجزم جواب الاستفهام لما خفي التعلق
بين الدلالة على التجارة وبين المغفرة اذ من المعلوم بالضرورة
ان مجرد الدلالة بدون الامتثال لا يقتضي المغفرة لا عقلا
ولا عادة قال المصنف ايضاحا لذلك التعلق **وصح ذلك** على ما
وقع في بعض النسخ اي جاز كون المغفرة جواب الدلالة على التجارة
على قاعدة اقامة السبب وهو اي السبب **الدلالة** على التجارة
المنجية من العذاب الاليم **مقام السبب وهو الامتثال** اي

امتثال الايمان والجهاد قد ترتب المغفرة على الدلالة بذلك
الاعتبار **فان قلت** الامتثال يؤدي الى المغفرة فان سنة الله
تعالى قد جرت فيمن آمن وعمل صالحا بان يغفر ذنوبه ويدخله
الجنة تفضلا من عنده لكن الدلالة ليست لذلك فان الرسول
قد ارشد كثيرا من الناس فلم يؤمنوا فضلا عن العمل الصالح فلو
يتم الاقامة **قلت** سلمنا لكن الغرض ههنا بيان التعلق على
اي وجه كان فمعلوم ان الدلالة تقتضي الامتثال في الجملة الا
ترى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فالقوم يقولون
انه علق الطلاق على الدخول ولم يكن بينهما تعلق عقلي ولا عادي
فان قلت لما جاز كون قوله يغفر لكم جوابا لقوله تؤمنون
بالله ورسوله اذا كان استينافا على ما عرفت والا فلا يجوز
كونه جوابا له اذا كان تفسيرا للتجارة فلا حاجة لتكلف
اقامت سبب السبب مقامه والا فالفرق بينهما **قلت** قوله تؤمنون
بالله ورسوله اذا كان استينافا يكون خبرا في معنى الامر واذا كان
تفسيرا للتجارة فيكون خبرا لفظا ومعنى فمعلوم ان المناسب
للشرط هو الامر لا الخبر وذلك لان كل واحد من الامر والشرط غير
ثابت الوجود مع ان الطلب يكون غير مقصود بالذات غالبا
كالشرط لا سيما اذا ذكر بعد المطلوب شيء يناسب ارتباطه به بخلاف
الخبر واعلم ان الاستفهام لما اقتضى الجواب لفظا او تقديرا ولم
يذكر

يذكر الجواب ههنا صريحا وكان قوله يغفر لكم غير جواب له في
الحقيقة على ما اشرت اليه وجب القول بالاستيناف البتة فمن
شاء القول بالتفسير المصطلح ههنا هو عدم الاطلاع على حقيقة
ترتب الكلام **فخرج** عن تعريف الجملة المفسرة التي ليس لها محل من
الاعراب **بقولي وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير** الشان
لازم فان قول الشاعر وان سلم فانما يدل على ان للفعل المفسر وحده
اعرابا ولكن لا يلزم منه ان يكون لمجموع الجملة المفسرة وهو
المطلوب الا ترى ان قولك يقوم زيد يريد جملة ابتدائية لا محل
لها من الاعراب مع ان للفعل وحده فيه اعرابا فلهذا نسب المصنف
الاستدلال الى البعض **قلت** المفسر ههنا مفرد لفظا لكنه
جملة معنى لانه هو الفعل المنسوب الى فاعله والفعل مع فاعله جملة
غاية ما في الباب ان الاعراب قد ظهر في احد جزئيهما لصلاحيته
له كما في قولك زيد يقعد ابوه وقائم اخوه على ان سبب الاعراب هو
مظنة الافراد وقد تحققت ههنا **بقول الشاعر فمن نحن**
نؤمنه يبت وهو آمن التقدير فمن نؤمن نؤمنه فمن اسم متضمن
لمعنى الشرط مبتدا وحذف فعل الشرط لدلالة المفسر عليه ونحن فاعل
ذلك المحذوف ونؤمنه فعل مجزوم من فاعله مستتر فيه وهو نحن
مفعوله ضمير منصوب متصل به عائد الى من ويبت فعل مجزوم على انه
جزاء وفاعله مستتر فيه عائد الى المبتدا والواو في قوله وهو آمن للحال
الشرط

من فاعل يبيت والشرط مع جزائه خبر المبتدا، قوله **فظهر الجزم**
اشعار بتحقق جهة دلالة قول الشاعر على ذلك المطلوب وتعليل
لقوله واستدل **في الفعل المفسر** المذكور وهو يؤمنه **للفعل**
المحذوف وهو يؤمن قيل فكان الجملة المفسرة عند الشلوبين
عطف بيان او بدل والجمهور لم يثبت وقوع البدل والبيان
جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف
في المبدل منه فقيل ان حذفه لا يجوز وقيل يجوز **الجملة الخامسة**
من الجمل التي لا يكون لها محل من الاعراب **الواقعة جوابا القسم نحو**
قوله **انك لمن المرسلين** الضمير المنصوب المتصل بان اسمها خبرها
قوله لمن المرسلين فالجملة لا محل لها من الاعراب لكونها جواب القسم
بعد قوله تعالى يس قيل معناه يا انسان في لغة طي فيكون قوله
انك لمن المرسلين جوابا لهذا الندا كما انه جواب لقولهم لست مرسلا
فاجتمع فيه ثلاثة اجوبة **والقرآن الحكيم ۵ ونحو ان لكم لما**
تحكمون بعد ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة
قيل الواو فيه واو القسم القران مجرور بها والحكيم صفة والجار
مع المجرور متعلق بالفعل المحذوف اي اقسم الله بالقران ذي الحكمة
وجملة القسم لا محل لها ايضا وكذا المجموع لانه جملة ابتدائية القسم
لغة اليمين واصطلاحا جملة انشائية او خبرية مؤكدة
لجملة اخرى هي جواب القسم نحو بالله لافعلن وزيد اقسم بالله

ليفعلن

مطلب الواقعة جوابا لقسم

ليفعلن ولتعلق واحدة منهما باخرى تنزلتا منزلة الشرط والخبر
فان جملة القسم وحدها والثاني اعتبار جواب جملة القسم والثالث اعتبارهما
معا لكن لا شك ان جملة القسم وحدها لا محل لها من الاعراب واما
جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه فكذلك نبه عليها بان
ليس لها محل منه وذلك لان جواب القسم جملة لا تقع في موضع المفرد
بناءً على انها لا تكون الا جملة وكل جملة لم تقع فيه لا يكون لها
محل منه واما مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون له محل من الاعراب
نحو زيد اقسم بالله ليفعلن فالتحقيق ان جواب القسم اذا وقع
بعد المبتدا يكون له محل منه لا سيما اذا كان غير جواب لنداء كما في
الآية المذكورة وان الخبر هو ذلك الجواب بناءً على ان الجملة المقسم
بها من قبيل التاكيد الزايد على نفس الخبر واما كون جواب القسم جملة
دايماً فلو بنا في لا اعراب المحل اذا وقع في غير الخبر ونظير ذلك الجملة
المحكية بالقول فانها لا تكون الا جملة ومع ذلك تكون منصوبة
المحل على المفعولية بناءً على ان الاصل فيها الافراد نحو قوله قال لي
كيف انت قلت عليل ثم لما حكم ثعلب بان نحو زيد ليقومن لا يجوز
اصلاً وكان ذلك الحكم خطأ اشار الى منشائه بقوله **ومن هنا**
قال ثعلب من ايمة النحو واللغة اي من هنا نشا قول ثعلب الا من قول
القوم في جواب القسم انه لا يكون خبراً ولا يكون له محل من الاعراب
لا يجوز نحو زيد ليقومن فان ليقومن لا يصلح ان يكون خبرا

لزيد لانه جواب القسم اذ التقدير زيدا قسم بالله ليقومن وكل جواب
قسم لا يصلح ان يكون خبرا له فضلا عن ان يكون خبرا اما
الصغرى فظاهر واما الكبرى فقد اشار الى بيانها بقوله
لان الجملة المخبر بها عن المحكوم عليه فلا بد من هذا التقييد
حتى لا يتوجه النقض بالجملة الابتدائية **لها محل** لعدم وقوعه
موضع المفرد وحاصل ذلك ان الجملة المخبر بها يلزمها ان
يكون لها محل منه وجملة جواب القسم يلزمها ان لا يكون لها محل
منه وتنافي اللازم يدل على تنافي الملزوم فامتنع اجتماعهما
في موضع فضلا عن ان يتحدا قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا
فهم اصحاب هذا الاستدلال من ذلك القول ان جملة جواب
القسم وحدها لا تقع خبرا واوردوها في قوله زيد ليفعلن
واقاموا عليها البرهان كما ترى وفهم غيرهم ومنهم المصنف ان
مجموع جملة القسم والجواب لا يقع خبرا فاعلم ان احد الامرين
لازم ههنا اما عدم استلزام الدليل للمطلوب في كون جواب
المصنف الذي يجيء لغوا وان المراد من سلب الجواز كليا لزم الامر
الاول لقصور الدليل عن افادته على انه لو استلزمه في صورة
السلب الكلي لورد الى رد المختار او كان سلب جواز كون جملة الجواب
وحدها خبرا لزم الامر الثاني وغاية ما يتكلف في الجواب عنه
ان المراد من سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا كما هو
الظاهر

الظاهر من ذلك الاستدلال واما مدار جواب المصنف فعلى ما
فهمه من قول ثعلب كذا قال والجواب عما قاله ولم ينقل عما
استدل عليه ففي الجملة لا يخلو كلامه ههنا عن اضطراب وسببه
عدم تحرير محل النزاع ولك ان تحمل قول ثعلب على ان جملة جواب
القسم وحدها لا تقع خبرا كما هو الظاهر فيقع النزاع عن اصله ثم
ان ابن مالك لما عارض قول ثعلب فقال سلب جواز كون جملة
جواب القسم وحدها خبرا مردود بالوقوع ولك ان تحمل كلام ابن مالك
على المناقضة بناء على ان الوقوع في قوله ان جواب القسم وحده
لا يكون له محل من الاعراب اشار المصنف اليه بقوله **ورد** اي قول
ثعلب رداية بوقوع جواب القسم وحده خبرا للمبتدا في قوله تعالى
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا
اي لينزلنهم من التبوئة وهي النزول وقرئ بالتاء من الثواب وهو
القدور للاقامة الذين اسم موصول مبتدا آمنوا صلته قوله
وعملوا الصالحات معطوف عليها قوله لنبوئنهم جواب القسم المقدر
وقع المبتدا ثم لما كان هذا الرد وان كان موافقا لما اختاره
لكنه لا يفيد ما قصده ههنا من ان سلب جواز كون مجموع الجملتين
خبر المبتدا مردود اشار الى رد ذلك السلب بقوله **والجواب عما
قاله** اي عن الذي ذكره ثعلب من ان نحو زيد ليفعلن لا يجوز **ان
التقدير** اي تقدير قوله تعالى والذين آمنوا الآية **والذين آمنوا**

وعملوا الصالحات اقسم بالله على سبيل الأخبار نحو زيد اقسم بالله
لأفعلن جملة القسم جيئت على طريق الغيبة نظرا الى الحكاية كما ان جملة
جواب القسم جيئت على طريق المتكلم نظرا الى المحكى وقد تجيئ كلتاهما
على سبيل الغيبة نظرا الى الحكاية قال الله تعالى يود احدهم لو
يعمر الف سنة لنبوئنهم هذا جواب القسم والقسم مع جوابه خبر
المبتداء فبطل ما قاله ثعلب على ما فهمه المصنف بقوله فالتحقيق
ان ذلك التقدير لابد منه ههنا من جهة العربية ولكن معنى
الخبر يتم بدون ذلك التقدير لانه تاكيد للخبر وقيد له ومن
المعلوم بالضرورة ان القيد لا يمنع اصل الفائدة فضلا عن ان
يمنع الجواز الا ترى ان نحو زيد قائم في مثل قولك زيد قائم في
الدار يفيد بدون ذكر الدار ولا يمنع صحة الخبر فكذا ههنا وقد
مثل هذا التحقيق في صدر المسئلة **فان قلت** هل يمكن ان يراد
من جواب المصنف ههنا ان يكون جوابا من قبل ثعلب كما ذكر ابن
مالك حتى يكون قول ثعلب في هذه المسئلة غير قول المصنف
كما هو المتبادر من مشابهها **قلت** نعم لكن الظاهر ان قوله
الجواب عما قال يمنع تلك الارادة لاسيما ان المصنف قد حمل قول
ثعلب ههنا على سلب جواز المجموع كما مرت اليه الاشارة **فان
قلت** اذا كان الجواب جوابا عن قول ثعلب كان المناسب ان يقول
والجواب عما قاله ان التقدير فيه فالفائدة في العدول عنه التعرض
لتقدير

لتقدير قوله والذين آمنوا الآية **قلت** فائدة الاعلام بان زيد
اقسم بالله ليقوم من المراد من قول ثعلب ههنا قاعدة كلية صور
خبرية لا خصوصية هذه المادة كما يتبادر الى الوهم ولهذا
قال **وكذا** اي مثل ذلك التقدير في الآية **التقدير فيما** اي في سائر
الصور الخبرية التي يظن فيها ان جواب القسم وحده وقع خبر المبتداء
بحسب الظاهر كما في قوله تعالى والذين آمنوا الآية **اشبه ذلك**
المذكور في قوله تعالى والذين آمنوا **بمجموع جملة القسم المقدر** اي
اقسم بالله **وجملة الجواب المذكورة** وهي لنبوئنهم **لا بمجرد** جملة
الجواب يعني ان الخبر كلتا الجملتين معا لا جملة جواب القسم وحدها
نعم مثل هذا الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر هو مجرد الجواب وحده
لكن النزاع ليس معه فالمناسب على ما قصده المصنف من قول ثعلب
ان يقول ههنا فالخبر هو مجموع الجملتين بدون قوله لا بمجرد الجواب
فان قلت هذا المجموع انشاء فكيف يقع خبرا **قلت** لا نسلم ذلك
بل هو خبر سلمناه لكن الانشاء يقع خبر المبتدا نحو كيف زيد واين
عمرو قال الكوفيون ان النداء والدعاء والتحية ونحوها ملحقة
بالقول في حكاية الجمل بعدها فقوله لئن انجيتنا من هذه لنكونن
من الشاكرين منصوب المحل على المفعولية محكي عنهم بالدعاء لا بالقول
المقدر وكذا رجلون من ضبة اخبرانا انا راينا رجلا عريانا واما
عند البصريين فامثال هذا محكية بالقول المقدر **السادسة**

من الجمل السبع التي ليس لها محل من الاعراب **الواقعة جوابا**
لشرط غير جازم سوا كان ذلك الجواب مقترنا بالفا او باذا
الفجائية اولا ووقع في بعض النسخ غير عامل مقام غير جازم
لكن غير جازم انسب واعم موردا **كجواب اذا** الشرطية نحو اذا
جا زيد قام عمرو فجملة قام عمرو لا محل لها من الاعراب لعدم
المقتضي له واما جملة جا زيد فقد عرفت انها مجرورة المحل
على انها مضاف اليها **اذا** ثم انها لما دلت على الوقت المضاف
الى الجملة مع ان ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة اخرى وفهم منه
ارتباط احدهما بالاخرى ولو بمعونة المقام سميت شرطية **و**
جواب **اذا** الشرطية نحو اذا جاني زيد فاكرمته فجملة اكرمته
لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها مقام المفرد واما جملة جاني
زيد فمجرور المحل على انها مضاف اليها **و**جواب **لو** نحو لو اكرمتني
لاكرمتك **و**جواب **لولا** الامتناعية نحو ولولا الشعر
بالعلماء يزري ۞ لكنت اليوم اشعر من لبيد **و**جواب **لما**
الوجودية نحو لما جاني زيد اكرمته وانما لم تعمل هذه الكلمات
عمل الجزم اما اذا فلانها تدخل على الماضي وعلى الجملة الاسمية
وكل منهما لا يتصور فيه الجزم وكذا قال النحويون ان لو لا تجزم
لدخولها على الماضي وهو لا يستحق الاعراب واما اذا فلانها تدل
على التعيين وان الشرطية تدخل على الشك والابهام فلم تعمل

عملها

عملها واما الجزم في قوله ۞ واذا تصبك من الحوادث نكبة ۞
فمن الشواذ واما لولا فلانها تدل على الجملة الاسمية المحذوفة
الخبر غالبا وجوابها ماض واما لما فلدخولها على الماضي ايضا
واذا لم تعمل هذه الكلمات في الشرط فبالجزاء اولى تعمل في الخبر **او** جوا ب
شرط **جازم و**الحال ان ذلك الجواب **لم يقترن بالفاء**
ولا باذا الفجائية **نحو** ان تقم اقم **و ان جاني زيد اكرمته** اما
الاول فلظهور الجزم في الفعل وحده واما الثاني فلون مجزوم
المحل هو الفعل لا الجملة باسرها واما اذا اقترن الجواب باحدهما
فجملة الجواب مجزومة المحل كما عرفت في المسيلة الثانية
السابعة من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب **التابعة**
لما لا موضع له نحو قام زيد وقعد عمرو اذا لم يقدر الواو
للحال اي اذا لم تجعل الواو في قوله وقعد عمرو للحال بل جعلت للعطف
على جملة قام وهي جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب فكذا
قوله قعد عمرو واما اذا جعلت للحال فيكون منصوبة المحل على
الحال وتقدم بيانها واما الجملة اذا كانت تابعة لما له محل من الاعراب
سوا كان مفردا او جملة فهي معربة بحسب اعراب المتبوع كما تحققت
ثم ان المصنف لما شرح الجملة واحوالها في المسايل الثلاثة المذكورة
اراد ان يشرح حالها بعد النكرات والمعارف هل هي صفة او حال
او هي محتملة لهما وان يضبط كل نوع من تلك الانواع الاربعة فقال

المسئلة الرابعة من المسائل الاربع في بيان الجملة الخبرية
وهي تحتمل الصدق والكذب التي لم يطلبها العامل وما
وقع في بعض النسخ لم يسبقها ما يطلبها لزوما
وفي بعضها لم يستلزمها ما قبلها فرجع الى ما ذكر وهذا
القول يشتمل على اربعة قيود ويقتضي اقساما اربعة بحسب
اعتبار وقوعه اما بيان الاول فلان ذلك القول يتضمن كون
الجملة خبرية وجواز الاستغناء عنها ووجود المقتضي وانتفاء
المانع فان اطلاق المقتضي يقتضي الاشارة الى انتفائه
فاحترز بالقيد الاول عن الجملة الانشائية فانها لا تقع نعتا
ولا حالا كما هو المشهور لا بتاويل خلافا لبعض المحققين وبالثاني
عن جملة الخبر وجملة الصلة وجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى
عنها وبالانتفاء عن جملة فعلوه في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
فانها لا يجوز ان تكون حالا لعدم تحقق المقتضي اذ لا عامل ههنا
يعمل في الحال واحترز بالقيد الرابع عن نحو جملة وهو راكب في قولك
جاءني رجل وهو راكب فانها لا يجوز ان يكون صفة لتحقق المانع وهو
الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري
وانت تعلم ان وجود المقتضي وان لم يتحقق من حيث النظر الى الحال
في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لكنه متحقق بالنظر الى الوصف
كما ان ارتفاع المانع متحقق هناك من حيث اعتبار الوصف وان لم
يتحقق

يتحقق من حيث النظر الى الحال فيكون المراد عدم تحقق المقتضي
من حيث النظر الى قسم دون قسم وكذلك تحقق المانع فتامل واما
بيان الثاني فاشار اليه بقوله ان وقعت اي الجمل بعد الاسماء النكرات
المحضة اي التي لم تتخصص بشيء من المخصصات فتلك الجمل
الواقعة بعدها صفات سواء كانت مفسرة او مخصصة او للمدح
او للذم او للتأكيد فان قلت كيف تقع الجملة صفة لنكرة مع
انها لا توصف بالتنكير ولا بالتعريف ورعاية المطابقة بين
الموصوف والصفة واجبة قلت سلمناه لكن الجملة لما وقعت
موضع المفرد نزلت منزلته فاعطي لها حكمه من التنكير ومن المعلوم ان
المفرد الذي نزلت هذه منزلته هو النكرة لقيام موجب التنكير
وانتفاء مقتضي التعريف فان قلت هذا الذي ذكرته نحو كون الجملة
صفة لنكرة لا يوجبه والكلام في الثاني لا في الاول فاللازم غير
مطلوب والمطلوب غير لازم فلا يتم التقريب قلت التقريب تام فان
الجملة لما وقعت موقع مفرد واسقط اعتبارها في نفسها فالملاحظ
كونها في قوة المفرد لا كونها جملة والدليل على ذلك انهم قالوا ان مثل
هذه الجملة ليس بكلام او ان وقعت بعد الاسماء المعارف
المحضة التي لم تختلط بها شائبة النكارة فهي احوال سواء كانت
منتقلة او غيرها او ان وقعت بعد الاسماء غير المحض اي
التي يكون فيها شائبة تعريف من وجه وشائبة تنكير

من وجه آخر فلا يلزم الجمع بين المتنافيين لاختلاف الجهة
كاينا منها اي من النكرة والمعرفة المطلقتين فان ذكر يستلزم
تحقق المطلق قوله فهي محتملة لهما اي للصفة والحال الاشارة الى
القسمين كما ان قوله فاحوال الاشارة الى القسمين الاولين ثم بعد
الضبط والتقسيم لاخرين اراد ان غير الاقسام الاربعة بالشواهد
في الامثال فقال مثال القسم الاول هو الجملة الواقعة صفة
بعد النكرة المحضة نحو جملة نقرؤه في قوله تعالى حتى تنزل علينا
كتابا نقرؤه قوله فجملة نقرؤه صفة لكتابا يتجه للقياس
حذف لظهوره تقريره ان جملة نقرؤه جملة واقعة بعد النكرة المحضة
مشروطة بالقيود المذكورة وكل جملة واقعة بعدها مشروطة
بها صفة لنكرة فجملة نقرؤه صفة لنكرة وهي كما باد لك ان تجعله
جواب الشرط المحذوف اي اذا ثبت تلك القاعدة فجملة نقرؤه يقع
صفة لكتابا لكن التوجيه الاول انسب وان كان الثاني اقرب الى الفهم
وانما لم يجر كتابا باللام لفظا جريا على قصد طريق الحكاية
واشارة الى ان الجملة منصوبة المحل وتكثير المعاني لانه اي كتابا
نكرة لصدق تعريف النكرة عليه ولكونه عاريا عن سمات التعريف
محضة فانه لم يتخصص بشيء من المخصصات فكانه قصد بهذه
التعليل الاشارة الى منشا الوصفية والى نفي احتمال الحالية
اذ لو اريد الحال بمثل هذه النكرة لوجب تقديمها عليها

وقد

وقد مضت المسألة من ذلك القسم الاول في المسألة الثانية
اي وقد عرفت ان الامثلة مضت من قبيل الجملة الخبرية الواقعة
صفة بعد نكرة محضة فيها نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه
واتقوا يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه فلا حاجة الى ايتان
زيادة الامثلة منه ههنا ومثال القسم الثاني هو الجملة الواقعة
حالا بعد المعرفة نحو تستكثر على قراءة الرفع في قوله تعالى ولا
تمنن تستكثر اي ولا تعط احدا شيئا طالبا به اكثر منه
وهو نهي خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اختص باحسن
الاخلاق وكرايم الاعمال او نهي تنزيه فان قلت
كيف يتعين المثال المذكور للحالية مع انه يجوز ان يكون الرفع
فيه بحذف ان الناصبة وابطال عملها كما في قوله تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه وقوله فقالوا ما تشا فقلت الهو
قلت قد تعين لها بناء على ان الضعيف يضمحل اثره حين
مقابلته بالقوي كما تضمحل انوار النجوم عند استيلاء ضياء
الشمس على المناقشة في المثال ليست من المناظرة المسموعة
فان التمثيل يتم بمجرد الفرض فكيف بالوقوع على وجه الرجحان
واهل العربية يعدون الراجح كالمتعين فجملة تستكثر حال من
الضمير المرفوع المستتر وجوبا في تمنن قوله المقدر
بانت صفة مؤكدة للضمير ويحتمل ان تكون صفة كاشفة

له ولا شك ان التقدير ليس من قبيل المحذوف لا سيما اذا كان فاعلاً
ثم لما ثبت ان هناك شيئاً معتبراً قبل جملة تستكثر اراد ان يثبت
ان ذلك الشي معرفة محضة فقال **لان انت** من الضماير
والضماير كلها سوا كانت للمتكلم او للمخاطب او للغايب **معارف**
وكذا قالوا ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به **بل** قال بعضهم
هي اي المضمرات **اعرف المعارف** والتحقيق ان الضماير وضعت
للجزئيات بملاحظة امر كلي كاسماء الاشارة لا انها وضعت
للكليات بشرط استعمالاتها فكذا كانت الضماير من المعارف المحضة
وقراء ابن مسعود ولا تمنن ان تستكثر فيكون مفعولا له لكنه
تعليل للنفي وقرا الحسن تستكثر بالجزم فيكون بدلا من
تمنن كانه قيل ولا تمنن لا تستكثر **ومثال** القسم الثالث وهو
الجملة **المحتملة للوجهين** الواقعة **بعد النكرة** الغير المحضة
كجملة يصلي في قولك **مررت برجل صالح يصلي** فان قلت
الاحتمال يستلزم ان يكون نحو يصلي حالا وصفة معا في حالة
واحدة لقيام مقتضى كل منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح
قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتنافي في الوقوع
لا في الاحتمال سلمناه لكن الاختيار وهو المرجح كما اختار الجايع
احد الرغيفين المساويين وكان خيار الهارب من السبع
احد الطريقين **فان قلت** قيام كل منهما يستلزم اجتماع
العلل

العلل المتخالفة على معلول واحد شخص وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع
العلل المتوافقة عليه **قلت** ليس المراد من العلل النحوية العلل
المؤثرة حتى يؤدي الى الامتناع بل المراد منها هو الوجوه الاقناعية
فلهذا تسمى امارات وعلامات فلا يجوز اجتماعها في محل
واحد سوا كانت متوافقة او متخالفة كما لا حجر من اجتماع اجتهادات
في مسئلة واحدة **فان شئت** توصيفا بعد توصيف الاول لكنه
لم يبلغ حد التعيين المحض الذي ليس فيه شائبة شركة فيجوز له
التخصيص مرة اخرى **قدرت** اي جعلت جملة **يصلي صفة**
ثانية لرجل لخلوه عن علامات التعريف فيكون الوصف الثاني مميزاً
له عن رجل لم يتصف بالصلوة كما ان الوصف الاول يميزه عن رجل
غير صالح لكنه لا يميزه عن رجل آخر مثله في الصلاح والصلوة
فبقا الشركة في وصفه كبقايها في ذاته فظهر ان المراد من التخصيص
ههنا هو التخصيص الاضافي **وان شئت** تقييد المراد بقيد كما
اردت اطلاقه **في التوصيف قدرته** اي تجعل يصلي **حالا منه**
فيكون المراد تجدد الصلوة له وحدوثها له كما اللايق بفعل المرور
لانه اي رجلا **قد قرب من المعرفة** وان كان بعيدا منها
بحسب ذاته لتحقق المنافاة بين المعرفة والنكرة بسبب **اختصاصه**
بالصفة فتكون البا داخلة على الخاصة الاضافية
كما اشرت اليه آنفا فظهر ان رجلا في المثال المذكور مغاير المعرفة

بحسب ذاته ومشابه لها من حيث الوصف ودفع الابهام فيصح ان
يكون ذو الحال كالمعرفة المحضة وانما احتيج في الحال الى التوصيف
لان الحال كالمحكوم به وذو الحال كالمحكوم عليه يجب ان يكون معرفة
او مخصصاً **ومثال القسم الرابع هو الجملة المحتملة** لوجهين
ايضا الواقعة **بعد المعرفة** الغير المحضة نحو يحمل اسفاراً
في **قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا** السفر بالكسر الكتاب
والجمع اسفار اي كتبا كباراً من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها
الا ما يمر بجنبيه من الكد والتعب وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهذا
مثله وبين المثل قوله **فان المراد بالحمار** الى اخره متعلق بقوله
المحتملة تعلق العليل بالمعلل **الجنس** من حيث تحققه في ضمن فرد
من افراده فيكون من قبيل المعهود الذهني كقولهم ادخل السوق
واشتر اللحم فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو ولا من حيث
الاستغراق ولا المعهود الخارجي كما لا يخفى **وذو التعريف الجنسي** اي
اسم الجنس المعرف بلام الجنس انما عدل عنه الى قوله ذو التعريف
الجنسي لقصد التفنن والايجاز والاشارة الى ان لا اشتقاق في
قولهم المعرف بلام الجنس عن طريق النسبة كقولهم زيد تامر ولا على
طريق الاشتقاق الحدوث كقولك زيد ضارب مثلاً **يقترب**
من النكرة معنى وان كان معرفةً لفظا وفي قوله ههنا يقترب
من النكرة وهناك قد قرب من المعرفة اشارة الى ان مناسبة

القسم

القسم الرابع للنكرة اشد من مناسبة القسم الثالث للمعرفة ومن
الى ان الوصفية ههنا اولى من الحالية فكيف لا والعامل في الحال
ليس بظاهر ههنا وكذا المعنى على الحالية كما ان الحالية هناك
اولى من الوصفية **فان قلت** الاولوية تنافي الاحتمال **قلت**
المراد من الاحتمال الجواز بحيث لا يصل احد الوجهين الى حد الوجوب
والقطع فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال الا ترى الى قولهم الخبر
يحتمل الصدق والكذب مع ان احتمال الصدق راجح هذا ثم ان
المعرف بلام الجنس يوجد فيه اعتبار التعريف من حيث النظر الى
الجنس نفسه واعتبار التنكير من حيث انه يلاحظ حال كونه في ضمن
فرد من افراده فيعطى لكل واحد من الاعتبارين ما يليق به من الاحكام
فلهذا قال **فيحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفاراً**
اى تحمل جملة يحمل اسفاراً **وجهين احدهما الحالية لان**
الحمار قد جاء **بلفظ المعرفة** فيجعل حالا نظراً الى اللفظ **والثاني**
من الوجهين **الصفة** اي الوصفية **لانه كالنكرة في**
المعنى فجعلت صفةً نظراً الى المعنى ومن هذا التمثيل قوله
تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وكذا قول الشاعر
ولقد امر على اللئيم يسبني **فان قلت** كيف يكون كالنكرة في
المعنى وان معناه جنس قد اشير اليه باللام فيكون معرفة لفظا
ومعنى معا **قلت** سلمنا ان نظر الى نفس معناه لكن لا يسلم اذا نظر

اليه حال كونه في ضمن فرد من افراده بل هو حينئذ معرفة لفظاً
بدون معنى كما اشرنا اليه من قبل ونقول الان اسم الجنس ههنا
وسيلة الى تادية المعنى الجزئي منه وكان ذلك الجزئي نصب المعنى
والجنس سابق الاعتبار كان تعريف الجنس كلا تعريف فيكون كالنكرة
في المعنى من حيث قطع الاشارة الى معناه **الباب الثاني**
من الابواب الاربعة **في** بيان احكام **الجار والمجرور** وكذا في بيان
احكام الظرف على سبيل التبعية **وفيه** اي في الباب الثاني **ايضاً**
اي كالباب الاول لكن هذا التفسير تفسير بالنسبة الى حاصل معناه
لا الى نفس معناه فانه مصدر حذف فعله سماعاً تقديره آض ايضاً
بمعنى رجع رجوعاً والغرض من اتيانه الاشارة الى المناسبة
بين البابين والى بيان الترتيب بينهما **اربع مسايل** فالجملة
حال من المبتدا العامل فيها معنى الاشارة المستفادة من حرف
التعريف الداخل عليه كما في قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً فيكون
الواو فيها للحال ويجوز ان يكون للاعتراض فيكون الجملة اعتراضية
احداها اي ولما عدل عنه دفعاً من اول الامر لتوهم سؤال
الترجيح **انه** اي الشان قد اتى بضمير الشان اشعاراً بان الجملة
التي تاتي بعده تتضمن معنى بديعاً الا ترى انهم لا يقولون هو
الذباب طاير **لا بد فيها من تعلق الجار** اولاً كما لا بد من تعلق
المجرور فالتعلق الاول تعلق لا اقتضاء الثاني كتعلق المعلول
بالعلة

بالعلة فكذا افرد ذكر الجار عن ذكر المجرور ههنا ويجوز ان يكون
تقدير الكلام لا بد من تعلق الجار والمجرور كما هو المناسب لقوله في
الجار والمجرور لكنه لم يلايم ضمير الشان **بفعل** نحو صليت في
المسجد فالنحاة يعلقون حروف الجر بالفاظ الافعال وان كان في
التحقيق بمعانيها لكون غرضهم اصلاح الامور اللفظية اصالةً
انشاءً الى ما ذكر بقوله **او بما فيه معناه** اي من تعلق الجار باللفظ
الذي يوجد فيه معنى الفعل الاصطلاحي لكن المراد من معناه جزء
معناه الذي هو الحدث لا الزمان اذ لا دخل له في تعلق حرف الجر
وهذا يتناول نسبة الفعل وما يلاحظ فيه معنى الفعل بمعونة
المقام مثال الاول زيد ساجد في المسجد ومثال الثاني له في قوله
تعالى وهو الذي في السماء آله فالاله اسم غير صفة تعلق به في السماء
لكونه مؤولاً بمعبود ومثال الثالث كقولك فلان حاتم في قومه
تعلق في قومه بحاتم لما يلاحظ فيه معنى الجود وكقولك زيد اسد
علي فاذا لم يوجد شيء من هذه الامور الاربعة قدر التعلق به
هذا ثم انك اذا قلت زيد في الدار قال الكوفيون في مثل هذا
ان العامل ههنا ليس بمقدر بل الناصب هو امر معنوي وهو كونه
مخالفاً للمبتداء برفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه
اذا كان غيره وكلا المذهبين اي التصريف غير معول عليهما ثم
اختلف النحاة في الافعال الناقصة هل يتعلق حروف الجر والظرف

بها ام لا فقال البعض لا يتعلق بها لعدم دلالتها على الحدث فمنهم
المبرد وابو علي الفارسي وقال الآخر يتعلق بها متمسكا بقوله تعالى
أكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام في قوله للناس متعلق
بكان فلا يتعلق بعجبا لكونه مصدرا مؤخرا وفيه بحث ولا يتعلق
ايضا باوحينا لفساد المعنى ثم التحقيق ان تعلق حروف الجر بالافعال
مطلقا انما يكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك ان دلالة الافعال
الناقصة عليه متحققة وان لم تكن مقصودة فالتعلق بحسب الدلالة
لا بحسب الارادة فالحق ان الافعال الناقصة يتعلق بها حروف
الجر نعم اذا كان حروف الجر من اجزاء الكلام قبل دخول الافعال الناقصة
عليه لا يتعلق بها بل الواجب ان يتعلق بها فلعل عدم التمييز بين
الاعتبارين هو منشأ الاختلاف ههنا واختلفوا ايضا في
حروف المعاني هل يتعلق بها ام لا فالجمهور يمنعون ذلك
مطلقا وقال البعض يجوز مطلقا وقال الآخر ان كان حرف
المعنى نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة
لا الاصالة والا فلا يقال في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة
بحرف النداء فالحق هذا التفصيل لان حروف المعاني معانيها
اضافات مخصوصة بين امرين على سواء فلا يتصور تعلق
حروف الجر بها على سبيل افضاء معانيها الى احدهما نعم اذا خرجت
عن الاضافات المحضة ولوحظت معانيها قصدا واريد

تعلقها

تعلقها بشيء يتعلق بها حروف الجر والظروف تعلقها بما فيه
معنى الفعل وفي كلام المصنف نوع اشارة اليه قال ابن الحاجب
ان اليوم في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم ظرف للنفع المنفي
او لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالسلب
على التوجيه الاول سلب نفع مقيد كما انه سلب نفع مطلق
على التقدير الثاني **وقد اجتمعا** اي التعلق بالفعل والتعلق
بشبهه او الفعل وما يشبهه **في قوله تعالى انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم** الاول للاول والثاني للثاني اي عليهم
الاول يتعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبه
الفعل وهو المغضوب والمغضوب مفعول عطف عليه وهو لازم الجار
مع المجرور يقوم مقام الفاعل ولذا لم يجمع لان الاسم المفعول
اذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع سلامة **فان قلت** اذا اجتمعا
كان الاولى ان يعمل الفعل لا شبهه فان قولهم اذا جاء نصر الله بطل
نص معلق مثل مشهور فيه الا ترى ان من الارض في قوله تعالى
ثم اذا دعاكم دعوة من الارض متعلق بالفعل لا بالمصدر **قلت**
الترجيح بعد صحة التعلق بكليهما لكن عليهم الثاني لا يصح
تعلقه الا بشبه الفعل لا غير الا ترى ان في انفسهم في قوله تعالى
وقل لهم في انفسهم قولا بليغا متعلق ببليغا لا بقل قوله قد
اجتمعا جملة حالية متضمنة للتعليل والاستدلال على ما

ادعاه وكذلك قال فيما بعد فلا دليل فيه وكذا اجتماعا في قول
ابي بكر ابن دريد الازدي اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت
اذيال الدجى واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال
النار في جزل الغضا معنى البيت ان شيب الراس اشتعل
في سواده من العشق ومقاساته اشتعالا مثل اشتعال النار في
الحطب العظيم من الغضا خص الغضا بالذكر لانه شجر اذا وقع فيه
النار يشتعل سريعا ويبقى فيه زمانا طويلا فان قلت
اليس قولهم اشتعل راسي شيبا ابلغ من قولهم اشتعل شيب
راسي في سواده واوجز فلاي شي عدل عنه ومثله غير عاجز
عن اتيان مثله قلت لقصد تصوير حاله على اوضح وجه ولكون
المقام مقام البسط والاطناب فكذا يطال الكلام مع الاحبا اشتعل
فعل ماض فاعله المبيض وهو من باب الافعال وكذا المسود قوله في
مسوده متعلق باشتعل كما ان قوله في جزل الغضا متعلق باشتعال
قوله مثل في قوله اشتعال النار منصوب على انه صفة مصدر محذوف
كضرب الامير في قولك ضربت ضرب الامير فالجملة الفعلية معطوفة
على جملة حاكى لونه في البيت السابق الحاصل ان الاجتماع
في الاية مقطوع به وفي النظم مظنون وتحتمل النظم غيره وان كان ذلك
الاحتمال غير مقصود بناء على ان تعين تعلق في جزل بالمصدر معين
تعلق في مسوده بالفعل فانه اقوى واوفق لوجه التشبيه فلهذا

قال

قال وان علق الاول اي في مسوده بالمبيض لانه اسم فاعل فاللام
بمعنى الذي فيكون معتمدا على الموصول فان قلت هذا
ظاهر اذا لم تكن اللام عوضا عن المضاف اليه واما اذا كانت
عوضا عن المضاف اليه بان كان اصله مبيضه فحذف الضمير وعوض
عنه اللام فصار المبيض فعلى اي شي يعتمد قلت على الموصول ايضا
فان التعويض من سنن الايجاز فلا تخرج شيئا عن معناه الا ترى ان
التا في قولهم العدة دين عوض عن فا الفعل مع انها تا تانيث
او جعلته اي جعلت الاول حالا من المبيض حال كونه متعلقا
بكائنا مثلا لا بكان واستقر لئلا يترتب على الشرط نقيض الخبر
فيكون لغي مسوده متعلقات ثلاثة اولها اعلى وثانيها
اوسط وثالثها ادنى فلا دليل حينئذ فيه اي في قول ابن دريد
عليه اي على اجتماع الفعل وشبهه ويستثنى من حروف الجر
اي يستثنى من قولنا انه لا بد لكل حرف جر من تعلقه بفعل
او ما في معناه اربعة حروف جر فان قلت الاستثنا ينافي
القاعدة قلت نعم اذا كان القاعدة قطعية واما اذا كانت
استقرائية ظنية فلا ينافيها لان الاستقرا فيها غير
تام فان قلت كان الاولى ان يقدم الاستثنا على التمثيل
ومتعلقاته فان تاخيره مختلف فيه وعدم تاخيره متفق
عليه وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق عليه اولى قلت

سلمناه لكن لا نسلم ان ههنا تاخير الاستثناء غاية ما في
الباب ان فيه تاخير اخبار الاستثناء عن اخبار الشواهد
لتعلقه بما خرج عن القاعدة كما ان اخبار الاجتماع متعلق
باثبات القاعدة وتوضيحها فعلم من هذا ان الواو في قوله
ويستثنى للعطف على قوله وقد اجتمعا من حيث شهادة نحويي
الكلام ويحتمل ان يكون للاعتراض واما فائدة الاستثناء
فهي الاعلام بان احكام الحروف المستثناة مغايرة لاحكام
الحروف الغير المستثناة فلذلك فرع عليه قوله **فلا يتعلقن**
يتعلقن فعل فاعله النون الراجعة الى الحروف الاربعة **بشيء**
من الفعل وغيره والسر في اثبات التعلق ونفيه ان الفعل
عامل كالعاقل فكان النجار اذا كان عاجزا عن ايصال الاثر الى
الخشب يحتاج فيه الى المنشار واما اذا كان قادرا على ذلك
فليس له احتياج اليه كما اذا وضع الخشب بعضها على بعض بنفسه
مثلا كذلك الفعل اذا كان قاصرا عن الوصول الى الاسماء
فانت تعينه على ذلك بالجر واما اذا كان متعديا بنفسه فلا حاجة
الى التوصل بحرف الجر **احدها الحرف الجار الزائد** لغرض من
الاغراض ويسمى حرف الزيادة صلة لانها توصل الى زيادة
فصاحة واستقامة وزن او حسن سجع او تاكيد او الى غير ذلك
وزائد لانه لا يتغير بحذفه اصل المعنى واما اللام في
قوله

بحرف صح

قوله تعالى مصدقا لما معهم فانها تتعلق بمصدقا لانها
ليست زائدة محضة الا ان عمل اسم الفاعل لما ضعف بالنسبة
الى الفعل نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلمثلها منزلة بين منزلتين **كالباء في قوله**
تعالى **كفى بالله شهيدا** كفى فعل فاعله بالله فالباء صلة
فان الفعل لكمال اتصاله بفاعله لا يحتاج فيه الى حرف الجر
وشهيدا منصوب على التمييز **فان قلت** اذا كان زايدا غير
مراد فلم عمل عمل الجر **قلت** لرعاية صورة حرف الجر على ان سلب
الارادة لا يقتضي سلب الدلالة والدلالة متحققة ههنا وان
العمل بحسب الدلالة لا بحسب الارادة كما مر في قوله تعالى
وما ربك بغافل غافل خبر ما التي بمعنى ليس فلا حاجة في
ذلك اي الى حرف الجر فتكون الباء لتاكيد النفي واستغراقه
ومن هذا القبيل اليس الله باحكم الحاكمين **و**في قولهم **احسن**
بزيد اذا كان الهمزة فيه للتعدية يكون الباء زائدة فان
كان بزيد فاعل احسن تكون زائدة في الفاعل كما في كفى بالله
شهيدا كما هو مذهب سيبويه وان كان مفعولا تكون زائدة
في المفعول كما في ولا تلقوا بايديكم كما هو مذهب الاخفش
وان كانت للصيرورة تكون الباء فيه للتعدية فلا تكون
زائدة **ومن** في قوله تعالى **ما لكم من اله غيره** ما بطل عملها

لتقدم خبرها على اسمها و آله مبتدا فتكون من فيه زائدة
كالبا في قولهم بحسبك درهم وغيره صفة آله وقولهم لكم خبر مقدم
عليه **وفي** قوله تعالى **هل من خالق غير الله** يرزقكم من السماء
والارض ذكر في الكواشي ان خالق مبتدا محذوف الخبر ومن صلة
تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتيج الى حذف الخبر فيكون
استعمال هل على القياس فانها لا تدخل على مبتدا خبره فعل
الا على شذوذ نحو هل زيد خرج وكذا قال صاحب الكشاف
ان الفعل ههنا مضمر يفسره يرزقكم **فان قلت** قد جوز ايضا
ان يكون قوله يرزقكم صفة الخالق فكيف تجوز وصف خالق
غير الله بالرازقية وما الجن حينئذ **قلت** اما اعتبار الموصوف
والتوصيف ههنا فبمجرد تصوير للنفي لا للاثبات فان الاستفهام
فيه للانكار وكم من مستحيل تعرض ليعلم امتناعه على اوضح
وجه الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا كيف قد التوحيد على طريقة قياس الخلق والاستثناء
واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر آنفا قرا غير الله بالحركات
الثلاثة فالجر والرفع على الوصف لفظا ومحلا والنصب
على الاستثناء وزيادة من في النفي والاستفهام قياسية واما
زيادتها في الكلام المثبت ففيها اختلاف وعد البا الزائدة
ومن الزائدة من قبيل واحد لاطراد زيادتها في الكلام غير

الموجب

الموجب **و**الحرف **الثاني** من الحروف الاربعة **لعل** للطمع وقلما يخلو منه
الانسان فلذا كثر دورها في اللسان ففيها لغات منها لعن
على وعن وعن لعن الى غير ذلك **في لغة من يجر** الاسم **بها**
علم من هذا ان اسناد الخبر الى المتكلم حقيقة واسناده الى الحروف
مجاز كاسناد القطع الى السكين **وهو عقيل** تصغير عقيل اسم قبيلة
من قبائل العرب يعني انهم قبيلة معينة كساير القبائل ولغتهم
معتبرة عندهم فالمقصود من هذا الرد على من قال ان الجر بلعل
شاذ وعلى سبيل الحكاية وانما لم تتعلق بشي لانها كالحرف
الزايد لان مجرورها في موضع رفع بالابتداء يدل على ذلك
ارتفاع ما بعده على الخبرية كما قال **قال شاعرهم لعل ابي**
المغوار منك قريب اي المغوار مرفوع محلا على انه مبتداء
وقريب خبره ومنك متعلق به وانما دخلت لمجرد افادة معنى
التوقع لا التعدية كما ان ليت لافادة التمني واما الجر بها للتنبيه
على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل عملا مختصا
بها وهو الجر **و**الثالث من الحروف الاربعة التي لا تتعلق بشي
لولا الامتناعية اذا دخلت على المضمر فان تقييدها بقول
البعض يشعر بذلك اما لولا التحضيضية فانها لا يليها
الا الفعل ظاهرا او مضمرا ومعموله **في قول بعضهم** اي في كلام
بعض العرب واشعارهم وان كان ذلك القول قليلا **لولاي**

في التكلم كما وقع في شعر يزيد ابن الحكم **فان قلت** يزيد ابن الحكم
لحان فلا يعتبر شعره قال المبرد ان النحاة اخذوا ذلك القول
من يزيد ابن الحكم فلا يكون مقبولاً لانه كان لحاناً في شعره
قلتُ اتفاق النحاة على صحة رواية لولاك دليل في الجملة على صحة
لولاي وقد وقع في شعر غيره ايضاً **ولولاك** في الخطاب وكذا
اخواته **ولولاه** في الغيبة وكذا اخواته انما خص الامثلة في ثلاثة
لان الضمير لا يخلو عن احد الاعتبارات الثلاثة واما وجه
الترتيب فلانه اعرف المضمرات ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم
ضمير الغايب فاختلف في توجيه هذا القول والاستعمال **فمذهب**
سيبويه ان لولا في مثل **ذلك** القول والاستعمال **حرف**
جر والضمير بعدها مجرور متصل اذ لو كان منصوباً
لجاز ان تلحق نون الوقاية به مع الياء كما في الضماير المتصلة
بالحروف نحو ليتني وانني ولكنني ومني وعني ولو كان ضميراً
مرفوعاً لكان من صيغ ضماير الرفع فتعين ان يكون مجروراً
متصلاً **ولا يتعلق بشيء** من الفعل وغيره لانها جيئت
للدلالة على امتناع جوابها الاول لا للتعدية والافضاء
فان قلت ان لولا تدل على ارتباط مضمون جملة بمضمون جملة
اخرى لحروف الشرط اما دلالتها على ارتباط وجود جوابها بعدم
مدخولها بحسب المنطوق فظاهرة واما دلالتها على ارتباط

امتناع

امتناع جوابها بوجود مدخولها فباي طريق هي **قلتُ** دلالتها
على الامتناع لوجود الاول بنحو طريقة مفهوم الشرط بشهادة
نحوي الكلام كما ان دلالتها على ارتباط تحقق وجوبها بعدم
مدخولها بطريق المنطوق بحسب شهادة استعمال اللغة
فعلم من هذا ان دلالتها على ارتباط امتناع الثاني بوجود
الاول مترتبة على دلالتها على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول
ترتب الثمرة على الشجرة ثم انك تشهد بان مدخولها متعلق
بجوابها من حيث دلالتها على الامتناع وان كان غير متعلق به
من حيث دلالتها على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول لكن
المراد من قوله لا يتعلق بشيء سلب التعلق بحسب المنطوق كما هو
المناسب للمباحث اللفظية فلا يغفل عن هذا اذ ربما يشتبه
احد الاعتبارين بالاخر قال الجوهري اما لولا فمركبة في معنى
ان لو لانها يمنع الثاني من اجل وجود الاول تقول لولا زيد
لهلكنا اي امتنع وقوع الهلاك من اجل وجود زيد هناك
هذا وان ابا الحسن الاخفش قال ان لولا في مثل ذلك القول
غير جارة وان الضمير المتصل الواقع بعدها ضمير مرفوع
للضبط وللاحتراز عن التكثير بلا ضرورية غاية ما في
الباب انهم استعاروا صيغة المجرور المتصل مكان الضمير
المرفوع المنفصل وهو شايع كثير عما عكسوا في قولهم ما انا

كانت لكن المختار مذهب الاخفش لما ذكر ولان القليل يلحق بالكثير
وفي كلام المصنف اشارة اليه ولان الضمير فرع الظاهر واذا لم
تكن جارة للاصل فكيف تكون جارة للفرع ولانه لو فرق بين قولك
لولاك انت من حيث المعنى كما انها ليست بجارة في الثاني اتفاقا
يجب ان تكون غير جارة في الاول رعاية لموجب اتحاد المعنى واحترازا
عن التحكم المحض فقد ظهر من هذا ان القول بان الكلام الواقع بعدها
يكون جملة واحدة اذا كانت حرف جر وجملتين اذا كانت غير
جارة تحكم ايضا واما القول بانها لو كانت حرف جر لاحتاجت الى
شيء تتعلق به ههنا فضعيف اذ ليس من لوازم حرف الجر تعلقه بشيء
لاسيما عند من قال انها حرف جر **ان يقال لولا انا** في التكلم بصيغة
الضمير المرفوع المنفصل **فان قلت** اذا دخلت على المرفوع المنفصل
تكون خارجة عما نحن بصدده فما فائدة قوله والاكثر ان يقال
الى آخره **قلت** فائدته تكميل وجوه استعمالها اذا دخلت على
الضمير واشار المذكور الى وجه ترجيح المذهب المختار كما مرت اليه
الاشارة آنفا فعلم من هذا ان الواو فيه واو الحال ويجوز ان
تكون للعطف لكنه من قبيل عطف القصة على القصة **ولولا انت**
في الخطاب وكذا اخواته **ولولا هو** ولولاهما ولولاهم الى آخره
وهذا الاستعمال افصح وقال عن تكلف التوجيه المذكور **كما**
قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين آخر الشاهد على سبيل
الاستيناف

والاكثر
صح

الاستيناف عن قوله لولا هو وان كان الانسب ان يقدم عليه لتنتظم
الامثال في سلك واحد بلا تخلل فصل والاشارة الى انها شاهد
للكل من حيث المعنى لولا حرف تدل على امتناع الثاني لوجود الاول
وتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا فانتم مبتدا خبره
محذوف وهو موجودون واللام في الجواب للتاكيد وكان فعل من
الافعال الناقصة ونا مرفوع المحل على انه اسمها ومؤمنين منصوب
على انه خبرها وكان مع اسمها وخبرها جملة فعلية اقيمت مقام
الخبر المحذوف وهذا وانها اذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعدها
مرفوعا لا غير نحو لولا علي لهلك عمر قال الشافعي رحمه الله ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد **والحرف الرابع**
من الحروف التي لا تتعلق بشيء **كاف التشبيه نحو زيد كعمرو** واما
الكاف بمعنى المثل فهو اسم لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره اتفاقا
والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول يدل على اضافة مخصوصة
كسائر حروف الجر والثاني يدل على ذات تلاحظ فيه معنى فتكون
اسما مثل الكتاب والامام والخاتم واختلف في ان كاف التشبيه هل
تتعلق بشيء ام لا **فزعم الاخفش وابن عصفور انها** اي الكاف
التشبيه **لا تتعلق بشيء** واستدل على ذلك بانه اذا قيل زيد
كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف
نحو قولك زيد في الدار فانها تدل على الظرفية والاستقرار معا

لها وان كان فعلاً مناسباً لكاف التشبيه وهو اشبه فهو متعد
بنفسه لا بالحرف فالجواب ان الشرط في حروف الاضافة ان تدل
على ان لها متعلقاً ما واما الدلالة على خصوصية متعلقها
فمستفادة من غيرها وقال غيره انها تتعلق بشي كساير حروف
الجر وكذلك تقع مع متعلقها صلة للموصول في السعة وارتكاب
حذف صدر الصلة ضعيف اذ لا حاجة اليه ومجيها على حرف
واحد يدل عليه في الجملة ايضاً فان الاسماء الظاهرة لا تجي
على حرف واحد الا محذوفاً منها وعلى سبيل الشذوذ فالتحقيق
ان هذا النزاع مبني على نزاع اخر فان الاخفش قال ان الكاف
تكون اسماً في الكلام فظاهر كلام علي الفارسي على ذلك وقال
سيبويه لا تكون اسماً في الكلام الا في ضرورة الشعر فاذا تقرر
هذا عرفت ان لا نزاع ههنا في الحقيقة حتى ان من قال انها
مشتركة بينهما فالاولى به ان يقول تتعلق بشي من الفعل وغيره
اذا كانت حرف جر او لا تتعلق به اذا كانت اسماً هذا ثم ان
المصنف لما كان مذهب الاخفش ههنا غير مرضي عنده اسند اليه
الزعم اولاً واشار الى بطلانه ثانياً بقوله **وفي ذلك** اي في عدم
تعلق كاف التشبيه بشي **بحث** فان جميع الحروف الجارة الواقعة
في موضع الخبر ونحوه تدل على مطلق الاستقرار بمعونة المقام فالكاف
موضوعة للتشبيه لقصد ايصال الفعل ومعناه الى ما بعدها وقد
تراد

7

تزاد الكاف اذا امن اللبس بان لم يصلح الموضع للتشبيه قال الله
تعالى ليس كمثله شي قال الفرا قد يجي الكاف بمعنى على كقول العرب
كخير في جواب كيف اصبحت هذا وان رب عند الرماني وابن طاهر
لا تتعلق بشي فاذا قلت رب رجل صالح لقيته فمجرورها مفعول
في المثال الثاني ومبتدا في الاول على حد زيداً ضربته لكن الناصب
بعد المجرور لا قبله لان رب لها صدر الكلام من بين ساير حروف الجر
وانما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرد افادة التكثير او التقليل لا لتعدية
العامل حتى تتعلق به واما الجمهور فقد قالوا ان رب ههنا حرف
جر ففيه بحث لانهم ان قالوا انها عدت العامل المذكور فلا حاجة
اليها لان العامل المذكور مما يتعدى بنفسه مع انه قد استوفى
معموله في الاول وان قالوا انها عدت عاملاً محذوفاً تقديره حصل
او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه
ولم يلفظ به في وقت وحروف الاستثناء كخلا وعدا وحاشا
حرف جر عند الخفض لا يتعلق بشي فدخلت لتبعيد الفعل
عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك المعنى خلاف معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح انها متعلقة لصح
ذلك في الا مع ان احداً لم يقل به والجواب ان المراد من التعدية ههنا
هو التعدية الاصطلاحية وهي الذي تفيد معاني الافعال وتكملها
على ما هي عليه لا التعدية اللغوية حتى يتوجه ما ذكروا الا فاني

انها ح

يتصور بعدية فعل شخص الى غيره حقيقة الا ترى ان من والى في
قولك خرجت من البصرة الى الكوفة تكلمون بين الخروج على ما هو
عليه ولم ينصب المستثنى منه كما في الا ليحصل الفرق بين كونها
افعالا وبين كونها حروفا متى حرف جر عند هذيل او تتعلق
بشي ايضا **المسيلة الثانية** من المسايل الاربع في بيان احكام
الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة اخر هذه المسيلة الثانية
لانها من الاولى بمنزلة الكل من الجزء **حكم الجار والمجرور** اذا وقع
بعد المعرفة سوا كانت محضة او غير محضة **والنكرة**
كذلك قيد وقوعهما بعدهما لاستيفا الاقسام الاربعة بتمامها
الا ترى ان الجار والمجرور اذا وقع قبل النكرة لا يكون صفة
كقولك رايت في الدار **حكم الجملة** الخبرية التي عرفت حكمها على
التفصيل في الباب الاول بين تعينها للوصفية او للحالية
او لاجتماعها معا **فان قلت** ان كان متعلق الجار والمجرور
فعلا يكون جملة فقد اندرج حكمهما في حكم الجملة الخبرية فلا
فائدة في وضع هذه المسيلة على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا
كساير المفردات فليس في افرادهما عنه وفي تشبيه احكامهما باحكام
الجملة زيادة فائدة **قلت** المراد من متعلقهما مطلق المتعلق سوا
كان فعلا او غيره ليناسب وضع هذه المسيلة السابقة
واللاحقة والجار والمجرور لهما شبه بالجملة بخلاف ساير المفردات
وكذا

وكذا شبه احكامهما باحكام الجملة اوقع في النفوس فان المحصول
بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب فقال على طريق نشر غير
مرتب **فهو صفة** اي اذا وقع الجار والمجرور بعد نكرة محضة
فهو يكون صفة لا غير ولا يخفى عليك ان كون مجموع الجار والمجرور
صفة انما هو بحسب الظاهر فان الصفة في الحقيقة هو الجار
والمجرور مع متعلقهما بشهادة فحوى الكلام مثال القسم الاول على
غصن **في نحو** قولك **رايت طايرا على غصن** قولك على غصن
جار ومجرور وقع صفة **لانه** اي الجار مع المجرور وقع **بعد**
نكرة محضة وهو طاير ذكر الضمير نظرا الى الخبر فيكون الجار
والمجرور مع متعلقهما منصوب المحل صفة لطاير **وحال** اذا
وقع الجار والمجرور بعد المعرفة المحضة مثال هذا القسم
في نحو في زينته في قوله تعالى **فخرج على قومه في زينته**
قال الحسن في الحمرة والصفرة وقيل خرج على بغلة عليها
ارجوان وعليها سرج من ذهب ومعه اربعة على زيه قوله
اي متزينا تفسير للجار والمجرور بحاصل المعنى بمعونة خصوصية
المقام وبذلك وقع في زينته حالا بقوله **كانه** وقع **بعد**
معرفة محضة وهو الضمير المستتر في خرج العايد الى
قارون خرج فعل ماض فاعله مستتر فيه قوله على قومه ظرف
لغوي متعلق به كما ان قوله في زينته حال من فاعله **ويحتمل لهما**

اي للوصفية والحالية اذا وقع بعد المعرفة الغير المحضة او بعد
النكرة غير المحضة اما مثال القسم الثالث فنحو في اكمامه في قولهم
يعجبني الزهر في اكمامه الاكمام جمع كم بالكسر وهو غلاف النور
وعاؤه واما القسم الرابع فنحو على اغصانه في قولك هذا ثمر
يانع اي ناضج على اغصانه اما بيان احتماله للوجهين
في القسم الثالث فلان الزهر معرف بال الجنسية وقد
عرفت معنى التعريف في مثل هذا فيما سبق اما كون ال للتعريف
فانما هو على مذهب الخليل لان عند سيبويه حرف التعريف هي
اللام وحدها كما انها عند يونس هي الهمزة وحدها فهو قريب
من النكرة في المعنى كما عرفته فاذا نظر الى جهة المعنى يكون صفة
كما اذا نظر الى جهة اللفظ يكون حالاً واما بيان احتماله في مثال
القسم الرابع لان قولك ثمر موصوف بيانع بمعنى ان المقول موصوف
او بمعنى ان القول اذا كان بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر فهو اي ثمر
قريب من المعرفة من حيث كونه موصوفاً كما انه نكرة في ذاته كما اذا
فان نظرت الى كونه موصوفاً فجعلت على اغصانه حالاً منه واذا
نظرت الى ذاته جعلته وصفاً له وانما جمع بين القسم الثالث والقسم
الرابع في الدعوى والدليل لاشتراكهما في الوقوع بعد غير
المحضة وفي الاحتمال للوجهين لكن المقصود هو الذي فصلناه
هذا ثم انه لما بين تعلق الجار بالفعل او بما في معناه وبين حاله

اذا

اذا وقع بعد المعرفة والنكرة اراد ان يبين تعلقه بالمحذوف في
المواضع الاربعة ليحصل للطالب زيادة الانكشاف بزيادة
التفصيل فقال المسئلة الثالثة من المسائل الاربع في بيان
متعلق الجار في هذه المواضع الاربعة فان قلت فعلى هذا
كان اللائق ان يقدم هذه المسئلة على المسئلة السابقة ليترتب
زيادة التفصيل على اصله بلا تخلل شيء بينهما قلت نعم لكنه
اللائق يقع بين الجار والمجرور وبين احكامها زيادة فاصلة لما ان
المسئلة الرابعة في تتمة المسئلة الثالثة متى وقع الجار والمجرور
صفة او صلة او خبراً او حالاً تعلق بعامل محذوف حذفا
واجباً لا يجوز اظهاره الا في الضرورة كقول الشاعر فانت لدى
بحبوحة الهون كاين نعم يجوز ان يقال زيد استقر في داره
لكن لا يكون من قبيل ما وضعت المسئلة لبيانه كما يشهد بذلك
سياق الكلام اختلف النحاة في تقدير ذلك العامل اذا كان ذلك
الجار والمجرور خبر المبتدا فالمذاهب فيه ثلاثة قال الاخفش
متعلقه اشبه الفعل كما قال جمهور البصريين من تعلقه الفعل فاشار
المصنف الى الاول بقوله تقديره كاين كما اشار الى الثاني
بقوله او استقر وقال بعضهم يجوز تقدير كلا الامرين هاهنا
وان كانا لا يجتمعان عند العمل وكلام المصنف محتمل لهذا ايضاً
فان او فيه لاحد الامرين من غير تعيين لكن المختار مذهب جمهور

البصريين لان الاصل في العمل هو الفعل لا شبهه لا سيما اذا كان
العامل محذوفا ثم انهم مستمرون على الاختلاف في كل جار ومجرور
واقع في هذه المواضع الاربعة **الا الواقع صلة** اي متى وقع
الجار والمجرور صلة اتفقوا في جعل العامل المحذوف الفعل
لا شبهه **فيتعين فيه** اي الواقع صلة **استقر** اي تقدير الفعل
لا غير وفي قوله فيتعين نوع ايماء الى الجار والمجرور متى
وقع خبرا او صفة او حالا يجوز جعل متعلقه الفعل وشبهه
والى ان المختار عنده هو المذهب الثالث **فان الصلة لا
تكون الا جملة** فان قلت اللازم من هذا الدليل ان الجار
والمجرور يكون جملة اذا وقع صلة فمن اين يلزم وجوب
كون متعلقه فعلا **قلت** اذا لزم من الدليل انه جملة لزم
بالضرورة ان يكون متعلقه فعلا لانه مع فاعله فههنا
ثلاثة ابحاث اما الاول فهو كون الصلة جملة بشهادة الاستعمال
ولان الموصول مبهم يراد ان يعلم بحاله فتذكر الجملة لفعل ذلك
المبهم واما الثاني فهو كون الفعل مع فاعله جملة لان اسناده
اليه اسناد تام لكونه حدثا منسوبا اليه دائما واما الثالث فهو
كون اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لانه يقتضي الاسناد
اليه من حيث انه اسم وهذا لا ينافي اسناد اسم الفاعل الى
فاعله لتضمنه معنى الفعل فان الاسناد الى الفاعل اعم من

اسناد

اسناد الكلام والجملة فتعليل البحث الثالث هو سر قولهم ان اسم
الفاعل المشبه الخالي عن الضمير في العدم التفاوت في التكلم والخطاب
والغيبة في قولك انا عارف وانت عارف وهو عارف كما في قولك انا
رجل وانت رجل وهو رجل لم يكن مع فاعله جملة **فان قلت** اذا
وقع اسم الفاعل في سياق حرف النفي يكون مع فاعله جملة كما صرحوا
به فليكن كذلك اذا وقع في سياق الموصول والا فما الفرق بينهما
قلت الفرق ان حرف النفي مما اختص بمعاني الافعال فقوي اسم الفاعل
بمنزلة الفعل فحكم عليه بانه مع فاعله جملة بخلاف الموصول فانه
لا اختصاص له بالافعال **وقد تقدم مثال الصفة** نحو رايت طايرا
على غصن **والحال** نحو فخرج على قومه في زينته **ومثال الخبر**
اي مثال الجار والمجرور اذا وقع خبرا في نحو **الحمد لله** الحمد مبتدا
ولله متعلق بعامل حذف ونقل فاعله الى الظرف فالجار والمجرور
مع متعلقه خبره **فان قلت** لله في قولهم حمدت حمدا لله متعلق
بالحمد فكيف يكون خبرا له ومتعلقا بالمحذوف **قلت** لما عدل
المصدر من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار واعتبر جنس الحمد
مع قطع النظر عن تعلق امر به صح ان يكون خبرا عنه ومتعلقا
بالمحذوف على ان لله في ذلك القول متعلق بالفعل لا بالمصدر
ومثال الصلة في السموات في قوله تعالى **وله من في السموات**
فمن اسم موصول صلته في السموات وتحذف متعلق الجار والمجرور

أيضا في قولك في الدار زيد فإن زيد فاعل الظرف على الوجه
الراجح وفي قولك والله لأقومن وفي قولك أني يوم الجمعة
صمت فيه وفي قولهم بالرفاء والبنين هذا ثم أنه أراد أن يبين
حكم المرفوع الواقع بعد الجار والمجرور هل هو مرفوع به أو بغيره
فقال **المسئلة الرابعة** من المسائل الاربع في بيان حكم المرفوع
بعدها وبعد نفي واستفهام **تجوز في الجار والمجرور في هذه**
المواضع الاربعة الاول موضع الصفة والثاني موضع الحال
والثالث موضع الخبر والرابع موضع الصلة **وحيث وقع**
اي الجار والمجرور **بعد نفي و**بعد **استفهام** فتكون المواضع
ستة خصص وقوعها بهذه المواضع الستة لما ان اعتماد
ستة اشياء على احد ستة اشياء اخر شرط في عملها على مذهب
البصريين **ان يرفع** على بناء المجهول **الفاعل** فائدة اختيار
بناء المجهول هي الايجاز والتشويق الى معرفة العامل في الفاعل
والاشارة الى الاختلاف الواقع بينهم في عامل المرفوع بعد
الجار والمجرور فان بعضهم قال هو مرفوع بالجار والمجرور وقال
بعضهم يجوز ان يكون مرفوعا بالجار والمجرور كما يجوز ان
يكون مرفوعا بالابتداء لكنه يرجح الرفع بالجار والمجرور
على الرفع بالابتداء فالمصنف اختار هذا المذهب حيث قال
اولا تجوز في الجار والمجرور الى آخره وثانيا وهذا هو الراجح

يقول

يقول في موضع الوصف **مررت برجل في الدار أبوه** فيجوز لك
لك في نحو أبوه وجهان ففي هذا القول اشارة الى ان ههنا وجها
غير هذين الوجهين كما عرفت **احدهما ان تقدره فاعلا**
اي ان تجعله مرفوعا **بالجار والمجرور** على انه فاعل **للنيابة عن**
استقر حال كونه **محذوفا** لا سيما قد تقوى ههنا على العمل
باعتماده على الموصوف **وهذا** اي كونه مرفوعا بالجار والمجرور
على انه فاعل **هو** الوجه **الراجح** لحصول الاستغناء بالنائب عند
حذف الفعل لحصول الغرض بالتيمم عند فقد الماء ولامتناع
تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا فلو كان العامل هو الفعل
المحذوف لما امتنع واما القول بان الفعل اذا حذف حذفا لازما
ضعف عمله فلم يجز التقديم فليس بشيء الا ترى ان زيدا في قولهم
زيدا ضربته منصوب بفعل واجب الاضمار سواء قدرته قبله
او بعده **والوجه الثاني** وهو الوجه المرجوح **ان يقدر مبتدأ** أي
تجعله مرفوعا على الابتداء **مؤخرا** عن الخبر **و**ان تجعل **الجار والمجرور**
خبرا مقدما لقصد الاهتمام فيكون الجار والمجرور عاملا في
الضمير المستتر فيه لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه كما اعتمد
على الموصوف في الوجه الاول **و**ان تجعل **الجملة** الاسمية **صفة**
لرجل في المثال المذكور كما جعلت الجار والمجرور صفة له في الوجه
الاول وكذا تقول في موضع الحال مررت بزيد عليه جبة وفي

مقامه الخبر زيد عندك اخوه كما تقول في موضع الصلة جاني
الذي في الدار ابوه وتقول في موضع النفي ما في الدار احد كما تقول في
موضع الاستفهام أفي الدار زيد قال الله تعالى أفي الله
شك هذا مثال الاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام
كما ان قولك ما في الدار احد مثال الاعتماد على النفي فان قلت
الاستفهام ههنا الانكار والنفي فكيف يصح تمثيل الاعتماد
على الاستفهام ههنا قلت يصح من انه على حرف الاستفهام
من حيث اللفظ والصورة وهو كاف في التمثيل مناسب لبحث
النحو وفيه تنبيه في قرب ذكر تنبيه على ان الاعتماد يجوز على
حرف الاستفهام بدون اعتبار معناها كما يجوز الاعتماد
عليها مع ملاحظة معناها واذا قلت في الدار زيد يجوز ان
يكون زيد في مثل هذا القول مرفوعا بالجار والمجرور على انه فاعل
عند الكوفيين ويجب ان يكون مرفوعا على الابتداء عند
البصريين فتكون الجملة ظرفية عندهم كما انها اسمية عند
البصريين وهذا مبني على ان الاعتماد في عمل الجار والمجرور
عندهم لا عند الكوفيين هذا ثم انه لما فرغ من تفصيل بحث
الجار والمجرور وكان الظرف شبيها له فيه ومعرفة احكام
الجار والمجرور كافية في معرفة احكامه لكن يجوز مع ذلك الغفلة
عنها على الاذهان اراد ان ينبه عليها فقال تنبيه

اي هذا

اي هذا تنبيه يقول نبهت تنبيها وهو في الاصطلاح
عبارة عن عنوان البحث الآتي بحيث يعلم من البحث السابق
اجمالا وان لم يذكر لكنه قد يغفل عنه فيذكر لقصد التفصيل
واحترازا عن ترائيه جميع ما ذكرنا من المباحث الاربعة في
الجار والمجرور ثابت للظرف ايضا اما الاول فالظرف لابد
من تعلقه بفعل تعلق المحل بالحال واما تعلق الجار بالفعل
فتعلق الافضاء على ما عرفته فلذلك ذكر كل واحد منهما على
حدة لكن لما كان بينهما مناسبة ظاهرة وكان تعلق الجار
من تعلق الظرف ذكرهما في باب واحد وجعل الاول اصلا والثاني
تبعا له نحو وجاؤا اباهم عشاء يبكون فعشاء ظرف زمان
متعلق بجاؤا ويبكون جملة حالية من فاعله او اطرحوه ارضا
فارضا ظرف مكان متعلق باطرحوه والضمير المنصوب المتصل
عايد الى يوسف عليه الصلاة والسلام فان قلت ارضا
ليس من المبهم على ما فسره كان حق الفعل ان لا يتعدى اليه الا
بلفظة في قلت انها لما دل تنكيرها على ارض مجهولة بعيدة
من العمران حصل لها ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحقوها
عند لابهامه فنصبت نصب الظروف المبهمة وقيل لما
كثر استعمالها حذف حرف الجر منها وجعلت من قبيل قولهم
كما عسل الطريق الثعلب او معنى فعل اي اذا لابد من تعلقه

بمعنى فعل كاسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل وغيرها
واستعملت ههنا على سبيل المنفصلة الحقيقة نحو زيد
مبكر اي مسرع يوم الجمعة فزيد مبتدا خبره مبكر ويوم
الجمعة ظرف زمان متعلق به وجالس امام الخطيب امام
ظرف مكان مبهم متعلق بجالس والمجموع معطوف على قوله مبكر
يوم الجمعة فالمرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب
ففي عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة الى ان ظرف
الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل
اليه كما ان في خصوصية المثال ارشاد الى آداب يوم الجمعة
واما البحث الثاني فهو ان الظرف سوا كان ظرف الزمان او ظرف
المكان اذا وقع بعد نكرة محضة يكون صفة او حالا ان
وقع بعد معرفة محضة ومحتملا لهما ان وقع بعد غير
محضة فيكون الاقسام الاربعة على قياس ما عرفت في الجار
والمجرور مثال وقوعه صفة اي مثال الظرف الواقع صفة
لنكرة محضة نحو فوق غصن في قولك مررت بطاير فوق
غصن ففوق ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف ان كان متعلقه
الفعل تكون الجملة الفعلية مجرورة المحل على انها صفة طاير
وان كان شبه الفعل يكون مجرورا او صفة له من حيث اللفظ
وان كان المجموع هو الصفة من حيث المعنى ومثال الظرف الزمان
الواقع

الواقع صفة نحو رايت قمرا ليلة البدر ومثال وقوعه حالا
من معرفة محضة نحو رايت الهلال بين السحاب فبين متعلقه
المحذوف حال من الهلال فانه معرفة محضة لكون حرف التعريف
فيه للعهد لا غير وقد تجعل اسما معربا على حسب العوامل
بدون اعتبار الظرفية فيه وقد قرئ لقد تقطع بينكم
برفع النون ومثال وقوعه محتملا لهما اي للوصفية
والحالية نحو يعجبني الثمر الكاين او كاينا فوق الاغصان
فان الثمر معرف بلام الجنس قريب من النكرة على قياس ما تحققت
ونحو رايت ثمرة يانعة كائنة فوق غصن فان الثمرة نكرة
موصوفة قريبة من المعرفة وذكر ههنا غصنا بصيغة
الافراد والتنكير ليناسب الجنس وتعريفه واما البحث الثالث
فهو ان الظرف متى وقع بعد مبتداء او موصول تعلق بمحذوف
تقديره كاين او استقر مثال وقوعه خبرا مع تعلقه بمحذوف
والركب ثابت مكانا اسفل منكم اي من مكانكم فالركب مبتداء
واسفل افعل التفضيل استعمل من صفة مكانا محذوفا اقيم
مقامه فيكون مع متعلقه خبرا له ومثال وقوعه صلة
نحو ومن عنده لا يستكبرون فمن اسم موصول مبتدا عنده
مع متعلقه الفعل المحذوف صلة وقوله لا يستكبرون خبره
فان قلت ما معنى من عنده والله منزه عن المكان قلت
و

قيل المراد منه ان الملائكة مقربون منزلون لكرامتهم
عليه منزلة المقربين عند الملوك على طريق التمثيل والبيان
واما البحث الرابع فهو ان الظرف متى وقع في المواضع الستة
يجوز ان يرفع الفاعل لنيابته عن العامل المحذوف وهذا
هو الوجه الراجح على ما عرفت في الجار والمجرور مثال رفع
الفاعل زيد عنده مال فزيد مبتدأ ومال فاعل الظرف
والجملة الظرفية خبره ويجوز تقديرهما مبتدأ وخبراً
اشارة الى الوجه المرجوح اي يجوز جعل مال مبتدأ مؤخراً
والظرف خبراً مقدماً عليه فالجملة الظرفية خبر المبتدأ
الثاني والثاني مع خبره ... خبر المبتدا الاول فتحققت
في هذا الوجه المرجوح ثلاث جمل كبرى وصغرى وجملة
وجملة بين بين فاذا قلت عندك مال فمال مرفوع بالابتداء
لا غير عند البصريين ويجوز ان يكون مرفوعاً بالظرف عند
الكوفيين كما يجوز ان يكون مرفوعاً بالابتداء بها على ان الاعتماد
ليس بشرط في عمل الظرف كما تحققت هناك فان قلت لم
خصصت البحث بالظروف المنصوبة قلت لان الملاقها
يؤدي الى اعادة بحث الجار والمجرور في بحثها نحو زيد في داره
مثلاً انما تخصيص نصبها بالعامل المحذوف في بعض الابحاث
الاربعة فليكون ترتيب بحثها كترتيب بحث الجار والمجرور

فان

فان قلت فالظرف حينئذ يكون منصوباً بتقدير في فيكون
بحثه من قبيل الجار والمجرور من حيث المعنى فما السبب الباعث
الى افراد بحثه عن بحثهما قلت السبب ههنا سببان لفظي ومعنوي
اما اللفظي فلان الظرف منصوب بعامل بتقدير حرف الجر
وذلك مجرور بلفظ حرف الجر واما المعنوي فلقيام الفرق بين
قولك صمت في رجب وبين قولك صمت رجباً فان الاول
يفيد ظرفيته للصوم كما ان الثاني يفيد معياريته له هذا
ثم انه لما ابتدا بابحاث الجمل التي ينتهي الى الكلمات وهي متاخرة عنها
من حيث التحليل وان كانت متقدمة عليها من حيث الجزئية
والتركيب وقد فرغ من تعليم ابحاث الجمل ومن ابحاث لواحقها
اراد ان يعلمك ابحاث كلمات مخصوصة من بين الكلمات لا
يكفي فيها علم اللغة كما هو حقها بخلاف ساير الكلمات مع
انك تحتاج الى معرفتها لكثرة دورها في اللسان ولعرض
معانيها على الاذهان فقال الباب الثالث من الابواب
الاربعة في تفسير كلمات من جهة هيئاتها ووجود
استعمالاتها فعلم من هذا ان من قال ان الذي يذكره بعد هذا
لا يصدق عليه حقيقة التفسير لا لغة ولا اصطلاحاً
فقد سهى عن مقصود هذا الباب كما ترى يحتاج احتيا جاً
تاماً اليها اي الى معرفتها من هذه الحيثيات المعرب

اي العارف بالاعراب او القاصد ان يعرف الاعراب فالاول ابلغ
والثاني انسب **وهي** اي الكلمات المحتاج اليها غاية الاحتياج
عشرون كلمةً سواء كانت اسماً او حرفاً اما دليل الاقتصار
على هذا العدد المخصوص فهو الاستقرا فلا يمنع وجود
كلمة محتاج اليها ايضا فان الاستقرا الظني انما يدل على
عدم علم وجود كلمة سواها الا على عدم وجودها على ان هذا
الكتاب رسالة في النحو ليبان الاحكام على سبيل الايجاز
وهي اي العشرون كلمةً **ثمانية انواع** بحسب اعتبار وجوه
الاستعمال تظهر صحة الحمل فلا يكون بمنزلة قولك العشرون
ثمانية بل يكون كقول الشاعر كما غيرهم قل وان كثروا
اما سبب الحمل عليها فهو ان تلك الكلمات لما كانت موارد
وجوه استعمال وتها نزلت منزلتها فحمل حكمها عليها
واما دليل الاقتصار على الثمانية فهو الاستقرا ايضا **احدها**
اي احد الانواع الثمانية **ما جاء** اي استعمل **على وجهٍ واحدٍ**
قدم هذا النوع على سائر الانواع لانه يستعمل على وجه
واحد بخلاف سائرها فيكون بمنزلة الجزء من الكل **وهو** اي الجائي
على وجهٍ واحدٍ **اربعة** الفاظ **فان قلت** لم لا يقول ههنا
اربعة اصناف كما هو المناسب في مقابلة ذكر النوع **قلت**
قوله **احدها قط بفتح القاف** باي ذلك على ان النوع ههنا

ليس

ليس بنوع منطقي حتى يراعي مقابلة بل هو بمعنى الامر الشايع
كيف كان قوله بفتح القاف متعلق بمحذوف هو صفة قط
تقديره قط المتلبس بفتح القاف قوله **وتشديد الطاء
وضمها** عطف على قوله بفتح القاف كما يأتي في **اللغة
الفصحى** وهي تانيث الافصح كفضلى تانيث افضل
اما فايدة القيد الاول فهو اشارة الى انه ثابت فيها سالم
عن النقول والتحريف واما فايدة القيد الثاني فهي الاشعار
ان في قط لغات اخر فصيحة فهي قُطّ بضم القاف والطاء
مشددة على سبيل الاتباع للضمة وقَطُ بفتح القاف وضم
الطاء مخففة وبضمها حال كون الطاء مخففة على سبيل اتباع
ضمة القاف وبضمة الطاء ايضا ولا يخفى عليك ان هذه
اللغات موصوفة بالفصاحة ايضا لخلوها عما يخل بها
فما وقع في بعض النسخ من الفصيحة بدل الفصحى ليس كما ينبغي
لاشعاره بان هذه اللغات غير فصيحة **وهو ظرف لاستغراق** ما مضى
ما مضى من الزمان اي قط لفظ موضوع لزمان ليدل على الزمان
الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي بوقوعه في سياق النفي فيكون
ظرف زمان للنفي فلهذا اختص استعماله بالنفي غالبا فعلم من
هذا التفسير انه موضوع للزمان لا للزمان الماضي المستغرق
فيكون اللام في قوله لاستغراق ما مضى من الزمان لام التعليل

اولام الصلة للموضح فكثيراً يشبه الاولى بالثانية في مثل هذا
المقام كذا قال بعض الشارحين ههنا وعند العموم ليس من
الموضع من وقوع قط في سياق النفي **نحو ما فعلته قط** اشتقاقه
من قطقطة اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع
من عمري فان الزمان الماضي ينقطع من الحال والمستقبل
وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى ما فعلته مذ ان خلقت
اوالى الآن واما بناؤها على الحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين
وبنيت على الضم تشبيهاً بالغايات وقد انكر فان الاصل في
تحريك الساكن هو الكسر ثم انه لما ادعى اختصاص استعماله
بنفي الفعل الماضي ووجد استعماله مع نفي الفعل المضارع مخالف
له بحسب الظاهر اشار الى دفع مخالفته بنفي اعتباره بقوله **وقول
العامة لا افعله قط لحن** اي استعمال على سبيل الخطأ فيكون
تقولاً من عند انفسهم فلا يلتفت اليه كما لا يلتفت الى المحرفات
فيكون وجوده كعدمه **فان قلت** لا يكون اللحن الخطأ في
الاستعمال بل في الاعراب كما قال الجوهري اللحن الخطأ في الاعراب
قلت سلمناه لكن استعمل ههنا في الخطأ في الاستعمال على سبيل
المجاز **فان قلت** لا يلزم من استعمال العامة مع نفي الفعل
المضارع ان يكون خطأ لجواز ان يكون استعماله معه على سبيل
المجاز واما القول بان ائمة اللغة لم ينقل عنهم انهم استعملوه

معه

معه لا حقيقة ولا مجازاً فهو لا يمنع الاستعمال لجواز ان يوجد
الاستعمال مع عدم نقله عنهم **قلت** ان استعماله مع نفي الماضي
رع قد ثبت عند ارباب اللغة ولم يثبت استعماله مع نفي الفعل المضا
عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وتتبع كتبهم وقد ثبت
ايضاً ان استعماله مع نفي المضارع قول العامة وقولهم ملحق
باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة فلا تكون اقوالهم معتبرة
اصلاً سواء كانت حقايق او مجازات فكذا لا يستدل باقوالهم
على شيء اصلاً ولا يخفى عليك ان المصنف في صدور اثبات اللغة
فاذن مقصوده ان هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة سواء
كان قولهم حقيقةً او مجازاً وان كان يفيد معنى عندهم كالمحذوفات
هذا ثم ان قط بفتح القاف وسكون الطا تارة تجيء بمعنى حسب
تقول قطك هذا الشيء فبنيت على السكون لكونها موضوعة على
الحرفين ولكون السكون اصلاً في البناء واخرى بمعنى حسبك
فقط صح تجيء بمعنى يكفي تقول قطني بنون الوقاية كما تقول يكفيني واما
في قولك اضرب زيداً فقط فقد قيل انه اسم فعل بمعنى انته صدر
بالفا لتزيين لفظه فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا ضربت زيداً
فانته عن ضرب غيره **والثاني** من الالفاظ الاربعة **عوض بفتح
اوله** اي بفتح العين **وتثليث اخره** اي بالحركات الثلاث
في الضاد كلها حركات بنائية فبناؤه على الضم كقبل وبناؤه

على الكسر كامس وبناؤه على الفتح كاين ومعناه الابد الا انه
اختص بالفعل المضارع المنفي يقول عوض لا افارقك ابدا
ولا يجوز ان يقول عوض ما افارقك كما لا يجوز ان يقول قط ما
افارقك **وهو ظرف** من الظروف الزمانية **لاستغراق
ما يستقبل من الزمان** اي لفظ موضوع للزمان واما
دلالته على الاستغراق فيها رتبة بالنفي قال الجوهري عوض
للزمان المستقبل كما ان قط للزمان الماضي **ويسمى الزمان
عوضا** اي يطلق عليه عوض كما يسمى مدة ووقتا **لانه كلما
ذهبت منه** اي من الزمان **مدة** بالرفع فاعل ذهبت **عوضها
مدة اخرى** التعويض تقول فلان عوضني اذا اعطاك العوض
فالمقصود ان الزمان اذا مضى جزء منه تجي جزء آخر بدله **وكذلك**
مثل عوض **ابدا في نحو** قولك **لا افعله ابدا** وان كان بينهما
فرق من حيث ان استعمال عوض تختص بالنفي كما ان استعمال الابد
يعم **تقول فيها** اي في ابدا **ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان**
ومما جاء على وجه واحد **اجل بسكون اللام وهو حرف** موضوع
لتصديق الخبر ولا تجيء بعد الاستفهام **يقال جاء زيد**
في الاثبات **وما جاء زيد في النفي فتقول** للقايل **اجل** قوله
اي صدقت تفسير مقدر وهو متعلق ذلك الحرف
فان قلت كان المناسب لقوله لتصديق الخبر ان يقال
صدقت

صدقت **قلت** المراد من تصديق الخبر نسبة التصديق الى المخبر
فيكون ذلك الحرف دالا على تلك النسبة هذا على قول الزمخشري
وابن مالك ومن تابعهما وقيل هو حرف جواب مثل نعم فيكون
تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فاذا قيل
قام زيد واقام زيد واضرب زيد يقول اجل قال الاخفش
هو مثل نعم الا انه احسن من نعم في التصديق ونعم احسن
منه في الاستفهام والصنف **الرابع** من الاصناف الاربعة التي
تستعمل في الكلام على وجه واحد **بلى** الفها اصلية عند الجمهور
وقال بعض النحاة اصلها بل فالفها زايدة **وهو حرف** موضوع
لايجاب المنفي واثباته فاذا قال الرجل ما قام زيد فان اردت
تصديقه قلت نعم وان اردت تكذيبه قلت بلى ثم ان ذلك
المنفي لما جاء استعماله على احد الوجهين اشار اليه بقوله
مجردا عن الاستفهام **كان المنفي** الذي وقع قبل هذا الحرف
زعم الذين كفروا اي ادعى مشركوا مكة **ان لن يبعثوا**
يوم القيامة قال صاحب الكشاف في سورة التغابن في تفسير هذا
القول الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عليه افضل الصلوة والسلام
زعموا مطية الكذب وعن شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب
زعموا ويتعدي الى مفعولين تعدي العلم قال الشاعر ولم
ازعمك عن ذاك معزلا وان مع ما في خبره قايم مقامهما

انتهى قل يا محمد بلى وربي اي اقسم بربي لتبعثن بعد الموت فبلى
حرف دال على اثبات ما وقع بعد لن وهو البعث الواو في وربي
واو القسم قوله لتبعثن جوابه او مقترونا معطوفا على قوله
مجردا اي او كان ذلك المنفي مقترونا بحرف الاستفهام نحو
قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا فان
قلت كان حق العبارة ان يقول في تفسير المقدر اي انت ربنا
فما الفائدة في اتيان بلى فيه قلت فائدة التصريح بتعلقه
بذلك المقدر مع دفع قولهم كون حرف التفسير فاصلا بينه
وبين متعلقه فبلى حرف دال على ايجاب المنفي الواقع بعد ليس
المقارن بحرف الاستفهام فان قلت ان حرف الاستفهام
فيه للانكار فيكون مثبتا بناء على ان نفي النفي اثبات لعدم
الواسطة بين النفي والاثبات فمن اين يتصور ايجاب المنفي
ههنا قلت يتصور من حيث النظر الى اصل منطوق الكلام
الذي هو المنفي مع تجريد النظر عن الاستفهام الانكاري
العارض له واما الفرق بين الايجابين كالفرق بين المصباح
والاصباح فظهر ان بلى لا يستعمل الا بعد النفي فلذا قال
ابن عباس لو قالوا نعم مكان قولهم بلى لكفروا لانها تكون مقررة
لما سبق وقال بعض الفقهاء فيما اذا قال رجل لآخر أليس لي
عليك الف فقال بلى لزمت ولو قال نعم لم تلزمه وقال ه

الآخرون

الآخرون لزمه فيهما لانهم قد مضوا في ذلك الى موجب العرف الاولى
لان هذا مقتضى اللغة فجملة بلى انت ربنا منصوبة المحل
على انها مقولة للقول المذكور كما ان جملة الست بربكم ثم انه لما
فرغ من ابحاث النوع الاول الجاي على وجه واحد المشتمل على
اربعة الفاظ اثنان منها اثنان واثنتان منها حرفان فلا سمان
قدما على الحرفين لكونهما ظرفا مع انهما تستعملان في الدلالة
على معناهما كما قدم الاسم الاول الدال على الماضي على الاسم الثاني
الدال على المستقبل وقدم الحرف الاول لاعم استعمالا على الحرف في
الثاني الذي لا يكون الا للايجاب بعد النفي اراد ان يشرع ابحاث
النوع الثاني الجاي على وجهين فقال النوع الثاني من الانواع
الثمانية ما جاء على وجهين بحسب موارد الاستعمال واما
بحسب المورد الواحد فلا يستعمل الا على احد الوجهين وهو اذا
اي هذه اللفظة من حيث هي سواء كانت للظرفية او للمفاجاة
فلذلك فرع عليها بقوله فتارة يقال فيها فتارة ماخوذة
من التير يقال فعل ذلك تارة بعد تارة او مرة بعد مرة فيكون
مفعولا مطلقا للعدد اي فيقال في كلمة اذا مقالة واحدة
حين قيدت باحد الاستعمالين انها ظرف لوقوع مضمون جزائه
فيه كقولك اذا جئتني اكرمتك مستقبل لدلالتها على الزمان
الآتي واما قول البعض انها تكون للحال استدلالا على ذلك

بقوله تعالى والنجم اذا هوى فضعيف لعدم استلزام الدليل على
ما ادعاه كما لا يخفى خافض لشرطه لاضافته اليه قد عرف هذا
الحكم في المسئلة الثانية من الباب الاول لكن ذكره هنا لاتمام
ما يفيد تمييزه ولموافقته لقوله منصوب بجوابه على انه
مفعول فيه هذا عند الجمهور وقيل ان عامل اذا شرطه اي
أزيد نفعًا من قول سائر النحاة اذ فيه الدلالة على ان له
جوابا يعمل فيه وان له شرطا يخفضه بخلاف قول النحاة فانه
ساكت عن ذلك والناطق اولى من الساكت فيكون قوله اولى
من قولهم فهذا اول وجه الترجيح من حيث النفع الى المتعلم
واوجز اي اقصر نظما مطلقا سواء كان من جهة التركيب او الكلمات واوجز صح
او الحروف فهذا ثاني وجه الترجيح من حيث سهولة الجريان
على لسان المتكلم فاذا كان قوله مرجحا بكل واحد من الترجيحين
على حدة فاذا اجتمعا فيه يكون ارجح فلذلك قد اتى بالواو
الدال على التشريك والاجتماع في قوله واوجز فان قلت
الاولى ان يقدم وجه الترجيح الثاني على وجه الترجيح الاول
لكونه راجعا الى اللفظ ولكون وجه الاول راجعا الى المعنى ولا شك
ان الالفاظ متقدمة على المعاني في استفادة المعاني منها
ووسيلة اليها قلت نعم لكن المعاني مقصودة بالذات نصب
على القلب فكذلك قدمته عليه من قول المعربين المعتنين
ببيان

ببيان ظاهر الاعراب بدون الاتقان في درك المعاني فكذلك
لم يقل بدله من قول النحاة قوله من قول المعربين تنازع فيه انفع
واوجز فانت مخير في الاعمال ظرف لما يستقبل من الزمان
اي اذا الكلمة موضوعة للوقت المستقبل فان قلت فكيف صح
قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بناء على ان الزمان يمتنع
ان يكون له زمان قلت لما جعلت الظرفية صفة للفظ
على سبيل تسمية الدال باسم مدلوله ومثل هذا كثير في
الاستعمال الاسمي في النحو استعمال فيه اي في معنى اذا معنى
حرف الشرط فتكون الاضافة بمعنى اللزوم اما اذا فسر بالمعنى
الذي هو الشرط اي التعليق يكون الاضافة بمعنى من غالبا
حال من معنى الشرط يفيد فائدة الظرفية اي يكون فيه معنى
الشرط في اكثر استعمالات تحققها في اللزوم فيكون الغلبة فوق
الاكثرة ودون الدوام كما ان النادر دون القليل والاكثر وانما
قيده بذلك لمجيئها لمجرد الوقت نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو او على معنى وقت قيام زيد وقت قعد عمرو وعلى ما
جوزه سيبويه ولمجيئها للمفاجاة و للعطف على الحكم السابق
ولا فائدته دفع توهم عدم الاختصاص الناشي من كونها غير عريق
في الشرط يختص اختصاص حرف التعريف بالاسم اما السر في
الاختصاص فهو ان الاصل في باب الشرط والتعليق هو الشرط كما

هو المقدر عندهم اذا **هذه** اي الشرطية احترز بذلك من اذا
الفجائية فانها تختص بالجملة الاسمية **بالجمل الفعلية** سوا
كان فعلها ماضيا او مضارعا وقد مر اجتماعهما في قوله
رديت والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع
لا يخفي عليك ان دخول البا على الجمل ههنا غير المتعارف العرفي
فان المشهور في الاستعمال ان تدخل البا على المقصور كما في قوله
تعالى والله يختص برحمته من يشاء وههنا قد دخلت على المقصور
عليه كما اشرنا اليه فاذا دخلت على الاسم نحو اذا السماء انشقت
ونحو قولك اذا زيد جاءك فاكرمته فلا بد من التاويل محافظة
على قاعدة الاختصاص فالسماء فاعل الفعل محذوف على شرطية
التفسير لا مبتدا خلافا للاخفش تقديره اذا انشقت
السماء انشقت فيكون داخلة على الفعل تقديرا فيكون المراد
من الاختصاص اختصاصا مطلقا سوا كان تحقيقا او تقديرا
ثم لما فرغ من بيان وجه الاول اراد ان يشرع في الوجه الثاني
فقال **وتارة** اخرى **يقال فيها** اي في تحقيق اذا او بيان معناها
حرف مفاجاة تمسكا بالظاهر المتبادر الى الفهم هذا من مذهب
الكوفيين وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج
فاختار المصنف الاول كما اختاره ابن مالك والثاني ابن
عصفور والثالث الزمخشري وتختص اي اذا الفجائية **بالجملة
الاسمية**

الاسمية نحو ونزع يده فاذا هي بيضاء للناظرين وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
ونحو خرجت فاذا السبع واقف واما ما حكي عن العرب من نحو
خرجت فاذا قام زيد فنادر لا عبرة به واما سبب الاختصاص
بالاسمية فللحذف اللفظي بين اذا هي وبين الشرطية المناسبة
للفعل على ما هو شان طريق استنباط التعليل بعد الوقوع
وقد اجتمعا اي اجتمع استعمال كل منهما جاريا في مقتضاه كما
انفرد استعمال احديهما في كلام واحد ثابتا في محله فايدة صورة
الاجتماع زيادة الايضاح مع الاعتناء عن تعداد صورة الانفراد
في قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اي دعاكم اسرافيل
على صخرة بيت المقدس دعوة واحدة يا اهل القبور اخرجوا **اذا
انتم تخرجون** بسرعة من غير توقف ولا تلبث فاذا الاولى
للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء ومن الارض
صفة دعوة او متعلقة بدعاكم **فان قلت** لا يتم الحصر لجواز
ان يكون متعلقه بدعوة **قلت** لا مانع عن الجواز لكن الاصل
عدم اعتبار الضعيف في مقابلة القوي وكذا قيل اذا جاء
نصر الله بطل نصر معمل **النوع الثالث** من الانواع الثمانية
ما اي لفظ **جاء** اي استعمل على ثلاثة اوجه كوجوه استعمال
المشترك في معانيه **وهي** اي الجاي على الوجوه الثلاثة
سبع

فيقال

الفاظ **احدها** اي احد الالفاظ السبعة كلمة **اذ** من حيث هي
فيها اي لبيان وجوه استعمالاتها فاستعملت في معنى اللزوم كما
في قوله تعالى واوذوا في سبيلي **تارة** اي مرة مطلقة من غير
قصد الى واحد بعينه كما لا يقصد الى العدد بعينه في قولهم
فعل ذلك مرتين **ظرف** اي اسم لكن اطلق عليه اسم مسماه اشعاراً
بالمناسبة بينهما وتعبيراً عن المقصود بما هو اولى **لما مضى من الزمان** مضي صح
نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا واما اذا عبر به عن
الزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها فالجمهور انه من باب
تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الواقع اعلاماً بتحققه
كما في قوله تعالى ونفخ في الصور فاذا قلت اذ الدال على الزمان
الماضي قد يستعمل للوقت المجرد عن معنى الظرفية كما في قوله يومئذ
حينئذ وقد قالوا ان اذ في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم
اذ انتبذت بدل الاشتمال من مريم على حد البدل في قوله تعالى
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت اطلاق الظرف عليه
انما هو باعتبار استعمالاتها يدل عليه قوله لما مضى من الزمان
ويقويه بعض التقوية قوله **وتدخل اذ على الجملتين** سواء
كان لفظاً او تقديراً احدهما الاسمية والاخرى الفعلية
مثال الاسمية في صورة الشاهد انتم قليل في **نحو قوله تعالى**
واذكروا اذ انتم قليل فانتم مبتدأ خبره قليل فيه المفرد والمثنى
والجمع

والجمع والجملة في محل الجر لكون اذ اضافة اليها واذ منصوب المحل على
انه مفعول به لاذكر اي اذكروا وقت كونكم قليلاً عددكم هذا
على مذهب من يرى كالاخفش والزجاج انه يقع مفعولاً به كما هو
المختار الغير المحتاج الى تاويل واما من لا يرى انه مفعول به فمن يقول
انه ظرف لمحذوف يدل عليه فحوى الكلام فيكون التقدير واذكروا
حالتكم وامركم فقس على هذا سائر ما وقع من هذا القبيل
يدل على ذلك قوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء في
واما كلام المصنف فيمكن حمله على كلا المذهبين لكن حمله على الثاني
اظهر كما لا يخفى ومثال الجملة الفعلية **واذكروا اذ كنتم قليلاً**
الحال على ما ذكر آنفاً قال الزمخشري اذ منصوب على انه مفعول
به لا ظرف اي اذكروا وقت كونكم اقلة اذلة ثم لما فرغ من بيان استعمال
الوجه الاول اراد ان يذكر الوجه الثاني وان يبين استعماله فقال
ويقال **تارة** اخرى انها **حرف مفاجأة** نص على ذلك سيبويه وهي
لا تقع الا بعد بينا او بينما وتحذف بعدهما وهو اسير واما
من انكر وقوعها بعدهما فهو محجوج بالسماع وفيها اربعة اقوال
الاول انها حرف مفاجأة وهو المختار عند المصنف والثاني انها زائدة
والثالث انها ظرف زمان والرابع انها ظرف مكان وبينما
ظرف مكان مضاف والجملة التي تليها يقدر بعدة امر متعدد صح
معناه واما كونها ظرف مكان فبناء على الظاهر المتبادر او على تنزيل

مابين الازمان منزلة المكان والا فما بين الازمان لاغير فاذا
قلت بينا انا قايم جاء زيد بدون ان يكون العامل في بينا
جاء واذا قلت بينا انا قايم اذ جاء زيد يكون العامل فيه جاء
ايضاً عند من قال بزيادتها واما من قال انها حرف مفاجاة يقول
العامل فيه معنى المفاجاة بشهادة فحوى الكلام او عامله محذوف
يدل عليه المذكور بعدها ولا يبعد ان يعمل المذكور بعدها فيه
بشهادة استقامة المعنى واما من قال انها ظرف زمان يقول
العامل فيه وفي اذ محذوف يدل عليه معنى الكلام تقديره فلجات
زيداً بين ازمان قيامي وقت مجيئه فيكون اذ بدلاً من بينا
بدل الكل ميلاً الى المعنى والتحقيق واما من قال انها ظرف مكان
يقول العامل فيه وفي اذ ما بعدها فالتقدير جاء زيد في مكان
بين اوقات قيامي فيكون اذ حينئذٍ بدلاً من بينا بناءً على ان
العامل الواحد لا يجوز ان يعمل في ظرف مكان الا على سبيل البدل
ولا يخفى عليك ان بينا ههنا ليس بظرف مكان في التحقيق وههنا
وجوه اخر غير ما نقلناه فاذا تقرر هذا التصوير نشرع في
تقرير البيت **كقوله** اي كقول لغير ابن لبيد **فبينما العسر اذ**
دارت مياسير يشهد بذلك قوله تعالى ان مع العسر
يسراً وقوله عليه افضل الصلاة والسلام لن يغلب
عسر يسرين مياسير جمع يسر ويسر ضد عسر **فان**
قلت

قلت الضدان لا يجتمعان في مكان واحد فما تقول في معنى
البيت **قلت** ان الشاعر لما جعل اليسر كالمقارن للعسر لقرب
زمانه من زمانه اخبر بان المياسير الكثيرة موجودة في زمان وجود
العسر زيادة تقوية للقلوب وتسلية لمن اصابه الفقر فيكون الغرض
في بين قوله تحصل هذا المعنى لا بيان وقوعها في شخص واحد زمان
واحد واما القول بان ما بين ازمان وجود العسر ينافي ان
يكون ظرفاً لدوران المياسير فبعيد عن معنى البيت بمراحل
فيكون التقدير عند من قال بحرفيتها فاجاة المياسير المعسرين
اوقات وجوده واذا تحققت ما قدمت لك من التصوير لا يخفى
عليك تقدير سائر الاقوال فيه وقيل التقدير وقت وجود
العسر وقت دور اليسر فيكون مبتدأ وخبراً وقيل التقدير بين اوقات
وجود العسر دور المياسير فيكون بينما خبر المبتدأ محذوف يدل
عليه قوله اذ دارت مياسير ويقال فيها **تارة** اخرى انها **حرف**
تعليل عند البعض اي حرف دال على تبيين علة الشيء سوا
كان تعليلاً لمياً او انياً **فان قلت** ينبغي ان يكون مثل هذا
ان لا يضبط ولا يندرج تحت القاعدة لجواز ان يكون مجازاً
وباب المجاز مفتوح **قلت** مثل هذا محمولة على ان يكون
مشتركة كما هو مختار البعض **كاذ** وقد وقع في بعض النسخ اللام
موضع الكاف **فان قلت** مثل هذا لا يصح ان يكون مثل هذا

لتحقق احتمال غير التعليل فيها كما يجي قلت امثال هذا جايزة
في الكلام وواقعة في العلوم فان عدم صلاحية امر لامر من
وجه لا يستلزم عدم صلاحية له من وجه آخر كما لا يستلزم
سلب الخاص سلب العام في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم
اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون لن ينفعكم يوم القيامة
اشتراككم في العذاب لكون كل واحد منكم به من العذاب ما
تبلغه طاقته كما ينفع الواقعين في الامر الصعب اشتراكهم
فيه لتعاونهم في تحمل اعبايه اي لاجل ظلمكم في الدنيا فان
قلت اليوم هل هو متعلق بينفع حتى يفيد السلب الجزئي او بمعنى
النفي المستفاد من لن حتى يكون سلبا كليا قلت كل منهما جايز لكن
الثاني ارجح فالاول يفيد غاية شدة العذاب يوم الاخرة حتى
لا يحصل نوع من التخفيف بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك
في غيره من العذاب والثاني يفيد استغراق نفي نفع على ابلغ
وجه لكن تعلق الظلم بالنفي ترجيح الثاني لرعاية انتظام
الكلام الواو فيه للحال ويجوز ان يكون للعطف باعتبار ما بها
كما يجوز ان يكون للاعتراض ولن حرف ناصب ينفع منصوب
و كم مفعوله واليوم مفعول فيه واذ ظلمتم بمعنى المقدر مفعول
له وانكم في العذاب مشتركون في تاويل المصدر فاعله وقيل
فاعله مشتركون فيه عايد الى التمني المذكور قبله وانكم في
العذاب

العذاب مشتركون مفعول له واذ ظلمتم بدل من اليوم بدل الكل
اي لن ينفعكم تمنيكم يوم القيمة لان حقكم ان تشتركوا في
العذاب كما انتم تشتركون في سببه وهو الكفر اذا صح ظلمكم
وتبين ولم يبق لكم ولا لاحد شبهة في انكم كنتم ظالمين
الثانية من الكلمات المشتركة على ثلاثة اوجه لما فاحد
اوجهها ان تختص استعمالها بالماضي لفظا او تقديرا فيقتضي
جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما او لاجل ذلك يقال
فيها تارة في نحو لما جاء زيد جاء عمرو انها حرف وجود
لوجود اي حرف يدل على ارتباط تحقق الجملة الثانية
بتحقق مضمون الجملة الاولى ارتباط السببية فتكون شبيهة
بحرف الشرط قال سيبويه انها حرف بمعنى اللزوم فمعنى لما جاء
زيد جاء عمرو ان مجي عمرو لاجل مجي زيد وقال بعضهم ان جواب
لما قد يقترن بالفاء وقد تحذف لقيام الدليل عليه فلما اختار
حرفيتها اشار الى رد القول بخلافها بقوله زعم قد وقع في
بعض النسخ الواو قبل زعم فالظاهر انه لا يحتاج اليه ابو علي
الفارسي ومتابعوه انها ظرف بمعنى حين مركبة من
لم النافية وما فاذا ركبت نقلت من الحرفية الى الاسمية
وبنيت لمشابهتها بلم الجازمة في الصيغة اذا دخلت على
الماضي لفظا او معنى فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو وان مجي عمرو في وقت

بمجيء زيد فقولك لما قتل زيد عمروًا اقتص له منه يدل على ان
مذهب سيبويه اليق بالقبول فان المعنى في مثله على التعليل
لا على التوقيت لكن الظاهر المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسي
فمثل القول المذكور وجب ان يؤول بانه استحق الاختصاص منه
ذكر الاختصاص واريد منه استحقاقه اشعارًا بلزوم تحققه
الوجه الثاني من اوجهها انها حرف تختص بالمضارع فتجزمه
وتقلبه فتنفيه كلم لا انها تفارقها في امور اشار اليه بقوله
ويقال **فيها** تارة اخرى **في نحو بل لما يذوقوا عذاب** بل من
حروف العطف للاضراب يذوقوا مجزوم بلما وعلامة الجزم
سقوط نونه وعذاب مفعوله وكان تقديره عذابي فحذف الياء
اكتفاء بالكسرة انها **حرف جزم** اي حرف يعمل عمل الجزم وهي مركبة
من لم وما عند بعض وبسيطة عند بعض اخر وهو المناسب للحرف
موضوع **لنفي** معنى الفعل **المضارع** المنقول الى الماضي **وقلبه**
اي المضارع لا شك ان المنقول الى الماضي اصالة هو معنى المضارع
واما لفظه فيوصف بالنقل تبعًا ولهذا قال المبرد انها قالبة
لمعناه دون لفظه **فان قلت** كان حق العبارة ان يقول النفي
المضارع بعد قلبه فان من المعلوم بالضرورة ان معنى لما هو النفي
المذكور لا غير **قلت** لما كان القلب من لوازمها نزل بمنزلة المعنى
المستفاد منها مع انه يمكن ان يكون من قبيل علفتها تبنًا وماءً

باردا

باردًا واما تقديم ذكر النفي على ذكر القلب فلانه هو المقصود مع انه
اقل قيد **فان قلت** المضارع اذا انقل الى الماضي فهل يكون حقيقة
في المعنى الاول **قلت** لا بد ان يكون منقولا عنه ثم هو حقيقة
في المعنى الثاني **فان قلت** فكيف تسميته مضارعًا حينئذ قلت
باعتبار **قلت** لا منع من الجواز لا سيما الاثبات هو الاصل في الاستعمال
والنفي فرع له كما ان الافراد اصل والتركيب فرع له لكن الاستعمال
ما تحقق فيه فعلا **ماضيًا** فان قلت يكفي في تحقق القلب
اعتبار معنى المضارع فلا حاجة فيه الى اعتبار معنى الفعل الماضي
قلت هو غير محتاج اليه من حيث التعقل لكنه محتاج اليه
من حيث يقصد تفهيم المعنى والمقصود هو الثاني فلما
فرغ من بيان الامر المشترك بينهما اراد ان يشرع في بيان الامر
المختص بلما فقال هو الثاني **متصلًا نفيه** بزمان التكلم فاذا
قلت لم يقم زيد يفهم منه انتفاء قيامه في الزمان الماضي
متصلًا بزمان المنطوق فكذلك لم تحسن ان يقول لما يقم
ثم قام بخلاف لم لان لما لنفي قد فعل وقد فعل اخبار
عن الماضي المتصل القريب من الحال ولم لنفي فعل فكلما تحقق
نفي قد فعل وقد فعل اخبار عن الماضي تحقق نفي فعل من غير
عكس فكذلك قيل ان النفي بلم يحتمل الاستمرار نحو ولم اكن بدعائك
رب شقيًا والانقطاع مثل لم يكن شيئًا مذكورًا **فان قلت**

النفي على طبق الاثبات فينبغي ان يستمر الى قريبة من الحال
فكذا قال بعضهم ان النفي علما اشترط استمراره الى قريبة من
الحال فقط ولا يشترط ذلك في النفي بلم وجاز ان يقول لم يكن زيد
في العامل الماضي مقيما ولم تجز ان يقول لما يكن فيه مقيما **قلت**
نعم لكن الاستمرار من النفي اصل فكذلك استمرار الحال **فان قلت**
هل يمكن جعل استمرار النفي مدلولا لها كاصل النفي **قلت** ذلك
بمعونة معنى المقام سلوكا الى طريق الاستقناع والضبط
وكلام المصنف لا تخلو عن اشارة هذا قال الزمخشري انها النفي قد
فعل وليست الاستمرار النفي في الزمان الماضي كله واما ما يفهم منه
ذلك من نحو عصى ابليس ربه ولما يقدم فانها يفهم منه بمعونة
معنى المقام لا بسبب انها وضعت له **متوقعا** بفتح القاف **ثبوته**
اي حصول الفعل كقولك لقوم ينتظرون لركوب الامير لما يركب
قوله **الا ترى** الى آخره زيادة توضيح لما ذكر وهو من اي بمعنى ابصر
كما هو المتبادر على طريق تنزيل المعقول بمنزلة المحسوس اشعارا بان
ذلك المعقول امر محقق لا شبهة فيه بلا احتياج الى تامل او بمعنى
علم **ان المعنى** اي معنى الاية والمراد من معناها ههنا ما
يستفاد منها في الجملة ولو بمعونة المقام **انهم** اي الكافرين
لم يذوقوه اي العذاب **الى الان** اي الى زمن التكلم اي استمر
نفي الذوق الى الحال وهذا بيان استمرار النفي بل الى الحال

كما ان قوله **وان ذوقهم له** اي العذاب **متوقع** اي متوقع
ثبوته منتظر بعد الحال بيان توقع ثبوته فاذا ذاقوه زال
عنهم الشك وصدقوه مضطرين وحينئذ لا ينفعهم التصديق
فان قلت ان الكافرين ينكرون ثبوت ذوق العذاب فلا
يتوقعون فكيف قلت ان ذوقهم متوقع ثبوته **قلت**
التوقع اعم من ان يكون منهم او من غيرهم والكافرون لما لم يصدقوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكوا فيه وفيما جاء به من القران
حسدا منهم قد اكتسبوا اسباب العذاب فكانهم قد توقعوا ثبوت
ذوق على ان منهم من يعتقده في نفسه حقا ويقينا وانما ينكره
طغيانا وضلالا وتجوز صدق الفعل في لما دون نحو ندم زيد
ولما ولا يقال ندم زيد ولم الا على وجه الضرورة والشذوذ
لما فرغ من بيان الوجه الثاني من اوجهها شرع في بيان
الوجه الثالث منها بقوله **ويقال فيها** تارة اخرى انها **حرف
استثناء** كما حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فلا اعتبار لانكار
البعض ذلك وباول بانها لا تكون بمعناها على سبيل الحقيقة
واما انها فيستعمل قليلا في معناهما فانما هو على سبيل المجاز
بشهادة نحوي الكلام ومعونة المقام **في نحو ان كل نفس لما
عليها حافظ في قراءة التشديد** اي تشديد الميم **فان قلت**
اذا كان حرف استثناء فاين المستثنى منه **قلت** هو محذوف ههنا

فتقديره مثلاً كل نفس على حالة من الحالات الا على حالة لحفظ ه
عليها الا ترى توبيخ لمن انكر كونها حرف استثناء ان المفسرين
قالوا المعنى اي معنى الآية ما كل نفس الا عليها حافظ من
الملائكة يحفظ اعمالها من خير وشر او تحفظ كل نفس من
الشياطين لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وكل من
مائة وستون ملكاً يذبون عنه كما يذب عن مص العسل الذباب
ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لاختطفته الشياطين فان
نافية وكل مبتدا خبره ما بعد لما وعليها متعلق بحافظ والمجموع
جواب القسم واما من قرا بتخفيف الميم فالمعنى ان كل نفس لما عليها
حافظ فان مخففة من الثقيلة وما في لما صلة للتوكيد واللام هي
الفارقة بين ان النافية وبين ان المخففة من الثقيلة والمجموع
جواب القسم ايضاً قيل اعجب الكلمة كلمة لما ان دخل على الماضي يكون
ظرفاً وان دخل على الماضي يكون حرفاً وان دخل على غيرها يكون بمعنى
الا **الكلمة الثالثة** من الكلمات السبع المستعملة على ثلاثة
اوجه **نعم** بفتح العين وكسرها وبعضهم يكسر النون اتباعاً
لكسرة العين اما اوجه ضبط وجوه استعمالها في الثلاثة
فهو ان نعم يكون جواباً عن كلام لفظاً او تقديراً والكلام
اما خبر او انشاء والانشاء اما استفهام او غيره والجواب
على حسب ما يجاب عنه فان وقعت بعد الخبر فالمناسب ان تسمى حرف

تصديق

تصديق وان وقعت بعد الاستفهام فالمناسب ان تسمى
حرف اعلام كما اذا وقعت بعد طلب الفعل تسمى حرف وعد وهذا
امر تقريبي على طبق ما في الكتاب والا فليس فيها امر مانع عن
تقليل وجوه الاستعمال وتكثيرها فلهذا قال سيبويه
واما نعم فحرف عدة وتصديق اي عدة في المستقبل وتصديق
في الماضي **فيقال فيها حرف تصديق** لدلالتها عليه
ان وقعت بعد الخبر مطلقاً سواء كان مثبتاً او منفياً
فمثال المثبت **نحو قام زيد و**مثال المنفي نحو **ما قام زيد**
فنعم في الجواب في كلا الموضعين تدل على اعتقاد المتكلم مطابقة
تسمية ذلك الخبر لما في الواقع فان التصديق اعتقاد تلك
المطابقة **فان قلت** لا شك ان نعم ههنا متعلقة بمضمون
الخبر المقدر بعدها فتدل على مطابقة تسمية ذلك الخبر للواقع
فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد **قلت** نعم تدل اولاً على تلك
المطابقة وبواسطتها تدل ثانياً على اعتقاد
تلك المطابقة فالمعنى الاول هو المعنى الوضعي والمعنى الثاني
هو المعنى الموضوع له الكلام على حسب اقتضاء المقام فالمعتبر عند
البلغاء هو المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارة الكتاب فقس
على هذا نظائره **و**يقال فيها تارة اخرى **حرف اعلام**
لدلالتها عليه هذا شروع في بيان الوجه الثاني من اوجه

استفهاما
استعمالاتها اذا وقعت بعد الاستفهام سوا كان
عن موجب او منفي فان قلت فهل ما ذهب اليه ابو حيان
من انها في السوال عن الموجب تصديق الثبوت وفي السوال عن
المنفي تصديق المنفي يكون له وجه قلت نعم اذا انظر الى ما
بعدها من الخبر مع قطع النظر الى كونها جوابا عن سوال المستفهم
لكن ما ذهب اليه المصنف هو الظاهر الراجح فان الجواب انما
جي به لاجل تفصيل غرض المستفهم وغرضه هو اعلام المجيب
لا تصديقه فان كلامه انشا ليس بمحل لتصديق مثال
الموجب نحو قام زيد فيقول في جوابه نعم ومثال المنفي نحو هل
ما قام زيد فيقول نعم ويقال فيها حرف وعد لدلالتها
عليه اذا وقعت بعد الطلب اي بعد طلب فعل غير فهم
نخرج به جواب الاستفهام فانه طلب فهم نحو احسن الى
فلان او اذا قال قايل احسن الى فلان فانت تجيبه بقولك
نعم لحسن اليه فان قلت قد ذهب بعض النحاة الى انها
تكون حرف تذكيرا اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلاقهم
فيكون لها وجه من الاستعمال فلا تكون وجوهها منحصرة في
الثلاثة قلت الظاهر انه يجعل مندرجا تحت الوجه الاول
لانها لا يخلو من ان يكون جوابا كما مرت اليه الاشارة واما
التذكير المستفاد فليس بمعناها وانما هو مجرى الخطاب في

بعض

بعض الصور الرابعة منها اي بكسر الهمزة وسكون اليا
ان وقع بعدها حرف القسم اي والله لافعلن واما اذا حذف
حرف القسم وبقي لفظة الجلالة فيجوز فيها ثلاثة اوجه الاول
حذف يائها لالتقاء الساكنين وهما اليا واللام فيقول ا الله
لافعلن والثاني اثباتها مفتوحة فيقول اي الله لافعلن
والثالث بقا يائها ساكنة فيقول اي الله لافعلن فتجمع
الساكنين وهو جايز اذا كان الاول حرف مد والثاني مدغما
واما اي بفتح الهمزة وسكون اليا فتارة تكون حرف نداء نحو اي زيد
واخرى تكون حرف تفسير عند الجمهور نحو عندي غضنفر اي اسد
واما عند السكاكي فهي حرف عطف وهي بمنزلة نعم في وجوه
استعمالاتها الثلاث فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستفهم
ولوعد الطالب وتقع بعد نحو قام زيد وهل قام واحسن الى فلان
كما تقع نعم بعدها ففي هذا القول اشارة الى الرد على من زعم انها
لا تجي الا بعد الاستفهام لما اشار الى الامور المشتركة بينهما بين
الامر المختص بها في الاستعمال بقوله نحو ويستفتونك اي يستخبرونك
فيقولون احق هو الضمير عايد الى العذاب مبتدا خبره احق
والهمزة للاستفهام فالمبتدا مع خبره جملة اسمية
في موضع المفعول الثاني ليستفتونك قل امر للرسول عليه
افضل الصلاة والسلام اي وهو حرف اعلام و واو القسم ربي بها

تقديره اي اقسم بربي انه اي العذاب لحق القسم مع جوابه مقول
القول كما انه جواب الاستفهام الكلمة الخامسة منها حتى وهي
مستعملة في الكلام على وجوه ثلاثة فاحد وجهها ان تكون
جارة اما اصالة عند بعض واما نيابة عن الى عند اخر كوا و
القسم عن الباء فاطلاق العبارة يكون اولى من تعيينها ومعناها
جارة كمعناها عاطفة وهو انتهاء الغاية كالى فاذا دخلت حتى
على غير الفعل لا تخلو عن معنى الغاية سواء كانت حرف جر او عاطفة
او ابتدائية واذا دخلت على الفعل فان احتمل صدر الكلام الابتداء
وآخره الانتهاء اليه تكون للغاية والا فان صلح بان يكون
سببا للثاني يكون بمعنى كي والا فللعطف المحض كالفاء فتدخل
بالنصب عطفا له على يكون على الاسم اما ظاهرا فقط كما هو
مذهب الجمهور فامتنع دخولها على المضمر استغناء عنه بدخول
المثل عليه واما مطلقا كما هو مذهب المبرد الصريح لا شك
ان المراد من الاسم الصريح ههنا اسم ظاهر لا تحتاج في كونها
اسما الى تاويل وتامل كما ان المراد من المؤول ههنا بخلافه فلو
يتوجه الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول
كما ان مقابل المأول هو الظاهر لا الصريح ذهنا الى مصطلح
اهل الاصول بمعنى الى متعلق بتدخل على انه حال من فاعلها
فائدته انها اذا دخلت على صريح الاسم لا ينفعك عن معناها
كما اشرنا

كما اشرنا اليه لكن بينهما فرق من حيث الاستعمال فذهب الاكثر
على ان المجرور بها يجب ان يكون خبره اخرا نحو اكلت السمكة حتى
راسها او ملاقيا الاخر خبر نحو نمت البارحة حتى الصباح
وتجب ان يكون داخلا تحت حكم ما قبلها مع كونه ارفع
او احسن بخلاف مجرور الى فهذا الحكم انما يظهر اذا كانت
بمعنى الغاية واما اذا كانت بمعنى التعليل فلا نحو جئتك
حتى تكرمني نحو حتى في قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر
هي مبتدا خبره سلام قدم عليه للتخصيص وحتى حرف جر
ومطلع مجرور بها وجار للفجر قرئ بفتح اللام وكسرها والجار
مع مجرورها متعلق بسلام بشهادة صحة المعنى وتجوز ان
يتعلق بقوله تنزل الملائكة قيل لا يجوز ان يكون هي مبتدا
او يكون حتى مطلع الفجر في موضع لانه لا فائدة فيه ان كل
ليلة على هذه الصفة اقول لما كانت ليلة القدر اختصت
من بين الليالي بفضائل كانت مظنة تغاير حالها الحال سايرها
فاخبر عنها بانها على حال غيرها فحصل الفائدة كما ترى ونظير
هذا قول الشاعر وان يقفوا الانام وانت منهم وحتى بمعنى
الى ايضا في قوله تعالى فتول عنهم حتى حين فتول فعل
فاعله انت مضمر فيه خطاب للنبي عليه افضل الصلاة والسلام
وعنهم متعلق به وحتى حين متعلق به ايضا فمن زعم ان حتى حين

تكون تفسيراً لحتى مطلع الفجر بمعنى الى وقت طلوع الفجر فقد
سهى سهواً بيناً وخرج عن مقصود المتن واسم المؤول عطف
لاسم الصريح من متعلق بالمؤول ان المصدرية الناصبة
للفعل المضارع حال كونها مضمرة عند سيبويه فانه قال انها
في مثل هذا حرف جر والنصب بعدها باضمار ان ومذهب الفراء انها
ناصبة بنفسها وليست جارة والجر بعدها بنيابتها بباب
كما مرت اليه الاشارة ومن الفعل المضارع عطف على قوله
من ان فحينئذ يكون تارة اي تجيء تارة بمعنى الى فيكون حرف
غاية نحو حتى في قوله تعالى لن نبرح عليه اي على العجل عاكفين
حتى يرجع الينا موسى لن من النواصب ونبرح منصوب
بها وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه مضمر فيه خبره عاكفين
وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى الى ويرجع
منصوب بان مضمرة بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى
فاعله والفعل مع فاعله ومتعلقه في تاويل مصدر مجرور بحتى
والجار مع المجرور متعلق بلن نبرح الاصل اي اصل هذا القول
ان يرجع فعلم من بيان الاصل على سبيل الاستيناف ان
الفعل المضارع منصوب بان مضمرة بعدها كما علم من
التفسير على سبيل التدريج في قوله اي الى رجوعه اي الى زمن
رجوعه اي حتى بمعنى الى وان المراد من ذلك الفعل هو المصدر

وان المضاف

وان المضاف مقدر في ذلك المصدر لاستقامة المعنى ولعدم خلو معنى
المصدر عن الزمان والوقت بقدر كثير المصادر نحو اتيتك حقوق
النجم اي وقت حقوق النجم حقوق الغروب و تكون اخرى بمعنى كي
فتكون للتعليل قال بعضهم ان حتى اذا استعمل في معنى كي يكون مجازا
اما قول بعض المتاخرين من النحاة انها تكون بمعنى كي فيكون
مشتركة فليس بحجة اذ لم يقل احد من المتقدمين هو الجزولي انها
تكون للتعليل بل قالوا انها للغاية واما نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
فتقديره اسلم اي اسلمت وابقى على اسلامي حتى ادخلها فيكون
بمعنى الى انما حذف اسلم للقرينة الدالة عليه وهي ان غاية الشيء
آخره وآخره جزء منه والمستقبل ليس جزءا من الماضي فلا يكون
غايته فقدر ما هو غايته والتقدير اولى من الاشتراك فان اصل
عدم الاشتراك اقول لا شك ان التقدير اولى ان دل عليه الكلام
ويكون مقصوداً ظاهراً منه لكن الامر ههنا ليس كذلك كما لا يخفى
فالرجوع الى الاشتراك اولى كما هو مذهب بعض وقد مر مثل
هذا عن قريب فيكون معناه كي ادخل الجنة اي اسلمت لاجل
دخول الجنة وما وقع في بعض النسخ بدل المثال المذكور نحو
اسلم حتى تدخل الجنة فهو ايضا صحيح فان الامر سبب الاسلام
والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب ههنا ما يكون مقتضيا
الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له وقد تحتملها

اي تستعمل في كلام واحد كثيرا منفردة لكل واحد من معنى الغاية
والتعليل وتستعمل فيه قليلا محتملة لهما الصلاحية معنى اللام
بحسب الاعتبارين وقد عرفت من قبل ان الاحتمال لا يمنع التمثيل
ولا الشهادة حتى في قوله تعالى **فقاتلوا التي تبغي** اي الطايفة
التي تظلم وتتعدى بان تعصي الله ورسوله **حتى تفيء**
الى امر الله اي حتى ترجع اليه الفيء الرجوع قاتل فعل امر من
باب المفاعلة فاعله الضمير المرفوع المتصل به اعني الواو ومفعوله
الموصول وحده او مع الصلة على ما عرفت من الاختلاف تفيء
فعل فاعله ضمير مستتر فيه عايد الى الموصول والى امر الله متعلق
به والفعل مع فاعله ومتعلقه في تاويل المصدر مجرور المحل
بحتى والجار مع المجرور متعلق بقاتلوا اما تعلق الغاية واما
تعلق التعليل فكذا فسره على سبيل الانفصال الحقيقي بقوله
اي الى ان تفيء فتكون للغاية وهو الاحتمال الظاهر لانه هو
المناسب لسياق الاية **او كي تفيء** فتكون للتعليل وما وقع
في بعض النسخ بدون حرف التفسير هو صحيح ايضا
فانه من قبيل عطف تفسير المحل **فان قلت** استعمال اي في التفسير
ينافيه لانها للترديد والتشكيك **قلت** انها تستعمل
كثيرا للتنويع بحسب معونة المقام وهذا منه على ان الابهام
الحاصل من ملاحظة الاجتماع لا ينافي التمييز الحاصل من

ملاحظة

ملاحظة الانفراد الذي هو منشا التفسير لاختلاف الجهة ثم
ان المصنف لما حصر استعمالها في الوجهين اذا كانت جارة اراد
ان يشير الى رد قول من قال انها تستعمل قليلا بمعنى حرف
استثناء منقطع لانتفاء شرط الاتصال فقال **وزعم ابن هشام
وابن مالك انها قد تكون بمعنى الا** اي تستعمل قليلا بمعنى
حرف الاستثناء نحو لا اقوم حتى تقوم فان المعنى لا اقوم **كقوله
ليس العطاء سماحة حتى تجود وما لديك قليل** اي ليس
اعطاؤك من الشيء الكثير عندك سماحة لشيء اي سخاء معتبرا
الا ان تحسن بشيء حال كونه قليلا عندك فالغرض هو الحث
على البذل من القليل فانه اشق كان القليل اعز قال الله تعالى
لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ العطاء اسم بمعنى الاعطاء
وهو المراد ههنا وقد يجيء بمعنى العطية السماحة هو الجود
وهو يستعمل بمعنى مبتدا افادة ما ينبغي لمن ينبغي بمعنى الافادة
والمراد ههنا هو الثاني بقرينة العطاء **فان قلت** اثبات الجود
يناقض نفي السماحة لانها نفسه **قلت** المراد من نفي السماحة نفي
اعتبارها لا نفي تحقيقها حتى يناقضه الاثبات كما اشرنا اليه
ويجوز ان ينفي وجود السماحة على سبيل المبالغة لغرض الاعتداد
ببذل القليل والحث عليه **فان قلت** فحينئذ يحتمل على الاستثناء
المتصل كما في قولك ما ضربت الا ضربا فبطل ما زعموا من الاستثناء

من الفصول
ع

المنقطع قلت الحمل عليه بعيد من جهة الاستعمال وان كان جايزا
عقلا فعلم من هذا فساد قول من قال ان قوله حتى تجود وما لديك
قليل في تاويل المصدر ومنصوب على انه بدل من سماحة او مستثنى
منها فانه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها فان قلت
اي القولين اولى عندك قلت ما ذهب اليه المصنف اولى فانه اضبط
فما يظن فيه بمعنى الا فيمكن حملها فيه على معنى الغاية او على
المعنى المجازي فان قلت لم لم تجعلها المشتركة بين المعنيين فانه
اضبط واسلم من الاشتراك اللفظي قلت لتعذر تحقيق المعنى
المشتركة بينهما ليس فعل من الافعال الناقصة اسمه العطاء من
المفضول متعلق بالعطاء خبره سماحة حتى حرف جر بمعنى الا تجود
فعل مضارع فاعله مستتر فيه منصوب بان مضمرة بعدها مفعوله
محذوف الواو في قوله وما لديك واو الحال وما اسم موصول
مبتدا او موصوف لديك جملة ظرفية صلته او صفته خبره قليل
والجملة الاسمية حال عن مفعول تجود محذوفا بشهادة المعنى
اي تجود بشيء حال كونه قليلا عندك ويجوز ان يكون حالا
عن الفاعل او عنهما فتجود مع معموله مجرور المحل بحتى متعلق
بليس على حسب دلالة فحوى الكلام والوجه الثاني من الوجوه الثلاثة
ان تكون حرف عطف عند البصريين اذا دخلت على اسم غير
نكرة فلا يجوز قام القوم حتى رجل واما اذا خصصت فيجوز

نحو

٨٤

نحو جاني القوم حتى رجل كبير فيهم وسبب اختصاص دخولها بالاسم
ان اصلها ان يكون حرف جر وهي لا تدخل على الاسم لفظا او تقديرا الا مع
هذا وان ظاهر المفتاح يشعر بانها تكون لعطف جملة فكذلك قال
بعض الشارحين ان حتى في قول الشاعر وكنت فتى من جند ابليس فارتقى
بي الحال حتى صار ابليس من جندي لعطف جملة صار على فارتقى
والحق انها في امثال هذا البيت حرف عطف بل انما هي حرف ابتداء
يدل على التدريج فكذا جعل المصنف الوجه الثالث ان تكون ابتداء
تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فيكون كلا
منهما موصوفا بذلك الحكم نحو جاء الحجاج حتى المشاة المطلق عن
اعتبار زمان ذلك الحكم سواء كانا مجتمعين في زمانه او متعاقبين
فيه فان قلت كيف يصح اتصاف الجمع بالاطلاق مع اشعاره
بتقييد ما قلت لاختلاف جهتي التقييد والاطلاق فان كل
واحد منهما مجتمع مع الاخر في اتصاف ذلك الحكم مثلا وخال عن
اعتبار قيد المعية والترتيب في زمان وقوعه فان قلت لم
لم يعتبر الجمع المطلق فيما بين المعطوفين بدون اعتبار الحكم كما هو
الظاهر المناسب لمعناها قلت لعدم تحصل معناها بثبوت اعتباره
فان قلت قد وقع في بعض النسخ مطلق الجمع يدل على الجمع المطلق
فهل بينهما فرق من حيث المعنى المراد قلت لا بل هو من قبيل حرف
عطيفة ثمنا وقع عن بعضهم من الفرق بينهما فان مطلق الجمع ول

صورة المعية والترتيب وما هو اعم من ذلك والجمع المطلق لا يتناول
صورة المعية والترتيب على قياس الفرق بين مطلق الماهية
والماهية المطلقة فلا ينا سب هذا المقام **كالواو** في افادة
الجمع المطلق وان كان بينهما فرق زعم المصنف انها كالواو وكما قال
ابن مالك انها لا تقتضي ترتيبا على الاصح ومن زعم انها تقتضي
الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه فيجوز ان يكون
المعطوف بها مصاحبا ومسابقا كما يظهر ذلك في المثال
المذكور ومنشا الزعم انه راى حصول الحكم لما بعدها على اربعة اوجه
الاول حصوله له بعد حصوله لما قبلها نحو جاء الجيش حتى اميرهم
اذا كان الامير اخرهم مجيئا والثاني بالعكس نحو مات كل اب
لي حتى آدم والثالث حصوله له في اثنا حصوله لما قبلها نحو مات
الناس حتى الانبياء والرابع حصوله له مع حصوله لما قبلها نحو جاء
القوم حتى خالد ان جاوك معا ويكون خالدا اضعفهم او اقواهم ثم
اعتقد ان معنى الترتيب لا يستقيم في الوجوه الثلاثة الاخيرة
حمله للترتيب على الترتيب بحسب الخارج فقط فحكم انها تفيد
الجمع المطلق كالواو فالصواب ان المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب
الذهن لا بحسب الخارج فيستقيم معناه في الاوجه كلها فتفيد الجمع
مع الترتيب كالفاء وثم **فان قلت** توافق ما في الذهن لما في الواقع
اصل فحمل الترتيب على الترتيب بحسب الذهن فقط خروج عن

ذلك

ذلك الاصل فلا يعتبر **قلت** لا نسلم ان التوافق اصل مطلقا اذ
بها يكون دلالة الالفاظ بحسب الاذهان فقط كما في الانشا والحروف
قال ابن الحاجب انها تفيد الترتيب مع مهلة وقال الزمخشري
الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب وقال اهل المعاني انها تفيد الترتيب
الذهني على سبيل التدريج فلما فرغ من بيان المشابهة بينهما اشار
الى الفرق بينهما من وجهين بقوله **الا ان المعطوف بها** اي بحتى **مشروط**
بامرين ليسا بشرط في المعطوف بالواو اي تكون حتى كالواو في
جميع الاحكام الا في حكم الاشتراط **احدهما** اي احد الامرين الذين
اشترطا فيه **ان يكون** اي المعطوف بها **بعضا من المعطوف عليه**
نحو قدم الحجاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها فلاجل هذا الشرط
امتنع نحو قولك اعجبتني الجارية حتى ابنها لكن لا يلزم من هذا
الامتناع امتناع قولك عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم
يشمل
ابنائهم واسم الجارية لا يشتمل ابنها والضابط في ذلك انها
انما يصح دخولها حيث يصح دخول حرف الاستثناء متصلا وانما
يمتنع دخولها حيث يمتنع دخولها **و** الامر **الثاني** منها **ان يكون**
اي المعطوف بها **غاية له** اي للمعطوف عليه **في شيء** سواء كان شرفا
او نقصانا فامتنع نحو قولك نمت البارحة حتى نصفها لانتفاء
الشرط الثاني **نحو مات الناس حتى الانبياء** قد تحقق فيها

الامرات فان الانبياء عليهم الصلوة والسلام بعض الناس
وفرد له وغاية في شرف المقدار وشرف المنزلة فانه اشرف ما يبلغه
نوع البشر من الكمالات الانسية والمراتب القدسية هو وصف النبوة
ومرتبة النفس القدسية وعكسه اي عكس المثال المذكور من حيث
الاشتمال في غاية حسنه للمقدار نحو قولك من ادني الناس حتى
الحجامون فانهم بعض منهم وغاية لهم في خسة المقدار والخفض
المرتبة فان الحجامة احقر صناعة عند العرب قد اتي بهذا
المثال على طريق ترك صريح التعليل لتحصيل انهم غاية في نقصان
لا يندرج تحت سمعة دايرة البيان وان الناس متوهمون مبرؤون
عن كونهم غاية لهم لفظا ذكرا فضلا ان يكونوا غاية لهم معنى
وذكرا ثم لما ذكر مثالا لكل واحد منهما على حدة ايضا حالها
اراد ان يجمع بينهما في قول البليغ على حسب ترتيبها استدلالا
عليهما فقال وعن قول الشاعر عطفا على مجموع المثالين مع
جواز عطفه على كل واحد منهما على انفراده قد وقع في بعض
النسخ وقال الشاعر يدل قول الشاعر فهو عطف ايضا ميلا الى
المعنى قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا
الاصاغرا اي غلبناكم في المحاربة حتى ابطالكم فانكم لتخافون
منا ومن ابنائنا الذين لا يتصور منهم الجواب عادة قد تحقق فيه
شرط العطف بها في كلام الموضعين فان الكماة جمع كمي من
قولهم

حه
قولهم كمي فلان شهادته اذا كتمها والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه
لانه كمى في نفسه اي سترها بالدرع والبيضة وقيل جمع كام مثل
قضاة وقاض لان الكماة بعض المخاطبين وغاية لهم في القوة
والقوة البنون جمع ابن الاصاغر جمع صغير التوصيف بالصغر
بما يحصل وصف غاية الضعف فانه مسه غاية في الضعف ومن
شروط العطف بحتى ان يكون المعطوف بها اسما ظاهرا كما ان مجرورها
كذلك فكذلك امتنع عطف الجملة بها فان شرط معطوفها ان
يكون خبرا مما قبلها او جزء منه فمعلوم انه متاتى في ذلك الا في
المفردات هذا هو المذهب الصحيح ثم من جوز عطف الجملة بها
ذاهبا الى ان يكون معطوفها خبرا او في حكمه ليس بشرط فيه وان
الاتصال بينهما من حيث السببية كاف فيه فقد سهى فان الاتصال
من جهة السببية من كمال الانفصال وانه يمتنع العطف مطلقا
كما تري في موضعه فالحق انها اذا دخلت على جملة يكون حرف
ابتداء كما قلنا في مطلع الكلام واذا عطف بها على المجرور
اعيد الخافض فرقا بين كونها عاطفة وبين كونها جارة نحو
مررت بالقوم حتى بزيد وقيل ان اعادة الجار معها احسن
ولبست براجبة واهل الكوفة ينكرون ان تكون للعطف
فيحملون نحو جاء القوم حتى ابوك رايتهم حتى اباك ومررت
بهم حتى ابيك هذا حرف ابتداء وان جاء بعدها معمول

بعامل مضمر يدل عليه العامل الظاهر لكن القول بالاضمار بلا احتياج
ضروري اليه غير معتد به **فان قلت** قد وقع في قليل من النسخ
ههنا **ويقول العجبتني الجارية حتى كلامها لان الكلام**
اي كلامها **كجزئها** في كون كل منها تابعاً للغير ومستتبعاً
له فهل له فائدة **قلت** فائدته رفع اعتراض على الشرط الاول
فان كلامها ليس بعضا سوا اريد من البعض الجزء او الجزي **فان قلت**
فحينئذ كان الواجب عليه ان يقول او كبعض منه تتميماً له
قلت اذا كان بين كل امرين نوع اتصال ولاحدهما اصالة
باستتباعه للاخر استغناء بالتتبع عن الاخر كثيراً طلباً للاختصار
واعتماداً على ذهن السامع ومعلوم ان الذي نحن بصدده من هذه
القبيل نعم مثل هذا محتاج الى تنبيه كما وقع في بعض النسخ
والوجه **الثالث** منها **ان تكون حرف ابتداء** اي حرف يبتدا
بعدها بجملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب
تعلقها به من حيث المعنى نحو مرض فلان حتى انهم لا يرجونه
فجملة انهم لا يرجونه لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب لكنها
متعلقة به من حيث المعنى فان المرض عدم سبب الرجى وقال
الزجاج وابن درستويه الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحل
بها فيكون حرف جر عندهما وقد عرفت حال قولهما فيما سبق
وزعم بعضهم انها اذا دخلت على الماضي يكون جارة فيكون ان

مضمرة

مضمرة بعدها لجعل ما بعدها في تأويل المصدر ولا يخفى عليك ان
القول بالاضمار تكلف اذ لا حاجة اليه في تحصيل المعنى المقصود
من الكلام **فان قلت** كيف تجعلها قسيماً للعاطفة مع انها عاطفة
قسم ثلث قد عرفت عنده ان المختار فعلها انها ليست بعاطفة
فما ذهب البعض من انها عاطف فهو فاسد **فيدخل على ثلاثة اشياء**
الفعل بالجر على انه بدل ويجوز الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
الماضي اي يدخل على جملة فعلية فعلها ماض نحو قوله تعالى ثم بدلنا
مكان السيئة الحسنة اي اعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء
والمحنة الرخاء والسعة والصحة **حتى عفوا** اي كثروا من عفا النبات
اذا كثر ومنه قوله عليه افضل الصلاة والسلام واعفو اللحى عفا
فعل فاعله الواو فالجملة الفعلية ابتدائية لا تعلق لها بما قبلها
من حيث الاعراب لكنها متعلقة به معنى وهو جملة بدلنا **وقالوا**
عطف على جملة عفوا **و** يدخل على الفعل **المضارع المرفوع** اذا اريد
منه الحال حقيقة او تقديراً نحو قولك سرت حتى ادخل البلد
وانت في حالة الدخول فيكون المراد به الحال حقيقة او في حالة
الاخبار بعد وقوع السير والدخول على سبيل الحكاية فيكون
المراد منه الحال المقدرة المحكية واما اذا اريد منه المستقبل
من حيث النظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار
او لم يكن مثال الاول نحو قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في

حالة السير قبل حصول الدخول ومثال الثاني نحو قولك اليوم سرت
اين حتى ادخل البلد فيكون منصوبًا بان مضمرة بعدها فيكون
معناها امَّا غاية واما تعليلًا ولا يخفى عليك اي ذلك كله
شهادة فهم المراد واستقامة معنى الكلام **ونحو** وزلزلوا اي
ازعجوا ازعاجًا شديدًا تشبيهًا بالزلزلة بما اصابهم من الاهوال
والافزاع **حتى يقول الرسول** والذين آمنوا معه اي مع الرسول متى
نصر الله **في قراءة من رفع** يقول وهي قراءة نافع فيكون حالًا
محكية والمعنى على المضي عبر عنه بالمضارع الدال على حصول
مضمونه في الوقت الحاضر فيكون مجازًا **فان قلت** كيف يكون
مجازًا وقد استعمل فيما وضع له **قلت** لا نسلم انه مستعمل فيه وانما
يكون مستقبلًا فيه لو كان وقت حصول مضمونه وقت الاراغة وهو
الحال حقيقةً فمعلوم ان الامر ليس ههنا كذلك يقول فعل فاعله
الرسول والواو واو العطف الذين اسم موصول صلته آمنوا معه
ظرف منصوب المحل على انه حال من الموصول او صفته ويجوز ان يكون
في قوة الصلة فان الزمخشري قال في تفسير هذه الآية حتى قال
الرسول ومن معه كما يجوز ان يتعلق فيقال والموصول مع صلته عطف
على الفاعل متى ظرف مرفوع المحل على انه خبر مبتدا وهو نصر الله
والمبتدا مع خبره جملة اسمية منصوبة على انها مقول القول
والقول مع مقوله جملة فعلية ابتدائية لا تعلق لها بما
قبلها

قبلها من حيث الاعراب لكنها متعلقة به من حيث المعنى فان الزلزلة
والازعاج سبب القول واما من قرا القول بالنصب فيكون منصوبًا
بان مضمرة بعدها مستقبلًا ولتحقق علامة الاستقبال تقديرًا وهي
ان لكن انما هو من حيث النظر الى وقت حصول الزلزلة لا من حيث
الى زمان تحقق قصص ذلك علينا فحينئذ يقول مع معموله مجرور المحل
بها ليكون للغاية ويحتمل التعليل والجار مع المجرور متعلق بزلزلوا
او تدخل على الجملة الاسمية كقوله حتى ماء دجلة اشكل
تقدم بيان هذا الباب الاول وقد يكون الكلام صالحًا للوجوه
الثلاثة نحو اكلت السمكة حتى راسها فيجوز فيه الرفع والنصب
والجر اما النصب والجر فظاهر واما الرفع فهو على تقدير ان يكون
الراس مرفوعًا على الابتدا وخبره محذوفًا الى راسها ماكول فيكون
جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الاعراب **الكلمة السادسة**
من الكلمات السبع **كلا** حرف معناها الزجر وهي بسيطة كما هو الاصل
وقال ثعلب انها مركبة من كاف التشبيه ومن لا النافية لكن شددت لامها
لرفع توهم بقاء معنى الكلمتين ثم قال بعضهم انما يكون للردع فقط
وهو الاحسن لانه اضبط فيكون ساير المعاني ان ثبت متوكدًا منه
بحسب معونة المقام وقال بعضهم انها تكون لمعنيين الردع والتصديق
وهو حسن وقال المصنف انها تستعمل على اوجه ثلاثة وهو جايز
فان قلت الوجوه اربعة كما سيجي **قلت** المختار عنده ثلاثة

فلهذا استعمل في بيان الوجه الثالث كلمة او الدالة على احد امرين
واقام الدليل على ما اختاره منهما كما وقع في بعض النسخ فيقال انها
حرف ردع وزجر وهو مذهب سيبويه واكثر البصريين فان
قلت الظاهر ان يكون اسم فعل بمعنى ارتدع كما كان عليك اسم فعل
بمعنى الزم فالذي يصرفه عن ذلك الظاهر قلت عدم استقبال
هما بنفسها يصرفه عن ذلك بخلاف اسماء الافعال في نحو فيقول
ربي اهانني الفا فا جواب اما يقول فعل فاعله مستتر فيه عايد
الى الانسان ربي مبتدا اهان فعل فاعله مستتر فيه عايد الى رب مفعوله
يا المتكلم حذفت اكتفاء بكسرة نون الوقاية والجملة خبره وهو
مع خبره منصوب المحل على انه مقول القول كلا كلمة تدل ههنا على ردع
الانسان عن قول المنكر اي تفسير المقصود عن الردع والا فمعنى
الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح ايضا تفسير معنى
الحرف بمضمون الكلام انته فعل امر فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب
للانسان عن مثل هذه المقالة فان الانتها عن نفس المقالة
الواقعة غير متصور فان قلت قد فسر بعضهم ههنا بليس
الامر كما يظن هذا الانسان فهل له وجه قلت نعم فانه
مناسب بمعنى الردع ومستلزم لتفسير المصنف ويشعر بما
قاله ثعلب ويقال تارة اخرى انها حرف تصديق بمنزلة اي
ونعم وهو مذهب البصريين في نحو قوله تعالى قوله كلا والقمر

اي معنى

اي معنى قوله تعالى معنى اي بكسر الهمزة وسكون اليا و للقسم القمر
مجرور بها متعلق باقسم محذوفا فان قلت قد قال الزمخشري في
تفسير هذا القول كلا للانكار او للردع فهل بين كل منهما فرق
قلت هيهات ما بينهما فان مدار كلام المصنف ما يتبادر من ظاهر
القول في مدار كلامه اساسي البلوغة والاعجاز فلهذا كان كلامه
احسن فمن اين يجي التدافع الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة
انها قد تكون بمعنى حقا وهو مذهب الكسائي ومن تابعه
فتكون اسما ويبنى لموافقته لكلا التي هي حرف في لفظه فيكون
مشتركا بين الحرف والاسم وهذا ضعيف لان مثل هذا الاشتراك
قليل جدا مع كونه مخالفا الاصل ونحوجا الى سبب تكلف بنايها
او بمعنى الا وهو مذهب ابي حاتم وهو بفتح الهمزة وتخفيف
اللام مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي فيفيد التنبيه
على تحقق ما بعدها والاستفهام اذا دخل على النفي افاد تحقيقها
وقد تدخل جملة اسمية نحو الا انهم هم الفاسقون وعلى جملة
فعلية نحو الا قد قصدوا والنحاة سموها حرف تنبيه لدلالتها
عليه كما سموها حرف استفتاح لافتتاح الكلام بها الاستفتاحية
اي المنسوبة الى الاستفتاح وهو استقصار انما قيدوها
بها لانها تستعمل على خمسة اوجه الاول للاستفتاح والثاني
للانكار والتوبيخ والثالث للتمني والرابع الاستفهام والخا مس

لعرض وتحضيض كاينا **على خلاف** بين الكسائي وبين ابي حاتم
في ذلك اي في مجيئها بمعنى حقا او بمعنى حرف تنبيه او في
مجيئها لمجرد الاستفتاح وهو المناسب لترجيح المذهب الثاني ويحمل
لتصحيح ما نقل عن ابي حاتم من انها تكون للاستفتاح وبمعنى حقا
عند كلا لا تطعه كلا اما بمعنى حقا او بمعنى الا لا تطع فعل
نهي فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مفعوله
ضمير منصوب متصل به عايد الى ابي جهل فمعناه على مذهب
الكسائي حقا لا تطعه قال معناها ههنا على مذهب الكسائي ردع ها
لابي جهل فقد خرج عن مقتضى المقام وانتظام الكلام معنا
ههنا على مذهب ابي حاتم الا لا تطعه **فان قلت** اليس قول الزمخشري
في تفسير هذا القول احسن من قولهما **قلت** احسن واضبط وقد مر
نظير هذا انفا ثم لما فرغ من بيان المذهبين وكان الثاني مختارا
عنده اراد ان يقوم عليه البرهان فقال **والصواب الثاني** اي
الاول خطا والثاني هو الصواب وهو ان يكون لمجرد الاستفتاح
لوجوب **كسرة الهمزة** اي همزة ان بعدها لكونه مظنة جملة
كما بعد حرف تنبيه نحو الا انهم هم الفاسقون ولو كانت بمعنى
حقا لما كسرت بعدها لكونه مظنة مفرد كما في قولك حقا ان
زيدا قايما لا يخفى عليك ان مثل هذا الاستدلال ببعض استعمالاتها
على كلية دعويين فلا يفيد تبيينا منهما بتمامه كما ترى فالحق
ان كلا

ان كلا منهما محتمل وان الثاني هو الظاهر **في نحو** قوله تعالى **كلا**
ان الانسان ليطغى كلا حرف بمعنى الاستفتاحية ان حرفا
من الحروف المشبهة بالفعل واسمها الانسان اللام لام التاكيد يطغى
فعل مضارع فاعله مستتر فيه عايد الى الانسان الجملة خبر ان
الكلمة السابعة منها **لا** من حيث هي فاندفع الاعتراض بان استعمالها
على سبيل الزيادة هل هو من استعمالاتها الحقيقية او المجازية وهي
مستعملة على ثلاثة اوجه **فتكون نافية** اي فالوجه الاول منها ان
تستعمل للنفي **وناهية** اي الوجه الثاني منها ان تكون مستعملة
على صيغة النهي سوا كان المراد نهيا حقيقة نحو لا تضرب او دعا
نحو رب لا تكلني الى نفسي طرفة عين **وزائدة** اي الوجه الثالث
منها ان تكون مستعملة في الكلام لمجرد التقوية والتاكيد **فالنافية**
النافية لتفصيل الاحكام كما ان الفا الاولى في صدر الكلام لتفصيل
الوجوه والاقسام **تعمل في النكرات** اتفاقا واما في المعارف فلا تعمل
عند البصريين وتعمل عند الكوفيين نحو لا زيد ولا عمرو وتقييد
العمل بالنكرة يشير الى الاختلاف في عمل المعرفة واما يشير عملها
في النكرة اجماعا فلانها لنفي جنس من الاجناس وكذا من حيث
انه نفي جنس لا يظهر الا في النكرة فلهذا تسمى بلا التي لنفي
الجنس **عمل ان** منصوب على انه مفعول مطلق مضاف الى ان من حيث
حكاية لفظها فيكون اسما على ما هو معهود عندهم اي يعمل فيها

لمشابهتها إياها من حيث أنها لتحقيق النفي كما أنها لتحقيق
الإثبات ومن حيث أنها للنفي كما أنها للإثبات وإن كان تخالفها
من حيث أنها لا تعمل إلا في النكرات على المذهب المنصور ومن
حيث أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا ما دامت
عاملة فيه ومن حيث يجوز عملها وتركه إذا تكررت نحو لا حول
ولا قوة بخلافها نحو إن محلا وإن مرتحلا وإن لنا محلا وإن
لنا مرتحلا فهذه المخالفة من هذه الحيثيات يقتضي
فرعية عملها وإلا فلا يخفى عليك أن ينبغي أن يكون عاملة أصالة
من حيث النظر إلى انسحاب معنى النفي في مضمون الكلام عملا
كثيرا ويجوز أن يكون ظرفا بمعنى تعمل عملها في أكثر أوقات استعمالاتها
والحاصل أنها إذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة وندر
في المعرفة كما إذا كانت بمعنى ليس قل وإنما عملا أن فدائم ما
دامت مشددة فحصل لك ههنا أربع اعتبارات الدوام
والنكرة واعتبار القلة والندرة وأما عملها في الاسم والخبر
فإنما يكون على مذهب البصريين وأما عند الكوفيين فإنما
تعمل في الاسم وحده نحو لا غلام رجل ظريف في الدار وأما
نحو لا إله إلا الله فهو سهل من حيث التمثيل لكنه يختلف
فيه فإن مذهب الأخفش والمبرد أنها مع اسمها مبني على
الفتح كخمسة عشر فيكون اسمها منصوب المحل ومذهب
الكوفيين

الكوفيين والزجاج أن حركة اسمها إعرابية فيكون منصوبا
لفظا وعدم التنوين لا بناء فيها فإنه ليس من لوازم الاسم والإعراب
فيجوز زواله ومذهب قوم أنها لم تعمل فيه أصلا وهو وحده
في محل رفع وخبرها محذوف أي لا إله موجود ويكثر حذفه
إذا علم وبنو تميم لا يذكرونه حينئذ والأحرف استثناء والجلالة
يستثنى من اسمها بدل من محله و للعطف عمل ليس قليلا
لمشابهتها في الدلالة على النفي وإن كانت تخالفه من حيث أن عملها
قليل من حيث أن ذكر خبرها قليل حتى أن الزجاج لم يظفر به
فادعى أنها لا تعمل إلا في الاسم وحده ومن حيث لا تعمل إلا في النكرة
خلافا لابن جني وإنما ثبت عملها فيها على مذهب سيبويه
في الشعر لا في السعة والاختيار كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا
ولا وزر مما قد قضى الله واقيا والغرض من البيت الحمل على صبر
البلاء بأحق الصبر على حسب الطاقة فإن شيئا من الأشياء لا
يبقى على الأرض بل الأرض ومن عليها يفنى ولا شيئا من الملجأ يحفظه
مما قضاه الله عليه وحكم عليه بالفناء تعز فعل أمر من تتعزى
قال الجوهري القضاء يجيء أيضا بمعنى الصبر فقال عزيته تعزية
فتعزى فاعله مستتر فيه وهو أنت عام في كل مخاطب حذف لامه
لأجل الوقف أو للجزم على اختلاف مذهبين فيه الفاء فيه تفيد
معنى لام التعليل بمعونة المقام لا عملت عمل ليس فاسمها شيء خبرها

باقيا وعلى الارض متعلق بخبر الوزر الملجا الاسم الثانية خبرها
واقيا قوله مما قضاه الله متعلق بقوله واقيا ولا بما زيدت على رب
وثم للتاكيد وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل الا على الاحيان ولم
يبرز من مقتضيها الا الاسم او الخبر فامتنع بروزهما جميعا نحو لات
حين مناص اي ليس الحين حين مناص فلا بمعنى ليس اسمها مقدر
هو الحين وحين منصوب على انه خبرها مضاف الى مناص وهو النجاء
هذا مذهب الخليل وسيبويه واما عند الاخفش فانها لنفي
الجنس زيدت عليها التاء والمعنى ولا حين مناص لهم وحين منصوب
بها على انه اسمها وخبرها محذوف وهو لهم ترتيب انها تجيء للعطف نحو جاء
زيد لا عمرو وللجواب نحو لا في جواب من قال هل جاء زيد وتجب
تكرارها اذا دخلت على الفعل الماضي نحو لا قتل زيد ولا ضرب ونحو
كيف اعزم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل قال الله تعالى
فلا صدق ولا صلى وكذلك اذا دخلت على المعرفة او على النكرة
التي لم تعمل فيها نحو لا زيد في الدار ولا بكر ونحو لا حول ولا قوة الا
بالله وقد تجيء معترضة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد
وغضب زيد من لا شيء فالتحقيق ان مثل هذه بمعنى غير فتكون
اسما فلهذا انفك الصدارة عنها وللعطف الثانية هذا
شروع في حكم القسم الثاني تجزم الفعل المضارع المستقبل
ولا تمنن مثال النهي التمترية الواو واو العطف ولا تمنن فعل

نهي

نهي مجزوم بها فاعله مستتر فيه وهو انت وتستكثر حال من الفاعل
اي لا تعط مستكثرا وقد علم حاله من قبل فان قيل كيف يتوجه النهي
الى المن وهو ههنا بمعنى الانعام اجيب بان معنى النهي انما يتوجه
الى الحقيقة الى الحال لما تقدر في موضعه من ان النفي والنهي انما
يتوجهان الى المقيد فلا يسرف في القتل مثال النهي التحريمي الفاء
هي الفاء الفصيحة وهي جواب شرط محذوف عند النحاة ولا ناهية
يسرف فعل مضارع مجزوم بها فاعله مستتر فيه عائد الى ولي
المقتول في القتل متعلق به اخرجه عن حيز الاشكال الى موقع البيان
فلا يقتل غير القاتل ولا اثنين والقاتل واحد كان اهل زمان
الجاهلية يقتلون جماعة اذا قتل واحد منهم فكذلك قيل كل
قتيل في كليب غرة حتى ينال القتل آل مرة وقرا ابو مسلم صاحب
الدولة فلا يسرف بالرفع على انه خبر في معنى الامر وفيه مبالغة
ليست في الامر والوجه الثالث منها ان يكون زائدة للتاكيد وتحسين
الكلام الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة لزيادتها فيكون
المراد منها ان لا يتغير اصل معنى الكلام بتركها الا ان لا يفيد
فيه اصلا وكذا قال دخولها في الكلام كخروجها في عدم
تغيير اصل المعنى نحو ما منعك الا تسجد اي ان تسجد
بشهادة استقامة المعنى له فتكون للتاكيد كما جاء اي ان
تسجد بدون لا في موضع آخر من القران فيدل على ان لا في قوله

تعالى ان لا تسجد صلة جي بها للتاكيد فان القران يفسر بعضه
بعضا فيكون المعنى اي شي منعك من السجود وقيل معناه ما
دعاك الى ان لا تسجد فيكون للنفي ما اسم استفهام مبتدا **فان
قلت** فكيف يحسن فيه الاستفهام بدون ان يتمكن فيه الاستفهام
فان الله تعالى عالم بكل شي وقد علم المانع من السجود فالاستفهام
لاي شي ههنا **قلت** لا استبعاد في ذلك فان اسم الاستفهام
ههنا ليس لتحصيل العلم حتى يتوجه ما ذكرته بل للتوبيخ ولاظهار
معاندته وكفره وكبره منع فعل فاعله مستتر فيه عائد الى ما له مفعو
متصل به وهو خطاب لابليس ان حرف من حروف النواصب وتسجد
منصوب بها فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب له ايضا والمجموع في
قوة المصدر على انه مفعول المنع بتقدير من فمنع مع معموله خبر
المبتدا **النوع الرابع** من الانواع الثمانية **ما ياتي على اربعة
اوجه وهو** اي الاتي عليها **اربعة** الفاظ **احدها لو لا فيقال
فيها تارة حرف** يدخل على جملتين اولاهما اسمية على الاصح
والثانية فعلية **يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه**
اي يدل على استلزام تحقق شرطه لانتفا جوابه نحوى الخطاب
فحسن مقابلة الوجود بالامتناع فان اعتبار المعنى لا اللفظ
فقط فلا يتوجه ما يقال من ان الاحسن ان يقال الوجوب بالامتناع
فانه غير مناسب بمعنى الكلام وكما ترى ولا يتوجه ايضا الاعتراض
بان الشرط

بان الشرط يستدل بعدمه على عدم المشروط فكيف يستدل بوجوده
على عدمه **فان قلت** الدال على ما ذكر هو المجموع المركب من لو لا
ومدخولها فكيف يستقيم انها تدل عليه وحدها **قلت** زايد معتبر
في الدلالة على ما ذكر هو المجموع المركب من لو لا ومدخولها فكيف
يستقيم انها تدل وحدها **قلت** المعتبر في الدلالة على ما ذكر هو
اولى فانها هي العمدة فيها والباقي شرط لها كما هو شان الحروف فصحت
اضافة المعنى اليها وحدها من هذه الحقيقة كما صحت في ساير
الحروف فالتحقيق ههنا ان لها دلالتين على معنيين الاولى بحسب
المنطوق والثانية بحسب نحوى الخطاب اما الاولى بحسبه فهي ان تدل
على استلزام انتفا شرط لتحقق جوابه كما ان الثانية بحسب النحوى
هي ان تدل على استلزام وجود شرطه لانتفا وجود جوابه **فان
قلت** الشرط مع المشروط جايز الاجتماع فكيف يقتضي امتناع
شروطه **قلت** المراد من الشرط ههنا هو الشرط بحسب اصطلاح النحاة
لا بحسب اصطلاح اهل الاصل على انه في التحقيق شرط لانتفا الجواب
لو لتحققه **وتختص** في استعمالها **بالجملة الاسمية** خلافا
للكسائي فانه قال اذا قلت لو لا زيد لاكرمتك فيكون التقدير
لو لا حضر زيد لاكرمتك فيكون زيد مرفوعا على فاعل الفعل
مضمر فيكون جملة فعلية عنده **المحذوفة الخبر** لقيام قرينة
دالة عليه فيكون المذكور بعدها مرفوعا على الابتدا او مرفوعا

بنفس لولا كما ذهب اليه الفرا وابن كيسان ولا ينفصل
مضمر كما ذهب اليه الكسائي قال ابن طراوة ان جواب لولا يكون خبر
المبتداء دايما فلا يكون الخبر محذوفا عنده ورده البعض بانه
لا رابط بينهما **فان قلت** الجواب منوط بالشرط من حيث اللزوم
بينهما فلا حاجة الى زيادة الرابط والعايد اذ في اللزوم غنية
عن ذلك **قلت** الارتباط الحاصل ههنا هو الارتباط بين الشرط
وجوابه لا بين المبتدا والخبر والكلام في الثاني لا في الاول فعاد
الرد بحاله واجيب بان المقصود من الرابط هو الدلالة على نوع
تعلق وقد حصل ههنا فان الاتصال الحاصل بين الشرط وجوابه
يفيد بحيث الارتباط بين المبتدا وخبره استغناء بذلك
عن الرابط بينهما كما استغني عنها اذا كانت الجملة خبرا عن ضمير
الشان لحصول الاتصال بينهما والحاصل ان مذهبه اقرب الى التحقيق
والعقل كما ان مذهب غيره انسب الى المباحث العربية والنقل
هذا وان الخبر يجب حذفه اذا كان عاما كالحصول والوجود نحو
لولا زيد هلك عمرو واما اذا كان خاصا فلا يحذف ان لم يوجد
دليل عليه فلهذا قال **غالبا** وفيه اشارة الى رد قول من قال
ان الخبر بعدها واجب الحذف فيجعل نحو لولا زيد يدفع عدوه
لاهلكه من قبيل المحذوف الخبر تقديره لولا زيد موجود دافعا
عدوه لاهلكه فان مثل هذا تمحل محض خارج عن معنى الكلام

نحو لولا زيد لاكرمتك فلولا حرف امتناع وزيد مبتداء
خبره محذوف وهو موجود واللام لام جواب اكرم فعل فاعله متصل
به ومفعوله متصل به ايضا فالجملة الفعلية جوابها كما ان الجملة
الاسمية شرطها واما نحو لولاي ولولاك ولولاه فقد مر
بحثه في الباب الثاني فما وجد ههنا في بعض النسخ من قوله
ومنه اي من قبيل المذكور قولك **لولاي لكان كذا** فانما يستقيم على
قول الاخفش فكذا فسره بقوله **اي لولا انا موجود و** يقال
فيها **تارة** اخرى **حرف تخصيص** اي حرف يدل على طلب امر على
سبيل الازعاج والعنف التخصيص ماخوذ من خصه على القتال
اي حثه عليه وطلبه منه فيكون ابلغ في افادة هذا المعنى
لزيادة بيانه على بيانه **وعرض** اي حرف يدل على طلب امر على
سبيل الرفعة وهو ماخوذ من قولهم عرض فلان عصص ماجبه على
فلان اذا اظهر ما عليه وابرازها كريه فيكون المراد منه الطلب
على سبيل الرفعة بحسب معونة المقام ومنه التعريض خلوف
التصريح كقول الفقير للغني جيتك لاسلم عليك وانظر الى وجهك
الكريم فيكون مراده من هذا الطلب المعروف على سبيل ترك التصريح
والرفق فكانه يطلب حاجته منه من جانب وناحية لداع دعى اليه
يقول نظرت الى فلان عن عرض اي من جانب وناحية فمن هذا علم
ان قول من قال العرض يلزمه الطلب وليس بموضع له غير وارد ههنا

اللفظ

لما عرفت من قبل ان المراد من المعنى في امثال هذا اعم سوا حصل
بالوضع او بحسب معونة المقام فلهذا جعل الوجوه وجوه الاستعمال
لا وجوه الوضع فتامل فان قلت فلم جعلها فيهما وجها واحدا
قلت لاشتراكهما في معنى الطلب وان اختلفا في جهته فكذا
اشار الى التمييز بينهما بقوله اي طلب بازعاج وعنف في صورة
التخصيص يقال ازعجه اذا قلعه من مكانه او طلب برفق في صورة
العرض فيكون من قبيل اللف والنشر المرتب فان قلت لم استعمل
اولا الواو وثانيا او قلت لان المقام الاول مقام الاشتراك
والمقام الثاني مقام الامتياز والتوزيع فكل منهما ثابت في مقام
يليق به على حسب الوضع والطبع فظهر الفرق بينهما ان التخصيص
طلب على سبيل العنف والعرض طلب على سبيل الوفق فان قلت
هذا الفرق الحاصل بينهما بحسب التعقل كان في الفرق بينهما
بحسب تحقق موارد الاستعمال قلت لا بل هو معرض الى صلاحية
المقام لاحدهما او كليهما لو امكن فتختص اي لولا التي للتخصيص
والعرض بالفعل المضارع اي الفعل الدال على معنى مقترن
بالزمان المستقبل حقيقة لاشك ان دخولها انما هو على لفظ
المضارع حقيقة وعرفا لا على معناه المستقبل فلا يتوجه
الاعتراض بان الصواب ان يقول المستقبل بدل قوله المضارع فان
قلت ان النحاة قد قالوا ان المضارع بعد هذه الحروف
تحتمل

تحتمل المضي والاستقبال فمن اين ثم التقريب قلت اللام في لولا
التخصيصية لا في لولا مطلقا فيكون المضارع بعدها والا على
معنى مقترن بالزمان المستقبل فحصل التقريب بلا ريبة فان قلت
لا يحصل التقريب ههنا الا بعد حصول القرينة المعينة المضارع
للاستقبال فمن اين لك هذه القرينة قلت قد حصلت من حيث
انها تدل على طلب فعل وهو لا يكون الا في المستقبل لا في الحال ولا في الماضي
فقد ظهر من هذا ان المقتضي للاختصاص هو الطلب المذكور فلاجل
هذا ادخل الفا في قوله فتختص المضارع فان قلت قد استعمل اليا
مع الاختصاص فقبيل هذا في قوله وتختص بالجملة الاسمية وبعيده
هذا في قوله وتختص بالماضي فلم تركها ههنا قلت حذفها وحدها
ههنا طلبا للاختصار وعدى الفعل الى مفعوله على سبيل نزع الخافض
اوجه فيهما جميعا فالمعنى يختص المضارع بالمستقبل قال الجوهري
اختصه بكذا اي خصه به لا يخفى عليك ان هذا المعنى وان كان
غير ظاهر يدفع الشبهة بحذفها او يختص بما في تاويل اي تاويل
المضارع اي لفظه ماض ومعناه مستقبل فيكون مجاز فان قلت
اما العلامة فهي ان الزمان معتبر في كل منهما مع ان المستقبل
يؤول الى الماضي في الجملة واما الفائدة فيه فهي كمال عناية المتكلم
بوقوع المطلوب فكانه قد وقع فهو يخبر عنه على سبيل الابتهاج
نحو اطال الله بقاك مثال المضارع الصريح الواقع بعدها

يستغفرون في قوله **لولا تستغفرون الله** اي قال صالح عليه
الصلاة والسلام لقومه هلا تستغفرون الله قبل نزول العذاب
لولا حرف طلب الاستغفار **فان قلت** هل هي ههنا للتخصيص
او للعرض **قلت** الظاهر انها ههنا تكون للعرض وتحتمل ان تكون
للتخصيص تستغفر فعل مضارع فاعله الواو والنون علامة الرفع
ومفعوله لفظة الجلالة مثال ما في تاويل المضارع **نحو** اخرما في
قوله تعالى **لولا اخرتني الى اجل قريب** فاصدق واكون من
الصالحين اي هلا تؤخرني الى اجل قليل التقدير ليكن منك تاخير
فتصدق مني وكون من الصالحين ونحو قولك تزورنا فنكرمك
ويكون من المحسنين يوضح هذا بعض ايضاح لولا حرف عرض
اخر فعل ماض بمعنى المضارع اذ لا معنى طلب تاخير في الزمان
الماضي فاعله ضمير مرفوع متصل به وهو التا مفعوله بالمتكلم
والنون نون الوقاية هذا ما قصده ههنا وهو تكلف فالظاهر
انها في امثال هذا يكون لمجرد التمني فيكون التقدير ليتك
اخرتني الى اجل قليل مثل ليت الشباب يعود يوما فلهذا قال
الزمخشري ههنا هلا اخرت موتي الى اجل قليل **فان قلت**
القاعدة انها اذا دخلت على الماضي يفيد التقديم لكنه لا
يصح ههنا اصلا فلو تم ما ذكرته فلهذا جعلها للعرض
ههنا **قلت** معناها التمني والتقديم ليس من لوازمه بل هو
متولد

متولد منه فيجوز ان يحصل له العقم لانتفاء شرط القيام مانع
فجواب الاشياء الستة ان مضمرة بعدها اصدق فعل مضارع
منصوب بها فاعله مستتر فيه وهو انا اتصدق من التفعل فقلبت
التا صادا فادغمت الصاد في الصاد وقرئ اي فاتصدق على
الاصل الفعل مع فاعله في تاويل مصدر مرفوع المحل على انه
معطوف بها على ما قبله كما اشرنا اليه الواو واو العطف اكون
منصوب على انه معطوف بها على لفظ اصدق وهو فعل من الافعال
الناقصة اسمه مستتر فيه وهو انا خبره من الصالحين وقرئ
اكن بالجزم عطف على محل فاصدق كانه قيل ان اخرتني اصدق
واكن من الصالحين فلما فرغ من بيان الوجه الثاني اراد ان يرتب
عليه بيان الوجه الثالث فقال **و** يقال فيها **تارة حرف توبيخ**
اي حرف دال على تهديد وتعنيف ولوم على ترك فعل في الزمن
الماضي فلهذا رتب على ذلك قوله **فتختص** بالفعل **الماضي**
قال بعضهم قلما تخلو مصاحبها من توبيخ فلهذا قيل انها تدخل
على الماضي غالبا لكن عبارة المصنف اشد وادق **نحو فلولا
نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة**
القربان ما تقرب به الى الله تعالى اي اتخذوهم شفعا متقربا
بهم الى الله تعالى حيث قالوا هؤلاء شفعاؤنا عند الله والمعنى
فهلا منعهم من الهلاك الهتهم الفا تدل على ترتب التوبيخ.

ين

لولا حرف توبيخ نصر فعل هم مفعوله عايد الى الكافر المهلكين
الذين اسم موصول اتخذ فعل فاعله الواو والعايد الى الكفار
ايضا من دون الله متعلق به ومفعوله الاول ضمير عايد الى
اسم الموصول محذوف ومفعوله الثاني آلهة وقربانا حال
من المفعول له وقيل هو مفعول ثان لاتخذ بمعنى ذات قرابة مقدم
على مفعوله الاول وهو آلهة والفعل مع معموله جملة فعلية
وقعت صلة للموصول وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل
نصر ثم انها لما استعملت في معنيين احدهما استفهام والاخرى نفي
كل منهما غير مرضي عنده لكن كونها للاستفهام اقرب من كونها
للنفي جعله وجها رابعا على سبيل الحكاية عن غيره بصيغة
التمريض فقال وقيل وهي للعطف على الوجه الثالث فيكون من
المحكي لا من الحكاية فيكون مقول القول هو المجموع اعني الواو ومدخولها
فاندفع ما قيل من ان الواو لا تقع بين القول ومقوله كما لا
يقع بين الفعل ومفعوله تكون للاستفهام اي تكون لولا تارة
موضوعة للاستفهام مستعملة والا فليس بمستنكر ان يستعمل
الحرف في غير معناها على سبيل المجاز ولو بمعونة المقام نحو
لولا في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب اي هل اخرت
موتي الى زمان قليل وفي قوله تعالى لولا انزل اليه
ملك اي هل انزل الى الرسول ملك انزل فعل اليه متعلق به وملك

قايم

قايم مقام فاعله قاله الهروي اي قال الهروي ان لولا يكون
للاستفهام كما في هذين القولين واما فايدة هذا القول
فهي التحمل على غيره واعتراض عليه على سبيل المعارضة على الترجيح
والاشعار بان صيغة التمريض في الوجه الرابع ليست لكون
فاعلها مجهولا بل لعدم الاعتبار بهذا القول فلاجل هذا قال
والظاهر اي كونها للاستفهام محتمل بعيد خفي لا دليل يدل
عليه ظاهرا من حيث اللفظ والمعنى والظاهر المتبادر لا يجوز
العدول عنه الا بدليل انها اي لولا في القول الاول اي في لولا
اخرتني الى اجل قريب للعرض اي لطلب تاخير الموت على
سبيل الخضوع وفي القول الثاني اي في لولا انزل اليه ملك
للتحضيض اي لطلب الانزال على سبيل العنف والعصيان فيكون
استعمالها ههنا من الوجه الثاني فلا يكون للاستفهام عنده
فان قلت مثل هذا لا ينفي اصل الدعوى فكيف رد اعليه قلت
لما كانت تلك يكون الدعوى مبنية على دليل وقد خرج عن الدلالة
عليها الظهور في خلوفها سقطت لعدم بقاء اساسها
فان قلت هذا قول بلا دليل ايضا فمن اين ترجيح قلت
الجلي لا يحتاج الى دليل متى احتاج اليها والى دليل فلاجل
هذا نبه عليه بقوله والظاهر انها في الاول للعرض فعلم مما ذكر
ان من قال ان قوله والظاهر انها الى آخره من كلام الهروي فقد

خبط العشوا وركب متن عميا وزاد اي الهروي كما يدل عليه اذ ذكره
سابقا واو العطف كذلك قيل الضمير في زاد عليه علي ابن عيسى
فلعل جواز هذا ههنا مبني على ادعا اشتهاره في التعرض لهذا
المعنى لكن لا يخفى انه تكلف معنى للولا اخر اي غير المعاني
الاربعة فيكون وجوه استعمالاتها خمسة عنده ففي قوله
وزاد اشارة الى انه مخترع من عنده لا اصل له ولا تلتفت اليه
فيكون مردودا كما يصرح به بعد هذا وهو ان يكون نافية
اي المعنى الزايد الغير المعاني الاربعة هو النفي نفي عبارته
ادنى مسامحة فايدتها تقدير ذلك المعنى بمنزلة لم اي
الدالة على النفي في الزمن الماضي ثم لما حكي ان ذلك المعنى
اصل ثابت عند الهروي وكل اصل له فرع اراد ان يظهر بعض
موارد ذلك الاصل للايضاح على ما قصده قال وجعل اي
الهروي فيكون على ما بناء المعلوم كما هو الظاهر من جواز ان يكون
على بناء المجهول فقد قطع انتظام الكلام منه اي من ذلك المعنى
فيكون من ههنا كمن في قولك زيد من الانسان فيكون بعضا
من الكلي بمعنى جزئي له ويجوز ان يكون بمعنى البعض من الكل فيكون
التقدير جعل من موارد ذلك الاصل معنى لولا في قوله تعالى
فلولا كانت قرية آمنت اي لم تكن قرية من القرى التي
اهلكناها آمنت قبل معاينة العذاب فنفعها ايمانها

اي نفع

اي نفع اهل القرية ايمانهم بان يقبله اليه منها ويكشف
العذاب عنها الا قوم يونس فيكون الاستثناء متصلا
لان المراد من القرى اهلها كانه قال ما آمن اهل قرية من القرى
العاصية فنفعهم ايمانهم الا قوم يونس ويؤيده قراءة الرفع
على البدل فان قلت لم اختار الزمخشري وغيره الاستثناء
المنقطع ههنا قلت لانه حملها على معنى التحضيض والاستثناء
المتصل لا يحسن ههنا على ارادة التحضيض كما لا يحسن ان يقول هلا
قرا قومك القران الا الصلحا منهم تريد استثناء الصلحا
من المحضوضين على قراءة القران لاسيما اذا وقعت منهم قراءة
القرآن اذا التحضيض بلفظ المعنى يفيد اللزوم على الترك وقوم
يونس قد آمنوا وما تركوا الايمان فكيف يستقيم اللزوم على ترك
الايمان فان قلت ليس الاستثناء من الحكم فضلا عن التحضيض وانما
هو من اهل القرى وقومه داخلون فيهم دخول زيد في القوم في قولك
جاء القوم الا زيد فيكون متصلا قلت نعم لكن لما كان الظاهر
المتبادر الى الفهم من القول استثناء قومه من القوم المحضوضين
على الايمان ولم يستقم معنى التحضيض في حق قومه لما عرفت
حمل الاستثناء على الاستثناء المنقطع فلهذا اختاره وجوز
الاستثناء المتصل ههنا الفا للتعقيب ولولا حرف للنفي وكان
فعل من الافعال الناقصة اسمه قرية وآمنت فعل فاعله

مستتر فيه عائد اليها الفا للعطف نفع فعل مفعول متصل به عائد
اليها و ايمان مضاف الى الضمير المجرور فاعله الا حرف استثناء
قوم منصوب مستثنى من اسم كان على ما عرفت تحقيقه و يونس
غير منصرف للعجمة والعلمية مجرور لاضافة قوم اليه وكونه
بالفتحة طلبا وان المصنف رد قول الهروي لعدم استفادة
الياس ولعدم قبول الدعوى بغير دليل لا سيما هناك من
معارض فاشار ان استعمال لولا في قوله تعالى فلولا كانت قرية
آمنت من قبيل الوجه الثالث فتفيد التوبيخ قصدا واصالة
والنفي التزاما وضمنا ثم نبه على دليل الاول بقوله **والظاهر**
الذي يشهد له بالصدق الفعل من ائمة العربية **ان المراد**
من لولا في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت معنى **فهلا**
فكانه قيل فهلا كانت قرية آمنت لا شك ان هلا ههنا
يفيد التوبيخ فكذا لولا ففائدة ادخال الفا عليها ههنا
هي زيادة تقرير المقصود ودفع الاشتباه والا فلا يخفى ان
يقول معنى التوبيخ يتم بدونها **وهو** اي القول الذي ذكرنا
من ان المراد ههنا معنى هلا **قول الاخفش وقول الكسائي**
والفراء ويؤيده اي ما ذكر **قراءة ابي ابن كعب** فهلا ههنا
بدل فلولا فان القرآن كالروايات تحصل تقوية من بعضها
لبعض وما وقع ههنا في بعض النسخ يدل قراءة ابي **من ان**

في

نحو فيما اي في مصحفه واصله وقيل اي في قراءته **فهلا** قاله
واحد لكن المذكور اولا اظهر **فان قلت** الواو ههنا حرف عطف
فاين المعطوف عليه **قلت** المعطوف عليه مقدر تقديره القول
الذي ذكرنا يشهد بصدقه قول ائمة النحو ويؤيده قراءة ابي
فيكون حالهما كحال الشاهد والمزكي **فان قلت** ينبغي ان
يكون الامر بالعكس كما لا يخفى السر في العدول **قلت** السر ان قول
هؤلاء مقصود على النظر الى المعنى قصدا والمقصود بيانه وقراءته
متوجهة الى النظر والتكلم اصالة والى المعنى ضمنا فلهذا جعل
قولهم شهادة وقراءته تقوية على ان تحصيل بيان معنى المتواتر من
بيان معنى غير المتواتر مما يلجأ الطبع ظاهرا ثم لما فرغ من التثنية
عليه اشار الى الاستدلال على الثاني بقوله **ويلزم** اي لولا يفيد
التوبيخ قصدا كهلا على ما مر تحقيقه ويلزم من **ذلك**
اي كونها مفيدة اياه ههنا فكذا اضاف لفظة معنى الى النفي
في قوله **معنى النفي الذي ذكره الهروي** بيان ذلك ان لولا
قد افاد التوبيخ على ترك الفعل في مثل هذه الصورة بالاستقراء
وكلما افادته فقد دلت على انتفاء ذلك الفعل التزاما بالضرورة
لتعيين توجه التوبيخ الى عدم الفعل فقط فكلما افادت التوبيخ
على ترك الفعل فقد دلت على انتفاء ذلك الفعل فلهذا اندفع
ما قيل ههنا من ان كلام المصنف لا يستلزم النفي كليا في جميع الصور

وان استلزامه في هذه الصورة فلا يستلزم ردا على دعوى
الهروي وسقط ايضا على نفيه لان امثال هذا البحث مباحث
جزئية يكفي فيها ملازمة اقناعية ومناسبة عادية
وانحل ايضا ما اعترض في هذا الموضع من ان التوبيخ يجوز ان
يكون مستفادا من لولا ومدخولها جميعا فلا يلزم دلالتها
وحدها على انتفا بالالتزام لان دلالتها عليه قد تحققت
تتبع موارد استعمالها مع شهادة فحوى الكلام ومعونة المقام
واما احتياجها فيها الى متعلقها فلا يقدح فيها كما لا يقدح
في دلالة ساير الحروف وقد اشار الى جميع ما قبلها في تحقيق
هذا المحل بقوله لان اقتران التوبيخ المدلول عليه بلولا
قوله بالفعل متعلق بالاقتران فان قلت ما المراد من اقتران
التوبيخ بالفعل الذي هو فعل ماض قلت المراد مقارنة فعل
التوبيخ ومدلوليته للفعل الذي دخلت عليه لولا في زمان
تحققه بالاستعمال سلوكا الى طريق توصيف المدلول بوصف
الدال وانما عدل اليه لان التوبيخ اقرب الى الدلالة على
الانتفاء من لولا الماضي صفة الفعل يشعر اي اقتران التوبيخ
بانتفا وقوعه اي بانتفا تحقق مدلول الفعل الماضي بمعنى
انه ما وقع ومما يقوي ما ذكره قول الزمخشري في تفسير هذا
الكلام والجملة في معنى النفي لتضمن حرف التحضيض معناه وقال
المصنف

المصنف في معنى البيت لعل الزمخشري اراد بقوله والجملة في
معنى النفي ما ذكرناه فكذا قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا
للنفي فان قلت وبعد اللتيا والتي انه تسليم قول الهروي في
الحقيقة لا رد له قلت ليس الامر كذا بل هو حمل كلامه على
غير محل النزاع الذي استعملت اللفظة هل هي حقيقة فيه
اولا وتخطئة له لاستثاره غير المقصود بالمقصود عليه الكلمة
الثانية من الكلمات الاربع المستعملة على وجوه اربعة ان
المكسورة اي مكسورة الهمزة الخفيفة بسكون نونها سكون
بناء فيقال فيها شرطية اي الوجه الاول ان يكون لتعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فلهذا يعمل فيها
عمل جزم لفظا او محلا في نحو قل خطاب للنبي صلى عليه الصلوة
والسلام ان تخفوا من الاخفا اي ان تكتموا وتستروا ما في صدوركم
من ضمايركم او تبدوه من الابدا وهو الاظهار يعلمه الله ان
حرف شرط جازم وكذا جيء جوابه بالجزم وحذف من شرطه
النون علامة له وكذا حذفت من تبدون وهو اصل تبدوا
كما ان تخفون اصل تخفوا لكونه معطوفا عليه تخفوا فعل فاعله
مستتر فيه وهو انت خطاب للمومنين وما اسم موصول في صدوركم
جملة ظرفية صلته والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول
به لتخفوا واو للعطف وتبدوه معطوف على تخفوا فاعله مستتر فيه

ايضاً والضمير المنصوب المتصل به العائد الى الموصول مفعوله
ويعلمه فعل مفعوله متصل به عائد اليه ايضاً فاعله لفظة
الجلالة والشرط مع جوابه جملة شرطية منصوبة المحل
على انها مقولة القول وما وقع ههنا في بعض النسخ
من قوله **وحكمها ان تجزم فعلين** فقد عرفت تحقيقه
انتفاءً والظاهر انه غير محتاج اليه ههنا لانه في صدد
بيان وجوه الاستعمالات لكنه ذكر على سبيل الاستطراد
ويقال فيها تارة **نافية** اي الوجه الثاني ان تستعمل لتدل
على معنى النفي **نحو ان عندكم من سلطان بهذا** اي ما
عندكم من حجة بهذا القول وهو قول اتخاذ الولد وقالوا اتخذ
الله ولداً قال الزمخشري في بيان هذا كانه قيل عندكم فيما
تقولون سلطاناً ان للنفي عندكم ظرف مستقر فاعله سلطان
لاعتماده على ما قبله ومن زيادة للتاكيد في النفي وتعلمه سلطان
مبتدا خبره الظرف وبهذا حال من الضمير المستتر فيه الظرف
العائد الى سلطان على تقدير كونه مبتداءً فكانه قيل ما حجة
عندكم واقعة في هذا القول فيكون المقول مكاناً ومحلاً للسلطان
والعامل فيها الظرف والظاهر انه صفة له على معنى ما عندكم
سلطان يتعلق بهذا القول **وقد اجتمعا** اي حرفا الشرط
والنفي **في قوله تعالى ولئن زالتا** اي زالت السموات
والارض

111

والارض **ان امسكهما من احد** ما يمنعهما احد من الزوال **من
بعده** اي من بعد الله وامساكه ومنعه من الزوال الواو واو
اعتراض وقيل واو الحال وقيل واو العطف فانها قد تدخل
على واو القسم كما في قول القائل فوالله لولا تمره ما جئته
فمن قال انها واو القسم فقد سهى اذ لم يعهد اظهار واو
القسم مع حذف المقسم به فواو القسم مع حذف المقسم به
محذوف ههنا لقيام القرينة مع طول الكلام طلباً للخفة
اي والله واللام تسمى لام الموطية واللام المؤذنة لايذانها
بان الجواب بعدها جواب قسم حيث النظر الى ان جميع ما ذكر
بعدها جواب له بحسب الظاهر فما له راجع الى ما ذكرنا
في التحقيق وان شرطية وزالتا فعل الشرط فاعله مستتر فيه
عائد الى السموات والارض وهو مجزوم المحل بها وان نافية
امسكها فعل الجزاء مجزوم المحل ايضا مفعوله متصل به عائد
اليهما فاعله احد فيكون من صلة فيه كما ان من الثانية
في قوله من بعده للابتداء والجملة جواب القسم المقدر يسد
مسد جواب الشرط فلهذا احذف ههنا وجوابا **ومخففة
الثقيلة** اي الوجه الثالث ان يستعمل مخففة ان المكسورة
على جملتين فعلية واسمية اما اذا دخلت على الفعلية بحسب
الفاعملها نحو ان كان زيد لقايماً واما اذا دخلت على الاسمية

جاز إعمالها خلافا للكوفيين اعتبارا للاصل وجاز ترك اعمالها
نظرا الى زوال المشابهة اللفظية للفعل بعروض التعيين عليه
الشاهد الاول **نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم** على
قراءة من خففها واعملها والمعنى ان جميع المختلفين في الكتاب والله
ليوفينها ربك اعمالهم من حسن وقبيح وايمان وجحود والواو
للعطف وان مخففة من الثقيلة وكلا منصوب اسمها والتنوين فيه
عوض من المضاف اليه اي كلهم واللام الاولى للتاكيد والثانية
موطية للقسم وقيل بالعكس وما مزيدة للفصل بينهما ويوفي فعل
والنون نون التاكيد الاول هم عايد الى كلا وفاعله رب وهو
مضاف الى الضمير وهو خطاب للنبي عليه الصلوة والسلام
مفعوله الثاني اعمال وهي مضافة الى هم وهو عايد الى كلا ايضا والفعل
مع معموله جملة فعلية وقعت جوابا لقسم محذوف مع جوابه
جملة اسمية مرفوعة المحل على انها خبر ان المخففة وقرئ بتشديد
الميم على ان صلة لمن ما قلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلاث
ميمات فحذفت الاولى والمعنى كلا لمن الذي ليوفينهم ربك
جزاء اعمالهم فيكون الجار مع المجرور خبرها وقرئ لما بالتشديد
والتنوين بمعنى جميعا كانه قيل وان كلا جميعا كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون هذا وانها اذا شددت او خففت
او رفعت كل فلا يكون مما نحن بصدده والشاهد الثاني في

نحو

نحو ان كل نفس لما عليها حافظ المعنى ان الشان كل نفس
لعليها رقيب **فان قلت** فعلى هذا لا يكون شاهدا
للثاني **قلت** المقصود ههنا بيان المعنى لا بيان العمل
فصح ان يكون شاهدا له بناء على ما هو المشهور عندهم
من ان العمل في ضمير الشان المقدر مختص بان المفتوحة من
الثقيلة فلاجل هذا لم يتعرض الزمخشري في تفسير هذا
الكلام لتقدير الشان ان مخففة من الثقيلة بدون الاعمال
على قراءة من خفف ميم لما وكل مبتدا مضاف الى نفس خبره حافظ
وعليها متعلق به واللام لام الفاصلة وهي لام الابتدا فيكون
للفرق بين ان المخففة من الثقيلة وبين النافية وللتاكيد ايضا
ومن قال انها للفرق لا للتاكيد فنظره مقصور على حال اللفظ وقاصر
عن اعتبار شان المعنى وما صلة جيء بها لزيادة الجنس والتاكيد
والمبتدا مع خبره جملة اسمية وقعت جوابا للقسم المقدر في اول
السورة وانما ذكرت هذه الابحاث مع انها قد ذكر اكثر من قبل الطول
العهد ولفوايد ما ذكرها هنا **في قراءة من خفف ميم لما** انما اشير
الى هذا القيد لاجل التطبيق لما ادعاه ولعدم صحة الاطلاق لانها
تكون للنفي على قراءة التشديد على ما عرفت وانما صحت الظرفية
في القراءة بناء على قاعدة التشبيه والتنزيل والظاهر ان في ههنا بمعنى
على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل **فان قلت** ما محله

المخففة

من الاعراب قلت محله نصب على الحالية فان قلت فاين دون
الحال قلت الضمير المستتر في قوله مخففة فكانه قيل ان مخففة من الثقيلة
غير عاملة في نحو هذا الكلام حال كونها على قراة التخفيف ويقال
فيها تارة اخرى زائدة اي الوجه الرابع ان تزاد في الكلام
لفائدة التاكيد كما لتاكيد وغيره تدخل على جملتين فعلية
واسمية اما الفعلية فنحو ما ان اتيت لشي انت تكرهه
واما الاسمية فزيد قايم في نحو قولك ما ان زيد قايم ما
نافية مشابهة بليس بطل عملها الزيادة ان بعدها وزيد
مبتدا خبره قايم والمجموع جملة اسمية ولما كثر زيادتها
بعد ما النافية وكان يتصور اجتماعها على وجهين احدهما
ان يكون متقدمه عليها والثاني بالعكس وليست زائدة على وجه
اراد ان يضبطها على وجه كلي بحيث يعلم زيادة ما النافية
ضمنا والا كان ينبغي ان يقال وزيادة بعدها من اول الامر بلا
تطويل الكلام فقال وحيث اجتمعت ما وان في كلام الظاهر
ان العطف ههنا من قبيل عطف الخاص على العام من حيث المعنى
ان تضمن حيث معنى الشرط كما يشعر به الفا التي في قوله فان تقدمت
ما ويحتمل ان يكون للاعتراض لاجل تفسير ما ذكر اولا ويجوز ان يكون
معطوفا على قوله في ما ان زيد قايم فحينئذ يكون من قبيل عطف العام
على الخاص فتكون الفا فيه للتفريع والتفصيل فان تقدمت ما
على

على ان فهي اي نافية مكفوفة عن العمل وان زائدة كافة لها عنه
لا يخفى عليك اذ الشارح في هذا الكلام الى ادراج بيان السبب في
ضمن بيان الاصل بحيث ضمنه تعليل حكم الاصالة والزيادة
على ما هو المطابق لاستعمال النقل وحكم العقل فيكون من قبيل
قضايا قياساتها معها وللعطف ان تقدمت ان على ما فهي اي ان
نافية وما زائدة للتاكيد نحو واما تخافن من قوم خيانة
فانبذ اليهم على سواء اي واما تخافن من قوم معاهدين لك نقض
عهد بامارات تلوح لك فاطرح اليهم عهدهم ثابتا على طريق
تصديق سوي في العداوة بان يخبرهم اخبارا ظاهرا انك قطعت
ما بينك وبينهم من المعاهدة بحيث ينقطع امارة الغدر واخفاء
نكث العهد الواو للعطف واما صلة ان ما فقلبت النون ميما فادغمت
في الميم فصار اما تخافن فعل الشرط فاعله انت مستتر فيه والنون
نون التاكيد من قوم متعلق به وخيانة مفعوله الفا في الجزاء انبذ
فعل امر فاعله انت ايضا واليهم متعلق به ومفعوله محذوف كما اشرنا
اليه وعلى سواء حال من فاعل انبذ وحده كما اوحينا اليه وقيل من المنبوذ
اليهم فقط كانه قيل فانبذ اليهم ثابتين على استوا في العلم بنقض
العهد وقيل حال منهما جميعا هذا وانها قد تستعمل عند سيبويه مرادفة
لنعم والمصنف لم يلتفت اليه لندرة استعمالها في هذا المعنى مع امكان
رده الى ما ذكر فلهذا لم يجعله وجها رابعا وبهذا اندفع خامسا

واما استعمال ان الزيادة فكثير متعديه فلهذا جعله وجها رابعاً
ولهذا اندفع ما قيل ههنا من ان عدها في الوجوه اولى من عد كونها
زائدة فيها واما الجواب بان كونها مرادفة لنعم فغير مختار عنده
فليس بمختار اذ الا ويشترط ان يكون جميع ما ذكر في بيان الوجوه مختاراً
عنده يدل عليه قوله في بيان وجوه قيل وتكون استفهام الثانية من
الكلمات المستعملة على اربعة وجوه ان المفتوحة الهمزة المخففة
على اللسان بسبب اسكان نونها وبالقياس الى ان المفتوحة المشددة
واما الغرض من التوصيف فهو التمييز ودفع الالتباس والاشتباه عن
الاذهان فيقال فيها حرف مصدري اي الوجه الاول ان تكون
حرفاً يجعل معنى مدخوله في قوة معنى المصدر فيختص دخوله بالجملة
الفعلية فينصب المضارع اذا دخل عليه سواء كان مبتدا نحو وان
تصوموا خير لكم او خبراً نحو المعروف ان تفعل الخير او لا في نحو
يريد الله ان يخفف عنكم يريد فعل فاعله الله وان حرف مصدري
ناصب ويخفف فعل مضارع منصوب به في تاويل مصدر وعنكم متعلق
به والخطاب للمؤمنين والفعل مع معموله منصوب المحل على انه مفعول
يريد كانه قيل يريد الله التخفيف عنكم و تدخل على الفعل الماضي نحو
اعجبني ان صمت اي صيامك قال بعض النحاة ان صلة موصولات
الحروف ويجب ان يكون خبرية كصلة موصولات الاسماء والظاهر انها
تدخل ايضاً على فعل الامر والنهي نحو كتبت اليه بان قم وكتبت اليه
بان

بان لا تفعل وهذا مذهب البعض قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى
ان طهرا بيتي بان طهرا او اي طهر يريد بذلك انها تجوز ان تكون
حرفاً مصدرياً وتجوز ان تكون حرف تفسير كاي والحق انها حرف مصدري
ان صح تعلق معنى ما قبله بمعنى الفعل المأول نحو كتبت اليه بالمصدرية
وحرف تفسير ايضاً ان كان فيما قبله ابهام واريد ازالته نحو امرته ان
قم والا تكون حرف تفسير فقط نحو كتبت اليه ان قم فعلم من هذا
ان قول من زعم انها اذا دخلت على الامر والنهي تكون حرفاً تفسيرياً
لا غير اذ لو جاز ان يكون حرفاً مصدرياً لجاز التقدير فلو قدر به لفات
معنى الامر على انه لا يصح ان يقول اعجبني ان قم وكرهت ان قم كما تقول
اعجبني ان تقوم واريد ان قمت ليس كما ينبغي اذ قوة المعنى الامر عند
التقدير وحين ارادة التاويل بالمصدر لا يمنع ان يكون حرفاً مصدرياً
كما ان فوت معنى الفعل الماضي وقت التاويل به لا يمنعه واما امتناع
قولك اعجبني ان قم وكرهت ان قم فللقصد الى طلب القيام بدون
قصد التاويل به وامتناع تعلق الاعجاب بطلب القيام حتى لو
قصد التاويل به لصح تعلق الاعجاب بلا شبهة كما يصح تعلقه به في قولك
اعجبني ان تقوم و الوجه الثاني من الوجوه الاربعة ان تكون زائدة
لغرض من الاغراض فلا تكون لغوا انما قدم هذا الوجه على الوجه الثالث
مع انه عكسه مما في كتاب المغني كما هو الانسب لقلة مباحثها بالقياس الى مباحث
ان المفسرة في نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه اي فلما حش

السلام

جاء البشير طرح البشير القميص على وجه يعقوب عليه الصلوة و
الفاء فيه تدل على التعقيب ولما بمعنى حين وان صلة وجاء فعل
فاعله البشير والقى فعل فاعله مستتر فيه عايد الى البشير والضمير
المنصوب المتصل به عايد الى القميص وعلى وجهه متعلق بالقى والضمير
المجرور في وجهه عايد الى يعقوب وقيل عايد الى البشير وهو يهودا
من اولاد يعقوب عليهم الصلوة والسلام فلما اقام الشاهد لما
ادعاه من الزيادة زاد زيادة استحكامها مع دفع توهم
الاختصاص فقال **وكذا** اي وكما كانت صلة فيما ذكر تكون زايدة ايضا
جيت **جاءت** اي ان **بعد لما** نحو لما ان جيت اكرمتك وتزاد بين
لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد قليلا بعد الكاف
نحو كان ظبية **و**الوجه الثالث منها ان تكون **تفسيرية** بمنزلة
اي فتكون مفسرة لجمل لكن اي اكثر منها دورانا في الكلام
فانها تفسر كل مجمل سواء كانت بعد مفرد او بعد جملة وسواء
كانت بعد صريح القول او معناها واما ان فلا تكون مفسرة
الا بشروط الاول ان تسبق بجملة فلهذا رد قول من قال ان
في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين مفسرة
كما يصرح به هو بعد هذا والثاني ان يتاخر عنها فلا تقول ذكرت
عسجدا ان ذهبا والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى
القول فلا يقال ضربت ان زيدا والرابع ان لا يوجد فيها حرف

القول

القول خلافا لابن عصفور فلا يقال قلت لفلان ان افعل والخامس
ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية
ثم بعد ذلك كله لا تفسر عند الجمهور الا مفعولا مقدرا للفظ
دال على معنى القول ومورده نحو وناديناه ان يا ابراهيم فهي مفسرة
لمفعول مقدر لناديناه كانه قيل ناديناه كلاما وهو قوله يا ابراهيم
وجوز بعضهم ان تكون مفسرة لمفعول به مذكور نحو اذ اوحينا الى امك
ما يوحى ان اقذفيه **و**انكر الكوفيون ان تجيء للتفسير لانه اذا قلت
كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس
العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب والمفسر يجب ان يكون نفس
المفسر فلهذا لو جئت باي مكان ان في المثال المذكور لم تجده مقبولا
في الطبع والظاهر ان كلامهم ههنا مبني على ان يكون لتفسير نفس
الفعل لا لمفعوله وعلى ان الفعل لا يصدق على الكتابة لكن لا يخفى
عليك ان التفسير في امثال هذا للمفعول لا للفعل يشهد بذلك
تتبع موارد استعمالاتها وان الفعل يصدق على الكتابة صدق
الاعم على الاخص **فان قلت** لعلهم ارادوا ان مفهوم المفسر يجب
ان يكون نفس مفهوم المفسر والفعل مع الكتابة ليس كذلك **قلت**
لا يمكن حمل كلامهم على هذا لما تقرر في المعلوم والمعقول ان المفسر
يجب ان يكون اوضح من المفسر في المفهوم واما امتناع التفسير
عدم قبول الطبع في المذكور على تقديم الاستبدال فالمتبادر الذهن

الى ان التفسير للمفعول لا للفعل وهم قد قصدوا انه للفعل او للمفعول
في نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك الوحي لغة هو الكلام الخفي
المسموع ويجيء بمعنى الاشارة والكتابة والرسالة والالهام
وفي اصطلاح اهل الشرع هو كلام الله المنزل على نبي من انبيائه
الفاء فاء جواب شرط محذوف ويحتمل للعطف واوحى فعل
فاعله نا واليه متعلق به والضمير المجرور عائد الى نوح
ومفعوله مقدر تفسيره ان اصنع الفلك اصنع فعل امر
فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب لنوح عليه الصلوة
والسلام والفلك مفعوله والمجموع جملة مفسرة لا محل
لها من الاعراب على ما عرفت والظاهر ان الايحاء متعلق
بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل ثم لما فرغ
عن بيان مطلق دعوى التفسير اراد ان يقيدها بزيادة تقييد
ليكون اثبت في الاذهان واوقع في القلوب وان يشرع
في بيان ضبط قانون على ما هو دأبه يحسن يشير الى
شروط التفسير ليحصل الفرق بينها وبين اي التفسيرية غير من
ينتبه بالرموز واشارات فقال **وكذا** اي كما كانت مفسرة
ههنا يكون مفسرة ايضا **حيث وقعت** اي ان هذا
اشارة الى الشرط الاول لكنه ترك الاشارة الى الشرط الثاني
معلوم **فيها** اي في الجملة المقدمة **معنى القول** هذا يشير
الى

الى الشرط الثالث قوله **دون حروفه** اي حروف القول في اية
مادة كانت اشارة الى الشرط الخامس وهو دال الرابع كما ان قوله
ولم يقترن اي ان اي جارة اشارة الى الشرط الخامس وهو
دال عن فاعله وقعت وتجوز ان يكون معطوفا على جملة وقعت
وهي مجرورة المحل لاضافة بعض الشروط مع الاشارة الى رد قوله
من فعل عن اعتبار الشرط بقوله **فليس** الفاء فاء جواب شرط محذوف
وليس فعل من الافعال الناقصة اي من قبيل ان المفسرة خبره
تقدم على اسمه ان في قوله تعالى **وآخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين** اي وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح ان يقول الحمد
لله رب العالمين **فان قلت** ما المقصود من آخر دعائهم مع ان
اقوال اهل الجنة واحوالهم لا آخر لها فان الجنة دار البقاء والخلود
قلت قال المفسرون معنى خاتمة تسبيحهم في كل مجلس ان يقول
الحمد لله رب العالمين فان اهل الجنة يسبحون الله تنعما وتلذذا
بلا تكلف عليهم الواو للعطف وآخر مبتدأ مضاف الى دعوى
وهو مضاف الى هم وهو عائد الى اهل الجنة وان مخففة من الثقيلة
فلا يكون استعمالها ههنا من الوجه الثالث بل من الوجه الرابع
وهي عاملة في ضمير الشان المقدر اصله انه خففت ان وحذف ضمير
الشان كما في قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل الحمد مبتدأ خبره رب
العالمين صفة والمجموع خبر ضمير الشان وضمير الشان مع خبره جملة

اسمية مرفوعة المحل على انها خبر المبتدأ والمجموع وقع ههنا اسم
لليس على سبيل المسامحة وفي التحقيق ان كما او ملقا اليه قوله
بان المتقدم عليها ههنا تعليل السلب غير جملة وهو آخر
دعاويهم فلو كانت تفسيرية ههنا لوجب ان يتقدم عليها جملة
لكنها ما تقدمت عليها فلا يكون تفسيرية ههنا وانما
لم يقل مفرد بدل قوله غير جملة مع انه اخصر واوضح لزيادة
التنبيه على الشرط الاول فان قلت لم لم يقل لانتفاء الشرط بدل
قوله لان المتقدم عليها غير جملة مع انه اظهر وانسب للسلب قلت
للتنبيه على انها لا تصلح للتفسير ههنا اصلا فلا يكون ابلغ
في الرد ولا للعطف اي وليس ههنا ان في نحو قولك كتبت اليه
بان افعل لدخول الخافض عليها وهو البا فتكون مصدرية
وما وقع ههنا في بعض النسخ من لفظة عليه موقع اليه فليس
بلازم لما نحن بصدده فتامل للعطف ايضا وللاعتراض فان
قلت كيف ينتظم معنى العطف ههنا قلت ينتظم اذا نظر الى
مآل المعنى فكانه قيل انها ليست للتفسير لما ذكر لقيام مانع
ولا في قوله تعالى ما قلت لهم الآية فان قلت لم غير اسلوب
الكلام قلت لانه ذكر ههنا قولا لا يتعلق بشرط ولا بفائدة
وهو قوله انه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله
تعالى فان قلت لم لم يحملها على ابتداء الكلام تفسيرا عن هذا

الحمل

الحمل قلت لوجوب رعاية الاصل مهما امكن قول بعض العلماء
في توجيه ان في قوله تعالى الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي
وربكم ما نافية وقلت فعل وفاعل ولهم متعلق به والضمير
المجرور المتصل فيه عايد الى الناس والا حرف استثناء وما اسم
موصول وامر فعل فاعله متصل به كما ان مفعوله كذلك وبه متعلق
به والضمير فيه عايد الى الموصول والفعل مع معموله وقع صلة والموصول
مع صلته او الموصول وحده وقع مستثنى مفرغا منصوب المحل على انه مقول
لقول عيسى عليه الصلوة والسلام وان حرف تفسير واعبدوا فعل
فاعله الواو والله منصوب على المفعولية وربي صفته وربكم
معطوف على ربي والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت مفسرة
لمقول قلت ان اولا امرت ويجوز ان يكون حرفا مصدريا موصولا
بفعل الامر فالموصول مع صلته يكون في قوة المصدر فيكون مجرور
المحل على انه عطف بيان للها في به هذا اذا نظر الى الضمير المجرور
وحده واما اذا نظر الى محل الجار مع المجرور فيكون الموصول مع صلته
منصوب المحل على المفعولية انها اي ان المذكورة في قوله تعالى ان
اعبدوا الله مفسرة لما قبلها ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
مكسورة الهمزة لوقوعه بعد القول اسمه الضمير المنصوب المتصل
به خبره مفسرة والمجموع جملة اسمية منصوبة المحل على انها مقولة
لقول بعض العلماء ان حمل اي قول بعض العلماء على انها اي ان المذكو

رة

فيه مفسرة للامر حتى يكون بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه
فان قلت هذا يدل على انها مفسرة لفعل الامر وقد ذكرت فيما
سبق انها مفسرة للمفعول فما وجه الجمع بينهما قلت جهة انها
مفسرة لامرتني باعتبار متعلقه فانه قول يقتضي مقولا فيكون
قوله ان اعبدوا الله ربي وربكم مفسرا له فان قلت فهلا
يجوز ان تكون مفسر القول ايضا قلت لا لامتناع صدقه عليه
والمفسر يجب ان يصدق على المفسر اللهم الا على قول من قال ان مقول
القول مفعول مطلق او على تقدير مضاف فيه قوله دون قلت
متعلق بمفسرة منع فعل ماض على صيغة المعلوم مفعوله محذوف
وهو الحامل بدلالة معنى الكلام منه اي من حمل على التفسير من قال في
بيان هذا اي من الذهاب اليه فما اعطى الكلام حقه وان كان صحيحا
بحسب الميل الى حال معناه واما من قال ههنا اي من ان يكون مفسرة
له فقد عن سميت الصوب انه اي الشان لا يصح اي يستحيل ان
يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم هذا ان اعبدوا الله
ربي وربكم مرفوع المحل على سبيل الحكاية وقع اسم يكون
خبره مقولا لله تعالى اي تقدس عنه لا شك ان في استعمال
هذا اللفظ ههنا ما فيه من الفخامة بحسب نفسه وبحسب وقوعه
في مقام التنزيه ويكون مع اسمه وخبره في تاويل المصدر لسبب ان
مرفوع المحل لا يصح على انه فاعل والفعل مع فاعله جملة فعليه

خبره

خبره عن ضمير الشان والمجموع من مرفوع المحل على انه فاعل منع قبل
منع الحامل على التفسير عدم صحته هذا فما وقع ههنا في بعض
النسخ من لام التعليل الداخلة على ان هكذا لانه لا يصح الى آخره
فليس له معنى والان يقرأ منع بصيغة مجهول ومنع مع معموله
جملة فعلية وقعت جوابا للشرط والشرط مع جوابه جملة
شرطية مرفوعة المحل على انها وقعت خبر المبتدأ وهو قول بعض
العلماء او للعطف على سبيل الانفصال الحقيقي او ان حمل قول ذلك
البعض على انها ان المذكورة فيه مفسرة لقلت دون امرتني
بحروف القول انما قال حروف القول ولم يقل صريح القول
اشارة الى ان الاعتبار بحروف القول في اي مادة كانت لخصوصية
نفس قول من الاقوال كقلت مثلا يا باه اي لمنع حروف القول الحمل على
التفسير له لانتفاء شرط التفسير وهو ان لا يكون في جملة متقدمة
حروف القول تابعا مع معموله وقع خبر المبتدأ وهو حروف
القول والمبتدأ مع خبره جملة اسمية وقعت جوابا للشرط
مقدر كما اشرنا اليه فلاجل ذلك جيئت بالفاء والشرط مع جوابه
جملة شرطية مرفوعة المحل لكونها معطوفة على الشرطية
الاولى فحاصل الكلام ان بعض العلماء قال مفسرة والمصنف
يريد ابطال ذلك القول بالسبر والتقسيم فكانه قال لو كانت مفسرة
فهي اما مفسرة لامرتني وحده او مفسرة لقلت وحده اذ لا

وجود
يتصور ان يكون مفسرة لمجموعهما ولا يتصور وجود مفسر بدون
مفسر فقد بطل ان يكون مفسرة لكل واحد منهما لما عرفت فيكون
القول بالتفسيرية ههنا باطلا قلت لعل بعض العلماء اراد من
كونها مفسرة ههنا انها مفسرة لقلت اذا كان مؤولا بامرت فوجد
في الجملة المتقدمة معنى القول دون حروفه من حيث التاويل فظهر
ان تكون مفسرة له بهذا الاعتبار فلا يرد هذا ما صرح ببطلان
قولهم بل ربما اشار الى اصلاحه بقوله **وجوزه الزمخشري** اي جزم
بعض العلماء ههنا بانها مفسرة وجوز الزمخشري في تفسير هذا
القول كونها مفسرة لقلت بشرط **ان اول قلت بامرت** اي حال
كونها مؤولا بامرت اي حال كونه مؤولا بامرت كانه قيل ما امرتهم الا
بما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم وهذا معنى حسن **فان قلت**
لم ذكرت القول واراد الامر ولم يات بالامر نصا على المقصود
قلت لاجل السلوك الى طريق حسن الادب حيث لم يجعل نفسه وربه
معا امرين فمن هذا علم ان تاويل القول بالامر لا يكون مطردا في كل
موضع فان وقع قولهم استعاد هذا التاويل في هذا الموضع واذا لم
يؤول به فلا يجوز ان يكون تفسيرا له كما لا يجوز ان يكون تفسيرا
لامرتني هذا وقد عرفت ان التفسير في التحقيق راجع الى معمول مقدر
للمفعول او الى الفعل نفسه فيجوز ان تكون مفسرة بعد صريح القول بهذا
الاعتبار فلهذا جوز بعضهم ان تكون مفسرة بعد صريح القول الحاصل

اذ من

ان من امعن النظر ههنا فقد جوز ان تكون مفسرة بعد صريح القول بدون
تاويل ومن امعن النظر على ظاهر اللفظ فلا تجوزه الا بالتاويل لامتناع
تفسير الصريح لافضائه الى تحصيل الحاصل فكل منهما له اعتبار لكن
الاول ادق كما ان الثاني اظهر وانسب لمباحث الالفاظ **وجوز** اي الز مخشري
ايضا **مصدريتها** كونها حرفا مصدريا موصولا بفعل الامر **فان
قلت** ايهما ارجح **قلت** التفسير ارجح قوله **على ان المصدر
بيان لها** منصوب المحل على الحالية من الضمير المجرور في مصدريتها
اي كائنة على ان المصدر الحاصل من ان ومدخولها عطف بيان للهاء
في به لكن ضمير الغائب له ابهام فاقتضى البيان كما اقتضى التمييز
في قولك ربه رجلا ونعم رجلا زيد **فان قلت** هل يجوز ان يكون
عطف بيان لما في امرتني به ايضا **قلت** لا شك في الجواز ولكن لا نقول
به لقربه من الهاء لفظا او معنى **فان قلت** قد حصل البيان فيهما سوا
كانت مفسرة او مصدرية فما الفرق بينهما **قلت** بينهما لفظي و معنوي
اما اللفظي فلان التفسيرية يكون ما بعدها كلاما تاما غير واقع في
محل مفرد فلا يكون له محل من الاعراب على ما عرفت والمصدرية يكون
ما بعدها ليس بكلام تام فيكون في قوة المصدر فيكون له محل منه
وايضا قد قصد في التفسيرية بيان النظم قصدا وبيان المعنى
ضمنا وفي المصدرية بالعكس واما المعنوي فلانها تفسر مضمون
الكلام السابق والمصدرية تبين معنى المفرد وايضا قد تتعلق

الفعل بما بعد المصدرية معنى ولم يتعلق بما بعد التفسيرية **لا** للعطف
بدل معطوف على بيان اي لا يجوز ان يكون بدلا من ما في ما امرتني به
ولا من الها في به اما الاول فلان البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه
فلا يصح ان يقوم مقامه ههنا اذ لا يقال ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله
بمعنى ما قلت الا عبادته لان فعل العبادة مما لا يتعلق القول به
لانه فعل غير منطوق و يتعلق القول كلام منطوق الا ترى انك لو قلت
قلت كلاما وجدته مقبولا في الطبع بخلاف ما لو قلت قلت فعلا
فان قلت فيكن القول مؤولا بالامر فيتعدى الى الفعل تعديته
كما يقال امرت زيدا بالخدمة **قلت** القول ههنا ظاهر في
معناه فلا حاجة الى التاويل لانه خلاف الاصل لا يعدل اليه
مع استقامة المعنى على انا نقول الامر لا يتعدى بنفسه الى المامور به
الا قليلا فكذا ما اول به بل هو اولى واما الثاني فلانك لو
قلت ان اعبدوا الله مقام الها فقلت ما قلت لهم الا ما امرتني
بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الصلة بلا عايد الى الموصول ثم لما كان
ما ذكره الزمخشري ههنا باطلا في زعم المصنف اراد الارشاد الى
الصواب فقال **والصواب على العكس** معنى ان الصواب ثابت على عكس
ما ذكره الزمخشري اي لا يجوز عطف بيان للها و يجوز ان يكون
بدلا منه اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف
بيان

بيان نص على ذلك بعض النحاة والجواب ان ضمير الغائب له نوع
ابهام بلا شك خصوصا في هذا الموضع ان الضمير يكون مميزا
نحو قولك نعم رجلا زيد فكذا يكون معطوفا عليه عطف بيان في
ههنا على انه قد حكى عن بعض النحاة انه يكون منعوتا واما الثاني
فلان المراد من قولهم البدل في حكم تنحية الاول هو الاشعار بان البدل
مستقل بنفسه بخلاف التاكيد والصفة لان المقصود منه اطراح
الاول واهداره فلا ينتفي الصلة بلا عايد كيف والعايد متحقق
ههنا في الجملة الا ترى ان قولك زيد لقيت غلامه رجلا صالحا
كلام صحيح النظم والمعنى مع انك لو اهدرت الاول لم يصح لخلوه
عن الراجع الى المبتدأ والجواب عنه ايضا ان عطف البيان ههنا
اظهر فكذا حكم بان البدل لا يجوز عملا بالراجح على انه لو كان
بدلا لكان العبادة مامورا بها لكون البدل مقصودا بالنسبة
لكن كون عيسى مامورا بعبادة الناس ليس بظاهر من النظم
ههنا بخلاف عطف البيان فان الغرض منه مجرد التوضيح **ولا يجوز
ان يبدل** اي لا يجوز ان يبدل الفعل مع معموله المؤول معناه
بمعنى المصدر اعني قوله ان اعبدوا الله ربي وربكم الا اذا اول
قلت بامرت كما مر **من ما** في ما امرتني به **لان** المصدرية جعلت
ما بعدها في معنى المصدر فتكون بمعنى العبادة **والعبادة لا
يعمل فيها فان قلت** يعمل يتعدى بنفسه الى معموله فلم ادخل

اصلاً
في عليه وجعله مفعولاً فيه **قلت** للرمز الى ان المقول كما يتعلق به
من حيث انه مفعول به وان يتعلق به على وجه الظرفية من جهة
اعتبار السلب **فعل القول** اضافة الفعل الى القول اضافة بيانية
للاشعار بان الفعل اذا كان غير قول يعمل فيها نحو اخلص العبادة
عن السمعة والريا وعبر عن قلت بالقول ليعم كل مادة حروف القول
فما وقع ههنا في بعض النسخ من قوله وهو قلت بعد قوله فعل القول
فهو مناقض لفائدة تغيير العبادة وان كان لا يخلو عن رعاية
حق خصوصية الكلام **فان قلت** فلم لم يقل القول بدل قوله فعل
القول مع انه اخصر واظهر **قلت** للاشارة الى ان سلب العمل من
جانب الفعل اولى من سلبه من جانب القول فان سلب العمل عن الفعل يستلزم
سلب العمل عن القول استلزام الاخص للاعم لا سيما ان القول كثيرا يستعمل
بمعنى القول واما سبب عدم عمل فعل القول فيها فقد علم فيما سبق فلا نعيده
فان قلت فلم معنى صحيح باعتبار النفي ولم يصح باعتبار الاثبات
نحو ما زيد ضربا فلم لا يجوز ان يتعلق بها فعل القول لدخول حرف النفي
عليه **قلت** لان الاستثنا بعد النفي يدل على الاثبات ولو باشارة
فلم يصح ان يعمل فيها لامتناع تعلقه بها اذ لا يصح ان تقول قلت
فعلا وعبادة كما يصح قلت لفظا وكلاما ثم لما كان الالهام القاء
معنى في الروع بطريق الفيض فمن نظر الى الالقا من حيث انه يفيد
معنى كما اللفظ وانه يتضمن الحديث في قلب الملقى اليه حكم بانها يجوز
ان يكون

ان يكون مفسرة بعده ومن نظر الى نفس الالقاء وهو ليس بمعنى القول لانه لا
يصدق عليه معنى القول يصدق عليه القول في الجملة كما تقول الامر قولا حكم
بانها تمتنع ان يكون مفسرة بعده والحق هو الاول واختار المصنف اشار
اليه ولا بقوله **ولا ينبغي** اي لا يجوز **فان قلت** فلم عبر عن الجواز بسلب
الامتناع **قلت** ليكون منافي الرد على المخالف **فان قلت** الواو ههنا
لاي شيء **قلت** للعطف على مقدر من حيث المعنى كانه قيل يمتنع القول
بامتناع التفسير بعد الالهام ولا يمتنع القول بالتفسير بعده واما
اذا جعل للابتداء او للاعتراض فهو خال عن رعاية الانتظام
ظاهر الكلام وان كان عاريا عن تكلف هذا التقدير **في قوله تعالى**
واوحى ربك الى النحل **اي** الهمها وقذف في قلوبها الواو للعطف واوحى
فعل فاعله ربك والى النحل متعلق به والنحل كالنخل يذكر حملا على اللفظ
ويؤنث حملا على المعنى ولذا انث الفعل في **ان اتخذي** من الجبال
بيوتا ان مفسرة لوقوعها بعد فعل فيه معنى القول وهو اوحى واتخذ
فعل امر من باب الانفصال فاعله الضمير المرفوع المتصل به وقيل فاعله
مستتر فيه والتاء علامة الخطاب ومن الجبال متعلق به ومن فيه للتبعيض
لانها لا تبني في كل جبل بل في بعضها وبيوتا مفعوله وانما يسمى تاء
تنبيه لفعل فيه بيتا تشبيها ببيت الانسان فيه من حسن الصنعة
وصحة القسمة التي لا يقوى عليها حواذق المهندسين الا بالآلات
وانظار دقيقة **ان تكون مفسرة** لما قبلها لتحقق شرط التفسير

بها
فيه ان مصدرية نافية ويكون فعل من الافعال الناقصة منصوب
اسمه مستتر فيه وهو عايد الى ان المفسرة المذكورة في قوله ان اتخذي
وخبره مفسرة والمجموع في قوة المصدر مرفوع المحل على انه فاعل لا
يمتنع **فان قلت** فلم قدم المفعول فيه عليه واخر الفاعل عنه **قلت**
لكونه نصب العين ومورد اللسان لوقوع النزاع فيه هل هي مفسرة فيه ام لا
ولمقارنته لقوله **مثلها** لكونه اصلا له وسنده اي جاز ان تكون مفسرة
فيه كما جاز ان تكون مفسرة **في** قوله تعالى **فاوحينا اليه ان اصنع الفلك**
قد مر بيان هذا القول **فان قلت** انها قد ذكرت في كلام بعد الايحا
فلم جعل جواز التفسير الثاني اصلا للاول **قلت** لان الايحا في الثاني
فيه معنى القول اتفاقا بخلاف الايحا في الاول فيكون من قبيل رد المختلف
فيه الى المتفق عليه بشهادة فحوى الكلام لقيام المقتضي فيهما **خلافا** لمن منع وهو
ابو عبد الله الرازي **ذلك** اي كونها مفسرة فيه اي في قوله واوحى ربك
الى النحل وهو الهام اتفاقا وليس ان اتخذي قال الزمخشري وغيره انها
مفسرة فيه لان الايحا فيه معنى القول وقال الرازي لا نسلم انها مفسرة فكيف
وقد انتفى شرط التفسير فان المراد من الايحا في قوله واوحى ربك الى النحل
هو الالهام اتفاقا وليس فيه معنى القول ثم اذا امتنع القول بالتفسير
عنده ههنا قال انها مصدرية كانه قيل واوحى ربك باتخاذ بعض
الجبال بيوتا ثم اشار المصنف الى الرد عليه بطريق الاستدلال على سلب
الامتناع بقوله **لان الالهام في معنى القول** من حيث الدلالة
على المعنى

على المعنى فكذا ما يقع التفسير بعد الكناية والرسالة والاشارة **فان**
قلت فهل يكون قوله لان الالهام في معنى القول ردا عليه وقد قال
الرازي الالهام ليس فيه معنى القول **قلت** نعم من حيث التامل في الالهام
كما اشرنا اليه فلذا قال لان الالهام في معنى القول ولم يقل لان الالهام فيه
معنى القول ولم يقل ايضا الالهام معنى القول هذا ثم ان الزمخشري قد جوز
مرارا في امثال هذا ان يكون للتفسير والمصدرية فالبعض ههنا بيان
التفسيرية ترجيحا لها على المصدرية نظرا الى غرض التفخيم والتفصيل
بعد الاجمال كما يدل عليه سوق الكلام فلهذا لم يتعرض اصلا لبيان
التفسيرية ولا لبيان المصدرية في قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك وان لم يقع المصدرية ههنا من حين النظر الى مجرد معنى الكلام
فاذن لا نزاع بينهما في التحقيق كما ترى غاية ما في الباب ان نظر الرازي ههنا
مقصور على مجرد معنى القول ثم يصل الى درك غرضه فعلم من هذا ان قول
البيضاوي ههنا بعد اختيار المصدرية ويجوز ان يكون مفسرة لان في الايحا
معنى القول ليس على ما ينبغي ثم ان الفعل المضارع المقرون بلا اذا ولي ان
الصالحة للتفسيرية نحو اشرت اليه لا يفعل جاز رفع ذلك الفعل على
انها نافية كما جاز جزمه على انها ناهية فتكون مفسرة على كل تقدير وجاز
نصبه ايضا على انها نافية فتكون حينئذ مصدرية لا غير واما فاولي
الفعل المضارع اليها بدون لا جاز رفعه ونصبه لا غير والوجه الرابع ان تكون
مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كما كانت قبل لكن

التحقيق اسمها ضمير الشأن مقدر ولا يثبت الا في ضرورة الشعر نحو
فلولا انك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم ابخل وانت صديق لما حكي
عن بعض المغاربة من جواز اظهار عملها مخففة في الاسم الظاهر على
ضعف نحو علمت ان زيدا قايم ومن جواز اظهار عملها مخففة فيه بلا
ضعف فليس باصل ملتفت اليه يعرج اليه فتقع بعد فعل النفي او ما نزل
منزلته فشاهد الاول نحو علم ان سيكون منكم مرضى علم فعل
فاعله مستتر فيه عايد الى الله وان مخففة من الثقيلة اصلها انه وضمير
الشأن المقدر اسمها والسين للفصل بينهما وبين الفعل وليكون
عوضا عن المحذوف وجبرا للنقصان اللاحق لها ويكون فعل من الافعال
الناقصة ومنكم خبره ومرضى اسمه والفعل مع معموله رفع خبر لان وان
مع معمولها تسد مسد معمولي علم وشاهد الثاني في نحو وحسبوا ان
لا تكون فتنة اي بنو اسرائيل انهم لا يصيبهم من الله بلاء وعذاب
في الدنيا والاخرة حسب فعل من الحسبان نزل منزلة اليقين فان الظن
والحسبان اذا قويا التحقا باليقين وههنا كذلك فكذا وقع بعد
ان التي للتحقيق فاعله الواو وان مخففة من الثقيلة اصلها انه لا
يكون فتنة خففت وحذف ضمير الشأن واسمها ضمير الشأن المقدر
ولا حرف نفي جيء به لما عرفت آنفا وتجيء قد بعدها للتعويض المذكور ايضا
نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات وتكون فعل تام وفتنة فاعله وهو
مع معموله مرفوع المحل وقع خبر ان وهو مع معموله قايم مقام معمولي

حسب

حسب وانما قيدها بقوله في قراءة الرفع اي رفع يكون ليكون نصا
على ما ادعاه واما على قراءة النصب فلا يكون ما نحن بصدده بل تكون ناصبة
تكون الجملة ايضا منصوبة المحل لانها تسد مسد مفعولي حسب فهو
منفي على معناه من غير احتياج الى التنزيل فان قلت ايهما اظهر في
التعيين عليهم قلت قراءة النصب اظهر في بادي الراي واما قراءة الرفع
فاشد توبيخا عليهم حيث تمكن الظن الفاسد في قلوبهم العمي تمكن
يقين ولما فرغ من بيان المطلوب اراد ان يوضحه غاية الايضاح
ويسلك في ذلك طريق التعميم والتفصيل فاشار اليه بقوله وكذا
اي وكما كانت مخففة من الثقيلة في هذين القولين تكون مخففة منها
ايضا حيث وقعت اي ان المخففة بعد علم اي بعد لفظ دال
على اليقين نحو علمت ان سوف يقوم زيد او بعد ظن اي بعد لفظ
دال عليه قوله نزل منزلة العلم صفة ظن نحو ظننت ان سيوجد
الصديق فان قلت التنزيل لا يخرج الشيء عن حقيقته في التحقيق
فلهذا استعمل ههنا او في قوله او بعد ظن نزل اين يحصل التلازم
ويدفع التنافر بينهما قلت من حيث النظر الى نفس التنزيل واما
اذا لم ينزل منزلته فلا تقع المخففة بعده فانها تدل على تحقق
ما بعدها بخلاف الظن وتقع ايضا بدونهما نحو وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين الرابعة من تلك الكلمات ان فالوجه
الاول لها ان تكون شرطية كان فتعمل عملها في نحو ان يعمل سوءا

يجز به واحد من اسم موضوع لاولي العلم متضمن لمعنى ان الشرطية
فلذا جزم الفعلين ويعمل فعل شرط مجزوم به فاعله مستتر فيه عايد
الى مَنْ وسوءًا مفعوله ويجز جزاء الشرط فعل مجهول والضمير المستتر
فيه قايم مقام فاعله عايد الى مَنْ ايضا اصله يجزى حذف الالف
لاجل علامة الجزم وبه متعلق بيجز والهاء فيه عايد الى سوءًا او مَنْ
والوجه الثاني ان تكون موصولة نحو ومن الناس من يقول الواو
للعطف ومن للتبعيض والناس مجرور بها ومن اسم موصول صلته
يقول مبتداء خبره من الناس فقوله من قال من الناس مبتدا بحسب المعنى
ويقول خبره كانه قيل وبعض الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر
لا يخلو عن ارتكاب خلاف الظاهر وقال الزمخشري ان قدرت لام التعريف
للعهد في الناس فهي موصولة وان قدرتها للجنس فهي موصوفة
والوجه الثالث استفهامية اي ان تستعمل للاستفهام في نحو
من بعثنا من مرقدنا من اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام مبتداء
وبعث فعل فاعله مستتر فيه عايد الى مَنْ ونا مفعوله ومن مرقدنا متعلق
به والجملة خبر المبتدا والوجه الرابع لها ان تستعمل نكرة موصوفة
فلذا صح دخول رب عليها نحو رب من انضجت غيظا صدره في نحو مررت
بمن معجب لك من مجرورة بالباء متعلق بالمرور موصوف ويعجب صفته ولك
متعلق بيعجب ولا يخفى عليك ان في خصوصية هذا المثال لطافة الرمز
الى ان لصفة الاعجاب مناسبة مع النكرة وليست لها مع المعرفة فاذا
قلت

قلت من يكرمني اكرمه فمن فيه يحتمل استعمالها وجوها اربعة فان قدرتها
شرطية جزمت الفعلين وان قدرتها موصولة او موصوفة رفعت الفعلين
وان قدرتها بغير فا فمن على جميع التقادير مبتدا والخبر للاستفهامية
الجملة الاولى وخبر الموصولة والموصوفة الجملة الثانية وخبر الشرطية
الجملتان والجملة الثانية على خلاف في ذلك واذا قلت من زارني اكرمته
بحسب ما عدا الاستفهامية وقد يقع موصوفة بمعرفة اذا كانت موصولة
نحو قام من في الدار العاقل لكن المصنف لم يلتفت اليه لقلة استعمالها
في كلام العرب ولكونه من الوجوه المتركبة وهو ليس بصددها بل هو متصد
لبيان الوجوه البسيطة فقط ثم لما فرغ من بيان وجوهها الراجحة المنحصرة
في الاربعة اشار الى بيان وجهها المرجوح عنده بقوله واجاز اي جمهور
النحاة لم يجوزوا ان يكون لها وجه غير الوجوه الاربعة واجاز ابو علي الفارسي
بما ورا تلك الوجوه ان تقع اي تكون فما وقع ههنا من ان يكون بدل
ان يقع فهو ابين نكرة منصوبة على انها خبر يقع لكونه بمعنى تكون
تامة صفتها والمراد من التام ههنا ما لا يحتاج الى صلة ولا صفة
فيكون الوجوه لها خمسة عنده وحمل اي الفارسي عليه اي على كونها نكرة
تامة قوله اي قول الشاعر فان قلت فلو لم تقل استدل عليه بقول
الشاعر كما هو الظاهر المناسب قلت لعدم استلزامه لما ادعاه
لقيام احتمال الغير فيه وان كان بعيدًا ونعم من هو في سر واعلان
والواو للعطف ونعم فعل من افعال المدح فاعله مستتر فيه ومن نكرة

تامة مميّزة لذلك المستتر لتقرر الابهام فيه فكذا فسر بقوله اي ونعم
شخصاً وهو مخصوص بالمدح وامّا عند الجمهور فمن اسم موصول فاعل النعم
فيكون استعمالها ههنا من قبيل الوجه الثاني وهو مبتدأ خبره محذوف
اي نعم هو **فان قلت** هل المحذوف تحتاج ههنا في الافادة الى تاويل
كما في قول ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري **قلت** لا كما في قولك زيد
شجاع من سمعته يقاوم الاسد فهو هو يدل على ذلك تعلق ظرف به
لتحقق معنى الفعل فيه اي ونعم من هو ثابت في حالتي سره وعلانيته
ثم بعد ذلك لابد من القول بمحذوف آخر على راي الجمهور ليكون مخصوصاً
بالمدح **فان قلت** اي القولين اظهر ههنا **قلت** قول الفارسي
اظهر فلهذا رجحه المصنف بعده **فان قلت** فلم لم يعده وجهاً خامساً
قلت لعدم التفاته اليه بعد اشتهار استعمالها على هذا الوجه واما
التمسك بقول الشاعر فباب الطعن مفتوح فيه **فان قلت**
شرط التمييز في باب نعم ان يكون المميز صالحاً لدخول الالف واللام ومن
ليس كذلك فلا يصح قوله فيه فضلاً ان يكون اظهر **قلت** الفارسي
لا يسلم هذا الشرط يدل عليه قوله تعالى فنعما هي ولو سلم فله ان يقول انه
يصلح لها بمرادفه وان لم يصلح لها بنفسه فلهذا لو قيل في تفسيره ونعم
شخصاً او انساناً استقام المعنى واما قول الكسائي انها تكون زائدة
كما في قوله كفى بنا فضلاً على من غيرنا على رواية خفض غيرنا فلم يلتفت
اليه نصاً اما على رواية الخفض فلانها موصوفة وغير صفتها واما على
رواية

رواية الرفع فلانها تحتمل ان تكون موصولة او موصوفة كانه قيل من هو
غيرنا فالجملة امّا صلة او صفة **النوع الخامس** من الانواع الثمانية
ما يأتي اي ما يستعمل في الكلام **على خمسة اوجه وهو** اي المستعمل
عليها **شيئان** اي هو نوع منحصر في صفتين بلا استقراء **احدهما**
اي احد الشيئين **اي** وهو بفتح الهمزة وتشديد اليا لكن المصنف
لم يقيده بذلك لكونه بعيداً وبيان الوجوه لا بيان التعريف واكتفى
بما يبين حاله من بعد وهو بحسب ما يضاف اليه دائماً فان اضيف الى ظرف
مكان كان ظرف مكان نحو اي مكان تجلس اجلس معك وان اضيف الى ظرف
زمان كان ظرف زمان وان اضيف الى مفعول به كان مفعولاً به والى مصدر
يكون مصدراً فالاول ان **تكون شرطية** كان **نحو ايما الاجلين قضيت**
المعنى اي الاجل وفيتك منهما سواء كان اطولهما الذي هو العشر او اقصرهما
الذي هو الثماني **فلا عدوان علي** المعنى لا تعتدي علي في طلب
الزيادة عليه فاي اسم متضمن لمعنى الشرط مضاف لاجلين منصوب
على انه مفعول القضى وما زائدة بين المضاف والمضاف اليه للتاكيد
وفاعله الضمير المتصل به وهو فعل الشرط والفا فا جواب الشرط ولا عدوان
علي جملة اسمية جزاؤه والوجه الثاني من وجوه الاستعمال ان تكون **استفهامية**
نحو ايكم زادته هذه ايمانا فاي اسم متضمن لمعنى الاستفهام
مرفوع بالابتداء وزاد فعل مفعوله الاول متصل به عائد الى المبتدأ
والتاء تاء تأنيث فاعله هو هذه اشارة الى السورة وايماناً منصوب

على انه المفعول الثاني والجملة خبر المبتدأ وكذا هي اسم متضمن للاستفهام
على قراءة النصب فلهذا اطلق المثال ولم يقيده بقوله في قراءة الرفع كما
قيده في غير هذا المحل **فان قلت** منصوب بماذا **قلت** بفعل مضمر
يفسره ما بعده كانه قيل أيكم زادت زادته **و**الوجه الثالث فيها
ان تقع **موصولة** كالذي **نحو** أي في قوله تعالى **لننزعن من كل شيعة**
ايهم اشد على الرحمن عتيا ثم للعطف على جواب القسم واللام للتاكيد
المعطوف على جواب القسم وننزع فعل فاعله مستتر فيه وهو نحن والنون
للتاكيد ايضا ومن حرف جر وكل مجرور بها مضاف الى شيعة والجار
مع المجرور متعلق به واي اسم موصول مضاف الى الضمير وهو هم واشد
افعل التفضيل مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية صلة الموصول فاشار الى جميع ما ذكر بقوله **اي الذي هو**
اشد وعلى الرحمن متعلق باشد او بمحذوف يفسره عتيا لان
المشهور ان معمول المصدر لا يتقدم عليه والاظهر انه متعلق بعتيا
لان معمول المصدر يجوز ان يتقدم عليه اذا كان ظرفا او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وعتيا نصب
على التمييز العامل فيه اشد اصله عتوو على وزن فعول فابدلت ضمة
ما قبل الواو الاولى كسرة طلبا للخفة فقلبت ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ثم قلبت الواو الثانية يا لاجتماع الواو واليا مع سبق اليا
عليها بالسكون فادغم اليا فصار عتيا بكسر العين ايضا اتباعا
حركتها

حركتها لحركة التا والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول
ننزع ولما فرغ من بيان دعوى الموصولية واراد ان ينسبها الى امام ثقة
من النحاة استحكاما لما ادعاه اشار الى هذا بقوله **قاله سيبويه**
اي قال اي اسم موصول مبني على الضم لكونه بمعنى الذي واذا اعرب يكون محمولا
على كل وبعض للزوم الاضافة فاذا حذف صدر صلته اعيد البناء اليه
كما في قوله تعالى ايهم اشد **فان قلت** لا استبعاد في ذلك لكونه
كيف يقع الضمير المنصوب بعد القول والواقع بعده تكون جملة فكذا
تكثر ان بعده **قلت** لا استبعاد في ذلك لكونه راجعا الى المذكور فيه
الجملة ثم لما قصد زيادة ترغيب فيما اختاره فكذا اختاره ههنا تابع على
تبع يقال تابع الرجل عمله اذا اتقنه واحكمه ويقال تبع الرجل القوم اذا
مشى خلفهم اشار اليه بقوله **و** للعطف على سيبويه من **تابعه** تابع فعل
فاعله مستتر فيه عائد الى من مفعوله ضمير منصوب متصل به عائد الى سيبويه
وقال الخليل ويونس اي ههنا اسم تتضمن لمعنى حرف الاستفهام معرب
بالرفع على انه مبتدأ خبره اشد لكن الخليل يقول الجملة منصوبة المحل
على انها مقوله لقول مقدر كانه قيل لننزعن الذين يقال فيهم ايهم
اشد ويونس يقول المجموع منصوب المحل على انه متعلق به ننزع معنى
من جهة المفعولية وان لم يعمل فيه لفظا على ما هو شان التعليق
فان قلت فلم صح التعليق ههنا مع انه ليس من افعال القلوب **قلت**
تتضمن النزع ههنا معنى التمييز اللازم للعلم على ان التعليق ليس

يختص بها عنده بل يعم جميع الافعال على ما عرفت والاظهر ههنا
قول يونس لخلوه عن ارتكاب محذور ولتبادر الذهن اليه وقال
الاخفش ههنا ايضاً ما قاله الخليل ويونس لكنه يقول كل شيعة
مفعول لننزعن فيكون من فيه زيادة في المثبت على ما هو مذهبه فجملة ايهم
اشد لا تتعلق به بل تكون مستانفة لا يخفى عليك ان قوله ههنا ابعد
بقوي لخلوه عن رعاية حقوق النظم الظاهر واما قول ثعلب من ان
ايّ لا تكون موصولة اصلاً ولا تكون الا شرطية او استفهامية
فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما في كلام الفصحاء والوجه الرابع
ان تكون دالة على معنى الكمال وينحصر استعمالها في وجهين
بالاستقراء احدهما ان تقع صفة لنكرة مذكورة غالباً
نحو هذا رجل ايّ رجل هذا مبتدأ ورجل خبره وايّ صفة مضافاً
الى رجل فان قلت فلم لم يقل وتقع صفة لمعرفة اذا اضيفت الى
معرفة قلت لعدم ظهور معنى الكمال حينئذ كقولك مررت
بالرجل ايّ الرجل مثلاً ثم انه لا تخلو من ان يكون مضافاً الى
مشتق او غير مشتق فان اضيف الى الاول يكون الغرض من التوصيف
المدح به خاصة اذ الكمال مما يمكن المدح به وان اضيف الى الثاني
يكون المقصود منه الثنا بكل وصف يمكن ان يثني به فاشار الى
الثاني بقوله ايّ هذا رجل كامل في صفات الرجال من
الكمالات الانسانية سواء كانت علمية او عملية او غيرهما وثانيهما
ان تقع

ان تقع حالاً للمعرفة كمررت بعبد الله ايّ رجل اي كاملاً
في صفات الرجولية والوجه الخامس ان تكون وصلة ووسيلة الى
نداء ما فيه ال التعريفية لامتناع اجتماع آلتي التعريف فان حرف
النداء يكون للتعريف عند القصد ايضاً في السبعة عند البصريين
خلافاً للكوفيين وانما نص على ال اشعاراً بان امتناع الاجتماع
انما يتصور في صورة آلة التعريف لا في المعرفة نحو يا زيد وبما
لم يقل ههنا ال الجنسية كما قال من قبل اشارة الى ما قالوا من ان ال
في نحو يا ايها الرجل لتعريف الجنس قبل دخول اي وبعد دخوله يكون
للحضور كما يكون كذلك بعد اسم الاشارة نحو يا ايها الانسان
يا حرف نداء واي اسم مفرد مبهم مبني على الضم وها حرف تنبيه عوض من
المضاف اليه والانسان مرفوع حتماً صفته واجاز المازني نصب صفته حملاً
على محله لان المنادى مفعول به معنى فما نقل عن الاخفش من ان نحو يا ايها
الرجل موصول حذف صدر صلته وهو العايد اليه كانه قيل يا من هو الرجل فليس بشي
لانه تمحل صرف ولانه لو صح ما نقل عنه لجاز ان يظهر المبتدأ ههنا
وان يوصل باي جملة كانت سواء كانت فعلية او ظرفية واما ما اجازه
من انه يكون موصوفاً نحو مررت بايّ معجب لك كما يقال مررت بمن معجب
لك فمردود ايضاً لانه غير مسموع من العرب ولانه لا يستعمل الا مضافاً فا
الا في النداء والاستخبار بالاستقراء اما النداء فنحو قولك يا ايها الرجل
واما الاستخبار فنحو قولك ايّ لمن قال لك جاءني رجل وهذا ليس منهما

كما ترى ثم لما فرغ من بيان احد الشيئين الذي هو اسم اراد ان يشرع في ثانيهما
الذي هو حرف فكذا قدم ذلك على هذا فقال **الثانية** من الكلمتين المستعملين
على الوجوه الخمسة **فان قلت** كان المناسب لقوله احدهما ان يقول ههنا
ثانيهما فلم ترك هنا **قلت** للتعليم بان الحرف يذكر ويؤنث فان
اول باللفظ يكون مذكرا وان اول بالكلمة يكون مؤنثا وللتنبيه على
ان لو من الكلمات التي وضع الباب الثالث لتفسيرها **لو** لها خمسة
اوجه احدها ان تكون حرف شرط اي حرف تستعمل لتدل على تحقق مضمون
جوابها على تحقق مضمون شرطها **في الزمان الماضي** كما ان في المستقبل
فلو تعتبر ثلاثة امور في نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته الاول التعليق
الثاني بالاول والثاني تقييدهما بالزمن الماضي والثالث الامتناع
لكن اختلف في الثالث فقال الشلوبين انها لا تدل على امتناع اصلا
لا على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب فان اراد بعدم دلالتها عليه انها
لا تدل عليه بحسب الوضع فالحق ما ذكره وان اراد به انها لا تدل عليه
بحسب الوضع له ولا بحسب التضمن والالتزام فقوله باطل بلا شك
فان التعليق على الوجه المذكور يقتضي ذلك فيدل عليه بالالتزام وقال
اكثر النحاة انها تدل على امتناعهما جميعا بفحوى الخطاب ولم تدل
عليه بحسب المنطوق والوضع وهذا هو الحق عندي وقال البعض انها تدل
على امتناع الشرط وحده ولا يتعرض للجواب من جهة النفي وهذا ليس بشيء
فان جل نظرهم مقصور على ظاهر اللفظ الذي يليها ولا يصل الى درك
معنى الكلام ثم لما كان هذه الاقوال في دلالتها على الامتناع مختلفة

غير

غير ظاهرة وكان المختار عنده هو القول الاخير اشار اليه على سبيل البيان
والتصريح بقوله **فيقال فيها حرف يقتضي** اذا كان للشرط امتناع
ما يليه واستلزامه لتاليه كانه قال لو اذا كانت للشرط تدل
على امتناع فعل الشرط وعلى استلزام فعل الشرط الجوابه من غير تعرض
للدلالة على نفي جوابه وانت تعلم ان تعليق حصول الجواب المقدر في الماضي
على حصول الشرط المقدر فيه يقتضي بالضرورة امتناع ذلك الجواب
كما يقتضي امتناع الشرط يقتضي فعل فاعله مستتر فيه عايد الى حرف
وامتناع مفعوله مضاف الى ما وهو موصول ويلي فعل فاعله مستتر فيه عايد
الى الموصول ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد الى الحرف ايضا والجملة
صلته والواو للعطف واستلزام منصوب معطوف على امتناع مضاف
يقتضي فعل فاعله الى الضمير المجرور العايد الى الموصول واللام متعلق
باستلزام وتاليه مجرور به مضاف الى الضمير العايد الى الموصول ايضا
والفعل مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة حرف فحاصل هذه عدة
انها تدل على سببية الاولى ومسببية الثاني وتدل على انتفاء الاول
فقط واما انتفاء الثاني فيلزم من انتفاء الاول ان لم يكن للثاني سبب
غير الاول وان كان له سبب غيره لا يلزم منه انتفاؤه **نحو** لو في قوله تعالى
ولو شئنا لرفعناه الى منازل الابرار من العلماء **بها** اي بسبب تلك
الآيات وملازمتها الواو ههنا للعطف ولو حرف شرط وشاء فعل
الشرط فاعله نا ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد الى ابن
باعورا والباء حرف جر وها ضمير مجرور عايد الى الآيات والجار مع المجرور

متعلق به ثم لما حقق ذلك الاصل وبينه فرع عليه لزيادة الايضاح
بقوله **فلو ههنا** اي في قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها **دالة**
على امرين فان قلت الدلالة على استلزام الاول الثاني متقدمة
على الدلالة على الامتناع فلو عكس الترتيب كما اشرنا اليه آنفا **قلت** لاستعمال
الدلالة على الامتناع على زيادة دقة وتامل فالاشارة الى هذه
النكتة قال **احدهما** ولم يقل اولهما **ان مشيئة الله تعالى لرفع**
هذا المنسلخ اللام حرف جر ورفع مجرور بها وهو مصدر مضاف
الى مفعوله وهو هذا والمنسلخ صفته والجار مع المجرور متعلق
بالمشيئة والمنسلخ اسم فاعل من انسلخ يقال انسلخ الرجل من ثيابه
اذا خرج منها والمراد من المنسلخ ههنا بلعم بن باعورا قد انسلخ
من آيات الله بان كفر بها ونبذها وراء ظهره **منتفية** فهي هنا
اشارة ان المراد من الامتناع في باب لو هو الانتفاء مقابل الثبوت
لا الامتناع مقابل الوجوب والامكان فحاصل ما ذكر ان لو ههنا
تدل على انتفاء الشرط **و**لا تدل على انتفاء الجواب لكن **يلزم هنا** اي من
انتفاء الشرط وهو المشيئة **ان يكون رفعه** اي رفع الله للمنسلخ
اي رفع المنسلخ ففي الاول مصدر مضاف الى فاعله وذكر المفعول المتروك
في الثاني بالعكس **منتفيا فان قلت** فالمناسب لما ذكر ان يقول يلزم
من هذا انتفاؤه فلم اطنب هذا الكلام وادخل عليه الكون الدال على
الثبوت والدوام **قلت** للايضاح والتقدير قوله **اذ لو سبب**
الى آخره اشارة الى بيان الملازمة نفيه اشعار بان فعل الشرط يطلق
عليه

عليه السبب عند النحاة لرفعه الجار مع المجرور في محل الرفع على الخبرية
واما حال انه وقع المصدر فعلى ما ذكر **الا المشيئة** المخصوصة اي مشيئة الله
للرفع الا حرف استثناء والمشيئة مستثنى والمستثنى منه سبب فالمستثنى ههنا
يختار فيه الرفع على البدلية ويجوز النصب على الاستثناء **و**الحال **قد**
انتفت اي المشيئة المذكورة في الواقع وان كانت سببا له على سبيل
الفرض والتقدير فكانه قال يلزم من هذا انتفاء الرفع لانتفاء سبب
ثبوته المحصر في تلك المشيئة ثم لما فرغ من بيان لزوم انتفاء سبب الانتفاء
سببه اذا لم يكن معه سبب آخر واراد ان يبين عدم لزوم انتفائه لانتفاء
سببه اذا كان معه سبب آخر اشار الى هذا اولا بقوله **وهذا** الذي ذكرنا
ههنا من لزوم انتفاء المسبب لانتفاء ذلك السبب **خلاف** ما فهم من قول الرسول
عليه افضل الصلوة والسلام نعم العبد صهيب **لو لم يخف الله لم**
يعصه الغرض منه المدح بانه لا يعصي دائما سواء وجد الخوف او لم يوجد
نعم فعل المدح والعبد فاعله وصهيب مخصوص بالمدح ولو حرف شرط
ولم حرف جزم ويخف فعل الشرط مجزوم بها فكسر لاجل التقاء الساكنين
فاعله مستتر فيه عائد الى صهيب والله منصوب على المفعولية ولم
حرف جزم ويعص جزاء الشرط فاعله مستتر فيه عائد اليه ايضا حذف
منه لام الفعل لاجل علامة الجزم **فان قلت** هل لقوله عليه الصلوة
والسلام لو لم يخف الله لم يعصه تعلق بقوله عليه الصلوة والسلام
نعم العبد صهيب **قلت** له تعلق به على سبيل التفسير بعد الاجمال
والخصوص بعد العموم **فان قلت** فالخاص قاصر عن احاطة

العام فيم صلح لان يكون تفسيرا له قلت صلح له باشتمال استمرار
عدم العصيان على جميع صفات المدح والكمالات ثم اشار الى الدليل
على ذلك بقوله لانه اي الشان لا يلزم ههنا من انتفاء لو لم يخف
اي من انتفاء السبب انتفاء لم يعص اي انتفاء المسبب لتحقق سبب
آخر يقتضيه كما لزم هناك على ما عرفت قوله حتى يكون اي معنى
لو لم يخف الله لم يعصه معنى خاف وعصى على سبيل اللف والنشر المرتب
كما في قوله فعل المدام ولونها ومذاقها . من مقلتيه ووجنتيه وريقه
غاية مسببة عن اللزوم المنفي لا عن النفي فكانه قال لو لزم من انتفاء عدم
الخوف انتفاء عدم العصيان لوجب ان يكون معنى لو لم يخف معنى خاف ومعنى
لم يعص معنى عصى لكن هذا ينافي غرض المدح بعدم العصيان دائما
وللاعتراض ذلك اي بيان عدم ذلك اللزوم لان انتفاء العصيان
له اي لانتفائه سببان فان قلت له سبب غيرهما كالمعصية وعزها
فلا ينحصر سبب انتفائه فيها قلت ليس المراد منه حصر سببه فيهما
حتى يتوجه ما ذكرته وانما المراد منه حصره فيهما من حيث النظر الى
ظاهر حال الفريقين كما يشعر به الكلام الآتي اولهما خوف العقاب
بمعنى خوف من عقاب الله وان كان من قبيل اضافة المصدر الى المفعول به
بحسب الظاهر وللاعتراض ايضا اذ لا يظهر فيه ههنا معنى العطف
ولا معنى الحال هي اي خوف العقاب فالتانيث باعتبار الخبر طريق
العوام فان عادت اكثر الناس في الطاعة وترك المعاصي خوف العقاب
حتى اذا لم يخافوا لا يطيعون وللعطف ثانيهما الاجلال اي اجلال
ذاته وشانه والاعظام اي اعتقاد عظمته والاتيان بموجب

امره

امره ونهيه وهي اي المذكورة منهما طريق الخواص ثم لما فرغ عن
بيان السبب واراد ان يبين فائدة استعمال لو ههنا اذ لا يستقيم ان
يكون الغرض من استعمالها الدلالة على امتناع الشرط كما في قوله تعالى
ولو شئنا لرفعناه بها اشار الى هذا بقوله والمراد من استعمال لو في
قوله عليه الصلوة والسلام لو لم يخف الله لم يعصه هو الاشارة الى ان
صهيبا نحوه من هذا القسم اي من الخواص الذين هم اهل الرغبة والرهبة
لكن ينبغي ان لا يقع منهم عصيان لاجل اجلالهم ورغبتهم كما هو المناسب
لشانهم ورفعا لمنزلتهم عن مرتبة العوام فقول من قال المراد انهم لا يعصون
للاجلال مع عدم خوفهم من العذاب بعيد من امر الكلام كما ترى والى انه
اي صهيبا لو قدر اي فرض خلوه اي صهيب من الخوف متعلق بالخلو
لم يقع منه اي من صهيب معصية اصلا للاجلال والتعظيم فكيف
يقع منه والخوف حاصل له اي لصهيب فان العبد بين الخوف والرجاء والمخلصون
على خطر عظيم ولا يخفى عليك ان امتناع الجواب انما هو على كونها شرطية
على اعتبار تعلق تحقق مضمون الجزاء بتحقق مضمون الشرط فقط فلو ههنا
ليست كذلك فلا ينافي ما ذكر من الاصل بل هي شرطية نزل على ان الجواب
دايم التحقيق على جميع التقادير في قصد المتكلم واذا كان الشرط يستبعد
استلزامه كذلك الجواب وكان يقتضي ذلك الشرط اليق باستلزام
ذلك فيلزم استمرار وجود الجواب على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون لازم التحقيق سواء كان الشرط والجواب مثبتين او منفيين او بالعكس
فمثال الاول لو اهنتني لاثنيت عليك ومثال الثاني لو لم يخف الله لم
يعصه ومثال الثالث لو لم يختص الكريم لاكرمتك ومثال الرابع

نحو لو لم احسنت الى حليم لم يكرمك فظهر مما ذكر ان قول من قال ان لو
ههنا بمعنى ان وان اذا دخلت على منفيين فلا تجعلهما مثبتين فلا
يلزم المحذور ليس بظاهر بل هو صرف الكلام عن المقصود بلا احتياج اليه واما
قول من قال ان لو ههنا للدلالة على ارتباط الجواب بالشرط فقط بدون التعرض
لامتناع الجواب فهو في الحقيقة راجع الى ما ذكرناه **و** للعطف على مقدر
كانه قال قد ظهر لك مما حققناه ههنا ان لو اذا كانت شرطية فالحق
انها انما تدل على امتناع الشرط فقط وان امتناع الجواب لازم منه
ان اتحد سببه **و**الا فلا **من هنا** اي من بيان انها اذا كانت شرطية
تدل على امتناع الشرط وحده وان امتناع الجواب انما يلزم منه اذا لم يكن
له سبب غيره **تبين** اي وظهر لك ايضاً منه **فساد قول المعربين**
اي فساد قول اكثر النحاة على سبيل العموم في جميع موارد استعمالاتها
ان لو حرف امتناع لامتناع اي حرف دال على امتناع جوابه
لامتناع شرطه كما ذهب اليه الجمهور او دال على امتناع شرطه لامتناع
جوابه كما ذهب اليه ابن الحاجب فكذا اطلق الامتناع فقولهم بلا تفصيل
باطل **والصواب** في تحقيق امتناع الجواب ان يفصل القول **بانها** اي
لو اذا كانت شرطية **لا تعرض لها الى امتناع الجواب** اي لا تدل عليه
اصلاً **فان قلت** فلم ذكر التعرض دون الدلالة مع انها اشهر **قلت**
لان التعرض اعم في بادي الراي من الدلالة لتبادر الوهم الى اختصاصها
بالمطابقة لاسيما عند اهل النحو **و لا** زيدت لتاكيد النفي مع الدلالة

على ان

على ان النفي متعلق بكل واحد من الامتناع والثبوت على حدة **الى ثبوته** اي لا
تدل عليه ايضاً **فان قلت** فكيف يصح هذا مع انها تعليق ثبوت مضمون
الجزاء بثبوت مضمون الشرط كما يدل عليه بيان الامر الثاني **قلت** لما جاز
سلب الدلالة على نفي الجواب في زعمه جاز ايضاً في زعمه سلب الدلالة
على ثبوته وان كانت تدل عليه في نفس الامر مما قيل من انه اراد منه الثبوت
في نفس الامر والتعليق المذكور لا ينافي صحته فهو بعيد عن الالتزام بمراحل
وما وقع ههنا في بعض النسخ من قوله والاولى ثبوته بدل قوله ولا الى
ثبوته فلا يناسب ايضاً لما نحن بصدده وان كان صحيحاً في نفسه **وانما**
لها تعرض لامتناع الشرط اي انما تدل عليه فقط بالالتزام ثم لما
فرغ من بيان سلب الدلالة على امتناع الجواب وعن بيان اثبات الدلالة
على امتناع الشرط واراد ان يفصل لزوم امتناع الجواب وعدمه مع ارادة
التعميم اشار الى هذا بقوله **وان لم يكن للجواب سبب سوى ذلك**
الشرط لزم من انتفائه اي انتفاء الشرط **انتفاؤه** اي انتفاء
الجواب نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً **وان كان له** اي للجواب
سبب اخر غير الشرط ان تعدد اسبابه **لم يلزم من انتفائه** اي انتفاء
الشرط **انتفاء الجواب** لما تقرر عندهم من ان سلب الاخص لا يستلزم
سلب الاعم **نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً** فان الضوء
كما يوجد عند طلوع الشمس كذلك يوجد عند سطوع الكواكب واستعمال
النار **ومنه** اي ومن الجواب الذي تعدد اسبابه **نحو لو لم يخف الله**

هذا شرح ما ينتهي اليه رأيه فان اردت الوقوف على تفصيل حالها
فاعلم اولاً ان المراد من الشرط هٰهنا عند اهل النحاة ما دخلت عليه لو
وغيرها من كلمات الشرط وتعلق به الجواب سواء توقف عليه تحققه نحو
لو كانت الشمس طالعةً لكان النهار موجوداً او لا نحو لو كان النهار موجوداً
لكانت الشمس طالعةً ونحو ان دخلت الدار فانت طالق وان المراد
من اللزوم بينهما عندهم هو الارتباط بينهما باي وجه كان وان كان كلام
ابن الحاجب يدل على ان الجواب منه هو السبب المقتضي وعلى ان المراد من
اللزوم هو اللزوم بمعنى امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم على ما هو مصطلح
النظار فلهذا قال لو تدل على امتناع الملزوم لامتناع اللازم وان المصنف
مع ابن الحاجب في هذا الرأي معنى من حيث لا يشعر وان انكره لفظاً
غاية ما في الباب انه اقتصر على الدلالة على امتناع الشرط فقط وقال
واما امتناع الجواب فلا لزم منه ان تحدد بسببه والا فلو لما راى ان امتناع الشرط
لامتناع الجواب لا يطرد نحو لو لم تخف الله لم يعصه فلهذا قال هٰهنا لم يلزم
من امتناع عدم الخوف امتناع عدم العصيان كما قال في نحو ولو شئنا لرفعناه
بها لزم من امتناع المشيئة امتناع الرفع لكن مثل هذا لو يفيد الا التندم
ليس وعدم الاطلاع على حقيقة الحال ثم اعلم انها اذا كانت شرطية داخلة
على الماضي لفظاً او تقديراً فالصواب هو التفصيل في جوابها بان يقال ان
قصد مجرد تعلق ثبوته بتحقيق مضمون الشرط فلا يدل على امتناع اصلاً
فلهذا قال بعض النحاة لو تدل على مجرد الارتباط الا ترى ان نحو قولك لو
كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة فيكون النهار
موجوداً

موجوداً انما يتعرض للثبوت فقط وكذلك ان قصد استمرار ثبوته
على كل تقدير لكن علق بالشرط النقيض المناسب له ليفيد بالفحوى ان تعلقه
بنقيض ذلك الشرط بالطريق الاولى نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ومنه
نحو لو لم يخف الله لم يعصه واما اذا قصد تعلقه به على مجرد الفرض
والتقدير والمقصود بيان سبب انتفائه فهو تدل بالالتزام على
امتناع الجواب بامتناع الشرط نحو لو جئتني لاكرمتك وغالب الاستعمالها
في اللغة على هذا الاصل فعليه يحمل قول اكثر النحاة واما اذا قصد
الاستدلال بانتفائه على انتفاء الشرط مع قطع عن بيان سببه فلو حينئذ
تدل بالالتزام ايضاً على امتناع الشرط بامتناع الجواب فنحو قولك لو
كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن النهار ليس بموجود فلا تكون
الشمس طالعة وارادة على هذا القانون يشهد بذلك قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ومثل هذا قليل في المحاورات
فعلى هذا يحتمل قول ابن الحاجب واما قول المصنف فليس بخارج عن
قول ابن الحاجب في التحقيق على ما عرفت ثم لما فرغ من اقامة الدليل
على الامر الاول واراد التقييد على دليل الامر الثاني اشار اليه بقوله
لا الامر الثاني ما دلت عليه الضمير المجرور عايد الى الموصول **لو**
فاعل دلت **في المثال المذكور** اي في قوله تعالى ولو شئنا
لرفعناه بها **ان ثبوت المشيئة** لو وقع متلازم **لثبوت**
الرفع فان قلت الدلالة على هذا الاستلزام تستلزم
الدلالة على الملزوم واللازم بالضرورة وقد قال من قبل ان لو لا تدل

على ثبوت الجواب فهل هذا الا تناقض **قلت** نعم الا انه لا يلتفت
الى مثل هذه الدقة او اعتبر قوله والاولى ثبوته على ما وجد في
بعض النسخ وقد عرفت حاله **ضرورة** تعليل الاستلزام
مضاف الى قوله **ان** ثبوت **المشيئة سبب** لثبوت الرفع
فان قلت فلو لم يصح في بيان الامر الثاني الى نفي سببية
غير المشيئة كما احتاج اليه في بيان الامر الاول حيث قال
هناك اذ لا سبب لرفعه الا المشيئة **قلت** لتحقق معنى
الاستلزام بدون ذلك النفي بخلاف انتفاء اللزوم **وثبوت
الرفع مسبب عنها** ثم لما فرغ من بيان الامرين المذكورين
كما هو حقهما واراد ان ينبه الطالب على كيفية اندراجهما تحت
الاصل المذكور وان يمرنه على استخراج الفرع من الاصل اشار
الى هذا بقوله **وهذان المعنيان** المدلولان منه اولهما
امتناع الشرط وثانيهما استلزام ثبوت المشيئة لثبوت الرفع
قد تضمنتهما اي المعنيين **العبارة المذكورة** وهي قوله
فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه **فان قلت** العبارة قاعدة والمناسب لها ان يقول وهذان
المعنيان يندرجان تحت العبارة المذكورة كما هو المشهور فلم قال
قد تضمنتهما **قلت** لكون اشتماله عليهما اشتمال الكل على اجزائه
بحسب الظاهر وان جاز ههنا اشتمال الكلي على جزئياته ايضا بحسب
توزيع الاجزاء الى الاجزاء الوجه **الثاني منها ان تكون
حرف**

حرف شرط في المستقبل فقوله **فيقال فيها حرف شرط مرادف** بالرفع
على انه صفة حرف **لان** الشرطية تفسير لما ذكر يعني انها تدل على
ارتباط حصول امر في المستقبل لحصول امر اخر فيه كدلالة ان عليه
والمشهور ان لو في مثل هذا مستعملة في معنى ان خلاف لابن الحاجب
فيكون مجازا فالمراد من المرادف ههنا ان يكون معناه معناها
على سبيل المجاز دون الحقيقة **الا انها لا تجزم** لعدم السماع
والنقل واستعمالها بهذا المعنى خلاف الاصل فلهذا اختلف
فيه الناس واما قول من قال بجواز بها الجزم على سبيل الاطراد وعلى
سبيل الضرورة فليس بمعتد به **كقوله تعالى** القول مصدر بالام
في بعض النسخ وفي بعضها بالكاف فكل منهما حسن لكن المناسب
للاستدلال على المطلوب اللام **وليخش الذين لو تركوا** من خلفهم
ذرية ضعافا خافوا عليهم الواو واو العطف واللام لام
الامر تخش فعل مضارع حذف لام فعله علامة الجزم والذين اسم
موصول مرفوع المحل على انه فاعله ولو بمعنى ان فاشار اليه بقوله
اي ان تركوا وتركوا بمعنى قاربوا ان يتركوا فاشار اليه ايضا
بقوله **اي ان شارفوا ان يتركوا فان قلت** فلم فسر الترك
بمشارفته **قلت** لحسن انتظام معنى الخشية معها وترك
فعل الشرط فاعله الواو العائد الى الموصول ومن خلفهم متعلق
به وهم متعلق عائد الى الموصول ايضا وذرية منصوبة مفعوله
وضعافا صفته ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا للترك لتضمنه

معنى النصير كما في قول عنترة فتركته جزر السباع ينشه
في قول آخر هذا الذي ترك الاوهام حايرة وقال الزمخشري ترك
بمعنى طرح اذا علق واحد فاذا علق بشيئين كان مضمنا معنى
صير ومنه قوله تعالى وتركهم في ظلمات وخافوا فعل فاعله
الواو العايد اليه يضا وعليهم متعلق به والضمير المجرور عايد الى
ذرية والشرط مع جوابه جملة شرطية وقعت صلة للموصول
وليخش مع معموله جملة فعلية انشائية معطوفة على جملة
مثلها مذكورة ثم لما فرغ من بيان المطلوب واراد زيادة ايضاح
بما هو في المستقبل لفظا ومعنى اشار اليه بقوله وللعطف **قول**
الشاعر ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا لظل صدى صوتي
وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب الواو للعطف
ولو بمعنى ان وتلتقي فعل الشرط غير مجزوم بها فاعله اصداؤنا
وهي جمع صدى والصدى لغة هو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال
وغيرها متعلق به واللام لام جواب لو وظل فعل من الافعال الناقصة
وهو بمعنى صار وصدى اسم مضاف الى صوت وهو مضاف الى يا المتكلم
والواو للحال وان للوصل وكان فعل من الافعال الناقصة اسمه التا ورمة
بالكسر العظام البالية منصوبة خبره والجملة منصوبة المحل على
الحالية واللام لام جر وصوت مجرور بها ومضاف الى صدى وهو
مضاف الى ليلى والجار مع المجرور والمجرور متعلق بيهش وهو
فعل فاعله مستتر فيه عايد الى صدى صوتي والجملة منصوبة
المحل

المحل على انها خبر ظل والواو للعطف ويطرب فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى يضا والجملة معطوفة على جملة يهش والهشاشة
الارتياح والطرب حرقة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور
هذا وقال بعضهم هذا ليس بحجة لان غاية ما فيه ان ما جعل
شرطا لها مستقبل في نفسه او قيدا بمستقبل وهذا لا ينافي
امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يخرج ايضا الى اخراجها
من معناها الاصلي الى غيره اقول القول بالاستقبال ههنا بناء
القول بالماضي فلزم منه بالضرورة عدم استقامة معنى الامتناع
ههنا اصلا مع شهادة فحوى الكلام عليه فلا بد ههنا من القول
بالاستقبال سوا كان على سبيل المجاز او على سبيل الاشتراك اللفظي
وقال بعضهم لانها لا تجيء للتعليق في المستقبل لانك لا تقول لو يقوم
زيد فعمرو منطلق والمصنف لم يقيد بقوله هذا فانه قول بلا
دليل وقد صرح اكثر النحاة بانها تجيء بمعنى ان على ان استعمالها
في معناها الاصلي لا يظهر في بعض المواضع كقوله تعالى وما انت
بمؤمن لنا ولو كنا صادقين الوجه **الثالث** منها **ان تكون** اي لو
حرفا مصدريا اي يجعل معنى مدخولها بمعنى المصدر **مرادفا**
لان المفتوحة المصدرية وهذا مذهب الفرا والفارسي وتبعهما
المصنف **فان قلت** الباب الثالث موضوع لبيان الاستعمال
الحقيقي فقط فلا يكون استعمالها ههنا في معنى ان مما نحن بصدده
اصلا **قلت** لا بل هو معقود لبيان مطلق الاستعمال كما يدل عليه

التأمل في الوجوه المذكورة فيه على انا نقول يجوز ان تكون مستعملة في
معناها على سبيل الاشتراك اللفظي كالعين الا انها اي لو لا تنصب
الفعل المضارع الواقع بعدها لعدم عراقتها في هذا الجعل
ولعدم السماع من العرب العربا و يعني انها تكون ترادفها او تستعمل
في معناها كثيرا لكن اكثر وقوعها اي اكثر استعمالها فيه بعد
ود فان قلت ما السر في ذلك قلت السر انها لا تخلو عن الاشارة
الى معنى التمني وان كانت مستعملة في معنى ان فيقوى ذلك المعنى
بانضمام معنى الوداد اليه فلذلك قال الزمخشري لو ههنا بمعنى التمني
نحو ودوا لو تدهن اي ودوا ادهانك وتمنوه ود فعل فاعله الواو
ولو بمعنى ان وتدهن فعل فاعله مستتر فيه وهو انت والفعل مع معموله
في معنى المصدر منصوب المحل على انه مفعول ود وبعد يود نحو
يود احدهم لو يعمر الف سنة يود فعل واحد فاعله مضاف
الى هم وهو عائد الى المشركين ولو بمعنى ان ويعمر فعل مجهول
ونائب فاعله الضمير المستتر فيه العائد الى احد والف سنة مفعوله
والفعل مع معموله منصوب المحل على انه مفعول يود هذا وقال
الزمخشري في تفسير هذا القول لو يعمر حكاية لوداتهم ولو في
معنى التمني وكان القياس لو اعمر بمعنى ليتني اعمر الا انه جرى
على لفظ الغيبة لقوله يود احدهم كقولك حلف بالله ليفعلن
فان قلت اي القولين انسب بتفسير حقيقة معنى الكلام قلت
قول الزمخشري انسب كما ان قول المصنف انسب برعاية ظاهر حال
القول

القول فهذا ما عليه كثير من النحاة واكثرهم لا يثبت هذا
القسم اي كونها مصدريا مرادفا حرفا لان هم باعزل الانتشار وتقليلا
للاقسام وضبطها وهم يقولون لو في نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة
شرطية ومفعول يود وجوابها كلاهما محذوفان كانه قيل
يود احدهم لو يعمر الف سنة لسره ذلك وانت تعلم ان في هذا
التوجيه صرف الكلام عن معناه المقصود بدون احتياج اليه
لمجرد غاية ضبط الاقسام فمثل هذا لا يجوز منها الوجه الرابع
ان تكون للتمني وهو طلب حصول شي على سبيل المحبة نحو لو تاتينا
فتحدثنا بالنصب اي ليت لنا اتيانا منك فتحدثنا واختلف
فيها فقال ابن هشام هي قسم برأسها يحتاج الى جواب كجواب
الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم
هي لو الشرطية اشربت معنى التمني فلهذا جاز ان يجمع لها
جوابان جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقولك لو تاتينا
فتحدثنا ليحصل لنا السرور بذلك نحو فلو ان لنا كرة
الكرة رجعة الى الدنيا كانه قيل فليت لنا كرة قال الزمخشري ويجوز
ان يكون لو ههنا باقية على اصلها ويحذف الجواب وهو لفعلنا
كيت وكيت ثم لما كان الاصل في بيان مثل هذا الوجه هو السماع ع
والاستقراء مع شهادة النحوي عليه فلهذا اقتصر في بيانه
عليه واراد الرد على من بينه بغير ما ذكر اشار الى هذا
اولا بقوله قيل لو ههنا بمعنى التمني واستعملت استعمال

ليتَ **ولهذا** ولكونها بمعنى التمني ولا ستعمالها فاستعمالها
نصب فنكون من المؤمنين **في جوابها** اي في جواب لو
الفاء فاء العطف ونكون منصوبة بان مضمرة بعدها
وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه وهو نحن خبره
من المؤمنين والفعل مع معموله جملة فعلية منصوبة المحل على
انها معطوفة على اسم ليت في التقدير **كما انتصب فافوز**
بان مضمرة بعد الفاء **في جواب ليت فان قلت**
فلم قال كما انتصب فافوز في جواب ليت بعد الاستدلال وتوضيحه
في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما
يا حرف ندا والمنادى محذوف وليت حرف من الحروف المشبهة
بالفعل ويا المتكلم اسمها وكان فعل من الافعال الناقصة اسمه
التاء ومعهم خبره وهو مع معموله مرفوع المحل على انه خبر ليت
والفاء فاء العطف وافوز منصوب على انه مفعول مطلق وعظيما
منصوب على انه صفته والفعل مع معموله منصوب المحل على انه
معطوف على محل اسم ليت ثم لما فرغ من بيان اقامة الدليل على
ما ادعاه ذلك القايل واراد الرد عليه ثانيا اشار الى هذا
بقوله **ولا دليل في هذا** اي في نصب يكون اي لا يدل نصبه
على ان لو ههنا استعملت في معنى التمني كما زعم المستدل **لجواز ان
يكون النصب في فيكون** لمجرد كونها معطوفا ولئلا يلزم
عدم الفعل الصريح على الاسم لا لثبوت معنى التمني فيها
ههنا

بان مضمرة وهو بعد الفاء وفوزا منصوب ع

ههنا ثم ان الدليل لا يستلزم المدلول مع قيام الاحتمال فيه فظهر
ان ما ذكره المستدل في مقام الاستدلال ليس بدليل هذا
وان الجواب عنه بوجوه الاول ان الدليل ليس ذلك النصب وحده
كما اشرنا اليه والثاني ان الدليل في الحقيقة هو الاستقرا
مع معونة النحوي واما ما ذكره ههنا في صورة الاستدلال
فانما هو لزيادة التوضيح والاستظهار ومثل هذا كثير في العلوم
لا سيما في علم النحو والثالث ان المراد من استلزام الدليل للمدلول
عند ارباب المنقول هو مطلق الاستلزام لا الاستلزام اليقيني
الدايم **فان قلت** النصب ههنا ليس الا بان مضمرة بعد
الفاء سواء كانت للتمني او لغيره فيكون الفعل في تاويل المصدر
معطوفا على ما قبله على كلا التقديرين فلم اعرض عن ذكرنا للتمني
قلت ليس المقصود ههنا اعتبار احد الامرين دون الآخر حتى
يتوجه ما ذكرته بل ليس الغرض ههنا في كثير من النسخ بل فافوز
بدل فيكون فليس بمناسب لما نحن بصدده على ان النصب في فافوز
نصب جواب التمني بلا نزاع **مثله** اي مثل النصب في تقر **في قوله**
اي الشاعر **ش** ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
تقول فلان قرير العين اذا ابردت عينه تريد به الفرح
والسرور وتقول هذا ثوب شفوف اي رقيق واما الشفوف
فمصدر يراد به الثوب الرقيق غاية الرقة بحيث لا يحجب الروية
من يدقه الواو للعطف ولبس مبتداء مضاف الى عباءة والواو

للعطف وتقترّ فعل منصوب بان مضمرة بعد الواو وعيني فاعله والفعل
مع فاعله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه معطوف على المبتداء
واحب خبره والي ومن لبس الشفوف متعلق به والمقصود منه ههنا
ان النصب فيه يجوز ان يكون نصبا بلا اعتبار معنى التمني كما ان النصب في
وتقر نصب لا يتصور فيه معنى التمني اصلا ومثل النصب في ان يرسل
في **قوله تعالى** وما لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا كانه قيل وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا وسماعا من وراء
حجاب او مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت احوالا من الفاعل
اما الوحي والارسال فامرهما هين واما من وراء حجاب فهو متعلق
بمصدر محذوف كانه قيل او سماعا من وراء حجاب او قيل وما كان لبشر
ان يكلمه الله الا وحيا او سماعا من وراء حجاب او ارسالا فيكون كل
واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز ايضا ان يكون
المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا بان يوحي او بان يسمع من وراء حجاب
او بان يرسل رسولا فيكون كل واحد منها مفعولا به بواسطة حرف
الجر واما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير واما قول من قال
الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوي لعدم
اعتماده على تحقيق مضمون الكلام الواو للعطف وكان فعل من الافعال الناقصة
ولبشر خبره مقدم على اسمه وان حرف ناصب ويكلم فعل منصوب به والهاء
مفعول له والله فاعله والا حرف استثناء ووحيا منصوب بها واو حرف عطف
ومن وراء حجاب معطوف على وحيا باعتبار متعلقه واو حرف عطف ايضا

ويرسل

ويرسل فعل منصوب بان مضمرة بعد او وفاعله مستتر فيه وهو عائد
الى الجلالة ورسولا مفعوله والفعل مع معموله في قوة المصدر منصوب المحل
على انه معطوف على وحيا ويكلم مع معموله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه
اسم كان وهو مع اسمه وخبره جملة فعلية معطوفة على ما قبلها عطف
قصة على قصة **فان قلت** ما الفائده في هذا المثال بعد حصول
المقصود بالمثال الاول **قلت** الفائدة فيه هي الاشعار بان الفعل يكون
منصوبا بان مضمرة بعد او كما يكون منصوبا بها بعد الواو مع زيادة
الايضاح الوجه **الخامس** منها **ان تكون للعرض** وهو طلب حصول
شي على سبيل الرفق والتادب نحو **لو تنزل عندنا خيرا** او تدل
ههنا على العرض وذلك لان النصب في فتصيب بان مضمرة بعد الفاء
وهي لا تضمر بعدها الا بعد احد الاشياء الستة وليس المناسب ههنا
الا معنى العرض فوجب الحمل عليه بشهادة معنى الكلام عليه رعاية
للفائدة **ذكره ابن مالك** اي ذكر هذا الوجه **في** كتابه المسمى
بالتسهيل فان قلت فلم اسند اليه هذا الوجه **قلت** للسند
والتقوية او لانه لما كان وجها مقبولا عنده ولم يقدر على تمييزه
على الوجه الرابع لمناسبة تامة بينهما ههنا حمله عليه **فان
قلت** فما الفرق بينهما **قلت** الفرق ان الاصل في التمني
ان يكون التمني محالا بخلاف العرض وكذلك الفرق بينه
وبين الترجي ثم لما فرغ ذكر ابن هشام انها تفيد التعليل
في بعض المواضع ايضا واعتقد المصنف ان معنى التعليل

فتصيب
ع

حق لكنه يستفيد ممّا يحسب الاصالة بل بحسب معونة خصوصيّة
بمعني الكلام سوا وجدت فيه لو اولا فلهذا لم يجعله وجهاً سادساً
وخص جميع وجودها في الخمسة وكان ذلك المعنى دائراً عنده
بين بين اشار الى هذا بقوله وذكر لها اي للو في بعض المواضع
ابن هشام اللخمي معنى اخر غير المعاني المذكورة وهو اي المعنى
الاخر ان تكون اي لو للتقليل اي ذلك المعنى وهو معنى
التعليل ففي العبارة ادنى مسامحة ومثل هذا في العبارة
كثير نحو قوله عليه افضل الصلوة والسلام تصدقوا ولو بظلف
محرق المعنى اعطوا صدقات ولو كانت قليلة الظلف للغنم
والبقر بمنزلة الحافر للفرس والمقصود من هذا القول هو الاشعار
بان بذلها حسن والترغيب في اعطائها باي وجه كان وليس
المقصود منه بذل الظلف بعينه فانه لا ينتفع به عادة خصوصاً
اذا كان محرقاً تصدقوا فعل امر فاعله الواو والواو للحال ويجوز
ان تكون للعطف ولو تفيد التقليل ههنا والباء حرف جر
وظلف مجرور بها متعلق بمقدر ومحرق صفة ظلف كانه
قيل ولو حصلت الصدقة ببذل ظلف محرق ونحو اتقوا
النار ولو بشق تمرة اي ولو حصل الانفاق بتصدق
جانب تمرة الشق بكسر الشين الجانب اتقوا فعل امر حذف الياء
منه لاجل الوقف والواو فاعله والنار مفعوله واما اعراب
البا في فعلى ما عرفت هناك هذا ومن قال في امثال هذا
انها

انها شرطية وفعل الشرط وجوابه كلاهما محذوفان كانه قيل ولو
وقعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب ولو حصل الاتقا
بتصدق جانب تمرة لكان خيراً عظيماً فقد ارتكب امور الاحتياج
اليها في معنى الكلام نعم انها تفيد ههنا معنى الدوام ايضاً بحسب
فحوى الكلام مثل ان في نحو قولك انا اكرمك وان لم تكرمني وقد مر نظيره
في بيان الوجه الاول النوع السادس من انواع ثمانية
قد ٤
ما ياتي على سبعة اوجه وهو اي الاتي عليها في الكلام قد
يكون النوع منحصراً في فرد وهو مشترك بين الاسم والحرف فاما اذا
كان اسماً فيكون منحصراً في وجهين واما اذا كان حرفاً فيكون
منحصراً في خمسة وجوه السبعة فلذا قدم بيان حال الاسمية
على بيان حال الحرفية فاحد اوجهها اي احد وجوه السبعة
ان تكون اسماً بمعنى حسب مراد قاله فهو اما مبني لمشابهة
بعد لحرفيه في اللفظ نحو قد زيد درهم وقدي درهم واما معرب
فاشار اليه بقوله فيقال قدي درهم قد اسم معرب مضاف
الى ياء المتكلم فلذا كسر الدال وهو مبتدا ودرهم خبره بغير النون
اي مستعمل بغير الحاق نون الوقاية اذا كان معرباً لعدم الاحتياج
الى الحاقها نعم تلحق به اذا كان مبنياً مضافاً الى ياء المتكلم لاجل
المحافظة على السكون ومن هذا علم فساد قول من قال ههنا معنى
قول المصنف بغير النون انه اذا كان مضافاً الى ياء المتكلم تجوز استعماله
بدون الحاق نون الوقاية به على سبيل الجواز دون الوجوب والا فلو

يستقيم كلامه ههنا لكونه مخالفاً لكلام الجمهور **كما يقال حسبي درهم**
هي مبتدأ ودرهم خبره ويقال ايضاً قد زيد درهم كما يقال حسب
زيد درهم والوجه **الثاني** من الوجوه السبعة **ان تكون اسم**
فعل بمعنى يكفي فتكون مبنياً على السكون ويلزمه نون
الوقاية اذا كان مضافاً الى ياء المتكلم فاشار الى هذا بقوله **قدني**
بالنون كما تقول يكفيني وتقول ايضاً قدني درهم كما يقال
يكفيني درهم وتقول قد زيداً درهم كما تقول يكفي زيداً درهم
~~وتقول قد زيداً درهم كما تقول يكفي زيداً درهم~~ والوجه الثالث
منها **ان تكون حرف تحقيق** اي تدل على تحقيق مدلول مدخولها
وتأكيده وهي مختصة بالفعل المتصرف المثبت المجرد عن جازم
وناصب وحرف تنفيس ولا يقع بينهما فاصل لكونه كالجزء منه اللهم
الا ان تكون قسماً وقد الفعل وحده لقيام القرينة عليه ولها خمسة يحذف
معان احدها تحقيق وتأكيد دخولها على الماضي اتفاقاً ودخولها
على المضارع مختلف فيه واشار الى الاول بقوله **فتدخل على** الفعل
الماضي نحو قد افلح من زكيها اي انماها بالعلم والعمل قد حرف
تحقيق وافلح فعل ماض ومن اسم موصول وزكى فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى الموصول وها مفعوله عايد الى النفس والموصول مع صلته
مرفوع المحل على انه فاعل افلح وهو مع فاعله جملة فعلية وقعت
جواباً للقسم فهي تدل على تحقيق مضمون الفلاح وتأكيده ثم اشار
الى الثاني بقوله **قيل وتدخل على المضارع** هذا قول بعض
النحاة

النحاة واكثرهم قالوا اذا كانت حرف تحقيق تدخل على الماضي فقط
فلذلك قيل الفعل المضارع الواقع بعدها يكون بمعنى الماضي
فيكون مرادهم من الماضي المطلق سوا كان لفظاً ومعنىً او معنى فقط
نحو قد يعلم ما انتم عليه من الموافقة والمخالفة ومن الاخلاص
والنفاق قد حرف تأكيد ويعلم فعل مضارع فاعله مستتر فيه عايد
الى الله وما موصول وانتم مبتدأ خطاب للمكلفين وعليه خبره
والضمير المجرور فيه عايد الى الموصول وهو مع صلته منصوب المحل
على انه مفعول يعلم وهو مع معموله جملة فعلية فهي تدل على تأكيد
مضمون العلم هذا **و**الوجه **الرابع** منها **ان تكون حرف**
توقع وانتظار فتدخل عليهما اي على الماضي والمضارع
فتفيد انتظار وقوع مضمون كل واحد منهما **ايضاً** اي لدخولها
عليهما اذا كانت حرف تحقيق اما مثال المضارع **فنحو** قولك لقوم
ينتظرون الخبر **قد يخرج زيد فقد تدل** ههنا **على ان الخروج** ج
اي خروج زيد **منتظر متوقع** لهم واما مثال الماضي فنحو قولك
قد قدم زيد من السفر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
لان الجماعة ينتظرون ذلك هذا على رأي بعض النحاة وهو الخليل
ومن تابعه وهو المختار عند الجمهور فلهذا قال **وزعم بعضهم** اي
بعض النحاة **انها** اي قد **لا تكون للتوقع مع الماضي** اي لا يجوز
اجتماع التوقع مع الماضي لان اجتماعه معه اجتماع متنافيين
واجتماع متنافيين فهذا لا يجوز اما الكبرى فبديهية وذلك

سكت عنها واما الصغرى فكسبية فاشار الى بيانها بقوله **لان التوقع**
انتظار الوقوع اي انتظار ما سيقع **والماضي قد وقع وانقطع**
فحالهما كحال الزمان الماضي والمستقبل فكما ان بينهما تباينا لا يجوز
الجمع بينهما فكذلك بين التوقع والماضي **وقال الذين اثبتوا** من
النحاة **معنى التوقع** اي المعنى الذي هو توقع **مع الماضي** ردا
على النافين **انها** اذا دخلت على الماضي **تدل على انه** اي الماضي
كان متوقعا قبل وقوعه وقبل الاخبار به **منتظرا** فيكون
وقع الماضي مستقبلا نظرا الى الانتظار والاخبار فيكون توقع كل
شي قبل حصوله سوا كان في الماضي او في المضارع فحاصل الجواب
التحقيق منع الصغرى فيجوز اجتماع التوقع مع الماضي فتدل على التوقع
اذا دخلت على الماضي ايضا **تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون**
هذا الخبر قبل الاخبار بوقوعه **فيتوقعون الفعل** اي ركوب
الامير قبل وقوعه وعطف يتوقعون على ينتظرون قريبا من عطف
تفسير الحاصل انك اذا قلت ركب الامير يدل هذا القول على
ركوب الامير بلا تعرض لمعنى التوقع فاذا دخلت عليه قد يدل
ذلك القول على التوقع ايضا يشهد بذلك فحوى الكلام فتضاف
هذه الدلالة الى قد لا الى غيرها فعلم من هذا ان قول من قال لا نسلم
ان التوقع مستفاد منها لجواز ان يكون المستفاد من غيرها قاصر
عن اعتبار معنى الكلام والوجه منها **الخامس تقريب الماضي**
من الحال اي حرف دال على قرب زمان وقوع الماضي من الحال

لا ترى

الا ترى انك اذا قلت قام زيد دل هذا القول على قيام زيد بدون
التعرض لحال زمان وقوعه مع الحال فاذا دخلت عليه قد فقد دل
على قرب زمان وقوعه من الحال فلهذا لا تدخل على ليس وحبس ونعم
وبئس لانها للحال ولا معنى لذلك المقرب من الحال مع تحقيق الدلالة
عليها ولان صيغهن لا يعدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم
واما قول عدي لولا الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ابا القاسم
فعسى فيه بمعنى اشتد وليس من افعال المقاربة فلهذا انما استعمل
ههنا على طريق استعمالها **ولهذا** اي لكونها للتقريب **يلزم** عند
اكثر البصريين **قد مع الفعل الواقع حالا** والسبب الداعي
الى هذا التوقع بين الماضي والحال بقدر الامكان فاعترض
على هذا بان لفظة الحال مشتركة بين معان فتقال على قيد
العامل سوا كان ماضيا او مضارعا او غيرهما وتقال على زمان
التكلم بمعنى الآن والمقصود ههنا هو الاول لا الثاني وانما هي ههنا
للتقريب من الحال بمعنى الآن فلا يتم التقريب فاجيب عن هذا الاعتراض
بان المضي والحال والاستقبال امور اضافية فطوفان نوح عليه السلام
مستقبل بالنسبة اليه ونزول عيسى عليه السلام مستقبل بالنسبة
الينا حال بالنسبة الى قوم ذلك الزمان واذا مهد هذا فالمعنى
والحال المستعملان ههنا منسوبان الى زمان وقوع الفعل لا الى
زمان تكلمنا فاذا قلت جا زيد ركب كان معناه ان الركوب
حال في وقت المجي واذا قلت جا زيد وقد ركب كان معناه ان الركوب قد

معنى في وقت المجيء ولذلك اشترط ليقترب الركوب الى ذلك الوقت
واما المضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي
فلا يقال جاء زيد يركب غدا لانه لا يدل على هيئة زيد في وقت
مجيئه اللهم الا ان يقال يجيء زيد غدا يركب وحينئذ يصير
بمعنى الحال وكما ادعى لزومها معه وكان فيه نوع اجمال اشار الى
تفصيلها بقوله اما ان يكون **ظاهرة نحو** قد في قوله تعالى **وقد
فصل لكم ما حرم عليكم** المعنى قد بين لكم ما حرم عليكم
مما لم يحرم الواو للحال وقد للتقريب وفصل فعل مجهول ولكم
متعلق به وما موصول وحرم بنا مجهول ايضا فاعله مستتر فيه عايد
الى الموصول وعليكم متعلق به والجملة الاسمية صلة الموصول
مرفوع المحل على انها فاعل فصل وهو مع معموله منصوب المحل على
انه حال وقرئ فصل لكم ما حرم عليكم على تسمية الفاعل في موضعين
ففاعل فصل مستتر فيه عايد الى الله كما ان فاعل حرم مستتر فيه عايد
اليه والموصول مع الصلة منصوب المحل على انه مفعول فصل **او تكون
مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا** اي قد ردت هذه
مبتدا خبره بضاعتنا ورد فعل مجهول فاعله مستتر فيه عايد
الى البضاعة والتاء لتانيث الفاعل والينا متعلق به وهو مع
معموله منصوب المحل على انه حال من البضاعة والعامل فيها اما معنى
التنبيه واما معنى الاشارة لكن الثاني اقرب واظهر كما في قوله تعالى
هذا بعلي شيخا هذا وان الكوفيين قالوا لا حاجة الى تقدير

قد معه

قد معه والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله بدونها ولكونها
للتقريب **قال ابن عصفور اذا اجيب القسم** اي اذا اردت
ان تجيب القسم **بفعل ماض مثبت متصرف** انما قيده بهذه
الامور ليكون مظنة الاحتياج اليها اذ لو كان مضارعا او منفيا
او غير متصرف فلا حاجة الى ذكرها لما عرفت فما وقع ههنا في بعض
النسخ بدل قوله اجيب في قوله اجيب بنا المجهول واذا كان صحيحا
في نفسه لكنه ليس بملايم لقوله **فان كان** اي الفعل المذكور
قريبا زمان وقوعه **من الحال** اي من زمان التكلم **فان قلت**
اذا علم قربه من الحال فلا يبقى الاحتياج الى الدلالة عليه لئلا
يلزم تحصيل الحاصل **قلت** انه معلوم عند المتكلم ومجهول عند
السامع فاستمر الاحتياج اليها بناء على ان المعلومية عند المتكلم
لا يستلزم المعلومية عند السامع وهذا حكم ساير الالفاظ **جيت**
بجواب القسم مقرونا **باللام وقد معا** اما اللام فللدلالة على تاكيد الجواب
واما قد فلافادة التقريب نحو قولك **بالله لقد قام زيد**
بالله متعلق باقسم محذوف واللام لام جواب القسم وقد للتقريب وقام
فعل فاعله زيد والجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب **وان كان**
اي الفعل المذكور **بعيدا من الحال جيت** بالجواب **مقرونا باللام**
لتاكيده **فقط** اي بدون قد لقيام المنافي وعدم قابلية المحل
فان قلت لا شك ان كلام ابن عصفور انما سيق ههنا لاجل
المناسبة لمعنى التقريب وهذه انما تتصور في اتيان قد في محل

قابل المعنا هنا فيما الفائدة في قوله وان كان بعيدا الى آخره **قلت**
فائدته هي الاشعار باختصاص استعمالها بمعنى التقريب مع
الشبهة على ان معنى التقريب قد استدل عليه بالدوران وجودا
وعدما **كقوله** اي امرئ القيس **حلفت لها بالله حلفة فاجر**
لناموا فما ان من حديث ولا صال المراد من حلفة فاجر حلفة فاسق
كاذب والحديث هو الخبر يقال على القليل والكثير ويجمع على احاديث
على غير قياس وصال مثل قاض من صلي مثل رمي تقول صليت اللحم
وغيره اذا شويته ويجوز ان يكون ماخوذا من صليت لفلان اذا
عملت له في امر تريد ان تمحل له وتوقعه في هلكة الاصل ان المراة لما
قالت لامرئ القيس الست ترى السمار والناس احوال خوفا من الاطلاع
على الحال قال والله لناموا كاذبا تامينا لها من خوفهم ثم اخبر
عن ذلك القسم بقوله حلفت **فان قلت** لا يتم تمسك ابن عصفور
بهذا البيت على مطلوبه فان المراد منه ههنا ان زمان نوم اهلها
قريب من زمان التكلم فيكون للتقريب ايضا **قلت** التامين
المذكور لا يحصل بابتداء نومهم فانه كاليقظة بل انما يطمئن
خاطرها اذا كان زمان شروعهم في نومهم بعيدا من الشروع في اليمين
يدل عليه قوله فما ان من حديث ولا صال فلاجل هذا لم يقتصر على الشاهد
واتى بتمام البيت حلف فعل فاعله التاء ولها متعلق به والها عايد
الى المراة وبالله متعلق به ايضا وحلفة فاجر مفعوله متعلق على طريقة
قولك ضربت ضرب الامير واللام لام جواب القسم المشار اليه بقوله
حلفت لها بالله اذ من المعلوم بالضرورة ان قوله حلفت ليس بقسم بل
هو

١٤٤

بل هو اخبار عنه كما اشار اليه آنفا وناموا فعل الواو فاعله والجملة جواب القسم
المقدر لا محل لها من الاعراب واما قول من قال انه جواب حلفت فليس
مبنيا على التحقيق بل على الظاهر وما بمعنى ليس بطل عملها وان ومن
كل منهما زايد لتاكيد معنى النفي وحديث مبتدأ خبره محذوف
وهو موجود ولا زايد لتاكيد معنى النفي وللدلالة على شمول النفي
وصال معطوف على حديث ثم لما فرغ من نقل قول ابن عصفور وفهم
منه انها تفيد التقريب في الجواب ولا تفيد التوقع فيه واختاره
كما يدل عليه ظاهر كلامه ههنا وراى قول الزمخشري في بيان قوله تعالى
لقد ارسلنا مخالفا لقول ابن عصفور واعتقد قول الزمخشري فيه غير
حق واشار الى هذا بقوله **وزعم الزمخشري** في الكشاف **عند**
ما تكلم اي عند تكلمه فتكون ما مصدرية وتكلم فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى الزمخشري **على قوله تعالى** متعلق بتكلم **لقد ارسلنا**
نوحا الى قومه اللام لام جواب القسم المقدر وقد حرف يدل على التقريب
والتوقع معا وارسل فعل فاعله نا ونوحا مفعوله والى قومه متعلق
به **في سورة الاعراف** متعلق بالقول والمراد من التكلم عليه ان
الزمخشري قال اولا لقد ارسلنا جواب قسم محذوف ثم قال
فان قلت ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد
وقل عنهم نحو قوله حلفت بالله حلفة فاجر لناموا **قلت** انما كان ذلك
لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي
جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع
المخاطب كلمة القسم انتهى **فان قلت** ان الجملة المقسم عليها

إنما تكون مظنة للتوقع عند استماع المخاطبة كلمة المقسم ولا شك
أن المقسم به والقسم كليهما محذوف فإن ههنا فكيف يتصور إتيان قد
في الجواب **قلت** لا استبعاد في ذلك لما تقرر من أن المحذوف كالمذكور
والمسموع من حيث النظر إلى القرينة الدالة عليه فالمعتبر وجود
المظنة سواء كانت سماع المقسم به أو بقرينة دالة عليه **أن قد** في
قوله تعالى لقد أرسلنا نوحًا **للتوقع** يعني أنها تدل على توقع وقوع
مضمون قوله أرسلنا نوحًا والجواب مظنته فعلم من هذا فساد قول
من قال أن التوقع ههنا مستفاد من قد بطريق الهيئة كما أنه مستفاد
من جواب القسم بطريق المظنة أن حرف من الحروف المشبهة بالفعل
اسمها قد وللتوقع خبره والجملة منصوبة المحل على أنها مفعول
زعم قوله **لأن السامع** لكلمة القسم إلى آخره تعليل لزعم الزمخشري
والمعلل هو المصنف فمن قال أنه تعليل المضمون قوله
أن قد مع لام القسم للتوقع فقد خرج عن توفية نظم الكلام
حقه **يتوقع** الخبر أي وقوع مضمون جواب القسم **عند**
سماع المقسم به فحاصل اعتراض المصنف ههنا أن
القول بأنها تفيد في نحو والله لقد قام زيد التوقع
دون التقريب على ما فهم من كلام الزمخشري كما فهم عكس
هذا من كلام ابن عصفور كما عرفت والجواب أن الزمخشري
ما ادعى الحصر في نحو قولك والله لقد قام زيد وكذلك ابن
عصفور وأن التوقع والتقريب يجوز أن يجتمعا في خبر واحد
إذ لا تنافي بين الدلالة على التوقع للخبر ووقوع مضمونه وبين
الدلالة

الدلالة على قرب زمان وقوع مضمونه من الحال بل الظاهر أن
بينهما مناسبة تامة لكن جرت عادة الزمخشري بحمل اللفظ
على معناه المتبادر ولو بمعونة خصوصية الكلام فلهذا قال
أنها في قوله تعالى لقد أرسلنا نوحًا إلى قومه تفيد التوقع
وسكت عن معنى التقريب فتأمل والوجه **السادس** منها
أي التعليل **ضربان** أي نوعان النوع الأول **تقليل وقوع الفعل**
الذي دخلت عليه **نحو قد يصدق الكذوب** قد حرف يدل
ههنا على قلة صدور صدق عن الكذوب ويصدق فعل والكذوب
فعول للمبالغة يدل على كثرة كذب فاعله فاجتمع القلة والكثرة
في كلام واحد فأوله يصرح ما يشير إليه آخره على سبيل المقابلة
وكذا الحال آخره ففي ذكر هذا المثال وفي السكوت عن ضده نحو
قد يكذب الصدوق ترغيب في الصدق ولو كان في الكذوب
تنفير عن الكذب لا سيما إذا كان في حق الصدوق وإرشاد
إلى ذكر المحاسن وإلى السكوت عن ذكر القبائح فقس على هذا قوله
ونحو قد يجود البخيل والنوع الثاني **تقليل متعلقه**
أي متعلق الفعل الذي دخلت عليه كالمفعول **نحو قد يعلم**
ما أنتم عليه قد تدل ههنا على قلة متعلق العلم كما تدل متعلق ح
على تحقيق العلم إذ لا منافاة بينهما للاختلاف في الجملة فكذا
ذكر المصنف هذا المثال مرتين مرة في الوجه الثالث ومرة
في الوجه السادس وشرح البيان معلوم مما سبق في بيان الوجه
الثالث وأما التفسير بقوله **أي ما أنتم عليه أقل معلوماته**

تعالى فتفسير للمعنى المقصود ههنا بحسب مآل المعنى لا تفسير
متعلق العلم حتى يتوجه ان يقول انه غير معناه فكيف يصح ان
يكون تفسيرا له **فان قلت** فلم عدل الى التعرض لمعنى
الاقلية عن التعرض لمعنى القلة مع ان كلامه فيه **قلت**
للارشاد الى ان القليل يكون اقل بالنسبة الى معلوماته مع
رعاية حسن بيان الادب هذا ما عليه اكثر النحاة وهو الحق
الظاهر فلهذا لم يستعمل ههنا بابطال قول المخالف بالدليل
بل اشار الى بطلان قوله بقوله **وزعم بعضهم** اي بعض
النحاة انها لا تفيد التقليل اصلا **وانها في ذلك** اي في
نحو قد يعلم ما انتم عليه وغيره **للتحقيق لا للتقليل كما تقدم**
في الوجه الثالث من انها تفيد التحقيق وانت قد عرفت الجواب
عن هذا **و** للعطف ان **التقليل الحاصل في المثالين** اي
في نحو يصدق الكذوب وقد يجود البخيل **لم يستفد من قد**
وهي تدل على التحقيق فقط فيهما على زعمهم **بل استفيد من**
قولك البخيل يجود والكذوب يصدق سواء وجدت
فيه قد اولا فلهذا غير ترتيب اجزاء الكلام فلما ادعى انه مستفاد
من القول المذكور وكان ذلك غير بديهي اشار الى الحاولية بقوله
فانه اي القول المذكور الى آخره **فان قلت** المعاني اللغوية
طريق ثبوتها النقل والسماع لا العقل والاستدلال فكيف
يستقيم الاستدلال ههنا **قلت** دعوى استفادة معنى التقليل
عين دعوى معنى التقليل والاستدلال على الاولى لا على الثانية
فاستقام

١٤٤

ولاعتبا
فاستقام الاستدلال ههنا على انه استدلال صورة ونقل معنى لا
للمعاني لا للصور وقد مر مثل هذا كثيرا **ان لم تحمل** اي ذلك القول
على ان صدور ذلك اي صدور الجود وصدور الصدق
من البخيل والكذوب قليل كان متناقضا جواب ان
لم تحمل ثم لما كان التناقض ههنا صفة اجزاء كل واحد من القولين
اولا وبالذات وصفة القول ثانيا وبالعرض اشار الى بيان هذا
بقوله **لان آخر كل واحد من الكلام يدفع اوله** اول كل وا حد منه
وذلك لان يجود يدل على ثبوت جود كما ان البخيل متعرض لنفيه
ويصدق يدل على ثبوت صدق والكذوب يدل على نفيه فوجب
حمل صدور الفعل من الفاعل على التعليل المتبادر من الكلام فحاصل
ما ذكر استدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم **فان قلت** لزوم
المناقض اولى بالحمل ههنا بناء على ان المراد من التناقض ههنا
هو موافقة في الجملة والمدافعة انما يتصور في الحمل لا في عدم الحمل
قلت ليس معنى كلام المستدل كما فهمت بل معناه ان آخر قولك
يصدق الكذوب مثلا ان لم يحمل على قلة صدور صدق منه تدل على
لزوم صدور الكذب منه وايما نظر الى الصيغة والاطلاق
وقد دل اوله على صدوره منه فلزم التناقض بخلاف ما حمل عليها
فتامل والجواب انا نمنع لزوم التناقض وانما يلزم لو دل آخر
الكلام مثلا على صدور الكذب منه دائما على تقدير عدم الحمل وهو
ممنوع على انا نقول كون التقليل مستفادا من الكلام بطريق

الاشارة لا يدفع استفادة من قد بطريق النص والظهور فلا يكون
قولهم مدافعاً لما قلناه والتحقيق ان مضمون الفعل يحتمل التقليل والتكثير
فاذا اردت الدلالة على احدهما بحسب قيام القرينة ادخلت عليه
قد على قياس ما عرفت في الوجه الخامس والوجه **السابع** منها
التكثير وقد كرت تستعمل في التقليل وضعاً وتستعمل في التكثير
على سبيل الاستعارة لمناسبة التضاد بينهما **قاله سيبويه**
اي قول الهذلي **قد اترك القرن مصفراً انامله** كان اثوابه
مجت بفرصاد قد للتكثير والقرن بالكسر هو الذي يسلك
في الشجاعة والانامل جمع انملة وهي راس الاصبع ومجت بفرصاد
اصبغت بماء الفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليها من مججت
الريق ويجوز ان يكون ماخوذاً من مج الرجل الشراب اذا رمى
به والفرصاد التوت الاحمر والمعنى اترك كثيراً شجاعاً مما
تلاولى في الشجاعة حال كونه مصفراً انامله كان اثوابه
صبغت بماء الفرصاد اترك فعل فاعله مستتر فيه وهو انا
والقرن مفعوله ومصفراً منصوب على انه حال من
القرن وانامله مرفوع على انه فاعله لاعتماده على ذي الحال
وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل على التشبيه واثوابه
منصوب اسمه والضمير المجرور فيه وفي انامله عائد الى
القرن ومج فعل فاعله مستتر فيه عائد الى الاثواب والتاء
علامة تانيث الفاعل وبفرصاد متعلق به والفعل مع
معموله مرفوع المحل انه خبره والمجموع منصوب المحل على
انه

انه حال منه ايضاً **وقال الزمخشري** اي وقال الزمخشري ايضاً
انها تدل على الكثرة في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
في السماء فانه قال في الكشاف في تفسير هذا القول قد نرى
وبما نرى ومعنا كثرة الرؤية كقوله قد اترك القرن مصفراً
انامله والمعنى نرى تردد وجهك في جهة السماء تطلعاً
للوحي وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع في روعه ويتوقع
من ربه ان يحوله الى الكعبة لانها قبلة ابيه ابراهيم واقدم
القبلتين وادعى للعرب الى الايمان ولمخالفة اليهود وذلك
يدل على كمال ادبه حيث انتظر ولم يسئل فعلم مما ذكر فساد قول
من قال المراد من الكثرة ههنا كثرة متعلق الفعل لا كثرة الفعل
اعني الرؤية **فان قلت** هل فرق بين المثال الاول والمثال الثاني
في افادة الكثرة **قلت** بينهما فرق بعد اشتراكهما في مطلق
كثرة الفعل بان دلالة المثال الثاني على كثرة متعلق الفعل اظهر
من دلالة المثال الاول عليها نرى فعل فاعله مستتر فيه وهو نحن
تقلب منصوب مفعوله ومضاف الى الوجه وهو مضاف الى الكاف وفي
السماء متعلق بتقلب **النوع السابع** من الانواع الثمانية
ما ياتي اي يستعمل في الكلام **على ثمانية اوجه وهو** اي
المستعمل عليها **الواو فان قلت** فلم لم يقل النوع السابع
واو ياتي على ثمانية اوجه مع ان هذا اخصر واظهر **قلت**
لتفخيم شان الواو وتقديرها في الاذهان والتنبيه على ما يا تي
على ثمانية اوجه ينحصر فيها ولدفع توهم انحصار الواو في

تلك الوجوه **وذلك** اي انحصار الوجوه الثمانية في الواو بقوله
ان اي لان **لنا واوين** الى آخره دليل ذلك الانحصار بحسب
الاستقراء **أي ترتفع ما بعدها** اي يكون ما وقع بعدهما مرفوعا
سواء كان فعلا او اسما فيكون الوجه الاول والاخر منهما مشتركين
في هذا الحكم فلهذا نظمهما في سلك واحد والجملة منصوبة
المحل على انها صفة واوين فقس على هذا حال سائر الوجوه
وهما اي الواوان الموصوفان بهذه احدهما **واو الاستيناف**
والمراد منه ههنا ان يكون ما بعدها كلاما لا تعلق له بما قبلها
من جهة الاعراب فيدخل فيه واو الاعتراض نحو ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان **نحو** الواو في قوله تعالى
لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء الى اجل مسمى اللام
حرف جر ونبين فعل منصوب بان مضمرة بعدها
فاعله مستتر فيه وهو نحن ولكم متعلق به ومفعوله محذوف وهو
قدرنا وحكمنا والفعل مع معموله في تأويل المصدر مجرور المحل
بها متعلق بخلقنا المذكور قبله والواو واو الاستيناف ونقر
فعل مضارع مرفوع فاعله مستتر فيه ايضا وفي الارحام متعلق
به وما موصول ونشاء فعل فاعله مستتر فيه ايضا ومفعوله محذوف
وهو العائد الى الموصول والى اجل متعلق به ومسمى صفة اجل والمراد
من هذا هو الاجل المسمى ههنا وقت وضع الحمل والفعل مع
معموله صلته والموصول مع صلته او الموصول وحده منصوب المحل على انه
مفعول نقر وهو مع معموله جملة فعلية مستأنفة لا محل لها من
الاعراب

الاعراب هذا على تقدير قراءة النصب فالواو تكون واو العطف
ونقر معطوف على نبين ثم لما فرغ من ايضاح الدعوى بالمثال
واراد ان يقيم عليها البرهان اشار الى هذا بقوله **فانها**
يعني ان الواو ههنا اما واو الاستيناف واما واو العطف
ولا احتمال لغير هذا ههنا وليست واو العطف فتعين الاولى واما
انها ليست واو العطف **فلانها** اي الواو ههنا **لو كانت واو**
العطف لانتصب الفعل اي لوجب ان ينصب نقر لكونه
معطوفا على الفعل المنصوب وهو نبين لكنه مما تنتصب بناء
على القراءة المشهورة فلا تكون واو العطف فلزم من هذا ان تكون واو
الاستيناف **و** ثانيهما تسمى **واو الحال** لدلالتها على ارتباط
بذي الحال فيكون ما بعدها منصوب المحل على الحالية **وتسمى واو**
الابتداء لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصور كوقوع
الموقوع بعد واو الاستيناف ولان الحال لم يكن لها قوة اتصال
بذي الحال كاتصال الصفة بالموصوف فكانها منقطعة التعلق عما
قبلها ومستأنفة عنه فلذلك احتيجت الى الواو **ايضا** اي كما تسمى
واو الحال **فان قلت** فلم ذكره **قلت** التنبيه على ان الابتداء في
واو الحال لا يمنع ان يكون لما بعدها تعلق بما قبلها من جهة
الاعراب بخلاف الابتداء في واو الاستيناف **نحو** الواو في قولك **جاء**
زيد والشمس طالعة الواو واو الحال والشمس مبتدأ
وطالعة خبره والجملة منصوبة المحل على الحالية **فان قلت**
فاي شيء ذو الحال اذ لا يظهر ههنا امر يصلح ان يكون ذا الحال

فلصعوبة هذا الاشكال زعم بعض النحاة ان هذا الواو واو
العطف وقال بعض الاخرين منهم اصلها واو العطف وانت
تعلم ان كل واحد منهما ليس بسديد لعدم مساعدة المعنى ههنا
على العطف **قلت** لا شك ان الحال ههنا تبيين وقت صدور
المجيء من زيد فيكون بيانا لهيئة زيد بالاخرة من حيث المعنى
فيكون زيد ذا الحال معنى فلاجل هذا قال **وسيبويه**
يقدرها اي واو الحال **باذا** قلت جاء زيد الامير والشمس
طالعة فكانك قلت جاء الامير اذا الشمس طالعة او وقت
طلوعها وليس المراد من هذا التقدير ان واو الحال بمعنى اذا كما
زعم بعضهم اذ الحرف لا يرادف الاسم بل المراد منه ههنا ان واو الحال
مع مدخولها قيد لعاملها دال على ان وقوع مضمونها مقترن
بوقوع مضمون عاملها في زمان واحد هذا فقد ظهر لك من
تقرير سيبويه ههنا ان الوقت الملحوظ في الحال التي هي قيد العامل
هو وقت الوقوع لا وقت التكلم الآن **و** للعطف **واوين** معطوف
على واوين المذكورين في صدر النوع السابع كانه قال وان لنا
واوين **ينصب ما بعدهما وهما** اي الواوان الموصوفان بهذه
الصفة احدهما **واو المفعول معه نحو سرت والنيل** سر فعل
اصله سير حذف الياء منه لالتقاء الساكنين والتاء فاعله والواو
واو المفعول معه والنيل منصوب بالفعل على الرأي الاصح **فان قلت**
هل يجوز الرفع ههنا عطفا على الفاعل على تقدير تاكيد الضمير المتصل
بالمنفصل كما في قولك جئت انا وزيد **قلت** لا يجوز لعدم تصور
صدور

صدور السير من النيل هذا واما المفعول معه فهو المذكور بعد الواو المصاحبة
معمول فعل لفظا او معنا **و** ثانيهما واو الجمع لدلالتها عليه **الداخلة على**
الفعل المضارع المسبوق بنفي او طلب الواو الداخلة على الفعل
المضارع المسبوق بالنفي **فنحو** الواو في قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة **ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**
قيل المعنى بل احسبتم ان تدخلوا الجنة ولم يكن منه العلم بالجهاد
والعلم بالصبر اي ولم يتحقق الامران جميعا وقيل المعنى ان تدخلوا الجنة
مع الجمع بين عدم الجهاد وبين عدم الصبر ام حرف عطف وهي ههنا
منقطعة بمعنى بل والهمزة لكن الهمزة ههنا للانكار بمعنى ما كان ينبغي
او لا ينبغي ان يكون ذلك وحقيقة النهي عن الحسبان وحسب
فعل وفاعله الضمير المرفوع المتصل به وان حرف ناصب وعلامة النصب
سقوط النون من تدخلون وهو اصل تدخلوا وتدخل فعل فاعله الواو
والجنة مفعوله وهو مع معموله في تاويل المصدر منصوب المحل على انه
مفعول حسب و الواو واو الحال ولما حرف جازم ويعلم فعل مضارع ع
مجزوم به وكسر الميم لاجل التقاء الساكنين واما فتحها فلان التقاء
الساكنين بالفتح اتيانا للاخف واتباعا لحركة اللام وابقاء لتفخيم
اسم الله تعالى وقيل ان اصله يعلمن فحذف النون والله مرفوع على
انه فاعل يعلم والذين موصول وجاهد فعل فاعله الواو ومنكم
حال من فاعله والفعل معموله صلة الموصول وهو مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول يعلم وهو مع معموله جملة فعلية منصوبة المحل
على انها حال من فاعل يدخلوا والواو واو الجمع ويعلم فعل مضارع

مسبوق بنفي منصوب بأن مضمرة بعدها عند البصريين
ومنصوب بالواو عند الكسائي والجرمي وكلام المصنف يحتملها
فمن حمل كلامه على مذهب الكسائي والجرمي فقد ترك رعاية
حق كلامه وفاعله مستتر فيه عايد الى الله والصابرين مفعوله
وهو مع معموله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه معطوف على
مصدر الفعل السابق كما اشرنا اليه الا ترى ان معنى قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن على تقدير انتصاب تشرب راجع الى معنى
قولك لا يكن منك اكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك الجمع
بينهما فكذا المعنى ههنا **فان قلت** واو الجمع واو العطف فلم
افردها عنها **قلت** سلمناه لكن افردها عنها لاختصاصها بمعنى
دقيق ليس في مطلق العطف اعتناء بشانها واما الواو الداخلة
على الفعل المضارع المسبوق بالطلب فنحو الواو في القول ابي الاسود
لا عن خلق وتاتي مثله المعنى لا تكن منك النهي عن خلق واتيان
مثل ذلك الخلق اي لا تكن منك الجمع بينهما وانت تستخرج الاعراب ههنا
بادنى فكر كما عرفت نظيره آنفا **والكوفيون يسمون هذه
الواو واو الصرف** لنقل حركة الفعل من حالة الرفع الى حالة
النصب بدخولها عليه **وان لنا واوين يجر ما بعدهما** هما
اي الواوان احدهما **واو القسم** وهي حرف جر لا تدخل الا على المظهر
ولا تتعلق الا بمحذوف **نحو والتين والزيتون** الواو
الاولى واو القسم والتين مجرور بها والجار مع المجرور متعلق
بمحذوف وهو اقسم والواو الثانية واو العطف والزيتون
معطوف

معطوف به على التين **وثانيهما واو رب** وهي حرف جر لا تدخل
الا على منكر ولا يتعلق الا بمؤخر عنها كما ان رب كذلك كقوله اي الشاعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
المعنى رب بلدة ليس ما يؤنس به الا اليعافير البقرة الوحشية
والا الابل الذي خالط بياضها شيء من الشقرة سوت والانيس
المؤانس وكل ما يؤنس به وقيل الانيس الانسان فعلى الاول
يكون الاستثناء متصلا وعلى الثاني يكون منقطعا واليعافير
جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين الابل البيض
خالط بياضها شيء من الشقرة والواو واو رب وبلدة مجرورة به على
الاصح وليس فعل من الافعال الناقصة وبها خبره وانيس اسمه
والا حرف استثناء واليعافير مستثنى مرفوع على انه بدل من
انيس بدل البعض من الكل عند بعضهم او بدل الغلط عند الاخرين
كما اشرنا اليه والواو واو عطف ولا العيس معطوف بها على اليعا فير
حكمه وليس مع معموله مجرور المحل على انه صفة بلدة والجار مع
المجرور متعلق بسرت المقدر المتاخر **وان لنا واوا يكون حكم ما بعدها
على حسب حكم ما قبلها وهي** اي الواو الموصوفة بتلك الصفة
واو العطف وهي حرف تدل على ارتباط امر بامر اذا قلت قام زيد
وبكر فقيام زيد يحتمل ان يكون مع قيام بكر في الزمان او قبله
او بعده قالوا وتدل على مطلق الجمع والاجتماع هذا هو المشهور عند
اكثر النحاة وقال قطرب والفراء وثعلب انها تفيد الترتيب كالفاء
والحق هو الاول غير ثم انها تختص من بين ساير حروف العطف

بامور احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلثة وثانيها اقترانها باما
نحو جاء اما زيد واما بكر والثالث اقترانها بلا اذا سبقت بنفي
لم يقصد به نفي الاجتماع نحو ما قام زيد ولا عمرو للدلالة على ان
القيام منتفٍ عنهما سوا كان في حالتي الاجتماع او الافتراق والرابع
عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والخامس عطف ما لا يستغني
عنه نحو اختصم زيد وعمرو واشترك بكر وخالد والسادس عطف
العامل على الخاص نحو زرت العلماء والناس الى غير ذلك **و**ان لنا
واو دخولها في الكلام **كخروجه** اي وجوده فيه كعدمه في عدم
افادة اصل معناه **وهي** اي الواو الزائدة في الكلام لغرض من الاغراض
والقايل بها الاخفش والكوفيون فاشار المصنف اولا الى استدلالهم
بنحو الواو في قوله تعالى **حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها**
بدليل الآية الاخرى اي بدليل مجي جزاء الشرط بدون الواو في
قوله تعالى **حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها**
يريد ان تجيء جزاء الشرطية بدون الواو في هذه الآية تدل
على ان الواو في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها زايدة
وصلة ههنا فان القرآن يفسر بعضه بعضا مع ان المعنى
يستقيم على حذفها في كلا الموضعين ابتدائية كما في قولهم مرض
فلان حتى انهم لا يرجونه وبعدها غاية وسبب عن السوق
المذكور قبلها كما ان عدم الرجاء مسبب عن المرض واذا ههنا شرطية
وجا فعل الشرط فاعله الواو وهو عايد الى الكافرين والها مفعوله
عايد الى جهنم وفتح فعل جواب الشرط والتاء علامة تانيث
الفاعل

الفاعل وابواب فاعله مضاف الى الها وهي عايدة اليها ايضا
والعامل في اذا جوابها وهي مضافة الى شرطها والجملة الشرطية
وقعت فيه بعد حتى الابتدائية لا محل لها من الاعراب على
ما عرفت في صدر الكتاب واما اذا في قوله تعالى حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها فشرطية ايضا وجا فعل الشرط الواو ومفعوله
الها وهي عايدة الى الجنة ههنا والواو زايدة عند الاخفش وفتح
فعل جزاء الشرط والتاء علامة التانيث وفاعله الواو وهي مضافة
الى الها وهي عايدة الى الجنة ايضا ثم اشار الى رد هذه الاستدلال
بقوله **قيل انها** اي الواو في وفتحت ابوابها **واو العطف** وفتحت
معطوف بها على جاؤها وقيل انها واو الحال بدليل قوله تعالى جنات
عدن مفتحة لهم الابواب كانه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها
فتكون حالا من الها **و**قيل على كلا التقديرين **الجواب محذوف وكان كيت**
وكيت كان فعل من الافعال الناقصة اسمه ضمير الشان وكيت منصوب على
المحل خبره وهو كناية عن خبر اهل الجنة واحوالهم وكيت الثاني معطوف على
كيت الاول ثم لما فرغ من بيان وجه انحصارها في الوجوه الثمانية واثبت
الجوهري وابن خالويه والثعلبي واو الثمانية فيما دون تلك الوجوه الثمانية
حيث قالوا ان العرب اذا ارادوا العقد يقولون ستة سبعة وثمانية
يدخلون الواو عليها وحدها ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعدها
مستانف وكانت هذه داخلة في تلك الوجوه في اعتقاد المصنف اشار
الى رد قولهم واستدلالهم حتى يتم انحصارها الى تلك الوجوه الثمانية بقوله
انها اي الواو في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها **واو الثمانية**

اذ الجنة ابوابها ثمانية ولم يذكروا الواو في قوله تعالى حتى اذا جاؤها
فتحت ابوابها لان ابوابها سبعة واو الثمانية لا تدخل عليها **وان**
بالكسر معطوف على ان الاولى لكونها بعد القول **منها** اي من واو الثمانية
الواو في قوله تعالى ويقولون سبعة **وثامنهم كلبهم** فادخلت الواو
ههنا اشعار بان السبعة عدد تام كسائر عقود العشرات وبان
ما بعدها عدد مستانف ثم اشار الى بطلان قولهم واستدلالهم
بقوله **لا يرضاه نحوي** اي لا يقبل قول تلك الجماعة شخص منصوب الى
النحو فضلا ان يرضاه عالم محقق في الفن لما ان قولهم قد صدر عنهم
على سبيل النقول ولا اختراع اذ لا يساعده عقل ولا نقل ولقد
بالغ في التعرض بعدم الاعتداد بهم حيث عبر عنهم اولا بغير اسمائهم
واشار ثانيا الى سلب نسبتهم الى النحو اما عدم قبول قولهم في الاية الاولى
فلانه لم يذكر فيها العدد بل ذكر فيها الابواب وهي جمع لا تدل على عدد
اصلا فضلا ان يدل على عدد خاص على ان الواو لا تدخل على ذلك
الجمع بل على جملة هو فيها فالواو فيها اما واو العطف او واو الحال
او زائدة على ما اختاره المصنف فلا يكون فيها واو الثمانية **فان
قلت** اي الاعتبارات اظهر **قلت** اعتبار الحالية اظهر فقد ظهر لك
في هذه الواو اربعة اقوال واما عدم قبولها في الاية فلان فيها
لعطف جملة على جملة كانه قيل هم سبعة وثامنهم كلبهم او للحال
كانه قيل هؤلاء سبعة وثامنهم كلبهم **فان قلت** فلم قدر المبتدا المحذوف
اسم اشارة على الحالية **قلت** ليحصل في الكلام ما يعمل في الحال وقيل
ثامنهم كلبهم جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة سبعة والواو

ادخلت

ادخلت عليها التاكيد لصدق الصفة بالموصوف وللدلالة على
ان اتصافه بها امر ثابت مستقر كما في قوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم فيكون في هذه الواو اربعة اقوال ايضا
هذا **واقول** واو الثمانية في التحقيق هي واو العطف لكن لما
اختص استعمالها بمحل مخصوص او بما يناسب ذلك المحل بوجه من
الوجوه وتضمنت امرا غريبا واعتبارا لطيفا كانها قد خرجت
من حقيقة واو العطف على ما هو المعهود في امثال هذه فاشتاقت
اليها النفوس اي اشتياق كما يشهد بذلك وجدانك بشهادة
صدق فاستحقت ان تسمى باسم غير اسم جنسها فسميت بواو
الثمانية لاختصاصها بها وتمييزا لها من سائر استعمالاتها
في غير ذلك المحل كما سميت الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
واو الصرف وان كانت هي في التحقيق واو العطف على ما عرفت
وظاهر هذه في الفنون كثير جدا ويؤيده قول بعض المفسرين
انها للايذان بانتهاء تعداد سبعة وابتداء تعداد امر آخر معطوف
عليه وكذلك تسمى واو الثمانية **فان قلت** لم اختص استعمالها
بالثمانية **قلت** لمناسبة بينها وبين السبعة وذلك لان السبعة
عقد تام كعقود العشرات لاستعماله على اكثر مراتب اصول الاعداد
وان الثمانية عقد مستانف فكان بينهما اتصال من وجه وانفصال
من وجه وبهذا هو المقتضي للعطف وبهذا المعنى ليس بموجود بين
السبعة والستة على ان التعليل النحوي توجيه بعد الوقوع والاستعمال
تقريبا الى الاذهان فاذا وجدت للكلام محملا صحيحا فالحمل عليه

بقدر الامكان صوناً له عن الانفاء ولله در من قال وما عبر الانسان
عن فضل نفسه بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل قوله قول جماعة
مبتدأ وقوله لا يرضاه نحوي خبره وما بينهما منصوب المحل على
انه مقول القول ثم لما استدلوا على مطلوبهم بالتاء قالوا في قوله
تعالى التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون
الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر فالناهون
عن المنكر ثامن الثمانية اشار الى هذا بقوله **والقول به** اي بثبوت
واو الثمانية في قوله تعالى والناهون عن المنكر **اقرب** الى القبول
فان قلت هذا اثبات ما نفيت **قلت** لا بل بيان التفاوت
بين القولين فان كان كل منهما غير مقبول **منه** اي من القول بثبوتها
في آية الزمر اي في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها **فان قلت** فلم عدل عن هذا **قلت** المنكوين
ولا يجاز مع الاشعار بانها فيها دفعاً للاشتباه في اي سورة
هو ووجه الاقربية ان الواو في والناهون عن المنكر قد دخلت
على الثامن وهو يديم الثانية واما الواو في آية الزمر فلم
يدخل على عدد اصلاً بل دخلت على جملة فتحت ابوابها ولكنها
امر يدل على عدد غاية ما في الباب ان الابواب المذكورة فيها ثمانية
فان قلت فلم يدل الابواب عليه **قلت** الابواب انما تدل
على معناها ولم يدل على الثمانية وانما هي معلومة لنا من دليل آخر
وقد وقع في بعض النسخ هكذا والقول به في والناهون عن المنكر
ابعد منه في آية الزمر لكنه ليس بصواب اذ الابعدية انما يتصور
في آية

في آية الزمر لا في والناهون عن المنكر لما عرفت آنفاً واجيب
عن هذا الاستدلال ايضاً بان الواو في قوله تعالى والناهون
عن المنكر للعطف والمعطوف عليه والآمرون بالمعروف **ثامن**
قلت فلم وقع العطف بينهما دون ما عداهما من الصفات الباقية
قلت لثبوت التعليل بينهما دون ما عداهما ولا يخفى عليك ان
هذا الجواب في هو توجيه مراد القائلين بواو الثمانية ههنا
على ما حققت لك لما رد عليهم فلا تنفتح النزاع فمرحباً بالوفاق
ثم لما استدلوا على دعويهم رابعاً بالواو في قوله تعالى مسلمات
مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكاراً
فان الواو في ابكاراً قد دخلت على الصفة الثامنة اشار المصنف ايضاً
الى هذا الاستدلال وبطلانه بقوله **والقول به** اي بوجود واو
الثمانية **في قوله** تعالى **ثيبات وابكاراً ظاهر الفساد** يعني
ان القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول فاسد يحتاج الى
بيان فساده بوجه من الوجوه لكن القول به قول ظاهر الفساد ولا
يحتاج الى بيانه اصلاً ووجه ظهوره ان ابكاراً وقعت ههنا صفة
تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات الواقعة ههنا خبراً منكن لا مسلمات
فما قيل في وجه الظهور من ان الواو في هذه الآية غير قابلة للسقوط
وواو الثمانية صالحة للسقوط ليس بشيء لان هذا من احكام الواو
الزائدة لا من احكام واو الثمانية واجيب ايضاً بان الواو ههنا للعطف
ابكاراً على ثيبات وقد عرفت حال الجواب ايضاً **فان قلت** فلم
وسط العاطف بينهما دون ما عداهما **قلت** لمناسبة مخصوصة

بينهما دون ما عداهما وذلك ان بينهما اتصالا من وجه وانفصالا من
وجه فهذا هو الموجب لمعنى العطف فكذا وسط بينهما واما الصفات
الباقية ففيهما اتصال تام فلا حاجة في ارتباط بعضها ببعض
الى بيان عاطف **النوع الثامن** من الانواع الثمانية
ما ياتي في الكلام **على اثنى عشر وجها وهو ما** فيكون
استعماله منحصرا في تلك الوجوه بالاستقراء انحصار الكلي
في جزئياته **وهو على ضربين** احدهما **اسمية ووجوهها**
سبعة احدها ان تكون **معرفة تامة** والمراد من تمامها
ان لا يحتاج الى صلة ولا الى صفة **نحو** ما في قوله تعالى ان تبدوا
الصدقات **فنعما هي** الفا فا جواب الشرط ونعم فعل مدح وما
معرفة تامة مرفوعة المحل على انها فاعلها فاشار اليه بقوله
اي نعم الشيء فمن قال ما ههنا منصوب على التمييز وفاعل نعم ضمير
مستتر فيه عايد الى الصدقات فقد سهى عن مقصود الكتاب
فان قلت فكيف يكون ساهيا وقد قال بعض النحاة ههنا
ما نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير
مستتر فيه عايد الى الصدقات وقال ايضا ما ههنا لا محل
لها من الاعراب للفاعل هو المرفوع بعده **قلت** المذكور في الكتاب
ههنا هو مذهب سيبويه فيكون قول ذلك القايل غير مطابق
لمذهبه وان كان مطابقا لمذهب غيره وهي عايد الى الصدقات
مخصوص بالمدح ظاهرا والمعنى على حذف مضاف لان ضابط المدح
هو ابداها لا نفسها بشهادة معنى الكلام عليه ثم حذف المضاف
ونقل

ونقل الضمير المجرور الى الضمير المرفوع واقيم مقامه فاشار الى
هذا بقوله **ابداؤها** والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت جواب
الشرط فاذا قلت نعما صنعت ونعما فعلت يكون المعنى على
مذهب سيبويه نعم الشيء شيء صنعت فيكون جا فاعل نعم المخصوص
بالمدح محذوف وصنعت مع مفعوله المحذوف العايد الى ذلك
المخصوص مرفوع المحل على انه صفة هذا ما ينساق اليه الذهن
ويشهد بصدق القاعدة العربية وههنا اقوال اخر لا تخلو
عن التمحل فلذلك اعرضنا عن ذكرها **و**ثانيها ان تكون **معرفة
ناقصة** وهي التي تحتاج الى الصلة **وهي الموصولة نحو** قل
**ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة اي الذي عند الله
من الثواب خير** قل فعل فاعله مستتر فيه وهو انت وما موصول
بمعنى الذي والظرف صلته وهو مع صلته مرفوع المحل على انه
مبتدا وخير خبره ومن اللهو متعلق به ومن التجارة عطف عليه
والجملة منصوبة المحل على انها مقول القول والوجه الثالث **شرطية**
اي تكون نكرة متضمنة معنى حرف الشرط **نحو وما تفعلوا
من خير يعلمه الله** فان قيل الله عالم بكل شيء سواء كان خيرا او شرا
فما الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده وقيل المراد منه الحث عقيب
النهي عن الشر سيبدله ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم لكن
اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفا اظهارا لشرفه **فان قلت**
ما الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى متعلق بكل شيء
قلت الترغيب في فعل الحسنات والترهيب عن اكتساب السيئا
ت

على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان المشروط ثابت مستقر في كل
حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد من التعليق في امثال
هذا هو مطلق الارتباط سوا كان على سبيل الترتيب او لا وما اسم متضمن
لمعنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول تفعلوا مثل ايا ما تدعوا وتفعلوا فعل
الشرط فاعله الواو وحذف النون علامة الجزم ومن خير منصوب المحل
على انه حال من المفعول وقيل منصوب المحل على التميز والمميز ما وقيل منصوب
المحل على انه نعت المصدر المحذوف وكانه قيل ما تفعلوا فعلاً من خير
ويعلم جزا الشرط مجزوم بما والضمير المنصوب المتصل به العايد الى ما مفعوله
والله فاعله والمجموع جملة شرطية لا محل لها من الاعراب **و**الوجه الرابع
ان تكون **استفهامية** اي اسم متضمنة لمعنى حرف الاستفهام فتكون
بمعنى اي شي **وما تلك بيمينك** ما اسم متضمن لمعنى الاستفهام
مبتدا وتلك خبره وبيمينك منصوب المحل على انه حال من تلك مثل
على جنوبهم في قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى
جنوبهم فالمعنى يذكرونه دايما على الحالات كلها قايمين وقاعدين
ومضطجعين على جنوبهم واما العامل فيها فهو معنى الاشارة في تلك
كما في هذا بعلي شيخا وقال الكوفيون تلك اسم موصول وبيمينك صلته
ثم لما فرغ من بيان استعمالها في الكلام واراد ان يبين حال الفها على سبيل
استطراد اشار الى هذا بقوله **ويجب حذف الفها** اي الف ما
الاستفهامية لكثرة استعمالها وطول الكلام **اذا كانت مجرورة**
بجار لكن تجب بقا فتحة الميم للدلالة على الالف المحذوفة كقولك
فيم ولم وعم **نحو عم يتساءلون** المعنى عن اي شي يتساءلون عن

حرف

حرف جر دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها فقلبت النون ميما
وادغم الميم في الميم والجار مع المجرور متعلق بيتساءلون وهو فعل فاعله
الواو والنون علامة الرفع والجملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب
ونحو **فناظرة بم يرجع المرسلون** المعنى باي شي يرجع المرسلون
من حاله اي من حال سليمان عليه السلام الفا فا العطف وناظرة معطوف
بها على مرسلة والبا حرف جر دخلت على ما وحذفت الفها والجار مع المجرور
متعلق بيرجع وهو فعل فاعله المرسلون **ولهذا** اي لوجوب حذف
الفها اذا كانت مجرورة **رد الكسائي على المفسرين قولهم** منصوب على
انه مفعول رد لتوجيه ما التي **في** قوله تعالى **بما غفر لي ربي انها** بالكسر
لكونها بعد القول **استفهامية** المعنى باي شي غفر لي ربي الباء حرف
جر دخلت على ما والجار مع المجرور متعلق بغفر ولي متعلق به وربي
فاعله والجملة متعلقة بيعلمون من حيث المعنى وتقدير الرد انها ههنا
ليست باستفهامية اذ لو كانت استفهامية لما ثبت الفها ههنا لكنها
قد ثبتت فلا يكون استفهامية فتكون مصدرية فيكون مع مدخولها
بمعنى المصدر فيكون الجار مع المجرور متعلقاً بيعلمون ويجوز ان
يكون موصولةً فيكون المعنى بالذي غفر لي ربي من الذنوب فيكون
الموصول مع صلته مجرور المحل بالبا متعلقاً بيعلمون ايضاً والجواب
انا نقول لا نسلم لزوم حذف الفها اذا كانت استفهامية وكانت مجرورة
ولم لا يجوز ان يكون اثباتها جايزا الا ترى انك تقول قد علمت بما صنعت
اي باي شي صنعت كما قال حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير
تمرغ في دمانه وقال بعضهم اذا دخل عليها الجار تحذف الفها

صنعت
ح

كثيراً وتذكر قليلاً قوله **وانما جاز** اي جاز اثبات الفها مع كونها
مجرورة اشارة الى جواب سوال رد على قوله وتجب حذف الفها اذا
كانت مجرورة **في نحو لماذا** اللام حرف جر دخلت على ما الاستفهامية
وذا اسم اشارة فصار المجموع بعد التركيب بمعنى اي شي ويجوز ان تكون
استفهامية وذا زايدة فعلى كلا التقديرين الجار مع المجرور
متعلق **فعلت** على سبيل التعليل وقدم عليه لتضمنها معنى الاستفهام
وههنا وجوه اخر احدها ان تكون ما زايدة وذا اسم اشارة وثانيها
ان يكون ماذا كلمة اسم جنس بمعنى شي او اسم موصول بمعنى الذي وثالثها
ان يكون ما للاستفهام وذا موصول او اسم اشارة **لان الفها صارت**
حشوا بالتركيب اي بسبب تركيب ما **مع ذا** والحشو محل القرار
والثبات غير محل التغيير فكذا جري الاعراب في آخر الكلمة **فاشبهت** اي
ما الاستفهامية **الموصول** لفظاً وان كان بينهما فرق معنى
والمشابهة الصورية كافية في الاحكام اللفظية فلا تحذف
الف الموصولة **و**الوجه الخامس ان تكون **نكرة تامة** وهي التي
لا تكون موصوفة بشي ولا موصوفا بها **و**ذلك اي استعمال
تلك النكرة **في ثلاثة مواضع في كل** واحد **منها** اي من
المواضع الثلاثة **خلاف** مشهور بين النحاة والجملة الظرفية
مجرورة المحل على انها صفة مواضع **احدها** احد المواضع باب
نعم وبيس **نحو نعما هي** نعم فعل [illegible] مدح فاعله
مستتر فيه عايد الى الصدقات والمعنى على تقدير مضاف
على ما عرفت وما نكرة تامة منصوبة على التمييز عند بعض
النحاة

النحاة منهم الزمخشري واما عند سيبويه فهي معرفة تامة
مرفوعة المحل على انها فاعله وهي مخصوصة بالمدح بتقدير مضاف
ونحو **نعما صنعت** الواو للعطف ونعم فعل مدح فاعله ضمير مبهم
مستتر فيه وهي نكرة تامة منصوبة المحل على انها مميزة لذلك
الضمير المبهم عند البعض وقد عرفت مذهب سيبويه ههنا والمخصوص
بالمدح محذوف وصنع فعل فاعله التاء ومفعوله غير محذوف عايد
الى ذلك المخصوص والجملة الفعلية مرفوعة المحل على انها صفة
والمخصوص المحذوف فاشار الى جميع ذلك بقوله **اي نعم الشي شي**
صنعته والموضع **الثاني منها قولهم** اي قول العرب اذا ادعوا
ان صفة امر قد بلغت فيه حداً لا يمكن فوقه ولزمته ارادوا
التنبيه على ذلك جعلوا تلك الصفة مادة ذلك الامر ومنبعه
وادخلوا عليها كلمة تشعر بذلك المقصود فقالوا ان زيداً مما
ان يكتب مثلاً وكذا اذا اراد بعضهم اثبات ذلك المعنى لنفسه يقول
اني مما ان افعل فان قلت المناسب ان يقول ان اكتب واشتغل
مثلاً فلم عدل الى ان افعل **قلت** للارشاد الى ان ذلك المطلوب
ممكن الحصول في كل مادة من مواد الفعل وليس مختصاً بمادة
مخصوصة كالكتابة مثلاً وان بالكسر وهو حرف من الحروف المشبهة
بالفعل اسمها يا المتكلم ومن حرف جر تدل على الابتداء ههنا وما
نكرة تامة بمعنى شي والتعبير عن الشي بما للتفخيم شان تلك الصفة
والجار مع المجرور متعلق بحاصل وهو خبر ان **فان قلت** التعلق
بمخلوق لا حاصل كما يدل عليه تفسير هذا الكلام **قلت** المخلوق

لازم معنى هذا الكلام وليس متعلقا له لا لغة ولا اصطلاحا
فان قلت قد صرح بعض الناس انه متعلق له **قلت** ليس ذلك
المتعلق المقصود ههنا بل هو ميل الى جانب حاصل معنى الكلام
ونظيره ان معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعينا بالقلم ولا
شك ان هذا ليس بيان متعلق الباء فكذا هذا وان حرف
مصدري ناصب وافعل فعل منصوب به فاعله مستتر فيه وهو انا
وهو مع معموله في معنى هذا المصدر مجرور المحل على انه بدل مما بدل الكل
فائدته التفسير بعد الابهام ليكون اثمر واوقع في القلوب
فان قلت التفسير يدل على انه صفته **قلت** ذلك ايضا
ميل الى حاصل المعنى والا فالفعل مع فاعله بمعنى المصدر المضاف
الى فاعله فيكون معرفة فكيف تكون صفة لنكرة **فان قلت**
يجعل الفعل وحده صفة له ايضا **قلت** ذلك لا يعود عليه لكونه
عدولا عن معنى الكلام بدون الاحتياج اليه ثم لما كان المعنى
اللغوي لهذا الكلام وان كان ظاهرا لكن المعنى اللازم له غير ظاهر
اشار الى بيانه بقوله **اي ان مخلوق من امره هو** اي الامر مبتدا
خبره **فعل** وهو مضاف الى **كذا** وهو ههنا كناية عن فعل مخصوص
واشار اليه بالكناية مثلا **وكذا** عطف عليه والجملة مجرورة
المحل على انها صفة امر **فان قلت** هذا ما ينافي ما ذكرته
قلت لا لان ما ذكرته هناك انما هو بالنظر الى المعنى الاصلي
للكلام والذي ذكرته ههنا انما هو بحسب لازم معناه هذا عند
اكثر النحاة وهو مختار المصنف وقال السيرافي ومن تابعه انها معرفة
تامة

او جعل الفعل مع فاعله
خبر مبتدا محذوف
وهو هو فيصح ان
يكون صفة صح

تامة بمعنى الامر وان افعل مرفوع المحل على انه مبتدأ من حرف
ما خبره مقدم عليه والجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان وانت
تعلم ان معنى الكلام لا يساعد هذا التوجيه **وذلك** اشارة
الى مضمون قوله اني مخلوق الى آخره **جار على سبيل المبالغة**
وقد عرفت بما ذكر معنى المبالغة وسبيلها **مثل** جريان معنى
الجعل على سبيل المبالغة في قوله تعالى **خلق الانسان من عجل**
ولا شك ان طريق المبالغة ههنا اظهر خلق فعل فاعله الانسان
من عجل متعلق به **و**الوضع **الثالث** منها ما **في قولهم ما احسن**
زيدا معنى هذا الكلام شيء حسن زيدا ما نكرة تامة مبتدأ
عند سيبويه واحسن فعل فاعله مستتر فيه عائد الى شيء وزيدا مفعوله
والجملة خبره وقال بعضهم ما موصولة فتكون معرفة ناقصة والجملة
الفعلية صلتها وهي مع صلتها او وحدها مبتدأ خبره محذوف
وجوبا كانه قيل الذي حسن زيدا شيء عظيم **و**الوجه **السادس** ان
تكون **نكرة موصوفة كقولهم** اي العرب مررت **بما معجب لك**
الباء حرف جر وما نكرة موصوفة بمعنى شيء مجرور به والجار مع المجرور
متعلق بمررت ومعجب مجرور صفة ما ولك متعلق بمعجب فاشار الى هذا
بقوله **اي شيء معجب لك ومنه** من هذا الوجه ما في **قولهم** اي العرب
نعم ما صنعت اي الشيء شيئا صنعته نعم فعل فاعله مستتر فيه
عبارة عن الشيء وما نكرة موصوفة منصوبة على التمييز وصنع فعل
فاعله التاء ومفعوله ضمير منصوب به عائد الى ما محذوف والجملة منصوبة
المحل على انها صفة ما والمخصوص بالمدح محذوف ففي ما هي ثلاثة
هذه

اقوال الاول انها معرفة تامة عند سيبويه والثاني انها نكرة تامة | عند بعض النحاة ومنهم الزمخشري والثالث انها نكرة موصوفة على رأي | بعض منهم والوجه السابع ان تكون **نكرة** قوله **موصوف** | **بها** صفة نكرة وبها مرفوع المحل على انه فاعل موصوف والهاء | عايد الى نكرة **نحو** ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما ان | حرف من الحروف المشبهة والله اسمه ولا يستحيي فعل فاعله مستتر فيه | عايد اليه ايضا ومثلا منصوبة بالفعل مفعول له وهو مع معموله بمعنى | المصدر منصوب المحل على انه مفعول لا يستحيي وهو مع معموله منصوب | المحل على انه مفعول لا يستحيي وهو مع معموله مرفوع المحل على انه خبر | ان وما نكرة منصوبة المحل على انها صفة مثلا كقولك اعطني | كتابا ما اي اي كتاب كان **و**نحو **قولهم** في مقام الابهام والتفخيم | **لامر ما جدع قصير انفه** اي لامر عظيم قطع قصير انفه | وهذا مثل مشهور عندهم واللام حرف جر وامر مجرور بها وهو امر | واحد الامور ومعناه ههنا الشان والحال كما في قول الشاعر لامر ما | يسود من يسود والجار مع المجرور متعلق بجدع وما نكرة مجرورة | المحل على انها صفة وجدع بالدال المهملة بمعنى قطع فاعله قصير | وهو قصير ابن سعيد اللخمي صاحب جذيمة الابرش فما وقع ههنا | من قصير بدل قصير فهو تصحيف وانف مفعوله وهو مضاف الى | المجرور العائد الى قصير فما هذه لا يخلو عن افادة احد الامور الثلاثة | التحقير والتعظيم والتنويع كما لا يخلو عن افادة معنى الابهام وتاكيد | معنى التنكير فاشار الى الاول بتفسير لازم معناه في المثال الاول بقوله

اي

اي مثلا بالغا صفة مثلا **في الحقارة** متعلق بها كما اشار الى الثاني | بتفسير حاصل معناها في المثال الثاني بقوله **ولامر عظيم** واما مثال | الثالث فنحو قولك ضرب زيد عمرو ضربا ما اى ضربه نوعا من انواع | الضرب اي نوع كان ثم لما فرغ من بيان قول من قال ما في هذه الصورة | اسم نكرة موصوفة بها وقد قال بعضهم هي حرف زايد لا محل لها من الاعراب | وكان المختار عند المصنف هو القول الاول اشار الى الثاني بقوله **وقيل ان هذه** | او ما في هذه الامثلة **حرف زائدة** لافادة معنى الابهام والتاكيد | لا بمعنى انها لغو ضايع فان كلام العرب بعيد عن مثل هذا بمراحل | خصوصا في حق القران **لا موضع لها** من الاعراب لانتفاء المعاني | الموجبة له في معاني الحروف **و**الضرب الثاني **حرفية واوجهها** | ما لا يستقر الوجه الاول ان يكون **نافية فتعمل في** خبري **الجملة الاسمية** | فان الجملة من حيث انها جملة لا تعمل فيها عامل **عمل ليس** لكونها بمعناها | **في لغة الحجازيين نحو ما هذا بشرا** ما حرف نفي بمعنى ليس وهذا | مرفوع المحل على انه اسمها وبشرا منصوب خبرها **و**الوجه الثاني ان | يكون **مصدرية غير ظرفية** فيدل على معنى المصدر وبدون التعرض | لمعنى الوقت **نحو** لهم عذاب شديد **بما نسوا يوم الحساب اي** | **بنسيانهم** وهو الضلال عن سبيل الله تعالى **اياه** اي يوم الحساب | المعنى لهم عذاب شديد بسبب نسيانهم يوم القيامة لهم ظرف وعذاب | مرفوع فاعله وشديد صفة عذاب والباء حرف جر وما حرف | مصدري موصول ونسوا فعل فاعله الواو ويوم الحساب مفعوله والفعل | مع معموله وقع صلة الموصول وهو مع صلته مجرور المحل بالباء متعلق

بقوله لهم عذاب شديد وقيل يوم الحساب متعلق به ايضاً
المعنى لهم عذاب شديد يوم القيامة بسبب نسيانهم وضلولتهم
عن سبيل الله تعالى **و** الوجه الثالث ان يكون **مصدرية**
ظرفية فيدل على المعنى المصدري اصالة مع التعرض لمعنى
الوقتي بمعونة القرينة **نحو** واوصاني بالصلوة والزكوة
ما دمت حياً اي مدة دوامي حياً فاشار بالمدة
الى دلالتها على الوقت كما اشار بالدوام الى دلالتها على المعنى
المصدري الواو للعطف واوصى فعل بمعنى امر فاعله مستتر فيه
عايد الى الله تعالى والنون نون الوقاية والياء مفعوله وبالصلوة
متعلق به والزكوة عطف عليها وما حرف مصدري يدل على المعنى
المصدر بحسب الوضع ويدل على معنى المدة بحسب النيابة ومعونة المقام
لا بحسب الوضع ولا يلزم ان يكون اسماً وذلك لان الاصل مدة دوامي
حياً فحذف الظرف وجعل الموصول مع صلته مقامه كما في قولك جيتك
صلوة العصر واتيتك قدوم الحاج وهو منصوب المحل على انه
مفعول فيه للزكوة على مذهب البصريين ودام فعل من الافعال
الناقصة والياء اسمه وحياً خبره والجملة وقعت صلة للموصول
و الوجه الرابع ان يكون **كافة** اي مانعة العامل **عن العمل وهي**
اي الكافة عن العمل منحصرة بحسب الفعل والاستقراء في **ثلاثة**
اقسام لانحصار الكلمة في اقسامها لان المكفوف اما ان تكون مكفوفاً
عن عمل الرفع او عن عمل النصب او عن عمل الجر فالقسم الاول ان يكون
كافة عن عمل الرفع كقوله اي المراد **صددت فاطولت**
الصدود

الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم المعنى اعرضت
فاستمررت على الاعراض ولا يدوم وصال على امتداد الاعراض
صد فعل فاعله التاء وهي خطاب المرأة والفاء للعطف واطال فعل
فاعله التاء ايضا والصدود مفعوله والجملة معطوفة على جملة
صددت والواو واو الحال وقيل فعل مكفوف عن عمل الرفع وما
حرف كافة ووصال مرفوع على انه فاعل فعل محذوف وهو يدوم
على طول الصدود متعلق به والجملة منصوبة المحل على الحالية
ويدوم فعل مفسر لذلك المحذوف فاعله مستتر فيه عايد الى
وصال **فقل** في قلما فعل مكفوف عن عمل الرفع **وما كافة** اياه
عن طلب الفاعل فضلاً عن العمل ثم انها تقع بعدها الا
فعل لفظاً او تقديراً اما الاول فنحو قلما يجيء زيد واما الثاني
فاشار اليه بقوله **ووصال فاعل فعل محذوف** وجوباً **يفسره**
اي الفعل المحذوف **الفعل المذكور وهو** اي الفعل المذكور يدوم
وقيل انه فاعل يدوم قدم عليه للضرورة ورده بان البصريين
لا يجوزون تقديم الفاعل مطلقاً سواء كان في النظم او في النثر
ثم ان بعض الناس لما قالوا ان وصال مبتداء ويدوم فعل فاعله
مستتر فيه عايد الى المبتداء وعلى طول الصدود متعلق به والجملة
الاسمية اقيمت مقام الجملة الفعلية لاجل ضرورة النظم وكان
هذا المقول عدولاً عن الظاهر اشار المصنف الى رده بقوله **ولا**
يكون اي وصال **مبتدا** اي لا يجوز ان يكون وصال مبتدأ ويدوم
مع متعلقه خبره والمجموع جملة اسمية **لان الفعل المكفوف**

من العمل لا يدخل الا على الجملة الفعلية على ان قلما ههنا
تضمن معنى حرف النفي ووجه الرد ان هذه الجملة مدخوله
الفعل المكفوف فلو كانت اسمية لما دخل عليها الفعل المكفوف
لكن اللازم باطل فكذا الملزوم هذا وقال بعضهم ما في قلما زائدة
ووصال فاعل قل وقيل ما مصدرية مطلقا سواء كانت مع قل
او كثر وطال وكون ما بعدها بمعنى المصدر مرفوع المحل
على انه فاعل لهذه الافعال كانه قيل وقل دوام الوصال على
طول الصدود فان قلت اي الوجوه اولى ههنا قلت الوجه
الاول اولى لان المقصود من هذا الكلام ههنا هو بيان تعلق
معنى القلة يعني الدوام مع قصد نفيه لا بيان تعلقه بمعنى الوصال
ولا بمعنى الكلام المؤول بمعنى المصدر فلهذا اختاره المصنف
ولا يلتفت الى غيره ولم يكف فعل من الافعال عن العمل الا
قلما وطالما وكثرما لانها اشبهت رب من حيث المعنى
فكما يكون رب مكفوفة بما فكذلك تكون تلك الافعال مكفوفة
بها فان قلت فلم ذكر هذا الكلام بعد بيان القاعدة
قلت للتفصيل بعد الاجمال ولحصر المكفوف عن العمل في الصور
المخصوصة ولدفع قولهم جريان الكف في جميع اصول الافعال ثم انها
اذا كانت كافة تكتب موصولة بالمكفوف لغاية ايصالها به
نحو طالما وانما واذا كانت غير كافة تكتب مفصولة نحو قل ما يقوم
زيد اي قل قيامه والقسم الثاني ان يكون كافة من عمل
النصب والرفع معا فان قلت قد علم الكف عن عمل
الرفع

الرفع في القسم الاول فلم اعاده ههنا قلت للارشاد الى صورة
الاجتماع بعد الاعلام بصورة الانفراد ولاقتضاء ذكر الكف
عن النصب ذكر الكف عن الرفع على سبيل الاستطراد لاجل انتظام لانتظام
ودفع الاختلال ولحوق ان القسم الاول مختص بكف الفعل عن
العمل الرفع فان قلت المناسب ان يوخر القسم الثاني عن
القسم الثالث لتاخر التركيب عن الافراد فلم قدمه عليه
قلت للمحافظة على الطريق المعهودة للاعتناء بشانه
لكثرة وقوعه ومباحثه وذلك اي الكف عنهما جميعا منحصر
في ان واخواتها اي في الحروف المشبهة بالفعل نحو ما في قوله
تعالى انما الله اله واحد ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
وما حرف كافة والله مبتدأ واله خبره وواحد صفته والقسم
الثالث ان يكون كافة عن عمل الجر نحو ربما يود الذين
كفروا رب حرف جر مكفوف عن عملها وما كافة ويود فعل
والذين اسم موصول وكفروا فعل فاعله الواو والجملة صلة الموصول
وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل يود ثم انها قد تقع بعدها
جملة فعلية كما في هذا المثال وقد تقع اسمية كما في هذا
المثال الثاني وقوله اي الشاعر كما سيف عمرو لم تخنه مضا ربه
الكاف مكفوفة وما كافة وسيف مبتدأ مضاف الى عمرو ولم حرف
جازم وتخنه فعل مجزوم به مفعوله متصل به عائد الى عمرو ومضاربه
فاعله مضاف الى الضمير العائد الى السيف جمع مضرب وهو الطرف
سيف وحده وقيل ان الكاف لا تكون مكفوفة بها وانها في امثال هذا

مصدرية موصولة بالجملة الاسمية المؤولة بالمصدر المجرورة المحل
بها **فان قلت** قد ظهر اثرها في اللفظ فهل لها فايدة من حيث
المعنى **قلت** فايدتها في القصد بوقوع مضمون الكلام المذكور
بعدها مع الاشعار به **فان قلت** ما الفرق بينها وبين
ما الزايدة **قلت** الفرق بينهما اللفظي والمعنوي اما اللفظي
فلان الكافة يبطل العمل حتما بخلاف الزايدة واما المعنوي
فلانها قد تبطل حتى الكلام باسقاطها بخلاف الزايدة والوجه
الخامس ان يكون **زايدة** لعرض من الاعراض لا بمعنى انها لغو ضايع
في الكلام ولا يتبادر اليه الوهم فتدفع هذا الوهم مع الاشارة الى
الاعراض قال **ويسمى** على سبيل الاعتراض ثم لما قصد تعميم هذه
الفايدة ودفع توهم الاختصاص واكد الضمير المرفوع المستتر في
يسمى العايد الى ما الزايدة ذكر قوله **وغيرها** اي غير ما الزايدة
على سبيل الاستطراد عطفا عليه قوله **من الحروف الزايدة**
بيان غير قوله **صلة** مفعول ثان للمسمى يشير الى انها وسيلة الى زيادة
حسن الكلام وترتيبه والى حصول ازدياد قوته ومتانته بزيادتها
وقوله **وتوكيد** معطوف عليها يشعر بافادتها الكلام التاكيد
نحو ما زيد بقايم وما جاني من احد وسمي تمام بحث هذه الكلمة
في الباب الرابع نحو **فبما رحمة من الله لنت لهم** الجار
والمجرور متعلق بلنت ومن الله مجرور المحل على انه صفة رحمة
ولان فعل فاعله التا ولهم متعلق به **ونحو عما قليل ليصبحن
نادمين** عن حرف جر وما حرف صلة لتاكيد معنى القلة
وقيل

وقيل بمجرور به والمعنى عن زمان قليل والجار والمجرور يتعلق بيصبحن
واللام لام جواب قسم محذوف كانه قيل اقسم بالله ويصبح فعل من الافعال
الناقصة اصله يصبحون اسمه الواو وقد حذفت ههنا اكتفا بضمة
ما قبلها كما حذف الاسم مع كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير والنون نون الاعراب حذفت بمجي نون التوكيد ونادمين
خبره والجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب **اي فرجة** تفسير للمثال
الاول كما ان قوله **وعن قليل تفسير** للمثال الثاني **الباب الرابع**
من الابواب الاربعة **فان قلت** كان المناسب لقواعد النحو والاعراب
ان يجعل الابحاث المتعلقة بتلك العبارات خاتمة الكتاب فلم
جعلها بابا منه **قلت** سلمنا ذلك لكن لشدة الاحتياج اليها
جعلها بابا على حدة كما جعلت مبادي العلوم من المعلوم **فان قلت**
لم اخره عن ساير الابواب **قلت** لان المعاني المقصودة اولا وبالذات
والالفاظ مقصودة ثانيا وبالعرض ولكون تلك العبارات وان
ثبت اليها الاحتياج ليست من الالفاظ التي توقف فهم معانيها
عليها توقف المعاني الموضوع لها بل من الامور المحسنة والمكملة
للفن والكتاب **في الاشارة الى عبارات** جمع عبارة
من عبرت الروايات اذا فسرتها والمراد ههنا الالفاظ الظاهرة
الدالة على المقصود **محررة** من حررت الكتاب اذا قومته
والمراد ان تكون تلك الالفاظ بحيث لا يوجد فيها احتمال لخلاف
المقصود **مستوفاة** من استوفيت الحق اذا اخذته وافيا
فان قلت التحرير بهذا المعنى يستلزم الاستيفا فلم ذكره

قلت للتصريح بالمقصود والتتميم وذكرهما ههنا كذكر
الحساس والمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان **موجزة**
اي مختصرة فكانه قال الباب الرابع في بيان الالفاظ
الظاهرة الدلالة الوافية بالمقصود على سبيل الايجاز
بلا تطويل **فان قلت** الالفاظ بهذه الصفة لا
تحتاج الى الاشارة اليها **قلت** هي بتلك الصفة حاصلة
عند المصنف وليست بحاصلة عند المتعلم فمست الحاجة اليها
في حقه **فان قلت** العبارات بهذه الطريقة بصريح ٥
الاشارة **قلت** ذلك البيان اشارة بالنسبة الى طريق ٥
الاطناب وان كان صريحا بالنسبة الى طريق الايجاز كما
اشرنا اليه على ان المراد من الاشارة ههنا هو الاشارة ٥
اللغوية لا الاشارة البيانية ثم ان الغرض من وضع هذا
الكتاب ارشاد المبتديين الى طريق ينبغي ان يكون
سلوكهم مقصورا عليها ليكونوا على جادة الصواب
وليؤمنوا من طريق الخطا والطغيان كما قال في صدر
الكتاب يقتفي متاملها جادة الصواب وكما يقول في آخره
ايضا وفي هذا القدر كفاية لمن تامله ثم لما اراد ان
يشرع في بيان تلك العبارات قال على طريق الاستيناف
ينبغي لك ان تقول في نحو ضرب من ضرب زيد فعل
ماض

ماض لم يسمى فاعله لكون هذا القول ظاهر الدلالة على
المقصود وافيا به على سبيل الاختصار الابتغا ماخوذ لغة
من قولهم تعيب العلم اي طلبته فابتغي مثل كسرت الحطب
فانكسر ومعناه في العرف بمعنى يستقيم ويصح والمراد
منه ههنا بمعنى الوجوب او الندب بقرينة قوله ولا تقل
فان قلت فلم لم يقل يجب ان تقول كذا وكذا **قلت** لرعاية
الادب ولعدم ظهور الدليل الحاصل عليه ولكن لما كان
ذلك القول مما يقبله الطبع والعقل ويساعده معان ٥
النصوص والنقل نحو قوله عليه افضل الصلوة والسلام دع ما
يريبك الى ما لا يريبك وقال الله تعالى ولا تقولوا راعنا
وقولوا انظرنا صدره بهذا العبارة المحتملة للمعاني
الثلاثة الوجوب والندب والجواز وذلك لان ذلك
القول ان كان مخلصا عن ارتكاب محظور ولم تحصل بغيره ٥
ينبغي ان يكون واجبا وان حصل به الاجتناب عن ارتكاب ب
مكروه ينبغي ان يكون مندوبا وان لم يكن لا هذا ولا ذاك
فلا اقل من ان يكون جايز ويحتمل ان يكون المعنى ههنا الاحسن
والاولى ان يقول كذا وكذا وهو المناسب للمباحث
العربيه والعلوم الادبيه **فان قلت** ما الفرق بين قولك
ينبغي ان يكون الشخص عالما كما ينبغي او على ما ينبغي وبين قولك
ينبغي ان يكون عالما **قلت** الفرق بينهما جلي فان الاول يدل على

اتصافه باصل العلم مع اتصافه بوصف العلم وكماله والثاني انما
على اتصافه باصل العلم فقط **فان قلت** فلم اختار الثاني
قلت لانه متصد لبيان تلك العبارة على سبيل الايجاز
فان قلت العبارة الاولى من تلك العبارات هي قولك
فعل ماض لم يسم فاعله وهذا اللفظ لانه مقول القول والكتاب عبارة
عن الخطوط وصور الالفاظ واشكال الحروف تقول بعت كتابا واشتريت
كتابا فلا يكون لفظا فكيف تكون تلك العبارة جزءا من الكتاب كيف
يصح اطلاق الجزء عليها **قلت** لا استبعاد في ذلك لجواز اطلاق
الخطوط على الالفاظ لكونها دالة عليها كما جاز اطلاق القرآن على
الكتاب وعلى النظم المتلو وعلى المعنى على ان الكتاب يذكر ويراد به اللفظ
يقول قرأة الكتاب بتمامه وتقول في مقامات الحريري الفاظ عذبه
وعبارات غريبه واستعارات لطيفه فاذا عرفت العبارة الاولى
ومباحثها ففسر عليها حال سائر العبارات **و**لمعف **لا تقل** معطوف
من حيث المعنى اي ولا ينبغي لك ان تقول في نحو ضرب وقتل واكل وشرب
من نحو قولك ضرب زيد وقتل زيد واكل الطعام وشرب الماء **مبني**
لما لم يسم قايله لما فيه اي قول المذكور **من الطول** فان القول اكثر حروفا فان هذا ٧
من القول الاول بسواعد التنوين حرفا ام لا **ومن الخفا** فان دلالته
على المقصود خفية بخلاف دلالة ذلك القول **فان قلت** مثل
هذا الخفا مغتفر وجايز فانه مثل الاول في الدلالة على المقصود عند
النحاة وكذا التطويل **قلت** الكلام في الاولوية لا في الجواز فيكون
الاول

الاول اولى لخلوه من التعريفين بالملل لكونه غير مانع وذلك
لان القول الاول يقتضي ان تصدق على اعطي من نحو قولك
اعطي زيد درهما بالنسبة الى درهم انه فعل ماض لم يسم فاعله كما
يقتضي القول الثاني ان يصدق عليه بالنسبة الى درهم انه مبني
لما لم يسم فاعله **قلت** لا شك ان الغرض من التعريف ههنا هو
تمييز الفعل الماضي الذي لم يسم فاعله عن الفعل الماضي الذي سمي فاعله
لا غير فلا يتوجه ما ذكرته **و**ينبغي لك **ان تقول في زيد** في نحو
ضرب زيد **نايب** خبر مبتدأ محذوف **على الفاعل** المحذوف
لكونه قولا ظاهر الدلالة على المقصود وانيابه على سبيل الاختصار
ولا تقل اي لا ينبغي لك ان تقول في زيد من نحو ضرب زيد هو
مفعول ما لم يسم فاعله لخفايه اي لخفاء دلالة القول على
المطلوب بالنسبة الى قولك زيد نايب عن الفاعل فانه اكثر منه
جملة الحروف والكلمة **ولصدقه** اي لصدق القول [illegible] الثاني
على درهما من نحو **اعطي زيد درهما** يعني يقتضي القول الثاني
ان يصدق على درهما من نحو اعطي زيد درهما بالنسبة الى اعطي
انه مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف القول الاول فيكون اولى **فان**
قلت لا شك ان الغرض من التعريف ههنا تمييز مثل زيد عن فاعل
يعطي لا عن مفعوله فيكون بالقول الثاني صحيحا ايضا **قلت** هذا
الكلام انما يدفع الاعتراض ولا يدفع الاولوية والكلام فيها

فكذا تعرض المصنف للصدق المذكور في بيان العبارة الثانية ولم
يتعرض له في بيان العبارة الاولى و ينبغي لك ان تقول في قد
من نحو قد ضرب زيد و قد يضرب زيد حرف لتقليل زمن الفعل المضارع
الماضي و لتقليل حدث الفعل لكون كل واحد منهما ظاهرا وافيا
بالمقصود ولا ينبغي لك ان تقول فيها انها تفيد التقليل مثلا فانه مجمل
فان قلت فلم يقل ههنا ولا يقل كما ذكره هناك قلت لصدق
الايجاز والاكتفا بما ذكر هناك والاشعار بان الباب الرابع
معقود لبيان العبارات اصالة واما ذكر غيرها فيه فعلى سبيل
الاستطراد و ينبغي لك ان تقول قد من نحو قد جا القوم و قد يجي
القوم مثلا حرف لتحقيق حدث اي حدث الماضي وحدث المضارع
ولا ينبغي لك ان تقول انها تفيد التحقيق فانه غير واضح الدلالة على
المراد و ينبغي لك ان تقول لن من نحو لن تضرب زيد حرف نفي لدلالتها
على نفي الضرب سوا كان ذلك النفي مؤبدا اولا وزعم البعض انها لاستغراق
النفي لجميع اجزا الزمان المستقبل وهو مراد من قال انها لتاكيد
نفي المستقبل المستفاد من لا نحو لا تضرب زيدا مثلا و حرف نصب
لنصبها المضارع و حرف استقبال لدلالتها على نفي الضرب في
الزمن المستقبل و ينبغي لك ان تقول في لم من نحو لم يضرب زيد
عمرو حرف جزم لنفي المضارع ولقلبه ماضيا و ينبغي لك
ان تقول اما من قولك اما زيد فاكرمته واما بشر فاعرضت

عنه

عنه المشددة اذ لو كانت مخففة تكون حرف التنبيه المفتوحة
الهمزة اذ لو كانت مكسورة تكون حرف عطف عن البعض حرف
الشرط لدلالتها على التعليق و حرف تفصيل و حرف توكيد لدلالتها
على تفصيل النسب و توكيدها و تقول في ان من نحو اريد ان يقوم زيد
حرف مصدري لحصل مدخولها بمعنى المصدر و نصب المضارع
و ينبغي لك ان تقول الفا التي تجي بعد فعل الشرط نحو اذا جا زيد
فاكرمته رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط والرابط خارج عن المربوط
فلا يكون هي نفس الجواب ولا الجزاء ولا تقول اي لا ينبغي ان تقول هي
جواب الشرط كما يقولون اي كما قال بعض النحاة الفا جواب الشرط فلا
يكون هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود بخلاف القول المأول فاندفع
ما قيل ههنا من انهم يقولون جواب الشرط على سبيل التقدير مضاف او على
سبيل مجاز فان قلت الكاف في قوله كما يقولون و نحوه هل يدل
على السببية قلت يدل عليه لكن المقصود ههنا ليس النهي عن المشابهة
بل المقصود النهي عن التحقق والوقوع على سبيل العموم ومثل هذه يسمى
كاف القران والوقوع نحو جا زيد كما قعد عمرو قوله لان الجواب
اي جواب الشرط الجملة الجزائية باسرها اي بمجموعها الفاء
وحدها اي ليس الجواب الفا وحدها بدون الجملة الجزائية
فلا يكون اطلاق الجواب عليها من باب الاطلاق على سبيل الحقيقة
فيكون القول الثاني غير واف بمقصوده بحسب الظاهر فهذا علة

النهي المذكور فان قلت فلم قيد الفاء بوجدها ولم يقل ليس
الفاء جواب الشرط ولا جزؤه اصلاً قلت لرعاية المناسبة
لقوله الجملة باسرها وللاشارة الى ان الرد ينبغي ان يكون
على قدر المذكور فانهم قالوا الفاء جواب الشرط من غير التعرض
بكونها جزاء الجواب فان قلت وحدها حال من الفاء فما العامل
فيها قلت العامل فيها معنى النفي المستفاد من لا وينبغي لك
ان تقول في نحو زيد من قولك جلست امام زيد زيد
مخفوض بالاضافة على ان يكون العامل في جر المضاف اليه
معنوياً وهو احد الاقوال الثلاثة ولا تقل زيد مخفوض
بالظرف لكون ذلك القول قولاً خارجاً عن الاقوال الثلاثة
فيكون مخالفاً للاجماع المركب فاشار الى هذا بقوله لان
المقتضي للخفض اي لجر المضاف اليه انما هو الاضافة
على قول من قال ان العامل في المضاف اليه معنوي فان قلت العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي فلا يكون نفس المقتضي فكيف يصح
هذا الكلام قلت لعل هؤلاء لا يسلمون تعريف العامل بهذا
التعريف على ان المراد من المقتضي ههنا اعم من المعنى المقتضي هناك
يدل عليه قوله وللعطف قوله المضاف من حيث هو مضاف
معطوف على الاضافة وهذا على قول من قال ان العامل في المضاف
اليه هو المضاف واما قول من قال ان العامل في المضاف اليه حرف

الجر

الجر المقدر فلم يلتفت اليه المصنف لا للعطف قوله كون المضاف
ظرفاً معطوفاً عليها ايضاً بدليل غلام زيد ووجه الدلالة
ان زيداً ههنا مخفوض فلو كان المقتضي للخفض في المضاف كون
المضاف ظرفاً لما كان زيد ههنا مخفوضاً لانتفاء معنى الظرفية
في المضاف بالكلية فاللازم بطل وكذا الملزوم وينبغي لك ان
ان تقول للقائل نحو فصل لربك صل فعل امر من باب التفعيل
فاعله مستتر فيه وهو انت ولربك متعلق به فاء السببية
لدلالتها على سببية ما قبلها لما بعدها فان قلت الامر كاف في
ايجاب الصلوة فما الفائدة ههنا قلت فائدتها الاشعار
بان ما بعدها منتظم مع ما قبلها معنى وعقلاً كما انتظم
الامر مع معنى نظماً واصل البيان يسمون هذه الفاء فاء
فصيحة ولا تقل هي فاء العطف لانه اي الشان لا يجوز
اصلاً عن البعض او يجوز ولكن لا يحسن عند الاخرين
عطف الطلب على الخبر لكمال الانقطاع بينهما والعطف
يقتضي اتصالاً في الجملة بين المعطوف والمعطوف عليه قوله
عطف الطلب مرفوع يتنازع فيه فيجوز ويحسن فاعمل الثاني
واضمر ضمير الفاعل في الاول على راي البصريين ولا العكس
اي لا يجوز ولا يحسن عطف الخبر على الطلب لما عرفت والجملة
الفعلية مرفوعة المحل على انها خبر ضمير الشان وفي الواو

العاطفة من نحو قولك جاء زيد وعمرو هي **حرف عطف**
لمجرد الجمع اي ينبغي لك ان تقول الواو حرف عطف تدل على
الجمع بدون التعرض بتقييد الجمع بالمطلق كما هو المشهور
لكن هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود بالاحتمال الغيره
ولا تقل الواو حرف عطف للجمع المطلق وان كان صحيحاً في نفس
الامر لكونه غير ظاهر على المراد لتبادر الذهن الى ان الجمع
مقيداً بالمطلق تقييد المطلق بالمقيد نحو قولك رايت رجلاً
عالماً فمن هذا علم فساد ما قيل ههنا من ان مثل هذا القيد
ليس لبيان التقييد بل لبيان الاطلاق كقولك الانسان من حيث
هو والماهية من حيث هي ومن انه قد وقع فيما هرب عنه من حيث
لا يشعر فان التجريد وكونه بلا قيد قيد سلبي للجمع ايضاً وينبغي
لك ان تقول **في حتى** من نحو قولك جاء الحجاج حتى المشاة
هي **حرف عطف للجمع والغاية و**ان تقول **في ثم** من
نحو قولك جاء زيد ثم عمرو هي **حرف عطف للترتيب والمهلة**
وتقول **في الفاء** من نحو قولك جاء بكر فخالد هي **حرف عطف**
للترتيب والتعقيب فكذا قولهم لاحسن من قولهم اولف
واللام لكونه احصر فالحاصل ان المعرب ينبغي له ان يختار من
العبارات اوجزها واحسنها كما هو اللايق بشان العلوم الادبية
ثم ان لما فرغ من تعليم اداب استعمالات العبارات على الوجوه المذكورة

اراد

اراد ان يعلم كيفية استعمالات اصطلاحات على وجه اخصر
فقال **واذا اختصرت فيهن** اي واذا اردت الاختصار
في حروف العطف **فقل** فيهن اي في حروف العطف اي في الواو
وفي غيرها من نحو جاء زيد وعمرو وجاء الحجاج حتى المشاة هي
عاطف وقل في التعبير عن المعطوفات المذكورة **معطوف**
كما تقول اذا اردت الاختصار في التعبير عن الباء وعن زيد في قولك
مررت بزيد **جار ومجرور** فان قلت فعلى هذا التحقيق في
العبارات المذكورة تطويل فلا يكون مقبولة **قلت** التطويل
فيما ذكر هو التطويل المتعرض للمقصود ويكون مقبولاً واما التطويل
المردود فهو التطويل المتعرض لخلاف المراد **و**تقول **كذلك** اي مثل
ذلك القول **اذا اختصرت** اي اذا اردت الاختصار **في نحو لن**
نبرح وفي نحو ان يقوم زيد **ناصب ومنصوب** من غير
احتياج الى ان يقول حرف نفي ونصب واستقبال والى ان يقول
حرف مصدري ينصب المضارع وتقول ايضاً في نحو لم يضرب زيد
جازم ومجزوم بلا احتياج الى ان تقول حرف جزم لنفي وتقول
في نحو وقلبه ماضياً **و**ينبغي لك ان تقول **في ان المكسورة** من
قولك ان زيداً قايم **حرف توكيد تنصب الاسم وترفع**
الخبر هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين فالخبر
مرفوع على ما كان عليه **و**ينبغي لك **ان تزيد** على القول الاول

في ان المفتوحة من نحو بلغني انك ذاهب **حرف توكيد**
مصدري تنصب الاسم وترفع الخبر ثم لما فرغ
الشيخ من تعليم الآداب للمبتديين في الفن واراد ان يبين
ما يعاب على المتمردين فيه وان يرشدهم الى الطريقة الحسنة
على سبيل الرمز والاشارة تعظيم ودفعاً لشانهم قال **واعلم ان**
ماذكر يتعلق بالمبتدي واعلم ان ما يذكر يتعلق بالمنتهي في الفن
انه اي الشان **يعاب على الناشي** وان لم يعب على الدخيل
في الفن كالناشي فيه فما وجد ههنا في بعض النسخ الناسي بمعنى
الانسان فليس له مقبول ههنا فقوله **في صناعات ه**
الاعراب اي في النحو متعلق بالناشي وانما عول اليها لكونها
احسن مناسب لما قبلها بدل الناشي بمعنى المتمري واشار الى انه
علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة واثقاب الخواطر والاعراب
بمعنى النحو **ان يذكر فعلاً** ان حرف ناصب ويذكر فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى الناشي وفعلاً مفعوله والجملة مرفوعة المحل على انها
فاعل يعاب وهو مع معموله مرفوع المحل على انه خبر ضمير الشان
ولا يبحث عن فاعله اذ فعل كل لا بد له من فاعل فينبغي له ان
يذكر فاعله نعم يجوز ان يسكت عنه اذا كان الفاعل معلوماً
نحو وخلق العالم مثلاً واذا كان المقصود بيان حال الفعل فقط
واذا التزم بيان الفعل ولم يلتزم بيان الفاعل واما السكوت
عن ذكر

عن ذكر المفعول عند ذكر الفعل فلا يعاب عليه لكونه فضلةً في الكلام
الواو واو الحال والا حرف نفي ويبحث فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الناشي
ايضاً وعن حرف جر وفاعله مجرور به مضاف الى الضمير العايد
الى الفعل والجار مع المجرور متعلق به والفعل مع معموله منصوب المحل
على انه حال من فاعل يذكر ويجوز ان يكون الواو ههنا للعطف كانه
قال يعاب عليه ان يذكر فعلاً وان لا يبحث عن فاعله ذلك الفعل
فمناط التعييب على كل تقدير من هو عدم البحث عنه لا ذكر الفعل
وحده فقس على هذا حال ما يذكر بعد هذا **او** ان يذكره **مبتدا**
ولا يفحص عن خبره لما بينهما من الاتصال التاخر فلا يحسن
اذ يذكر احدهما ويسكت عن الآخر وبيانه **فان قلت** يجوز حذف
الخبر بل يجب في مواضع فكيف يعاب عليه عدم ذكره حين ذكر المبتد
قلت مثل هذا مستثنى عن تلك القاعدة كما اشرنا اليه ولاستبعاد
في تعلق التعذيب به لترك اللائق بحاله فان المناسب لشانه
ان تقول الخبر المحذوف كذا عقيب ذكر المبتدا والتحقيق ان الحذف
لا يستلزم عدم التفحص لتحققه بدونه **او** ان يذكر **ظرفاً او**
يذكر **مجروراً ولا ينبته على متعلقه** بفتح اللام اي على متعلق
كل واحد منهما فان يقول متعلق الظرف مذكوراً او محذوف
او متعلقه كذا وبان يقول متعلق المجرور كذا وكذا **فان قلت**
فكيف يصح هذا على اطلاقه وقد قال في الباب الثاني ويستثني من

حروف الجر اربعة ولا يتعلق بشيء **قلت** اراد هناك من حروف
الجر حروفا لا يقصد لها افضى معنى الفعل الى المجرور كما يدل عليه
المثل المذكور هناك واراد ههنا من المجرور مجرورا قد افضى اليه
معنى الفعل بواسطة حرف الجر فان حسن ذكر متعلقه فرع حسن
تعلقه به بواسطة حرف الجر فاندفع ما توهم ههنا من نقض
القاعدة **فان قلت** فلم ذكر ههنا التنبيه وفيما سبق
التفحص والبحث **قلت** للتعيين مع الاشارة الى ان الاطلاع
على متعلق كل واحد من الظرف والمجرور ايسر من الاطلاع على الخبر
والفاعل **او ان يذكر جملة ولا يذكر لها محل من الاعراب** ام
بمعنى او ولو ذكر او بدلها لكان احسن **لا** يكون لها محل منه
فلا يحصل المقصود بذكر الجملة المطلقة فيحسن ان يقول هذه الجملة
من الجمل التي لها محل من الاعراب نعم لا باس بعدم الذكر عند قيام القرينة
الدالة على تعيين احدى الجملتين وانت تعلم ان الكلام في الاولوية
لا في الجواز **او ان يذكر موصولا** سواء كان اسما او حرفا **و** لم يبين
صلته بان يقول هذا عائد الى الاسم الموصول وهذا مختص بالاسم
الموصول ويجوز ان يكون منه الاسم الموصول وهو الظاهر فيختص الاول
بالاسم الموصول ايضا **او** للعطف **ان يقتصر** معطوف على قوله ان
يذكر **في** بيان **اعراب الاسم** من ان يقول قام فعل والاسم اشارة فاعله
له **في نحو** قولك **قام ذا او** من ان يقول قام فعل والذين اسم موصول
فاعله

متعلقة
فاعله له **في نحو** قولك **قام الذين في الدار** فيكون من الابتداء
بيقتصر ويقول ضمير مستتر فيه عائد الى الناشي ويجوز ان يكون
لبيان الاسم متعلقة بمحذوف كانه قال في اعراب الاسم الذي هو في ذا
في نحو قام ذا لكن المبتدا المطلوب هو الاول او غير **على** متعلقة بيقتصر
ان يقول في نحو قام ذا قام فعل وذا اسم اشارة بدون التعرض بذكر
الفاعل وهذا مقول القول **و**ان تقول في قام الذين في الدار قام فعل
والذين **اسم موصول** بدون التعرض بذكر الفاعل ايضا قوله **فان ذلك**
الى آخره تعليل الاختصار على ما ذكر اي فان كون ذا اسم اشارة وكون
الذين اسم موصول **لا يقتضي اعرابا** فضلا ان يقتضي رفعا بدليل
قام زيد على قياس ما عرفت وذلك لان المقتضي للاعراب هو توارد
المعاني الثلاثة فيما هو قابل لها لا كون الاسم اسم اشارة ولا كون الاسم
اسم موصول ولا كون الاسم اسم ظاهر او اسم مضمر الى غير ذلك **والصواب**
فان قلت ذلك الوجه جائز غاية ما في الباب اوجب فلم ذكر المصنف
ههنا ولم يقل والاولى **قلت** سلمنا لكن لا ضلال الوجه المعيب عند
المقابلة بالوجه السليم الحسن لا سيما اذا صدر من الحذاق والابرار
نزل منزلة الخطاب فلهذا قال والصواب **ان يقال** قام فعل وذا
فاعله **وهو اسم اشارة** في نحو قولك قام ذا لانه قال قام فعل وذا
مرفوع لانه فاعل **او ان يقال** قام فعل والذي فاعله **وهو اسم موصول**
في نحو قولك قام الذي في الدار **فان يذكر محله** او محل كل واحد منهما فان
الفاعل انما يقتضي رفعا اي رفع كان ولا يقتضي الرفع المحلي بخصوصه
كما لا يقتضي الرفع اللفظي والتقديري بخصوصهما فيقال قام فعل فاعله
وذا

مرفوع المحل في نحو قام ذا كما يقال قام فعل والذي فاعل مرفوع
المحل في نحو قام الذي في الدار وانما ذكر لفظه في نحو في المثالين المذكورين
اشار الى ان الابحاث المذكورة ليست مختصة بهما بل تشملهما
وغيرهما فانك اذا قلت في بيان اعراب زيد في نحو قولك قام زيد
قام فعل وزيد علم او اسم ظاهر يعاب عليك ايضا هذا القول بل
الصواب ان تقول في بيان اعرابه في نحو قام زيد قام فعل وزيد فاعل
مرفوع لفظا وكذا يعاب عليك اذا قلت في اعراب بكر في نحو رايت
بكرا رايت فعل وبكرا اسم ثلاثي ساكن الوسط مثلا فالصواب ان
ان تقول رايت فعل وفاعل وبكرا مفعول منصوب لفظا فقس على
هذا بيان سائر الوجوه الاعراب فحاصل هذا الاصل ان المعرب
بحث عليه في بيان الاعراب ان يذكر المقتضي للاعراب تحصيلا
للمطلوب وتحيزا عما لا يقتضيه هربا من اللغو والعبث فكذا
فرع السؤال على قول المعرب في بيان اعراب ذا في نحو قام ذا
قام فعل وذا فاعل وهو اسم اشارة فقوله **فان قلت لا فائدة**
في قوله اي والناشي في صناعة الاعراب في بيان اعراب ما
في نحو قام ذا **انه** اي ذا في المثال المذكور فاعل **واسم اشارة**
لان الاقتصار على فاعل كان وحده في تحصيل بيان اعرابه فيكون ذلك
القول اي القول ان اسم الاشارة لغوا لخلوه عن افادة هذا المطلوب ههنا
بالكلية فعلم من هذا فساد قول من قال ههنا ان هذا السؤال في غاية
السقوط لان اسم الاشارة كم له فائدة باعتبار استعمالاته في الكلام
نحلاه وقوله اي قول المعرب في بيان الذي في نحو قام الذي في الدار انه

اسم

اسم موصول بدون الاقتصار على فاعل فانه يفيد **فان فيه** اي في القول
بانه اسم موصول بالاقتصار على فاعل اي في القول بذكرهما جميعا في بيان
اعراب الاسم الموصول في المثال المذكور فعلم من هذا فساد قول من قال ههنا
فان فيه اي في القول بالاسم الموصول وحده بدون التعرض بذكر الفاعل لان
هذا باطل فضلا ان يفيد فائدة على ما عرفت **تنبيها** للمعرب او تنبيها
من جملة الفوائد **على ما يقتصر اليه** على حرف جر متعلق بالتنبيه وما
اسم موصول ويقتصر فعل فاعله مستتر فيه عائد الى قوله اسم موصول واليه
متعلق به والضمير المجرور عائد الى ما قوله **من الصلة** بيان لما منصوب
المحل على انه حال قوله **ومن العائد** معطوف عليه والجملة صلة الموصول
ووجه التنبيه ان ذكر الاسم الموصول يشير الى العائد اليه من الصلة
كما ان ذكر الموصول يشير الى الصلة قوله **ليطلبها** تعليل التنبيه
اي ليطلب الصلة من العائد **المعرب** اي معرب هذا الاسم او معرب الاسم
فيكون اللام اما لتعريف العهد واما التعريف الجنس والعطف قوله
ليعلم معطوف على ليطلبها **ان الجملة الصلة** اي الجملة الظرفية
جملة **لا محل لها من الاعراب** وانت تعلم مما ذكر ان ذكر اسم موصول
هناك وان كان قد افاد هذه الفائدة في ذلك الكلام لكنه لا دخل له
في تحصيل اصل الذي عين له هذا الاصل لحصوله بذكر الفاعل على ما عرفت
فعاد المحذور في التحقيق **قلت بلى فيه** اي في القول بانه اسم اشارة
فائدة ايضا **وهي** الفائدة الحاصلة فيه **التنبيه الى** ضمن معنى الاشارة
فكذا عدي بالى **ان ما يلحقه من الكاف** ما اسم موصول ويلحقه فعل فاعله
مستتر فيه عائد الى ما ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العائد الى اسم
الاشارة ومن الكاف منصوب المحل على انه حال من فاعل يلحق **حرف خطاب**

لااسم مضاف اليه لما تقرر ان اسماء الاشارة من المعارف والمعارف
لا تضاف **والتنبيه** ايضاً **الى الاسم الذي** يقع **بعده** او بعد اسم الاشارة
او في **نحو قولك جاء هذا الرجل نعت** لاسم الاشارة او عطف
بيان له قال بعضهم اي اجعل نعتاً له يكون الالف واللام للعهد كما ان
جعل عطف بيان له تكون الالف واللام للحضور كما ان اسم الاشارة
لا تفيد الا الحضور كائناً **على الخلاف** بين النحاة **في المعرف**
بان الواقع بالجر على صفة المعرف **بعد اسم الاشارة** ومثل
هذا تفصيل بعد الاجمال وتنصيص على محل النزاع باوضح وجه
فلا يكون تكراراً **وبعد ايها** معطوف على بعد اسم الاشارة كانه قال
في المعرف بان الواقع بعد بيان ايها في نحو قولك يا ايها الرجل ليكون الرجل
صفة لاي او عطف بيان ليكون **في قولك يا ايها الرجل** فيكون الرجل
صفة لاي وعطف بيان له فيكون ذكر هذا على سبيل الاستطراد لاجل المناسبة
فلا يكون داخلاً تحت التنبيه والتحقيق ان المفيد في بيان الاعراب ذكر هو المقتضي
له لا غير فذكر اسم الاشارة ليس بذكر المقتضي له اصلاً وان كان له فائدة في
ايضاح معنى الكلام **ومما لا ينتهي عليه اعراب ان يقول** اي المعرب
او الناشي في صناعة الاعراب الواو للعطف ومن حرف جر متعلق بمقدر
هو حاصل وما موصول ولا حرف نفي وينتهي فعل وعليه متعلق به والضمير
المجرور عايد الى الموصول واعراب قايم مقام فاعله وان ناصب ويقول
فعل منصوب به فاعله مستتر فيه عايد الى المعرب او الى الناشي لتقدم ذكر
كل منهما والفعل مع فاعله مرفوع المحل على انه مبتدا والمقدم خبره والمجموع
معطوف على مقدر كانه قال مما لا ينتهي عليه اعراب قول الناشي في بيان
اعراب الاسم كذا وكذا ومما لا ينتهي عليه اعراب ان يقول في بيان اعراب
غلام

غلام في نحو جاء غلام زيد جاء فعل وغلام مضاف فان المضاف من حيث
انه مضاف **ليس له اعراب مستقر** مستمر لعدم تعيينه لاحد المعاني
الثلاثة فلا يكون وصف المضاف مقتضياً لاعراب اصلاً فضلاً ان
يقتضي رفع الفاعل **كما كان للفاعل** اعراب مستقر مخصوص به حتى
اذا قلت في المثال المذكور جاء فعل وغلام فاعل علم انه مرفوع على ما عرفت
ونحوه اي وكما كان لنحو الفاعل كالمبتدا والخبر وكالمفعول وكالمضاف
وكالحال والتمييز الى غير ذلك من الامور التي يلزمها احد المعاني
الثلاثة مثلاً اذا قلت في اعراب زيد في نحو قولك زيد قايم مبتدا
وقايم خبره علم منه ان زيداً مرفوع فقس عليه حال الخبر وقد وجد
ههنا في بعض النسخ مستقبل موضع مستقر ويؤيد هذا قوله **وانما**
يكون **اعرابه** اي اعراب المضاف **بحسب** اقتضاء ما **يدخل عليه** اي على
المضاف فيرفع في نحو جاء غلام زيد وينصب في نحو قولك رايت
غلام زيد ويجر في نحو مررت بغلام فهذا يختص بالعوامل اللفظية
فخرج نحو غلام زيد قايم عندنا اللهم الا ان اراد من الدخول
العروض فلو قال بحسب ما يعرض عليه لكان اولى **فالصواب ان**
يقال عند ارادة بيان اعراب المضاف **في** نحو قولك **جاء غلام**
زيد جاء فعل وغلام فاعل فيعلم انه مرفوع **او** يقال في
نحو رايت غلام زيد رايت فعل وفاعل وغلام مفعول فيعلم
منه انه منصوب او **نحو ذلك** او ان يقال في نحو مررت بغلام
زيد مضاف اليه بواسطة حرف الجر لفظاً فيعلم انه مجرور او ان

يقال في نحو غلام زيد قايم مبتدا هذا الذي ذكرنا من حكم
المضاف بخلاف حكم المضاف اليه فان له امرا مستقرا
وهو الجر فاذا قيل في بيان اعراب زيد في نحو قام غلام زيد قام
فعل وغلامه فاعله وهو مضاف الى زيد وزيد مضاف اليه
علم انه مجرور وذلك بان يقال زيد مضاف اليه وكل مضاف اليه
مجرور فزيد مجرور ويبنغي ان يجتنب المعرب فان قلت
الاجتناب يعم الكل فلم خصصه بالمعرب قلت لان الاحتراز
عن شي بعد العلم بذلك الشي والكون مثل هذا القول صادرا
من المعرب غالبا او تقول في حرف من كتاب الله والظاهر ان
المراد من الحرف ههنا اعم فيتنا ول حروف المباني وحروف المعاني
وللاسم والفعل وغيرهما انه زايد لانه قوله لانه الى آخره تعليل
الاجتناب اي لان الشان يسبق من هذه القول الى الاذهان
ان الزايد هو الذي لا معنى له اصلا وكلام الله تعالى
منزه عن ذلك الزايد قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى
مثلا ما بعوضة ما زايدة لتاكيد ولا يعني بالزايدة اللغو
الضايع فان القرآن كله هدى وبيان بل يعني بها ما لم يوضع
لمعنى يراد منه وانما وضعت لان يذكر مع غيرها فتفيد له وثاقة
وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه فظهر من قوله الامران
الاول انه اذا قيل حرف مزيدة للتاكيد لو زيدت للتقوية ومثل
هذا في كتب التفاسير كثير فلا باس به والثاني ان الحرف الذي
ينبغي

ينبغي ان يجتنب عن ان تقول انه زايد اذا الطلق كانه يقال من زايدة
بلا تقييد تقييدا لتاكيد والتقوية وغيرها وقد وقع هذا
الوهم اي التوهم وهو الزايد الذي لا معنى له اصلا للامام فخر الدين
الرازي فان قلت من اين علم المصنف ان هذا الوهم وقع للامام
فخر الدين الرازي قلت من امرين الاول انه نقل اجماع الاشاعرة
على عدم وقوع المهمل في كلام الله تعالى وهو عين الاجماع على
عدم وقوع الزايد فيه الزايد بهذا المعنى هو عين المهمل فلو لم
يقع له هذا الوهم لما احتاج الى التعريض بهذا الاجماع
والثاني انه حمل ما في قوله فبما رحمة على انها استفهامية بمعنى
التعجب كقوله تعالى ما لي لا ارى الهدهد فاشار المصنف الى
الاول بقوله فقال اي الامام فخر الدين الرازي المحققون من المتكلمين
وهم الاشاعرة على ان المهمل لا يقع في كلام الله تعالى الرفعه
عن ذلك واشار الى الثاني فاما ما في قوله فبما رحمة من الله
فيمكن ان تكون استفهامية للتعجب انتهى اي كلام الامام
فخر الدين الرازي والظاهر ان هذا الوهم لا يقع لواحد من العلما فضلا
ان يقع لمثل الامام الرازي وانما انكر اطلاق القول بالزايد اجلالا لكلام
الله تعالى وللملازمة لباب الادب كما هو اللايق بحاله لا لوقوع هذا
الوهم منه واما نقل اتفاق الاشاعرة فمؤيد لما قصده من معنى الاجلال
لا لوقوع منه كما ترى واما حمل ما في قوله تعالى فبما رحمة على ان
تكون استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والامكان فهو بمعزل
على الدلالة على وقوع الوهم منه بموجل ثم لما فرغ من نقل كلام الامام

ل

وتوجيهه واراد ابطاله قال والزائد عند النحويين معناه
فان قلت فلم ذكر معناه مع انه لو قال الزائد هو الذي لم يؤت
به الا لمجرد التقوية والتاكيد لتم التعريف وكان اظهر وان
قلت لما كان بصدد الرد على من زعم ان الزائد هو الذي
لا معنى له اصلاً حقيقة وان كان صورة في بيان التعريف ذكر
معناه للرد صريحاً على الزاعم فلاجل هذا قال لا المهمل كما فهم
من كلام الرازي وانت قد علمت ان الامام برئ فان قلت
ما الفرق بين التقوية والتاكيد قلت الظاهر ان التقوية
اعم من التاكيد والتوجيه المذكور الحاصل من الامام
الرازي في الآية ان قوله فبما رحمة من الله فاطلاق الآية
عليه مجاز كاطلاق الكل على الجزء باطل لامرين احدهما
اي احد الامرين الدالين على بطلان توجيه الكلام فيها ان
ما الاستفهامية اذا خفضت بحرف الجر وجب حذف
الفها نحو ما التي حذفت الفها لدخول حرف الجر عليها في قوله تعالى
عم يتساءلون وتقديره ان ما في قوله تعالى فبما رحمة من الله
لو كانت استفهامية لحذفت الفها لدخول حرف الجر عليها لكنها ما
حذفت بالاتفاق والجواب ان حذف الف ما الاستفهامية اذا دخل
عليها حرف الجر الذي لا داعي فيجوز اثباتها للتنبيه على ابقاء الشيء
على اصله والامر الثاني الدال على بطلان توجيهه فيها يشكل الى
خفض رحمة في قوله تعالى فبما رحمة حينئذ اي اذا حمل على ان تكون
استفهامية بمعنى التعجب يشكل لانه يعسر تخريجه من القواعد
الاعرابية

الاعرابية لان اي خفض ولا يكون بالاضافة اذ ليس في
الاسماء الاستفهامية ما يضاف اي غيره اضافة نحويه
بالاستقراء الا اي عند جميع اي عند جميع النحاة فانهم
متفقون على اضافتها لتحقق السماع والاستماع وكم معطوف
على اي عند الزجاج اي وليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف
الا كم عند الشيخ ابي اسحاق الزجاج خلافاً لغيره نحو بكم درهم
اشتريت فانها كم استفهامية لا خبرية او قولوا هذا الدليل
لا يستلزم بطلان توجيه الامام وانما يستلزم لو اجمع النحاة على
بطلان اضافتها ومعلوم ايضاً ان عدم الاجماع على شيء لا يستلزم الاجماع
على عدم ذلك الشيء وثانياً ان الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني فيجوز اضا فتها
لوجود معنى اي فيها ومثل هذا كثير في الكلام جداً ولا يحتاج الى السماع
بخصوصه والامام الرازي رحمه الله تعالى اشار الى هذا بقوله والتقدير
فباي رحمة ولا يكون خفضها بالابدال من ما لان المبدل من
اسم الاستفهام لا بد من ان يقترن بهمزة الاستفهام اشعاراً بتعلق
معنى الاستفهام بالبدل قصداً وبسبب اختصاص اقترانه بهمزة الاستفهام
دون غيرها كونها اصلاً في بيان الاستفهام مع كون بنائها على حرف واحد
فكيف انت صحيح ام سقيم وانت مبتدا خبره وهو اسم استفهام وصحيح
بدل منه مقترناً بهمزة الاستفهام وام للعطف وسقيم معطوف على صحيح فان
قلت فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه قلت لاقتضاء المبدل منه صدر
الكلام لتضمنه معنى الاستفهام وتقدير الدليل ان رحمة في قوله تعالى فبما رحمة
لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت قرنت بهمزة الاستفهام لكنها لم
تقترن بها فلا تكون مبدلة من ما ولا يكون جرها بان يكون صفة لما لان

كلمة ما فان قلت فلم ادخل الكلمة على ما ولم يقل لون ما لا يوصف قلت تنبيهًا
على المراد ودفعًا للالتباس قوله اي الانت هي شرطية مذكورة ههنا
على سبيل الاستطراد لاجل تعميم الفائدة او استفهامية ولما لا
يوصف لا يكون له صفة فرحمة لا يكون صفة لما ولا يخفى عليك ان حال هذا
العامل فحال الدليل على عدم خفضها بالاضافة ولا يكون خفض رحمة لما
بان يكون بيان اي عطف بيان لما لون ما هذه لا يوصف عرفت كلما
لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان فرحمة لا يكون عطف بيان لما قوله
كالمضمرات اشار الى بيان الكبرى يعني ان المضمرات لا تكون موصوفة
ولا معطوفا عليها عطف بيان وانت تعلم ان المضمرات تجوز ان تكون موصوفة
ومعطوفا عليها عطف البيان عند البعض فلم يتم هذا ايضا ثم لما فرغ من الرد
على الامام واراد ان يقوي ما ذكر بكلام السلف من النحاة قال وكثير من النحاة
المتقدمين يسمون الزائد صلة لكونها وسيلة الى نيل غرض من
الاغراض كتحسين الكلام وتزيينه وكتحصيل ازدياد رقته ومساسه
بزيادة حرف من الحروف الزائدة وبعضهم اي بعض النحاة المتقدمين كما هو الظاهر
المراد ويحتمل ان يكون المراد بعض النحاة مطلقا تسميه توكيدا لاعطائها اللفظ
النظم معنى التاكيد فان قلت قد قال في اخر الباب الثالث ويسمى الزائدة صلة وتوكيدا
فما الفائدة في هذا الكلام قلت للتذكير وللتفصيل بعد الاجماع بذكر الفريقين
من النحاة المتقدمين والاشارة الى ان بعض ذلك القول هناك جار على
سبيل المسامحة والتجاوز ثم لما فرغ الباب الرابع لبيان العبارات المحررة
المستوفاة وكانت الاصطلاحات المتعلقة فعلم النحو كثيرة لكثرة اصوله وتشعب
فروعه وكان هذا القدر المذكور يستوفيها بمجرد التذكار والذكر ولكن كان فيها بحسب التامل
والفكر اشار الى هذا بقوله وفي هذا القدر اي في بيان هذه العبارات المحررة ويجوز
ان يكون المراد منه بيان العبارات وتحرير القواعد والاصول كفاية لمن تامله
لان التامل اصل في درك الامور كلها فلهذا قال فحاول هذا الكتاب يقتضي مثالها
جادة الصواب جعلنا الله واياكم من اهل الجنة والثواب ويرانا في النعيم مع الاحباب
والاصحاب امين يا مجيب الدعوات ومفتح الابواب والحمد لله جزايل نعمه والصلوة
والسلام على سيدنا محمد واله وسلم

[illegible]

فان وقع في الحمل [illegible] الساعة

ان كان [illegible] الغلة [illegible] ويكون [illegible]

[illegible] الصبيان [illegible] السنة [illegible]

وتكون الغلة [illegible] ويكون [illegible] بعض [illegible]

والبافلاء [illegible] العدل [illegible] ويكون [illegible]

ويكون كثير [illegible] المحرم [illegible] النيل [illegible]

حرك السنة تقبل وان كان [illegible] الغائب [illegible] والعرب [illegible] الغلة وان

وان في السنة [illegible] الحرب وجاسب الملك يكون ان [illegible] الغلة

صيف السنة [illegible] ووقع [illegible] الملك [illegible] في مملكة تقبل السعر والسنة

المشرق سلطان والوقوع المطر [illegible] والاعتدال [illegible] ارخى السنة [illegible] المطر نافعا [illegible]

ونه وللان والقحط [illegible] جيدا ويكون [illegible] البلاد [illegible] في مملكة [illegible]

واصحاب الفارس يصيب [illegible] وغلط [illegible] الاشياء [illegible] ويكون [illegible]

وفي مملكة الفارس يكون الارتفاع [illegible] الغلة [illegible] العرب ويكون الفتن وان

اول المحرم [illegible] الغنم والزرع كثيرة [illegible] الحار [illegible] وقع ان

[illegible] كثير [illegible] السنة [illegible] يكون كثيرا

يكون العدل [illegible] والمحرم يكون [illegible] والازهار وقليل

قليل [illegible] السعر [illegible] كان [illegible] جيدة [illegible] كثيرة بالمطر

والفواكه حسنة والرجل فرح القلب
والى رج نجز جوز